الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحـــة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

الشعبة : علوم اقتصادية

التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

من طرف:

بومعزة آمنة

عنوان الأطروحة:

دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

أطروحة مناقشة بتاريخ **2024/02/03** أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب و الإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	عسول محمد الأمين	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيسا
02	عياش زبير	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مشرفا
03	طالب محمد الأمين وليد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	ممتحنا
04	بن منصور ليليا	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	ممتحنا
05	رجم خالد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف 1	ممتحنا
06	عزيزي نذير	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 2	ممتحنا

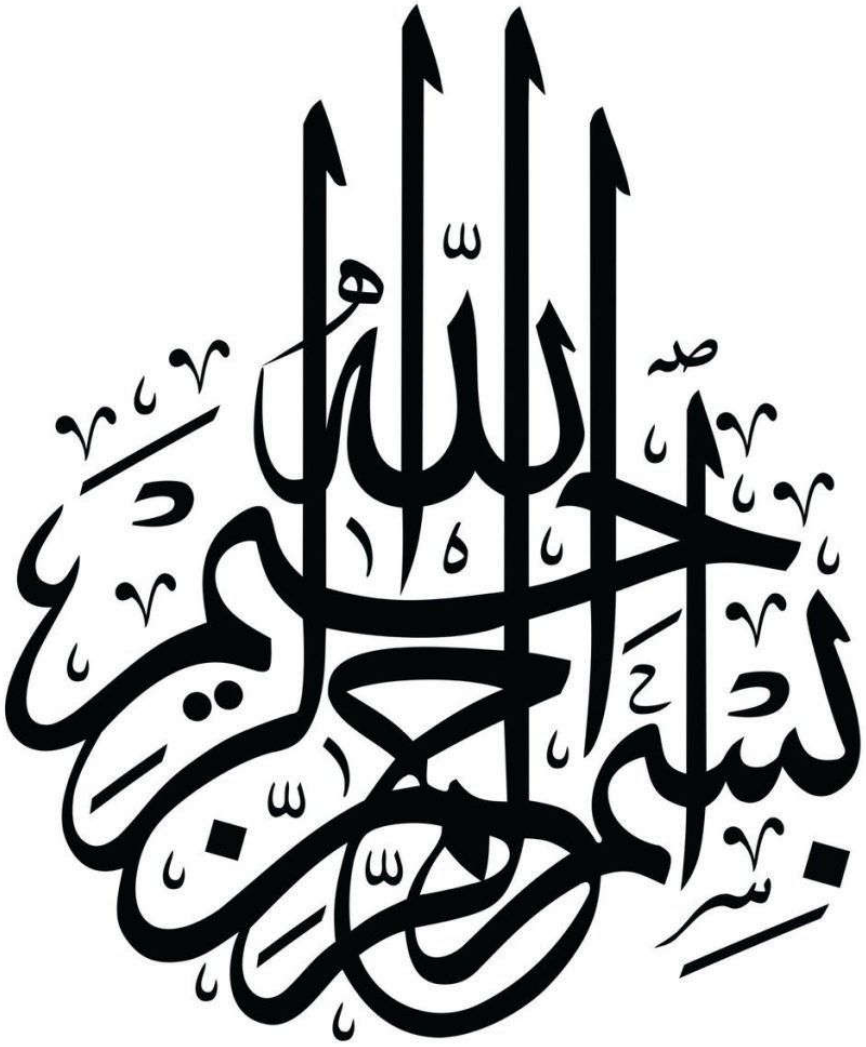
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل الذي هداني لطريق العلم، وهون علي مشقة طلبه، وأعانني على الوصول إلى هذه المرحلة ووفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي يعد قطرة في بحر العلم.

لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور "**زبير عياش**" لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى سعة صدره وصبره، وتوجيهاته وإرشاداته القيمة، فقد كان نعم الأستاذ ونعم المشرف.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتخصيصهم لجزء من وقتهم الثمين لقراءته بغرض تقويمه وتحسينه.

والشكر موصول إلى كل من ساندني ومد لي يد العون من قريب أو من بعيد.

إهـــداء

إلى أغلى من أملك في الوجود، ومن بفضلهما ولأجلهما وصلت إلى هذه المرحلة "والديّ الكريمين" أطال الله في عمرهما وبارك فيهما

إلى سندي في الحياة إخوتي

إلى جميع الأصدقاء والأحباب كل بإسمه

إلى كل طالب علم

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

الفهـــــــارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
الفهارس	
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول	**V**
فهرس الأشكال	**VIII**
فهرس الملاحق	**XI**
مقدمة	**أ–م**
الفصل الأول: مقاربة نظرية لسياسة الإنفاق العام كأحد مظاهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	
تمهيد:.....	**-2-**
المبحث الأول: الدور الاقتصادي للدولة في النظرية الاقتصادية.....	**-3-**
المطلب الأول: المكانة الاقتصادية للدولة في ظل المذاهب الاقتصادية المختلفة.....	**-3-**
المطلب الثاني: الجدل حول دور الدولة في الاقتصاد.....	**-9-**
المطلب الثالث: تفسير وقياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبيان أشكاله.....	**-12-**
المبحث الثاني: عموميات حول الإنفاق العام.....	**-19-**
المطلب الأول: التأصيل التاريخي لتطور الإنفاق العام.....	**-19-**
المطلب الثاني: التأصيل المفاهيمي للإنفاق العام.....	**-23-**
المطلب الثالث: القواعد الفنية الحاكمة للإنفاق العام.....	**-34-**
المبحث الثالث: معالم تطور ظاهرة الازدياد المضطرد في الإنفاق العام ومسبباتها	**-43-**
المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق العام	**-43-**
المطلب الثاني: الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام	**-50-**
المطلب الثالث: الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام	**-51-**

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام ومؤشرات قياسها..... -56-
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة لسياسة الإنفاق العام ..... -56-
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة لسياسة الإنفاق العام ..... -58-
المطلب الثالث: المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام ..... -60-
خلاصة:..... -63-

الفصل الثاني: مدخل للاستقرار الاقتصادي وبيان دور سياسة الإنفاق العام في تحقيقه

تمهيد..... -65-
المبحث الأول: الاستقرار الاقتصادي-مفاهيم ومنطلقات نظرية-..... -66-
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي..... -66-
المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية..... -71-
المطلب الثالث: تفسير الاستقرار الاقتصادي في المدارس الفكرية..... -73-
المبحث الثاني: اختلال الاستقرار الاقتصادي ووسائل تحقيقه..... -77-
المطلب الأول: اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي..... -77-
المطلب الثاني: عوائق تحقيق الاستقرار الاقتصادي..... -80-
المطلب الثالث: وسائل تحقيق الاستقرار الاقتصادي..... -81-
المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي..... -83-
المطلب الأول: النمو الاقتصادي..... -83-
المطلب الثاني: البطالة..... -89-
المطلب الثالث: التضخم..... -95-
المطلب الرابع ميزان المدفوعات..... -102-
المبحث الرابع: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي..... -107-
المطلب الأول: دور سياسة الإنفاق العام في تشجيع النمو الاقتصادي..... -107-
المطلب الثاني: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل ومحاربة البطالة.... -116-
المطلب الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في ضبط التضخم وتحقيق استقرار الأسعار... -122-
المطلب الرابع: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات..... -125-

خلاصة..... -126-

الفصل الثالث: تحليل تطور سياسة الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تمهيد..... -128-

المبحث الأول: نبذة عن أهم الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) ..... -129-

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من قبل المؤسسات النقدية والمالية الدولية (1990-1999) ..... -129-

المطلب الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2019)..... -136-

المطلب الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2030) ..... -143-

المبحث الثاني: تحليل تطور الإنفاق العام واتجاهاته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2022)..... -145-

المطلب الأول: تبويب النفقات العامة حسب المشرع الجزائري ..... -146-

المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)..... -151-

المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) ..... -163-

المبحث الثالث: مصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر وتحديات استدامته..... -168-

المطلب الأول: مصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر..... -168-

المطلب الثاني: تحديات استدامة تمويل الإنفاق العام في الجزائر ..... -179-

المطلب الثالث: تقييم مدى رشادة الإنفاق العام في الجزائر..... -184-

المبحث الرابع: تحليل سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل توجهات سياسية الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) بالاعتماد على المربع السحري لكالدور..... -188-

المطلب الأول: لمحة حول المربع السحري لكالدور..... -189-

المطلب الثاني: المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-1999)..... -192-

المطلب الثالث: المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2022) ..... -196-

خلاصة..... -205-

الفصل الرابع: نمذجة قياسية لأثر سياسة الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تمهيد..... -207-

المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل القياسي المتبع..... -208-

المطلب الأول: مفاهيم حول النمذجة القياسية..... -208-

المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية ..... -210-

المطلب الثالث: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL .... -215-

المبحث الثاني: المعالجة الأولية لبيانات متغيرات الدراسة ودراسة استقراريتها..... -219-

المطلب الأول: توصيف نموذج الدراسة ..... -219-

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة ..... -221-

المطلب الثالث: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة..... -228-

المبحث الثالث: تطبيق منهجية ARDL لقياس أثر سياسة الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ..... -230-

المطلب الأول: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي..... -230-

المطلب الثاني: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على البطالة ..... -234-

المطلب الثالث: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم ..... -338-

المطلب الرابع: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على ميزان المدفوعات..... -242-

المبحث الرابع: تقييم نماذج ARDL المقدرة..... -246-

المطلب الأول: تقييم النتائج المقدرة إحصائيا ..... -246-

المطلب الثاني: تقييم النتائج المقدرة اقتصاديا..... -250-

المطلب الثالث: تقييم النماذج المقدرة قياسيا ..... -259-

خلاصة..... -272-

الخاتمة..... -274-

المراجع..... -282-

الملاحق..... -308-

فهرس الجداول

الرقم	العنـــــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
(1-3)	المبالغ المخصصة لدعم الأسعار في الفترة (1988-1993)	-131-
(2-3)	أهم المؤسسات العمومية التي تمت خوصصتها خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية	-133-
(3-3)	عمليات التطهير المالي	-133-
(4-3)	نفقات الشبكة الاجتماعية ما بين عامي 1992-1993	-135-
(5-3)	توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	-138-
(6-3)	توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	-139-
(7-3)	مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	-141-
(8-3)	توزيع نفقات التسيير لسنة 2022 في قانون المالية	-148-
(9-3)	توزيع نفقات التجهيز لسنة 2022 في قانون المالية	-150-
(10-3)	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	-151-
(11-3)	تطور مؤشر الميل المتوسط للإنفاق العام في الجزائر للفترة (1990-2022)	-164-
(12-3)	تطور مؤشر الميل الحدي والمرونة الداخلية للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	-165-
(13-3)	تطور مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	-167-
(14-3)	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	-169-
(15-3)	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2021)	-173-
(16-3)	مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تغطية العجز الموازني خلال الفترة (2000-2021)	-175-
(17-3)	السعر المرجعي لإعداد الميزانية العامة والسعر الفعلي لتوازنها للفترة (2006-2021)	-180-

(18-3)	بعض مؤشرات تطور القطاع النفطي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)	-181-
(19-3)	مؤشر الإسراف والكفاءة في الإنفاق العام للجزائر (2008-2018)	-184-
(20-3)	مؤشر الميزانية المفتوحة للجزائر (2008-2021)	-186-
(21-3)	توفر وثائق الميزانية للجمهور في الجزائر (2010-2021)	-186-
(22-3)	مؤشر مدركات الفساد للجزائر (2003-2022)	-187-
(1-4)	ترميز متغيرات الدراسة ومصادرها	-220-
(2-4)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	-221-
(3-4)	مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة	-225-
(4-4)	اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	-226-
(5-4)	نتائج اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات عند المستوى	-228-
(6-4)	نتائج اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات بأخذ الفرق الأول	-229-
(7-4)	نتائج اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	-231-
(8-4)	نتائج تقدير نموذج ARDL للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل	-233-
(9-4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في الأجل القصير	-234-
(10-4)	نتائج اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بالبطالة	-235-
(11-4)	نتائج تقدير نموذج ARDL للبطالة في الأجل الطويل	-237-
(12-4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في الأجل القصير	-237-
(13-4)	نتائج اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بالتضخم	-239-
(14-4)	نتائج تقدير نموذج ARDL للتضخم في الأجل الطويل	-241-
(15-4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في الأجل القصير	-241-
(16-4)	نتائج اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بميزان المدفوعات	-243-
(17-4)	نتائج تقدير نموذج ARDL لميزان المدفوعات في الأجل الطويل	-245-
(18-4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في الأجل القصير	-245-
(19-4)	البنية الهيكلية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1992-2022)	-251-

(4-20)	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل خلال الفترة (1992-2019)	-253-
(4-21)	تطور بنية الشغل حسب الوضعية ضمن المهنة خلال الفترة (2000-2019)	-254-
(4-22)	تطور معدل التضخم والكتلة النقدية والواردات خلال الفترة (1990-2022)	-256-
(4-23)	تطور بعض بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2022)	-258-
(4-24)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	-259-
(4-25)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	-260-
(4-26)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالبطلة	-263-
(4-27)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالبطالة	-263-
(4-28)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالتضخم	-266-
(4-29)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالتضخم	-266-
(4-30)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بميزان المدفوعات	-269-
(4-31)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بميزان المدفوعات	-269-

فهرس الأشكال

الرقم	العنـــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
(1-1)	مجالات تدخل الدولة عند الليبراليين الحديثين	-8-
(2-1)	التقسيمات العلمية للإنفاق العام	-28-
(3-1)	التقسيمات العملية للإنفاق العام	-31-
(4-1)	الرقابة على الإنفاق العام	-38-
(5-1)	حدود الإنفاق العام حسب الفلسفة المذهبية للدولة	-40-
(6-1)	العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة	-41-
(7-1)	الحصيلة الضريبية المثلى بناء على أقصى قدرة تحملية للدخل الوطني	-42-
(8-1)	تمثيل بياني لقانون وانجر	-45-
(9-1)	تطور دول الدولة حسب تحليل بيكوك وأيزمان	-46-
(10-1)	أسباب تزايد الإنفاق العام	-55-
(11-1)	مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعجل	-60-
(1-2)	التوازن الاقتصادي حسب منحنى (IS-LM)	-111-
(2-2)	تأثير التوسع في الإنفاق العام على النمو الاقتصادي	-113-
(3-2)	تأثير السياسة الإنفاقية الانكماشية على النمو الاقتصادي	-113-
(4-2)	آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على سوق العمل	-118-
(5-2)	موقع سياسة الإنفاق العام ضمن سياسات مكافحة البطالة	-119-
(6-2)	الآثار التوسعية الظرفية لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل	-121-
(7-2)	أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم في إطار نموذج العرض الكلي- الطلب الكلي	-124-
(1-3)	تطور إجمالي الإنفاق العام ومعدل نموه خلال الفترة (1990-1999)	-153-
(2-3)	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	-154-
(3-3)	تطور إجمالي الإنفاق العام ومعدل نموه خلال الفترة (2000-2022)	-155-
(4-3)	تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)	-157-

(5-3)	تطور أسعار النفط والإنفاق العام خلال الفترة (1990-2022)	-158-
(6-3)	هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1992-2022)	-159-
(7-3)	هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1992-2022)	-161-
(8-3)	تطور نسب تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام في الجزائر للفترة (1990-2022)	-171-
(9-3)	تطور حجم التمويل غير التقليدي 2017-2021	-179-
(10-3)	رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور	-190-
(11-3)	المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-1994)	-192-
(12-3)	المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (1995-1999)	-194-
(13-3)	المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2004)	-196-
(14-3)	المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2005-2009)	-198-
(15-3)	المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2014)	-200-
(16-3)	المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2015-2022)	-202-
(1-4)	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	-222-
(2-4)	تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	-222-
(3-4)	تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	-223-
(4-4)	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	-223-
(5-4)	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	-224-
(6-4)	دائرة معامل الارتباط الخطي بين المتغيرات والمحاور	-227-
(7-4)	تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	-233-
(8-4)	تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج الخاص بالبطالة	-236-
(9-4)	تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج الخاص بالتضخم	-240-
(10-4)	تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج الخاص بميزان المدفوعات	-244-
(11-4)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	-261-
(12-4)	المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات	-262-

	البواقي الراجحة CUSUMSQ للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	
(4-13)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الخاص بالبطالة	-264-
(4-14)	المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ للنموذج الخاص بالبطالة	-265-
(4-15)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الخاص بالتضخم	-267-
(4-16)	المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ للنموذج الخاص بالتضخم	-268-
(4-17)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الخاص بميزان المدفوعات	-270-
(4-18)	المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ للنموذج الخاص بميزان المدفوعات	-271-

فهرس الملاحق

الرقم	العنـــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
(01)	تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر للفترة (1992-2022)	-308-
(02)	الملحق رقم (02): تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر للفترة (1992-2022)	-309-
(03)	تطور نسبة الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (1990-2022)	-310-
(04)	مؤشر الميل الحدي والمرونة الداخلة للإنفاق العام ونصيب الفرد من الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1990-2022)	-311-
(05)	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة (1990-2022)	-312-
(06)	نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	-313-
(07)	مصفوفة الارتباط	-313-
(08)	اختبار الاستقرارية ADF	-314-
(09)	اختبار الاستقرارية PP	-314-
(10)	اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	-315-
(11)	اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بالبطالة	-315-
(12)	اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بالتضخم	-315-
(13)	اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بميزان المدفوعات	-316-
(14)	نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالنمو الاقتصادي	-316-
(15)	نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالبطالة	-317-
(16)	نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالتضخم	-317-
(17)	نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بميزان المدفوعات	-318-
(18)	اختبار مشكلة عدم التباين للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	-318-
(19)	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي	-318-
(20)	اختبار مشكلة عدم التباين للنموذج الخاص بالبطالة	-319-

(21)	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالبطالة	-319-
(22)	اختبار مشكلة عدم التباين للنموذج الخاص بالتضخم	-319-
(23)	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالتضخم	-319-
(24)	اختبار مشكلة عدم التباين للنموذج الخاص بميزان المدفوعات	-320-
(25)	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بميزان المدفوعات	-320-

مقدمـــــــــــــة

يعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد أهم الأهداف الأساسية المرجوة من رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية لأي بلد، كون أنه لا يمكن تحقيق أي تنمية اقتصادية دون أن يكون هناك قدر من الاستقرار في مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي. وهو الأمر الذي دفع بكافة الدول في العالم، بغض النظر عن درجة تقدمها أو تخلفها، إلى السعي لإرساء قواعد وأسس الاستقرار الاقتصادي بغية تفادي الوقوع في أزمات من شأنها زعزعة المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، معتمدة في تحقيق ذلك على العديد من السياسات الاقتصادية المتنوعة، والتي لعل من أبرزها سياسة الإنفاق العام، والتي تتميز بفعاليتها الكبيرة في معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية، وهذا لكونها تشكل أهم متغير تحكمي تستطيع الدولة بواسطته أن تتحكم في النشاط الاقتصادي.

حيث تشكل سياسة الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والسياسة المالية على وجه الخصوص، ولقد ازدادت أهميتها واتسع نطاق استخدامها منذ تعاظم دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، لاسيما بعد تعاقب الأزمات التي ما فتأت تجتاح الاقتصاد بين الفينة والأخرى. ويمكن إيعاز أهمية سياسة الإنفاق العام إلى كونها أداة تؤدي دور فعال في مواجهة التقلبات الاقتصادية وتصحيح الاختلالات على مستوى التوازنات الكلية، إضافة إلى مساهمتها في الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق ما تصبو إليه الحكومة في كافة الميادين، فضلا عن أنها تعكس بصورة واضحة الأهداف المسطرة من قبل الدولة، والتي ترمي إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق استقراره وتعزيز رفاهية شعبها. ومن هنا برز دور سياسة الإنفاق العام كأحد أهم السياسات الاقتصادية التي يمكن للدولة الاعتماد عليها في التأثير على واقع الاقتصاد واسترجاع التوازنات الكلية، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود الذي يجعل من الاقتصاد الوطني قادرا على امتصاص آثار الصدمات التي تعترضه عن طريق التصدي لمواطن الضعف بما يضمن التعافي السريع من هذه الآثار.

وسعت الجزائر على غرار العديد من دول العالم إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث اتخذت السلطات الجزائرية عدة تدابير للدخول في إصلاحات شاملة وجذرية كمحاولة منها لإصلاح الوضع الاقتصادي المتدهور، والخروج من الوضعية الصعبة التي كانت تتخبط فيها وتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني، وذلك بتطبيقها لمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة بدعم من المؤسسات المالية الدولية خلال فترة التسعينات، والتي اعتمدت فيها على سياسة إنفاقية انكماشية، هذه الأخيرة التي تحولت من الانكماش إلى التوسع منذ بداية الألفية الثالثة جراء تبني الحكومة للجيل الثاني من الإصلاحات

الاقتصادية، والتي تجلت في تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي المتمثلة في البرامج الإنفاقية الضخمة المعروفة "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)"، "البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)"، "برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)" و"البرنامج الخماسي (2015-2019)" والذي أعيد النظر فيه لصالح "النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2030)" نتيجة انهيار أسعار النفط جراء حدوث الأزمة النفطية لسنة 2014، والتي أجبرت الحكومة الجزائرية على العودة مرة أخرى للسياسة الإنفاقية الانكماشية، بالإضافة إلى الأزمة الصحية والاقتصادية العالمية "كوفيد-19" التي كان لها هي الأخرى دور كبير في اعتماد هذه السياسة.

I. إشكالية الدراسة:

من أجل استهداف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي يعنى برفع معدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض مستويات البطالة، وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكذا استقرار رصيد ميزان المدفوعات، اعتمدت الجزائر على سياسة الإنفاق العام كأداة رئيسية من بين أدوات السياسة الاقتصادية وذلك في ظل ضعف بقية الأدوات الأخرى، وعليه يستدعي منا الأمر اليوم ضرورة إخضاع سياسة الإنفاق العام للتقييم الجاد للوقوف على مدى فعاليتها، وتبيان مواقع النجاح والفشل الناجمة عنها، لتبرز بذلك معالم الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى مساهمة سياسة الإنفاق العام المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟

II. الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من التساؤل الرئيس المطروح تنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي نوردها فيما يلي:

- هل ساهمت سياسة الإنفاق العام في تحسين مستويات الإنتاجية وبالتالي التأثير إيجابا على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام المنتهجة على معدلات البطالة المرتفعة داخل الاقتصاد الوطني؟
- هل كان لسياسة الإنفاق العام دور في تقليل الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري؟

- كيف كان تأثير سياسة الإنفاق العام على ميزان المدفوعات الجزائري؟

III. فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية ومختلف التساؤلات المطروحة تم وضع جملة من الفرضيات التي سوف يتم إما تأكيدها أو تفنيدها بناء على نتائج الدراسة، وهي كالآتي:

1- مارست سياسة الإنفاق العام آثار كينزية إيجابية كبيرة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2- ساهمت سياسة الإنفاق العام المنتهجة في تخفيض معدلات البطالة المرتفعة داخل الاقتصاد الوطني.

3- أدت سياسة الإنفاق العام إلى زيادة الضغوط التضخمية نتيجة للضعف الهيكلي للاقتصاد الجزائري.

4- أثرت سياسة الإنفاق العام سلبا على ميزان المدفوعات، وذلك نتيجة تسرب جزء معتبر من الإنفاق العام إلى الخارج من خلال الواردات.

5- لم يكن لسياسة الإنفاق العام المنتهجة القدرة الكافية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة على الرغم من ضخامة الأموال التي تم ضخها في الاقتصاد الوطني.

IV. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج موضوعا لطالما احتل مكانا مهما في إطار ما يجري من نقاشات اقتصادية، وذلك فيما يتعلق بموضوع سياسة الإنفاق العام التي دائما ما كانت ولازالت تشكل في الاقتصاد الوطني أحد أبرز أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية في ضبط الأداء الاقتصادي وذلك من خلال ما تقوم به من دور هام في إدارة الاقتصاد الجزائري.

فمعالجة هذا الموضوع سوف يسمح لنا بالتعرف على أهم تطورات وتوجهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر، والوقوف على دورها ومدى فعاليتها في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني، من خلال البحث في آثارها على مؤشراته الأربعة التي تتجلى في كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات، وتحديد مواطن الضعف التي تتخللها، مما يسهم دون أدنى شك في التوجيه السليم لهذه السياسة بما يسمح في نهاية المطاف بتصحيح الاختلالات التي يعني منها الاقتصاد الوطني ومن ثم تحقيق استقراره.

V. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة الأهداف الآتية:

- تسليط الضوء على أهم أداة للسياسة المالية والتي تتجلى في سياسة الإنفاق العام، وتتبع التطورات الحاصلة في هذه السياسة بالجزائر وانعكاسها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- تحديد موقع سياسة الإنفاق العام من السياسة الاقتصادية الكلية ومدى قدرة الدولة على الاعتماد على هذه السياسة في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني.
- تقييم مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر باستخدام أداة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، قصد رسم سياسة اقتصادية كلية مستقبلية أكثر نجاعة وفعالية.
- تحديد أهم مكامن الضعف التي تعاني منها سياسة الإنفاق العام بما يسمح فيما بعد بتوجيه السياسة الإنفاقية للدولة نحو الوجهة الصحيحة التي يترتب عليها تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود.

VI. أسباب اختيار موضوع الدراسة:

لكل موضوع بحث العديد من الأسباب التي تدفع بالباحث لاختياره والخوض فيه، وبالنسبة لنا فقد كانت لدينا عدة أسباب دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع:

- الميول الشخصية للخوض في مواضيع الاقتصاد الكلي الذي دائما ما يعرف تطورات وتحولات متلاحقة.
- التطورات الاقتصادية المهمة التي تمر بها الجزائر في السنوات الأخيرة والتي تستدعي التطرق لمثل هذا الموضوع، وإعادة مراجعة الدولة لسياساتها الاقتصادية وعلى رأسها السياسة الإنفاقية العامة التي دائما ما تسعى من خلالها للتدخل بغرض ضبط الاختلالات الاقتصادية الموجودة وبالتالي تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني والنهوض به.
- توفر الإحصائيات والبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة.

VII. حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** تعالج هذه الدراسة موضوع دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري، وذلك عبر تحديد الآثار المترتبة عن هذه السياسة على كل مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال الاستعانة بالأدوات الخاصة بالقياس الاقتصادي.
- **الحدود المكانية:** أجريت هذه الدراسة على مستوى الاقتصادي الجزائري.
- **الحدود الزمنية:** تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من 1990-2022، حيث شهدت هذه الفترة العديد من التطورات والمنعطفات المهمة التي كان لها بالغ الأثر على اتجاهات سياسة الإنفاق العام، والتي نذكر من أهمها الإصلاحات الاقتصادية المنفذة خلال سنوات التسعينات بمعية صندوق النقد الدولي، برامج الإنعاش الاقتصادي للألفية الثالثة، النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2030)، الأزمة النفطية لسنة 2014، الأزمة الصحية "كوفيد-19".

VIII. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة المطروحة وكذا اختبار الفرضيات المصاغة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بسياسة الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي، وفي تحليل البيانات الواردة في الدراسة وكذا في تحليل النتائج المتوصل إليها في الجانب التطبيقي من خلال التقدير القياسي للعلاقة بين سياسة الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، كما سنستعين بالأساليب الكمية في إجراء الدراسة القياسية.

وبالنسبة للأدوات المستخدمة في هذه الدراسة سيتم الاعتماد على العديد من المراجع التي تتنوع بين كتب وأطروحات ورسائل جامعية وأوراق بحثية منشورة في مجلات علمية أو قدمت في إطار ملتقيات وندوات دراسية، إضافة للتقارير الصادرة عن الهيئات الوطنية والدولية، كما سيتم الاعتماد على العديد من المصادر الوطنية (الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، وزارة المالية) والأجنبية (صندوق النقد الدولي، الأوابك، منظمة الشفافية الدولية...الخ) في جمع الإحصائيات المستخدمة في الدراسة، إضافة إلى ذلك سيتم الاستعانة ببرنامج Eviews 12 لاستخراج النتائج القياسية في الجانب التطبيقي.

IX. صعوبات الدراسة:

لا يكاد يخلو إعداد أي بحث علمي من مجموعة من العقبات أو الصعوبات التي قد تواجه الباحث أثناء عملية البحث، وبالنسبة لنا من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذه الدراسة هي اختلاف

وتعارض الإحصائيات المقدمة من مصدر لآخر سواء بين المصادر الوطنية (إحصائيات وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي) أو حتى المصادر الأجنبية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي)، وهو الأمر الذي صعب علينا عملية جمع الإحصائيات وتحديد أي المصادر التي يجب الاعتماد عليها، والتي تكون إحصائياتها أكثر دقة وأقرب للواقع والحقيقة.

X. الدراسات السابقة:

في إطار إعداد هذه الدراسة قمنا بالإطلاع على العديد من الأطروحات والرسائل والأبحاث التي تناولت مواضيع ذات صلة بموضوعنا، بحيث عالجت أغلبها موضوع تأثير سياسة الإنفاق العام على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات)، إلا أن معظمها عالجت الموضوع بالنسبة لكل مؤشر لوحده، وقليلة هي الدراسات التي قامت بالجمع بينهم ضمن إطار واحد، وعموما يمكن سرد أهم الدراسات القريبة من موضوع دراستنا فيما يلي:

1- الدراسات العربية:

- الحسيني محمد منصور، "**دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي- دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة بالفكر الإسلامي مع التطبيق على مصر**" أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس- مصر، 2017.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول دور السياسة المالية بمختلف أدواتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في دولة مصر، إضافة إلى تحديد شكل التدخل الأمثل للدولة اللازم لتحقيق هذا الاستقرار والحفاظ على استمراره، كما تهدف إلى تقديم السياسة المالية في الفقه الإسلامي بشكل يتفق مع طبيعة الظروف والتحديات التي تواجهها المجتمعات الإسلامية مع الإشارة لأهم الأدوات اللازمة لنجاح التطبيق العملي لهذه السياسة، ولقد اعتمدت هذه الدراسة على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي الوصفي والمنهج المقارن لتحقيق أهدافها، وخلصت إلى نتيجة مهمة مفادها أنه لابد من أن تكون السياسة المالية مرنة من أجل التأثير الفعال على النشاط الاقتصادي، وحتى تصبح قادرة على تعبئة موارد مالية كبيرة تستخدم لزيادة الإنتاج والدخل والتوزيع العادل للثروة واستقرار الأسعار وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- فار عبد القادر، "**أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2000-آفاق 2019**"، أطروحة دكتوراه، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس ، 2017-2018.

استهدفت هذه الدراسة معرفة أثر تطبيق السياسة المالية في الجزائر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي خلال الفترة المدروسة المتمثلة في النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم، واعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي والمنهج القياسي بحيث استخدمت نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM، وقد خلصت الدراسة إلى أن تأثير النفقات العامة والإيرادات العامة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلي كان ضعيف، مما يتطلب من الدولة إعادة النظر في كيفية تطبيق أدوات السياسة المالية وتهيئة مناخ ملائم يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة.

- محفوظ فاطمة، "**أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـNicholaskaldor في الجزائر خلال الفترة 2000-2018**"، أطروحة دكتوراه، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة، 2018-2019.

سعت هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات مربع كالدور السحري في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، ومعرفة مدى قدرتها على الوصول إلى المعدلات المرغوبة للمؤشرات الاقتصادية الكلية، وأبرز التدابير المتخذة لتحقيق ذلك، ولقد اعتمدت في ذلك على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والأسلوب الإحصائي من خلال استخدام بعض الأساليب والطرق الإحصائية والكمية، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أن السمة البارزة للاقتصاد خلال الفترة المدروسة هي زيادة النفقات العامة، وأنه على الرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية إلا أن أداء هذه المؤشرات وفعالية السياسة المالية تفرضه عوامل خارجية تتمثل في الأساس في تقلبات أسعار النفط نظرا لارتباط الاقتصاد الوطني بهذا المورد وإن النتائج المحققة خلال الفترة 2000-2014 ما هي إلا انعكاس للطفرة البترولية وهو ما أكدته الأزمة النفطية لسنة 2014.

- عطية علي منصور سعيد، "**دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا**"، أطروحة دكتوراه، جامعة بنها-مصر، 2019.

استهدفت الدراسة التعرف على دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا وفقا لنظرية المربع السحري لكالدور للفترة 1986-2017، واهتمت بتحليل العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL واعتماد المنهج الوصفي والمنهج المقارن، ولقد بينت

نتائج الدراسة أن آثار الإنفاق العام على المؤشرات الأربعة للاستقرار الاقتصادي تتباين في قدرتها على تحقيق هذا الاستقرار نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية في الاقتصاد الليبي، كما أظهرت نتائج التقدير القياسي أن الإنفاق العام لم يكن له دور مهم في بلوغ هدف الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة المدروسة بسبب عدم ترشيد الإنفاق العام والظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الليبي.

- العيش أحمد، "**أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**"، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2019-2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي والمتمثل في المربع السحري لكالدور في الجزائر للفترة 1990-2017، واعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي الاستقرائي إضافة إلى الاستعانة بعض الأدوات والأساليب الإحصائية مستخدمة في ذلك نماذج متجهات الانحدار الذاتي VAR.

وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها أثر كبير في بلوغ هدف التوازن، وذلك من خلال ملاحظة عدم حدوث آثار إيجابية مستقرة على المدى القصير والمتوسط والطويل للسياسة الإنفاقية العامة، بحيث أن هناك تذبذب حتى في ظل الانفتاح على الخارج والإصلاحات الاقتصادية التي نفذت في فترة التسعينات، إضافة إلى البرامج التنموية التي خصصت لها مبالغ ضخمة كان لها من الآثار الإيجابية لكن ليس عند الأهداف المسطرة من الدولة.

- بن لشهب حمزة، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**"، أطروحة دكتوراه، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة، 2019-2020.

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، واعتمدت في ذلك على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى أن دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مرتبط بعامل خارجي هو سعر النفط، وأن النتائج المحققة على مستوى المؤشرات الكلية لم تكن بمستوى السياسة المالية التوسعية التي اعتمدتها الجزائر منذ بداية لألفية الثالثة والتي لم تستطع إحداث تغييرات هيكلية تسمح ببناء قاعدة إنتاجية بديلة للنفط

- رمضان السيد أحمد، السيد وفاء بسيوني، "**دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور) دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**"، مقال منشور في مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 09، 2020.

سعت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري لكالدور في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1980-2018، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الأسلوب القياسي باعتمادها على منهجية (ARDL) واختبار Granger Causality.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن مثلوية المربع السحري لم تتحقق كاملة في الاقتصاد المصري، كما أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة طويلة وقصير الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات مربع كالدور حيث يرتبط الإنفاق العام بعلاقة طردية بالنمو الاقتصادي والتضخم وبعلاقة عكسية بالبطالة وبالتوازن الخارجي.

- شريطي علي، "**دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 02-لونيسي علي، 2022-2023.

حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بدور سياسة الإنفاق العام المعتمدة في تحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، حيث اعتمدت في معالجة الموضوع على المنهج الوصفي والتحليلي والكمي باستخدامها للنموذج القياسي NRDL.

وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر لها تأثير على أهم أهداف السياسة الاقتصادية بقدر غير كاف، وعليه فسياسة الإنفاق العام غير قادرة لوحدها التأثير على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي نتيجة لحساسية الإنفاق العام للاضطرابات الخارجية، كما خلصت الدراسة إلى أن معدلات البطالة هي قيم مظللة وغير واقعية، وأن معدلات النمو ورصيد ميزان المدفوعات ناتج عن التحسن في أسعار النفط والذي يعد بمثابة متغير لا يمكن التحكم فيه، وهو ما يخفي هشاشة الاقتصاد الجزائري ويجعله عرضة للصدمات الاقتصادية.

2- الدراسات الأجنبية:

- Joseph. I, Miracle. O, Fredrick. O, **Government Spending Pattern and Macroeconomic Stability: a Victor Autoregressive Model**, International Journal of Economics and financial. 6(4). 2016.

حاولت هذه الدراسة بشكل أساسي تحديد مكونات الإنفاق الحكومي التي تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي مركزة في ذلك على اقتصاد دولة نيجيريا كدراسة حالة، ومعتمدة على نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه من أجل استخدام أداة الإنفاق الحكومي بشكل فعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يجب تقسيم الإنفاق الحكومي وفقا للقطاعات المولدة للقيمة المضافة بإعطائها الأولوية في ذلك، كما توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الرأسمالي الحكومي على الخدمات هو السبب الرئيسي للتضخم في دولة نيجيريا وأن هذا المؤشر يستجيب بشكل حاد للغاية لأي صدمة في الإنفاق الرأسمالي الحكومي في قطاع الخدمات لاسيما الخدمات الاجتماعية، وعليه يجب على الحكومة أن تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على معدلات التضخم وذلك بإعادة النظر في استثماراتها في هذه القطاعات.

- Guillermo. LFV, Bastian. G, Felipe. B, **Macroeconomic Stability and Growth: Myths and Realities**, Cepal Review. (131). 2020.

حاولت هذه الدراسة تفنيد المعتقدات المتجذرة في أن التضحية بالاستقرار الاقتصادي الحالي من خلال الإفراط أو عدم التحكم في بعض أبعاد هذا الاستقرار على غرار السماح لمعدلات التضخم بالارتفاع وتحقيق عجوزات في ميزان المدفوعات من شأنه تحقيق استقرار الاقتصاد في المستقبل، واعتمدت في ذلك على بيانات لـ 185 دولة للفترة الممتدة من 1980-2015، ولقد خلصت الدراسة إلى أن التوسع في السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى ارتفاع التضخم وعدم التوازن في أرصدة الحساب الجاري الخارجي تنتهي بالانتكاسات وتضر بالنمو الاقتصادي وتضعف من تحقيق الرفاهية للمجتمع، وبالتالي الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث أثبتت الدراسة خطأ الاعتقاد القائل بأن مزيد من التضخم من شأنه تعزيز النمو بل توصلت إلى أن المزيد من التضخم يخلق المزيد من التقلبات بدلا من تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فالرأي الأصح هو أن السياسات الاقتصادية التوسعية المفرطة من شأنها زعزعة الاستقرار الاقتصادي الكلي.

- J, Carlos. C. Eduardo. **Macroeconomic Stability: an International Comparison with a Panel VAR Model**, Forum of Central Bank Researchers of the Central American Monetary Council. 16. 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير مؤشر لقياس الاستقرار النقدي والمالي (MFSI) والذي يمكن من خلاله قياس الاستقرار الاقتصادي الكلي نظرا لعدم وجود إجماع حول مقياس كمي بسيط لتحديد ما إذا كان الاقتصاد مستقرا، حيث تم إنشاؤه على أساس سنوي بالاعتماد على بيانات مجموعة من البلدان الناشئة والنامية من سنة 2005 إلى غاية سنة 2021 بالاعتماد على نموذج VAR، ولقد توصلت الدراسة بعد تطبيقها لهذا النموذج على مجموعة من الدول إلى أدلة تجريبية مفادها أن هذا زيادة هذا المؤشر له علاقة سلبية كبيرة وقوية مع النمو الاقتصادي أي أن زيادة عدم الاستقرار تؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي.

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن دراستنا الحالية تتشابه مع بقية الدراسات السابقة من حيث الهدف إذ تسعى لتحديد مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وبالتالي فهي بمثابة استكمال لتلك الدراسات، وتختلف معها من حيث المنهج القياسي المتبع في معالجة الموضوع، وكذا من حيث الحدود الزمنية حيث شملت الفترة (1990-2022) وهي حديثة بالمقارنة ببعض الدراسات السابقة، وتعد فترة مهمة جدا في تاريخ الاقتصاد الجزائري لشمولها على العديد من الأحداث التي شكلت منعرجا مهما في اتجاهات سياسة الإنفاق العام ولعل آخرها الأزمة النفطية لسنة 2014 والأزمة العالمية "كوفيد-19"، كما تختلف هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة من حيث الحدود المكانية للدراسة إذ ركزت دراستنا على الاقتصاد الجزائري.

XI. هيكل الدراسة:

تأسيسا على الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة وتحقيقا للأهداف المرجوة من هذه الدراسة ارتأينا تقسيمها إلى أربعة فصول تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة كما يلي:

في **الفصل الأول** والذي جاء تحت عنوان "**مقاربة نظرية لسياسة الإنفاق العام كأحد مظاهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي**" قمنا فيه بتسليط الضوء على الدور المهم الذي تضطلع به الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال استعراض تطور دورها عبر المذاهب الفكرية الاقتصادية ومبررات وجود هذا

الدور، وكذا كيفية قياس حجم تدخل الدولة وبيان أشكاله ومجالاته وذلك من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد قمنا بتخصيصه للإطار المفاهيمي للإنفاق العام من خلال استعراض تطوره التاريخي والمفاهيمي وأهم تقسيماته وكذا القواعد الفنية التي تحكمه، لنطرق بعد ذلك من خلال المبحث الثالث إلى ظاهرة تزايد الإنفاق العام وبيان أهم الأسباب الحقيقية والظاهرية المؤدية لها، لنتناول بعد ذلك في المبحث الرابع الآثار الاقتصادية المهمة المترتبة عن استخدام سياسة الإنفاق العام وأهم المؤشرات الكمية لقياس تلك الآثار.

أما **الفصل الثاني** والمعنون بـ "**مدخل للاستقرار الاقتصادي وبيان دور سياسة الإنفاق العام في تحقيقه**" فقد تناولنا فيه الجانب النظري للاستقرار الاقتصادي وأيضا تحليل الخلفية النظرية في بيان الدور الذي تقوم به سياسة الإنفاق العام في تحقيق هذا الاستقرار وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، بحيث قمنا في المبحث الأول بالتطرق لمفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهم أهدافه والفرق بين الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والدول النامية كما تطرقنا لتفسيره عند مختلف المدارس الفكرية، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه اختلال الاستقرار الاقتصادي ومعوقاته ووسائل تحقيقه، وبالنسبة للمبحث الثالث فقد خصصناه لدراسة مختلف مؤشرات الاقتصادي، لنقوم بعدها في المبحث الرابع ببيان الدور المهم الذي تقوم به سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال بحث آثارها على كل مؤشر من مؤشراته.

وبخصوص **الفصل الثالث** والذي جاء موسوما بعنوان "**تحليل تطور سياسة الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)**" فقد قمنا فيه من خلال المبحث الأول باستعراض أبرز الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي مرت بها الجزائر خلال فترة الدراسة والتي كان لها بالغ الأثر على اتجاهات سياسة الإنفاق العام، ثم قمنا في المبحث الثاني بتحليل تطور الإنفاق العام من خلال تتبع مختلف التطورات الحاصلة في حجم الإنفاق العام وكذا هيكله وتحليل المؤشرات الكمية لقياس آثاره الاقتصادية، لنتطرق بعد ذلك في المبحث الثالث بدراسة مختلف مصادر التمويل التي اعتمت عليها الدولة في تمويل إنفاقها العام وأهم التحديات التي تواجه استدامة هذا التمويل، ثم قمنا بتقييم مدى رشادة استخدام الإنفاق العام، وفي الأخير ومن خلال المبحث الرابع قمنا ببحث انعكاس توجهات سياسة الإنفاق العام على تطور سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي معتمدين في ذلك على "المربع السحري لكالدور".

أما **الفصل الرابع** والأخير والذي جاء موسوما بعنوان "**نمذجة قياسية لأثر سياسة الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)**" فقد حاولنا فيه إعطاء بعد كمي للدراسة من خلال تقسيمه لأربعة مباحث، أين تم في المبحث الأول إعطاء لمحة عن المنهجية المعتمدة في الدراسة بدءا باستقرار السلاسل الزمنية إلى غاية النموذج المستخدم في هذه الدراسة (نموذج ARDL)، أما المبحث الثاني فقد تمت فيه المعالجة الأولية لبيانات متغيرات الدراسة ودراسة استقراريتها، في حين خصص المبحث الثالث لقياس أثر سياسة الإنفاق العام على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأربعة المتمثلة في كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2022)، أما المبحث الرابع والأخير فقد تم فيه تقييم نتائج التقدير القياسي المتحصل عليها وبالتالي الوقوف على دور أو مدى مساهمة سياسة الإنفاق العام المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول: مقاربة نظرية لسياسة الإنفاق العام كأحد مظاهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

تمهيد:

يعد موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي منذ القدم إلى غاية اليوم أحد أهم المواضيع إثارة للجدل والنقاش بين مختلف الباحثين الاقتصاديين على الرغم من التغير الذي طرأ على القناعات والخلفيات الإيديولوجية للمنظرين وكذا أصحاب القرار الاقتصادي، ويرجع ذلك لإدراك هؤلاء لحقيقة أن السوق القائمة في الوقت الحالي غير مكتملة، وبالتالي تعجز عن إعطاء الأثمان بشكل سليم، كما أنها عرضة للعديد من التقلبات التي تخل بميكانيزمات عملها، وأمام هذه الاعتبارات ظهرت الحاجة لضرورة وجود مستوى معين لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، غير أن السؤال المطروح هنا هو أي السياسات الاقتصادية أكثر نجاعة يمكن للدولة الاعتماد عليها في التأثير على الواقع الاقتصادي.

وفي هذا الشأن برزت سياسة الإنفاق العام كأحد أهم السياسات الاقتصادية وأكثرها فعالية ونجاعة، وذلك لما لها من دور كبير في إحداث التوازن الاقتصادي وبلوغ الأهداف الاقتصادية للدولة، ولكونها تشكل أهم متغير تحكمي يمكن للدولة الاعتماد عليه في إدارة الاقتصاد الوطني.

وقصد الفهم الجيد لسياسة الإنفاق العام والدور الذي تضطلع به في الحياة الاقتصادية وكذا معرفة الآثار الناجمة عنها، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية كما يلي:

- **المبحث الأول:** الدور الاقتصادي للدولة في النظرية الاقتصادية
- **المبحث الثاني:** عموميات حول الإنفاق العام
- **المبحث الثالث:** معالم تطور ظاهرة الازدياد المضطرد في الإنفاق العام ومسبباتها
- **المبحث الرابع:** الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام ومؤشرات قياسها

المبحث الأول: الدور الاقتصادي للدولة في النظرية الاقتصادية

خضع دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية بداية من القرن السادس عشر وحتى الوقت الراهن لتطورات وتغيرات عدة انعكست على كل من نمط هذا الدور ونطاقه، ولتوصيف طبيعة ونطاق نشاط الدولة الاقتصادي سنستعرض في هذا المبحث تطور دور الدولة عبر المذاهب الفكرية الاقتصادية المختلفة، وكذلك دورها الراهن في ضوء الاتجاه العالمي المتزايد نحو تبني اقتصاد السوق، وأهم مبررات وجود الدور الاقتصادي للدولة في ظل التحول لاقتصاد السوق.

المطلب الأول: المكانة الاقتصادية للدولة في ظل المذاهب الاقتصادية المختلفة

تباينت مذاهب وتيارات الفكر الاقتصادي في تحليلها لمكانة ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، ولقد تأثرت رؤية هذه التيارات أو الاتجاهات ببنيانها الفكري والإيديولوجيات التي استندت عليها وهذا على النحو الذي نعرضه فيما يأتي:

الفرع الأول: مذهب التجاريين

ابتداء من القرن السادس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، سادت في أوروبا العديد من الأفكار الاقتصادية شكلت مجموعة من السياسات الاقتصادية المتبعة خلال تلك الفترة والتي عرفت باسم السياسة التجارية أو المركنتيلية (عثمان، 2003، ص17)، هذه الأخيرة كانت نتيجة للتحولات الهيكلية التي عرفتها اقتصاديات الدول الأوروبية، والتي تجلت في الأساس في التحول من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي التجاري، وظهور الدول القومية الحديثة، فضلا عن الاكتشافات الجغرافية والتقدم الفكري والتكنولوجي (بريشي، 2014، ص14).

ويستند المذهب التجاري أو المركنتيلي على فكرة جوهرية وهي أن الثروة تكمن في المعادن النفيسة (ذهب وفضة)، وأن القوة السياسية للدولة مرهونة بقوتها الاقتصادية التي تقاس بما تحوزه من معادن نفيسة، وإن الحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة لن يأتي إلا بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (عثمان، 2003، ص17).

ونتيجة لما تقدم تأسست في ذلك الوقت عقيدة راسخة بحتمية وأهمية التدخل الواسع للدولة في الاقتصاد وإعطائها دور أكبر لإدارة النشاط الاقتصادي، بهدف حماية السوق الداخلية والحصول على أكبر كم ممكن من المعادن النفيسة عن طريق دعم هدف تكوين أكبر فائض في الميزان التجاري، وتبعا لذلك تزايد تدخل الدولة في المجالات الآتية خدمة لهذا الهدف (أندراوس، 2014، ص ص7-8):

- التدخل في القطاع الزراعي بهدف توفير مدخلات الإنتاج لقطاع الصناعة وبأسعار منخفضة، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة قدرة المنتجات الوطنية التنافسية في الأسواق الخارجية والداخلية على حد السواء، ما يساهم في زيادة الصادرات للدولة وتخفيض قيمة وارداتها، وهو ما يؤدي إلى تزايد حجم الفائض في الميزان التجاري؛
- التدخل المباشر في قطاع الصناعة بهدف دعم الصناعات الوطنية عن طريق تقديم الإعانات النقدية المباشرة للصناعات المحلية، ومنح الإعفاءات والتيسيرات الضريبية، وتوفير المواد الأولية والآلات اللازمة للصناعات الأولية.

وبهذا نجد أن الفلسفة الاقتصادية التي كانت سائدة في هذه المرحلة قد انعكست على دور الدولة في الاقتصاد فجاء منسجما مع فكر التجاريين وبما يحقق أهدافهم، وكان من الطبيعي أن يتوسع نطاقه بشكل يتسق مع الفلسفة الاقتصادية للتجاريين.

الفرع الثاني: مذهب الطبيعيين أو الفيزيوقراط

جاء هذا المذهب انعكاسا للانتقادات الشديدة التي وجهت لمذهب التجاريين، ويمكن بلورة أهم ملامحه في الآتي (أندراوس، 2014، ص8):

- إن الأنشطة الوحيدة المنتجة هي الأنشطة المتصلة بالطبيعة، وعليه فالنشاط الزراعي وفقا لفكر الطبيعيين هو النشاط الوحيد المنتج الذي يمكن أن يحقق ناتجا صافيا؛
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في حدود معينة تسمح بصيانة وحماية حقوق الملكية الخاصة، مما يؤدي إلى ظهور المنافسة الحرة في الأسواق، والتي تكون قادرة على تحقيق ما يعرف بالثمن العادل الذي يحقق ربح معقول؛

وتأسيسا على ذلك وانعكاسا لهذا الفكر نجد أن تدخل الدولة في الاقتصاد قد جاء في أضيق نطاق، وذلك لاستناد آراء الطبيعيين على ما يسمى بالنظام الطبيعي القائم على الحرية والمنافسة وتحقيق المصلحة الشخصية، فهم بذلك ينادون بضرورة الرجوع إلى الطبيعة، لاعتقادهم بوجود قوانين طبيعية تحكم وتسير النشاط الاقتصادي بانتظام دون حاجة لتدخل الدولة التي وجب عليها ترك تصرفات الأفراد لتحكم سير الأحداث (معيزي، 2013، ص138).

الفرع الثالث: المذهب الرأسمالي

جاء المذهب الرأسمالي من نتاج تفاعل أفكار الفيزيوقراط في فرنسا والثورة الصناعية في إنجلترا، حيث اتخذ من الأفكار والمبادئ التي صاغها الكلاسيك والنيوكلاسيك ثم الكينزيون أساس لرسم السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها في غضون القرن التاسع عشر والقرن العشرين.

وللوقوف على دور الدولة في نطاق المذهب الرأسمالي سوف يتم التمييز بين كل من الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي ثم الفكر الليبرالي الحديث.

أولا: الدولة في إطار الفكر الكلاسيكي

يعتبر الاقتصاديون الكلاسيكك أول من قام بدراسة شاملة للنظام الاقتصادي خلال عصر التنوير بأوروبا، ويشكل فكرهم أساس النظام الرأسمالي، والذي ظهر بشكل حقيقي بظهور مؤلف آدم سميث "ثروة الأمم" عام 1776 (الجزائرلي، 2020، ص99)، وللإلمام بطبيعة الخيوط الفكرية للكلاسيك نوجز فيما يلي أهم الدعائم التي استند عليها البنيان الفكري لهم:

- الاعتقاد بوجود قوانين طبيعية خالدة تحكم سير أمور الطبيعة والكون والمجتمع لا تستطيع للدولة أو الفرد تغييرها؛
- الإيمان بفكرة الحرية الاقتصادية واعتبارها بمثابة الدعامة الأساسية للنشاط الاقتصادي؛
- افتراض أن المنافسة الحرة أو الكاملة هي الإطار الذي يستوجب أن يسود في جهاز السوق؛
- لا وجود لأي تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، حيث أن تحقق المصلحة الخاصة سيؤدي لا محالة إلى تحقق المصلحة العامة؛

- الاعتقاد بمذهب "حياد النقود" في النشاط الاقتصادي؛
- وجود يد خفية تكفل تحقيق التوازن العام للاقتصاد (زكي، 1998، ص ص149-164).

ويقوم الفكر الكلاسيكي على قاعدة عامة تتجلى في عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، باعتبار أنها تربك النظام الطبيعي للحياة وتلقائيته من جهة، وكونها مستهلك مبدد لثروة المجتمع من جهة أخرى (السبهاني، 2001، ص69)، فهي لا يمكنها أن تكون أكثر فاعلية في تحقيق المصلحة العامة، وإن تدخلها في النشاط الإنتاجي في أغلب الأحوال يكون ضارا ، فطالما أن الأفراد أقدر على تحديد مصالحهم الخاصة، وطالما أن النظام الطبيعي للحياة يؤدي نحو التنسيق بين كل من المصلحة الخاصة والعامة، فإن المنطق يقضي عدم تدخل الدولة في الاقتصاد وتجاوزها للحدود اللازمة، والتي تقتصر حسبهم على الدفاع والأمن والعدل، وإقامة المشاريع التي يعجز الخواص عن القيام بها، وفيما عدا ذلك فإن اليد الخفية هي الأكفأ في تحقيق المصلحة العامة (البلاوي، 1990، ص58).

ثانيا: الدولة في إطار الفكر الكينزي

جاء الفكر الكينزي كانعكاس لأزمة الكساد العظيم التي ضربت العالم سنة 1929، وكشفت عن فشل الكلاسيك وعجزهم عن إعطاء تفسير لأسباب الانهيار الاقتصادي آن ذلك، واعتبر هذا الفكر بمثابة ثورة على الفكر الكلاسيكي وثروة في مجال التحليل الاقتصادي الكلي، وذلك لوضعه إطار تحليلي جديد ساهم في تحليل وتفسير ومعالجة التقلبات الاقتصادية ضمن النشاط الاقتصادي ومستويات التوظيف والبطالة (Branson, 1979, P.3).

ولقد انتقد الفكر الكينزي الأسس والمبادئ التي قام عليها فكر الكلاسيك، وأوضح أن النظرية الكلاسيكية مهما بدت منطقية فإنها لا تنطبق على الواقع في الاقتصاديات الرأسمالية في ظل الأزمة القائمة (المعموري، 2012، ص442)، كما أوضح أن توازن الاقتصاد القومي يمكن أن يتحقق عند مستويات أقل من مستوى التشغيل الكامل، وأن الناتج الكلي يتحدد وفقا لحجم الطلب الكلي الفعال الذي يلعب دورا هاما في معالجة الفجوات الانكماشية والتضخمية عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (أندراوس، 2014، ص11)، حيث لخص تدخل الدولة على مستويين هما:

- **التدخل المباشر**: يكون من خلال:

✓ رفع الإنفاق العام في مجال الاستثمار بهدف زيادة فرص العمل وكذا رفع مستوى الدخول ومن ثم ترتفع مستويات الإنفاق والطلب الكلي؛

✓ توفير الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم بأسعار منخفضة بهدف زيادة الاستهلاك الكلي؛

✓ التدخل في حالة التضخم عن طريق تقليل الإنفاق العام وتحديد الضرائب فضلا عن التحكم في أسعار الفائدة؛

- **التدخل غير المباشر**: يكون من خلال:

✓ إصدار قوانين وتشريعات تناهض الاحتكار بما يؤدي إلى خفض أسعار السلع ورفع الطلب عليها، مما يشجع المنتجين على زيادة الاستثمار اللازم لهذا الإنتاج؛

✓ تطبيق سياسة نقدية توسعية لتخفيض سعر الفائدة والرفع من مستوى الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي (معيزي، 2013، ص140).

انطلاقا من هذا نستشف أن الدولة في ظل الفكر الكينزي تضطلع بدور هام في الحياة الاقتصادية، حيث حاول هذا الفكر إعطائها مجال أكبر لتتدخل من خلال كل ما يتاح لديها من سياسات وأدوات اقتصادية لاسيما أدوات السياسة المالية (النفقات والضرائب) لتأثيرها المباشر على الطلب الكلي الفعال.

ثالثا: الدولة في إطار الفكر الليبرالي الحديث

موازاة مع بداية انهيار الاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي ككل، فضلا عن إخفاق مسيرة التنمية في البلدان التي تبنت ذلك النظام، أخذ الفكر الليبرالي يتجدد من خلال تياراته العديدة التي تشترك كلها في التركيز على تقليص دور الدولة في الاقتصاد وحصر تدخلها عند أدنى الحدود، ومن أهم تيارات هذا الفكر نذكر(سبع، 2016، ص ص159-160):

- تيار المدرسة النقدية؛
- تيار المدرسة التقليدية الحديثة؛
- تيار مدرسة الحرية والحرية الحديثة؛
- نظرية رأس المال البشري ونظرية الاختيار العام.

ولقد عملت جميعها على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أدنى الحدود من خلال سياسات خوصصة القطاع العام، وكذا إعادة النظر في أمر الحماية الاجتماعية، فضلا عن الاقتصاد في الإنفاق العام وإعطاء دور حيوي للقطاع الخاص، إضافة إلى تحرير الأسواق النقدية والمالية.

ويمكن تبيين مجالات تدخل الدولة في الاقتصاد عند الليبراليين الحديثين من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): مجالات تدخل الدولة عند الليبراليين الحديثين

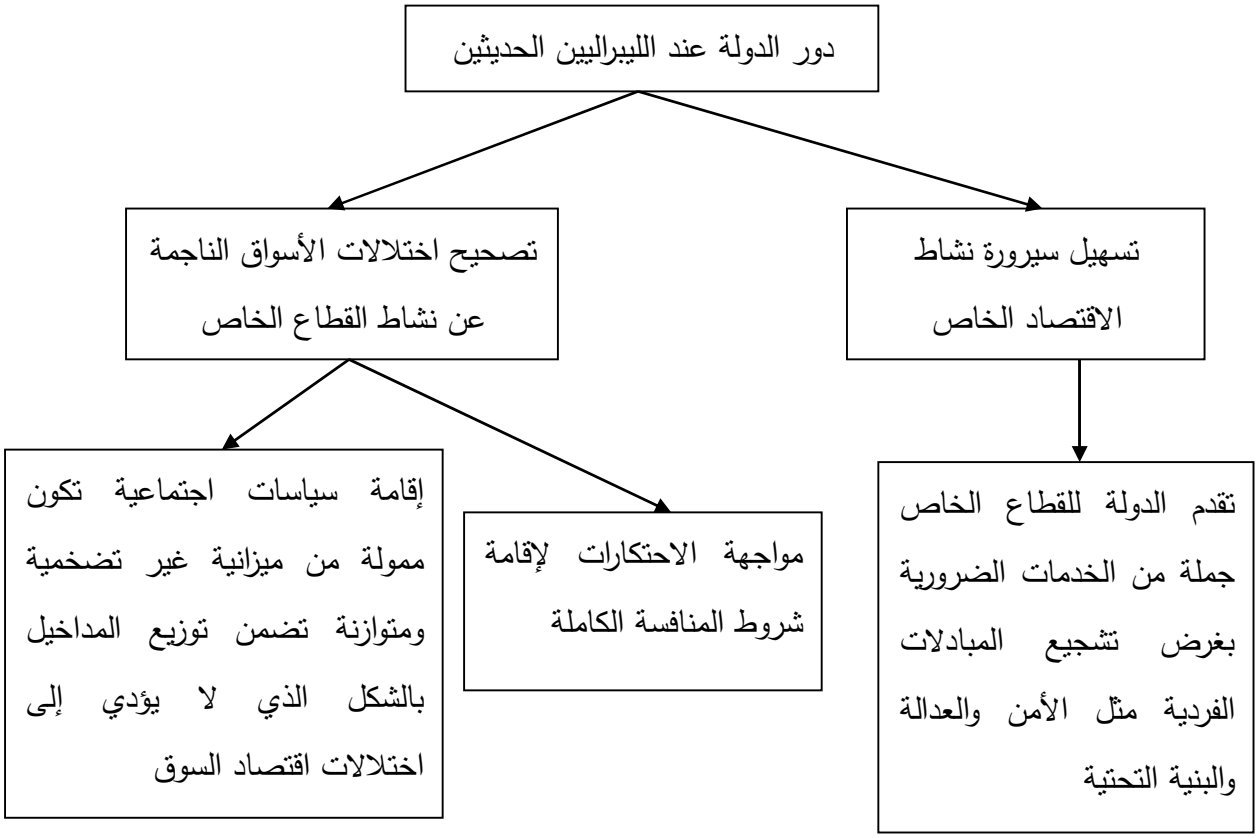

المصدر: (معلم وبلخباط، 2021، ص366).

وبهذا عادت الفكرة المركزية في الليبرالية والتي ترى أن من شأن السوق فقط وحدها ودون تدخل أي جهات أخرى أن تؤمن توزيع الثروات والخدمات وتوفير الاستثمار وتحقيق التنمية، وضمان الازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي (سبع، 2016، ص ص159-160).

الفرع الرابع: المذهب الاشتراكي

خلال تطور الفكر الرأسمالي وبروز الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي صاحبت تطبيق هذا الفكر، ظهر فكر جديد "الفكر الاشتراكي" تناقض في المبادئ والأفكار مع الفكر الرأسمالي، ونادى بتعظيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإدارته.

وفي ظل هذا الفكر يستوجب على الدولة أن تمتلك معظم عوامل الإنتاج، فالملكية الجماعية هي الملكية السائدة، ويتعين عليها أن تتولى عملية توزيع الناتج القومي على عناصر الإنتاج أو أفراد المجتمع، ويقع على عاتقها مسؤولية الادخار والاستثمار بما يحقق أهداف التنمية (عثمان، 2003، ص28).

وبانهيار الإتحاد السوفيتي وتحول دول أوروبا الشرقية لاقتصاد السوق، وفي ظل الواقع الاقتصادي العالمي الحالي الذي يقوم على العولمة في كل مناحي الحياة، يكاد هذا النظام يختفي حيث أن المتابع للنشاط الاقتصادي الدولي لن يجد سوى عدد محدود من الدول التي لا زالت تتبنى النظام الاشتراكي أهمها كوريا الشمالية وكوبا (Stiglitz, 2000, P.4).

المطلب الثاني: الجدل حول دور الدولة في الاقتصاد

يعد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أحد أكثر المواضيع إثارة للنقاش والجدل بين الاقتصاديين والمفكرين على مر التاريخ الاقتصادي، حيث ينادي البعض منهم بعدم تدخل الدول إلا في حدود جد ضيقة، على اعتبار أن تدخلها يخل بعمل اقتصاد السوق مما ينجم عنه ظهور الاضطرابات الاقتصادية، في حين ينادي البعض الآخر بضرورة التدخل على نطاق واسع لمعالجة الاضطرابات الاقتصادية التي قد تلحق باقتصاد السوق.

الفرع الأول: حجج معارضي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

يقدم معارضي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي جملة من الحجج لتدعيم وجهة نظرهم من أهمها:

- يرجع السبب في الإخفاقات التي يتعرض لها السوق إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وإن هذه الإخفاقات يمكن لها الاختفاء في حالة امتناع تدخل الدولة، فعلى سبيل المثال تبني الدولة سياسة حمائية سيضعف الوضع التنافسي للمؤسسات المحلية ويزيد قوة النقابات العمالية، أيضا قد يترتب على تدخل الدولة عن طريق السياسة النقدية أو المالية عدم استقرار في السوق؛
- إمكانية قيام أصحاب المصالح (مؤسسات أو أفراد) باستغلال تدخل الدولة في بعض المجالات لدعم وتقوية نفوذهم وزيادة أرباحهم، وعليه يمنع استغلال النظام القانوني بالدولة لخدمة أصحاب المصالح على حساب المستهلكين؛
- يترتب عن التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي زيادة الإنفاق العام بهدف تحمل أعباء هذا التدخل، وهو ما يقضي ضرورة إيجاد موارد مالية إضافية إما عن طريق الرفع من نسب الضرائب المفروضة أو فرض ضرائب جديدة أو الاقتراض من الخارج أو عن طريق التمويل بالتضخم، ولهذا يرى مناصري عدم التدخل أنه من الأحسن للاقتصاد عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتفادي الأضرار التي قد تلحق بالاقتصاد الوطني والناجمة عن مثل هكذا قرارات؛
- إن تواجد الدولة في السوق أمر غير ضروري على اعتبار أن ما ترغب الدولة في أن تقوم به يستطيع القطاع الخاص القيام به بشكل أفضل وأكثر فاعلية؛
- عدم تشجيع نظام الحوافز الذي يطبق في المؤسسات العامة من الإنتاجية وحدة المنافسة في السوق لاسيما مع احتكار عوامل الإنتاج وتوجيهها من قبل فئة قليلة قد لا تستحق ذلك؛
- أثبتت تجارب التخطيط المركزي عن محدودية وقصور إمكانيات السلطة المركزية عن توفير بيانات دقيقة لمجمل عناصر الاقتصاد، كما أدى الجمود الإداري والبيروقراطية إلى عدم مسايرة التطورات الاقتصادية الحاصلة فضلا عن غياب الحافز على الابتكار والدافع للعمل؛
- عجز الدولة وفشلها في القيام بدورها في العديد من المجالات بغرض توفير الحاجات الأساسية(معيزي، 2013، ص ص141-142).
- إلغاء أسعار السوق يؤدي إلى إلغاء الدور الاقتصادي للسعر، وهو ما يجعله عاجزا عن عكس التكلفة والندرة، مما يؤدي إلى الإنتاج دون أي مراعاة للقدرات الفعلية للمجتمع ولا حتى ظروف الندرة النسبية؛

- لا تتحدد نتائج واستمرارية المؤسسات على أساس النشاط الفعلي في السوق، بل يبقى استمرارها وبقائها رهن للقرارات الإدارية التي تبعد عن الرشد الاقتصادي؛
- نشاط المؤسسة لا يكون مراع لاحتياجات السوق، وإنما يعمل على تلبية احتياجات تخص السياسيين والتي يمكن أن تكون لأغراض انتخابية (قدي، 2003، ص15).

الفرع الثاني: حجج أنصار ومؤيدي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

يقدم أنصار ومؤيدي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي العديد من الحجج مبينين فيها الثغرات الموجودة في نظام السوق والتي تستدعي تدخل الدولة، ونذكر أهم هذه الحجج فيما يلي:

- تبعثر بعض الأسواق أو غياب وجودها مع ضعف علاقات الاتصال وأيضا تبادل المعلومات بينها، فضلا عن محدودية رجال الأعمال للاعتماد عليهم لاسيما في الدول النامية؛
- يتطلب التطور الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة قرارات استثمارية مهمة ذات درجة كبيرة من الضخامة والخطورة حيث لا يقدر القطاع الخاص تحملها لاهتمامه إلا بالربحية واسترداد رأس المال في الآجال القريبة، فضلا عن كون السلع العامة لا تثير اهتمام القطاع الخاص للقيام بإنتاجها، الأمر الذي يحتم على الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي كبناء الطرق العامة، تحقيق العدالة وحفظ الأمن...الخ؛
- يعد نظام السوق أكثر عرضة للاضطرابات وأقل قدرة على تصحيحها ذاتيا، ولهذا لا تعدو فكرة اليد الخفية التي تعمل على تحقيق التوازن سوى وهم وليست صحيحة، لأن سعي الفرد لتحقيق غاياته الشخصية في كثير من الأوقات لا يؤدي لنتيجة سلبية على مجتمعه فقط بل قد لا يحقق مصلحة الفرد نفسه؛
- عجز السوق عن تحريك الموارد نتيجة لضعفه على تزويد المتعاملين الاقتصاديين بالمعلومات التي يحتاجونها، فضلا عن ضعف هؤلاء المتعاملين في العديد من الأحيان عن استغلال هذه المعلومات؛
- عجز السوق عن التخصيص الأمثل للموارد، لذلك تجد الدولة نفسها ملزمة للتدخل بهدف إعادة توجيه الموارد نحو أفضل استخدام لها؛

- تغفل السوق عن الأخذ بالحسبان الاعتبارات غير الاقتصادية كالعدالة في توزيع الدخول والثروة، فلا يملك جميع الأفراد القدرة على دخول السوق أو المشاركة في عملية الإنتاج، وهو ما يستدعي ضرورة تدخل الدولة لحماية محدودي الدخل والفقراء لتلبية احتياجاتهم من السكن والغذاء والتعليم والصحة(معيزي، 2013، ص143).

المطلب الثالث: تفسير وقياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبيان أشكاله

تعد الحاجة للدولة في الحياة الاقتصادية أمرا مهما لا يمكن إغفاله أو تجاوزه في جميع الدول دون أي استثناء، فالجميع متفق على مدى أهمية دورها حتى بالنسبة لتلك الدول المتبناة لمنهج الحرية والانفتاح الاقتصادي، إذ أثبتت الحقائق التاريخية أن نهضة هذه الأخيرة في بداياتها يرجع الفضل فيها أساسا لتدخل الدولة لحماية الاقتصاد وتوفير الشروط الملائمة لنجاحه، كما أن الأزمات التي تعرضت لها استدعت ضرورة تدخل الدولة لإنقاذها في كل مرة، وعليه فالاختلاف اليوم لم يعد قائما حول حتمية هذا التدخل وإنما حول حدوده ومجالاته، وعليه سنتطرق في هذا المطلب لأهم مبررات وأهداف تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكيفية قياس حجم هذا التدخل وكذا بيان أشكاله.

الفرع الأول: مبررات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

يجمع الاقتصاديون على وجود حد أدنى من التدخل يجب على الدولة القيام به في النشاط الاقتصادي، ويستندون في ذلك إلى جملة من المبررات نذكر منها:

- **توفير البنية الأساسية المؤسسية والقانونية:** يتعين على الدولة إصدار القوانين والتشريعات الملائمة التي لا تفتح أي مجال للاجتهاد البيروقراطي في التفسير والتطبيق، كذلك ينبغي وضع قواعد ولوائح مرنة وشفافة تصون الملكيات العامة والخاصة وتكفل حرية النشاط الاقتصادي (صالحي، 2005، ص ص37-38).
- **إعادة توزيع الثروات والدخول في المجتمع:** إن التفاعلات الحرة التي تتم بين قوى العرض والطلب في ظل آلية السوق لا يتحقق في ضوئها التوزيع الأمثل للدخل، وهو ما يجعل من تدخل الدولة لتصحيح الاختلالات الحاصلة في توزيع الثروات بين أفراد المجتمع وأجياله ومناطقه أمرا ضروريا، إذ يتعين على الدولة القيام بالتأثير على توزيع الخدمات والسلع ومنافع النمو بين الأفراد وأيضا التأثير

على توزيع الدخول لمنع التفاوت بين مختلف فئات المجتمع ومكافحة مشكلة الفقر، وذلك من خلال استخدام الدولة لسياسات الضرائب والتأمينات والضمان الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية والإنفاق العام (معلم وبلخباط، 2021، ص ص371-372).

- **الحاجة للسلع العامة:** حيث يحتاج المجتمع إلى سلع جماعية على غرار خدمات الأمن والمواصلات والتعليم والصحة...الخ التي لا يمكن تركها لمبادرة الخواص، لما يمكن أن يسببه ذلك من هدر للطاقات وارتفاع أسعار تلك السلع، ما يجعلها بعيدة عن متناول العديد من أفراد المجتمع (أحمد، 2009، ص104).
- **محاربة الاحتكار:** يؤدي الاحتكار إلى فشل السوق في تحقيق الكفاءة الاقتصادية بسبب تأثيره السلبي على المنافسة وخلقه لصعوبة انتقال عناصر الإنتاج، مما يجعل من تدخل الدولة أمرا ضروريا بإصدارها لقوانين تحد من الاحتكار أو قيامها بإنتاج السلع المحتكرة (بريشي، 2014 ، ص33).
- **تخصيص الموارد:** عند فشل آلية السوق عن التوجيه الصحيح للموارد تتدخل الدولة في تخصيص هذه الأخيرة بين مختلف القطاعات الاقتصادية، من خلال برامج الإنفاق العام والتحويلات الاجتماعية إضافة إلى الإجراءات التنظيمية (معلم وبلخباط، 2021، ص371).
- **التعامل مع التأثيرات الخارجية للوحدات الاقتصادية:** يترتب على العديد من الأنشطة الاقتصادية أعباء يتحملها المجتمع بأكمله ولا يتعين على المنتج أن يدفع عنها أي مقابل، في حين يمكن لأنشطة أخرى أن تحقق منافع يستفيد منها المجتمع ولا يدفع عنها المستفيد أي مقابل، فبالنسبة للأعباء التي قد يتحملها الأفراد نتيجة التلوث البيئي، والمنافع التي يستفيد منها المجتمع ككل نتيجة إنفاق بعض الشركات أموال ضخمة على البحث والتطوير مثلا لا يمكن لآلية السوق التعامل معها، الأمر الذي يستدعي تدخل الدولة لتصحيح الأوضاع في حالة التأثيرات السلبية وتقديم الدعم في حالة التأثيرات الإيجابية (أحمد، 2009، ص106).

الفرع الثاني: قياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

لقياس حجم النشاط الاقتصادي للدولة ومن ثم الوزن النسبي لدور الدولة في الاقتصاد الوطني، وردت في الأدبيات الاقتصادية بعض المعايير والمؤشرات تمحورت معظمها حول استخدام حجم الإنفاق

العام السنوي كمقياس لحجم الدولة في الاقتصاد، والذي يتكون من ثلاثة عناصر هي (أندراوس، 2014، ص24):

- قيمة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات؛
- المصروفات التحويلية التي تمنحها الحكومة للأفراد والأنشطة وكذلك حكومات الدول الأخرى؛
- مدفوعات الحكومة المتعلقة بالفوائد نتيجة اقتراضها لتمويل مختلف أنشطتها.

ومن بين أهم هذه المعايير نذكر:

- **نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يضم الإنفاق العام النفقات والتحويلات التي تقوم بها الدولة، وتعكس هذه النسبة القيمة المخصصة من الثروة للإنفاق العام، ورغم أهمية هذا المعيار إلا أنه يطرح العديد من الإشكالات في الدول النامية من بينها قلة توفر البيانات المتعلقة بالإنفاق الكلي للدولة فضلا عن قلة الكادر البشري المؤهل لإعداد هذه البيانات (عايب، 2010، ص59).
- **نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يشمل الإنفاق العام جميع مجالات الإنفاق الجاري العام بما في ذلك الإنفاق العسكري، وتوضح هذه النسبة مدى اهتمام الدولة بتوفير الخدمات التي تقع على عاتقها لجميع المواطنين (قدي، 2003، ص20).
- **نسبة الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يغطي الاستثمار العام كل الاستثمارات المالية، وكل أوجه الإنفاق الرأسمالي الذي يتم على الأصول الثابتة دون الدفاع، وتعبر هذه النسبة عن المبلغ المقتطع من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم تخصيصه من قبل الحكومة لإنفاقه في المجال الاستثماري بهدف زيادة النمو وتغطية الهياكل القاعدية واستيعاب اليد العاملة (معيزي، 2013، ص146).

الفرع الثالث: أشكال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

عرف تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تطورا كبيرا عبر المراحل التاريخية المختلفة، ودائما ما ارتبط هذا التطور بما تملكه الدولة من إمكانيات مالية ومؤسسية، فضلا عن الإيديولوجيات والظروف السائدة في كل مجتمع ودرجة تطوره، ويمكن تتبع دور الدولة ضمن النشاط الاقتصادي على النحو الموالي:

أولا: الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي

ساد مفهوم الدولة الحارسة مع مطلع القرن السابع عشر وحتى القرن الثامن عشر، وذلك في ظل سيادة أفكار الكلاسيك التي بنيت على أساس الحرية الاقتصادية وترك النشاط الاقتصادي للأفراد دون تدخل الدولة (عبد الحميد، 2003، ص39)، وقد ترتب عن ذلك عدة نتائج من أهمها:

- تقتصر وظيفة الدولة على تحقيق العدالة وتوفير الأمن والدفاع، ولا يوجد مانع من إقامة بعض المرافق العامة، وبالتالي فهي تحرس النشاط الاقتصادي ولا تتدخل في آلية عمله؛
- سيادة مبدأ الحياد المالي، والذي يعني تحديد الإيرادات التي يمكن للدولة الحصول عليها للوفاء بالتزاماتها لأداء وظيفتها لا أكثر؛
- إن هدف كل من السياسة المالية والنظام المالي هو تحقيق التوازن المالي فقط، أما التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتم تركه ليتحقق عن طريق اليد الخفية (أحمد، 2013، ص226).

ونستشف من هذا أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل سيادة مفهوم الدولة الحارسة يكاد لا يذكر.

ثانيا: الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي

بعد مرور النظام الاقتصادي الحر بالعديد من الأزمات الاقتصادية والمالية الحادة خاصة أزمة الكساد العظيم 1929، وعجز هذا النظام عن تحقيق التوازن المطلوب، تعالت الأصوات التي تنادي بضرورة تدخل الدولة لحل المعضلات الموجودة، فخرجت الدولة عند ذلك عن حيادها وأصبحت تأخذ على عاتقها مسؤولية تحقيق التوازن المطلوب (الجبير، 2011، ص186)، من خلال تدخلها في مجالات إنمائية معتمدة في ذلك على أدوات السياسة المالية، لتتحول بذلك من "الدولة الحارسة" إلى "الدولة المتدخلة" (عطية وآخرون، 2018، ص204)، وقد ترتب عن ذلك عدة نتائج من أهمها:

- اتساع النشاط المالي للدولة وزيادة أهميته، حيث تخلت الدولة عن مبدأ الحياد المالي وحلت محله المالية الوظيفية أو المعوضة، التي تقضي بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولا، وأنه لا مانع من تحديد

إنفاق أكبر من الإيرادات العامة وبالتالي السماح بحدوث عجز في الموازنة العامة (حسين عوض الله، 1998، ص27).

- تغير وظيفة الدولة، حيث أصبح لها دور متنامي في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى وظائفها التقليدية الموجودة من قبل (الأمن، العدالة، الدفاع)؛
- أصبح هدف السياسة المالية والنظام المالي تحقيق كل من التوازن المالي وأيضا التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال تدخلها لعلاج حالة الكساد والتضخم (عبد الحميد، 2003، ص ص40-41).

ومن هذا المنطلق نلاحظ الزيادة الكبيرة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، لتصبح بذلك مالية الدولة ذات ثقل كبير.

ثالثا: الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي

نتيجة قيام الثورة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي سنة 1917 ظهرت الدولة المنتجة أو الاشتراكية، بعد ذلك انتشرت في أوروبا الشرقية وفي بعض دول العالم الثالث، وأصبحت الدولة منتجة وتمتلك جزء كبير من وسائل الإنتاج، فضلا على اعتمادها على التخطيط في إدارة النشاط الاقتصادي (الوادي، 2015، ص110)، وقد ترتب عن ذلك عدة نتائج من أهمها:

- تغير وظيفة الدولة، إذ أصبحت تسيطر بالكامل على النشاط الاقتصادي والاجتماعي ليختفي بذلك النشاط الفردي لحد كبير ضمن هذا النموذج؛
- أصبح النشاط المالي للدولة جزء لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي، وأصبح الربط بين التخطيط المالي والتخطيط الاقتصادي الشامل، هو المبدأ السائد في المالية العامة للدولة؛
- أصبح هدف السياسة المالية والنظام المالي متمثلا في محاولة تحقيق عدة أهداف والتوفيق فيما بينها، والمتمثلة في تحقيق التوازن المالي، والتوازن الاقتصادي والاجتماعي، وهدف تحقيق التوازن العام(أبشر وبوب، 2014، ص10).

وبذلك نلاحظ أن الدولة أصبحت تمارس دور حيوي ومحوري في النشاط الاقتصادي والذي اقترب من الوصول إلى نسبة 100%، غير أنه عند نهاية فترة السبعينات تراجعت الإيديولوجيات التي كانت

تنادي إلى توسيع نطاق دور الدولة، وذلك نتيجة لفشل هذه الأخيرة في القيام بهذا الدور في العديد من المجتمعات التي أخذت بالنظام الاشتراكي.

رابعا: المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة

أدت العولمة إلى ظهور وضع جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية، تراجعت في ظله سيادة الدول القومية وانتقل مركز القرار الاقتصادي إلى مراكز فوق قومية، وقد أدى هذا الوضع إلى تغير في دور الدولة وفتح المجال لظهور مهام ووظائف جديدة من أبرزها:

- **محاربة الفقر والتقليل من حدته:** من خلال ضمان الحد الأدنى للمعيشة لأفراد المجتمع، عن طريق إقامة شبكات الحماية الاجتماعية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الاستثمارات وزيادة معدلات الإنتاجية، فضلا عن توجيه هذه الاستثمارات نحو المناطق الفقيرة، إضافة إلى عملها على تحسين ظروف سوق العمل؛
- **حماية البيئة:** على اعتبار أن حماية البيئة اليوم أصبحت تشكل عنصر من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد، وأحد المتغيرات الأساسية للتنمية المستدامة، وبالنظر لما ينجر عن التلوث من آثار سلبية على المناخ، وكون العديد من الموارد الطبيعة غير متجددة، فإن تدخل الدولة لحماية البيئة واستغلال مواردها بعقلانية وفق قواعد تحافظ على بقائها ولا تكبح النمو بات أمرا ضروريا في عالم اليوم (قدي، 2003، ص ص 21، 22،24).
- **مكافحة الفساد:** يعد الفساد بمختلف أشكاله أحد الجرائم الاقتصادية المنتشرة في كثير من دول العالم، وأيا كان شكله وسببه فهو يؤدي إلى تراجع الربح، وانخفاض حوافز الاستثمار، وانحسار الإيرادات العامة، كما أنه يقلل فرص الفقراء على الكسب بسبب عدم قدرتهم على المنافسة في ظل انتشار الفساد، لذلك يتعين على الدولة مكافحة هذه الظاهرة بجميع صورها عن طريق المزيد من التحرر الاقتصادي والتقليل من القيود الحكومية، فضلا عن تقوية آليات الرصد والعقاب، واستقلال القضاء، وزيادة الشفافية في مجال الإنفاق العام وغيرها من المجالات؛
- **حماية المستهلك:** في ضوء التحرير المتنامي للأسواق، وتزايد حدة المنافسة بين المؤسسات بغرض تعظيم الربح والتي أصبحت تستخدم مختلف الأساليب لإيصال السلع للمستهلك بغض النظر عن مدى

شرعية هذه الأساليب من عدمها، أصبحت صحة وسلامة المستهلك عرضة للأخطار، الأمر الذي يستدعي ضرورة تدخل الدولة لحماية المستهلك من خلال سن تشريعات خاصة تضمن سلامة وجودة السلع التي يحصل عليها، وتوعية المستهلك وإرشاده، ووضع معايير للسلامة الصحية والأمنية، فضلا عن إشراك جمعيات المجتمع المدني التي تهتم بهذا الموضوع(معيزي، 2013، ص ص 154،156).

خامسا: مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر

خلال حقبتي الثمانينات والتسعينات، ودخول العالم إلى الألفية الثالثة، تجري في الدول المتقدمة أو النامية أو الدول الاشتراكية أو الرأسمالية مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بهدف الوصول إلى أفضل صيغة لهذا الدور مع مراعاة اختلاف الظروف والأوضاع السائدة داخل كل مجتمع ومن ثم اختلاف حجم هذا الدور على مستوى كل دولة (عبد الحميد، 2005، ص24).

وتشير تقارير البنك الدولي ذات العلاقة بدور الدولة في الاقتصاد بأن هذا الدور آخذ بالتطور بفعل التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يدفع إلى ضرورة إعادة النظر في الأنشطة المرتبطة بالدولة، ماذا يجب أن يكون دورها؟ ما الذي يمكنها أو لا يمكنها عمله؟ وما هي أفضل الوسائل لكي تفعله؟ ولكن يبقى العامل المحدد في هذا الصدد هو "فاعلية دور الدولة"، فالوجود الفعال للدولة ضروري لتوفير السلع والخدمات، وأيضا القواعد والمؤسسات التي تكفل ازدهار السوق وتوفير الرفاهية للأفراد (حسانين، 2017، ص19).

وعليه فقد أصبح هناك إجماع على رفض الدولة الحارسة وأيضا رفض الدولة المنتجة، ولكن أصبح هناك قبول لمدى إمكانية الإبقاء على مفهوم الدولة المتدخلة لكن في صورة الدولة الموجهة، إذ تبقى الدولة مسؤولة عن ما يسمى بالوظائف التقليدية للدولة الحارسة، ويضاف إليها أن تقوم ببعض جوانب النشاط الاقتصادي التي تعمل على توفير السلع والخدمات التي يعزف الأفراد والقطاع الخاص عن إنتاجها، بل وتوفير السلع الإستراتيجية التي ترتبط بحدود الأمن القومي (العكام، 2018، ص12).

وعموما فإن الاهتمام المتجدد اليوم بدور الدولة يرجع إلى التغير الجوهري في البيئة العالمية الاقتصادية والتكنولوجية وأيضا التطورات الجوهرية التي حدثت والتي اكتسبت طابع كوني يتجه نحو التفاعل العالمي للاقتصاديات (حسانين، 2017، ص19)، وفي ضوء كل ذلك يتعين اليوم أن يتم رسم

دور جديد للدولة ومؤسساتها، لا تهيمن فيه الدولة بالكامل على النشاط الاقتصادي، فهي في هذه الحالة تضطلع بوضع السياسات الكلية للاقتصاد التي تعمل على تحريره، وتهيئ البيئة الاقتصادية والقانونية الملائمة للقطاع الخاص، بما يمكن أفراد المجتمع من الإقبال بكل ثقة وطمأنينة على خوض غمار الاستثمار، فضلا عن تهيئة الظروف التي تسمح بوجود منافسة بين مختلف المؤسسات الاقتصادية الناشطة، ورقابة فعالة على الاحتكار.

إن جميع هذه الأمور الجوهرية تحتم اليوم تكامل الأدوار بين السوق والدولة، فلا يمكن الاستغناء عن الدولة في إرساء الركائز المؤسسية اللازمة للأسواق، فضلا عن أن مصداقية الدولة بما تتبعه من قواعد وسياسات لا تقل أهمية عن تلك القواعد والسياسات في استقطاب الاستثمارات الخاصة (المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات، 2016، ص3).

المبحث الثاني: عموميات حول الإنفاق العام

تشكل دراسة الإنفاق العام ركن أساسي في الدراسات المالية، ويتطور فيه البحث بتطور الفكر المالي، ويستمد أهميته من كونه الوسيلة التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق ما تقوم به من دور في مختلف الميادين، أي أن الإنفاق العام يرسم حدود أنشطة الدولة الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فهو يتسع عند زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويضيق عندما ينحصر هذا الدور، ومن خلال هذا المبحث سنحاول إبراز أهم التطورات التاريخية للإنفاق العام في الفكر الاقتصادي وكذا مفهومه وتقسيماته فضلا عن القواعد الفنية الحاكمة له.

المطلب الأول: التأصيل التاريخي لتطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي

مر الإنفاق العام بالعديد من المراحل عبر تاريخ الفكر الاقتصادي، ودائما ما ارتبط مفهومه بطبيعة النظام أو المذهب الاقتصادي السائد خلال كل فترة، وبما أن الأمر يتعلق بالإنفاق العام فلا شك أن هذا الأخير يعتبر مسألة جدلية بين التيارات الفكرية المختلفة، فهناك من يرى أن تدخل الدولة أمر ضروري ويؤكد على أهمية الإنفاق العام ودوره في الحياة الاقتصادية، وهناك من يرفض تدخل الدولة ويرى أن الإنفاق العام لا يؤثر على الحياة الاقتصادية، وبين كل هذا الاختلاف نوجز فيما يلي أهم وجهات نظر الفكر الاقتصادي بخصوص الإنفاق العام:

الفرع الأول: الإنفاق العام في إطار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

كما سبق وأسلفنا الذكر فقد تميز الفكر الكلاسيكي برفضه لتدخل الدولة في الاقتصاد وحصر دورها في حدود ضيقة جدا والمتمثلة في الدفاع والعدالة والأمن، وذلك للاعتقاد الراسخ بأن الاستقرار والازدهار الاقتصادي يتحققان بصورة آلية دون تدخل الدولة وأي تدخل لها سيخل بعمل هذا النظام الطبيعي، ولقد انعكس هذا الفكر على كل من مفهوم ودور ونطاق الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي، حيث كان الكلاسيك ينظرون إلى أن الإنفاق العام هو إنفاق غير منتج وأنه فقط يساهم في ضياع الثروة (دراز وحجازي، 1998، ص109).

وبناءا على ذلك يمكن تلخيص نظرة الكلاسيك للإنفاق العام في النقاط التالية (حجازي، 2002، ص ص230-231):

- إن أفضل النفقات العامة هي أقلها حجما، فالإنفاق العام يترتب عنه تبديد للثروة من خلال تحويلها من القطاع الخاص نحو القطاع العام الذي يستخدمها لأغراض غير منتجة وهو ما يؤدي إلى تخفيض رفاهية أفراد المجتمع، لذلك دعوا إلى تقييد حجم الإنفاق العام إلى أقصى الحدود؛
- إن الإنفاق العام بطبيعته هو إنفاق غير منتج؛
- بالرغم من الطبيعة غير الإنتاجية للإنفاق العام للدولة إلا أن وجوده أمر حتمي ولكن في إطار أنشطة محددة يحجم أو يعجز القطاع الخاص عن القيام بها؛
- حيادية الإنفاق العام، أي يجب أن يكون هذا الإنفاق غير مؤثر على الأنشطة والقرارات الاقتصادية وبالتالي إهمال الجانب الوظيفي للإنفاق العام؛
- حتمية توازن الموازنة العامة، إذ لا يجب سحب موارد مالية من أفراد المجتمع بشكل يزيد أو يقل عن حجم الإنفاق العام، ففي الحالة الأولى يؤدي الأمر إلى تبديد المواد المالية وفي الحالة الثانية لا يمكن للدولة القيام بوظائفها الأساسية.

وصفوة القول أن الكلاسيك لم يهتموا كثيرا بالإنفاق العام حيث وجهوا اهتمامهم فقط إلى الجوانب الفنية والقانونية الخاصة به من خلال دراسة التنظيمات المتعلقة بالموازنة العامة ووضع النفقات في إطارها، وبالتالي لم يتعرضوا لبحث التحليل الاقتصادي للإنفاق العام والدور الذي يمكن أن يلعبه في

الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أو في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي نتيجة اعتقادهم أن حجم الإنفاق العام هو العامل المهم الذي يجب التركيز عليه، أما مضمونه وأوجه إنفاقه يرجع في الأخير إلى تفضيل الدولة وهذا حسب رأيهم قرار سياسي بالدرجة الأولى.

الفرع الثاني: الإنفاق العام في إطار الفكر الاقتصادي الكينزي

أعطى هذا الفكر للدولة دور مهم ومحوري في الاقتصاد وذلك بعد أزمة الكساد العظيم التي عصفت بالاقتصاد العالمي، والتي أظهرت فشل الفكر الكلاسيكي وعجزه عن حل هذه الأزمة، وتطلبت تدخل قوي للدولة في الحياة الاقتصادية وتوسيع دورها لإنعاش الاقتصاد من خلال تنشيط الطلب الكلي الفعال الذي يتشكل من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري العام، والذي أكد كينز بأنه المحدد الأساسي لحجم الإنتاج الكلي، لتعرف بذلك النظرة للإنفاق العام تغيرا جذريا بحيث تزايد الاهتمام به ليس فقط من ناحية الحجم وإنما أيضا من ناحية مكوناته وأهدافه ونوعيته ومعايير تحديده، وأصبح له دور وظيفي مهم (رقوب، 2018، ص6).

ويمكن تلخيص نظرة الفكر الكينزي للإنفاق العام في النقاط الآتية (اندراوس، 2014، ص110):

- الإنفاق العام في ظل الفكر الكينزي هو إنفاق منتج إذا ما أحسن توظفيه؛
- الإنفاق العام في هذا الفكر هو إنفاق غير محايد فله دور وظيفي يتسق وأهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية؛
- طالما أن للإنفاق العام دور يحققه في إطار أهداف المجتمع المختلفة، فإن الافتراض المتعلق باعتبار أن أفضل نفقات العامة هي أدناها قد سقط ولم يعد قائما؛
- لم يعد هناك وجود لحتمية توازن الموازنة العامة، إذ أصبح من الإمكان تجاوز النفقات العامة للإيرادات العامة طالما كان ذلك بدافع تحقيق أهداف المجتمع.

خلاصة القول أن الإنفاق العام في ظل الفكر الكينزي ليس محايدا بل يساعد في إعادة توزيع الثروة والدخل في المجتمع، من خلال ما يتضمنه من تأثير كبير على مستوى الطلب الكلي، وعليه يمكن استخدام الإنفاق العام في إطار السياسة الاقتصادية في تحقيق أهداف المجتمع، كما أن هذا الإنفاق ليس

أقل إنتاجية من الإنفاق الخاص ولا يؤدي إلى تقليل مستويات الرفاهية لأفراد المجتمع كما كان ينظر له الكلاسيك.

الفرع الثالث: الإنفاق العام في إطار الفكر الاقتصادي النقدي

يرى النقديون في تدخل الدولة في الاقتصاد عامل معرقل للتطور والنمو الاقتصاديين، إذ يؤدي تدخلها إلى عرقلة السوق والأسعار ومن ثم التأثير سلبا على النشاط الاقتصادي، حيث يعتقدون أن النشاط الخاص الاقتصادي إذا ترك لأساليبه الخاصة لن يكون معرضا لعدم الاستقرار، ذلك أن معظم التقلبات في إجمالي الناتج تنجم عن تدخل الدولة في الاقتصاد، ويستدلون في ذلك على أزمة الكساد التضخمي التي شهدها العالم والتي كانت نتيجة التدخل المفرط للدولة من خلال توسعها في الإنفاق العام(الخيكاني والموسوي، 2015، ص56).

وعليه توصل النقديون إلى ضرورة إعادة النظر في دور الدولة في الاقتصاد ومن ثم أهمية الإنفاق العام الذي يرى فريدمان أنه كان السبب الرئيس وراء تفاقم مشكلة التضخم في الاقتصاد الرأسمالي نتيجة مساهمته في الزيادة المضطردة من المعروض النقدي، وبالتالي نجد الفكر النقدي يركز على جانب العرض الكلي عوضا عن الطلب الكلي الذي ركز عليه كينز، وذلك من خلال تقليص حجم تدخل الدولة في الاقتصاد عن طريق تحويل ملكية القطاع العام للقطاع الخاص، الأمر الذي يوفر للدولة موارد مالية معتبرة يمكنها استخدامها في ديونها وبعث النمو الاقتصادي (قرينعي، 2019، ص86).

الفرع الرابع: الإنفاق العام في إطار الفكر الاقتصادي الاشتراكي

يرتبط دور المالية العامة في الفكر الاشتراكي بسمات الاقتصاد الاشتراكي لاسيما دور الدولة في الاقتصاد، والذي يرتكز على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، وكذا باعتماد التخطيط كأداة أساسية يتم من خلالها توجيه إمكانيات وموارد المجتمع لتحقيق أهدافه، وعليه فالدولة هي المسؤولة عن القيام بالأنشطة الاقتصادية وبالتحديد الإنتاجية منها، من خلال الخطة التي تضمن تحقيق التناسب بين كل من التدفقات المالية والتدفقات العينية (خلف، 2008، ص36).

وبالتركيز على جانب الإنفاق العام نجده يأخذ حيزا مهما في الفكر الاشتراكي لكونه يمس الجانب الاقتصادي باعتبار أن الدولة تحل محل قوى السوق فيما يتعلق بعمليات الاستثمار والإنتاج، كما يمس الجانب الاجتماعي الذي لا يقل أهمية عن الجانب الاقتصادي، وهو الأمر الذي يعكس الحجم الكبير للإنفاق العام في الدول الاشتراكية باعتباره الوسيلة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة المسطرة (الخطيب وشامية، 2012، ص53) من خلال ما يلي:

- تولي الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير السلع والخدمات العامة المختلفة؛
- تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من خلال تخصيص وتوزيع الموارد بغرض تحقيق المصلحة العامة؛
- القيام باستثمارات ضخمة في إطار مخططات تنموية شاملة لجميع مناحي الحياة (سرير، 2019، ص12).

المطلب الثاني: التأصيل المفاهيمي للإنفاق العام

يعتبر الإنفاق العام أحد الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدولة في إطار السياسة المالية بغرض تحقيق أهدافها والقيام بدورها، وذلك بحسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي المتبع، وظروف الاقتصاد وموارده واحتياجاته وكذا درجة تطوره، وقد شهده مفهومه تطورا كبيرا تماشيا مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وعليه سيتم في هذا المطلب من الدراسة التطرق إلى مفهوم الإنفاق العام وأهم أركانه وأشكاله وكذا مختلف تقسيماته.

الفرع الأول: مفهوم الإنفاق العام

من خلال مراجعة التعاريف الواردة لمفهوم الإنفاق العام يلاحظ أنه لا يوجد اختلاف كبير بينها وأنها تكاد تتشابه فيما بينها، فقد تم تعريفه بأنه "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بغرض تحقيق نفع عام" (حشيش، 2006، ص63)، كما عرف بأنه "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة"(الجمل، 2006، ص183)، وعرف أيضا على أنه "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة" (آل سميم، 2010، ص24).

وعموما يمكن لنا تعريف الإنفاق العام بأنه عبارة عن المدفوعات التي تقوم بها الدولة أو هيئاتها بغرض الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة، والتأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي تجسيدا منها للأهداف المسطرة وتحقيقا للمنفعة العامة.

وبناء على ما تقدم من تعاريف للإنفاق العام نلاحظ أن هذا الأخير ينطوي على ثلاثة أركان أو عناصر أساسية يمكن إجمالها فيما يلي:

- **الإنفاق العام مبلغ نقدي:**

من السمات الحديثة للإنفاق العام أن الدولة تقوم بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على ما يلزمها من سلع وخدمات للقيام بنشاطها، أي أن الإنفاق يأخذ طابع نقدي من خلال تأديته في صورة تدفقات نقدية، ولم يعد يتم في شكل عيني مثلما كان معمولا به في الماضي من خلال إجبار الأفراد على تأدية خدمات دون مقابل أو ما يعرف بـ "السخرة" (عواد، 2013، ص59)، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

- سيطرة النقود كوسيلة للمبادلات وكأداة للمدفوعات وكمعيار ومخزن للقيمة في الاقتصاد المعاصر؛
- اتساع مجالات تدخل الدولة وكذا توسع حجم جهازها الإداري، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم إنفاقها العام وأصبح من الصعوبة الاعتماد على السلع كأداة لإجراء هذه النفقات؛
- تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع المنتفعين بالإنفاق العام؛
- منطق المقابلة بين النفقات العامة والإيرادات العامة، فطالما أن الدولة تحصل على إيراداتها في شكل نقدي، لابد من إنفاقها بشكل نقدي؛
- انتشار مبادئ الديمقراطية التي دفعت بالدولة للابتعاد عن إكراه الأفراد على القيام بالأعمال عن طريق السخرة لتنافي ذلك مع حرية الإنسان والمحافظة على كرامته (عبد القادر، 2015، ص233).

- **صدور الإنفاق من شخص عام**

فلا يعتبر المبلغ النقدي الذي يتم إنفاقه لأداء خدمة عامة بمثابة إنفاق عام إلا إذا صدر من شخص عام يمتلك الصفة الآمرة ويتمتع بالسيادة على غرار الهيئات الإدارية العامة للدولة، وعليه فهذا الركن يعد منتفيا في حالة ما إذا صدر الإنفاق عن أفراد أو مؤسسات خاصة حتى ولو كان القصد من هذا الإنفاق تحقيق النفع العام لأنه لم يخرج من خزينة الدولة (شهاب، 2004، ص ص189-190).

ويعد هذا الركن محل نقاش في الفكر المالي، الأمر الذي جعل الباحثين في الشأن المالي يعتمدون على معيارين للتمييز بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص كما يلي:

- ✓ **المعيار القانوني والإداري:**

يرتكز هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي قامت بالإنفاق، أي هي التي تحدد طبيعة الإنفاق إذا كان عام أم خاص، فيعد الإنفاق عاما إذا صدر عن الأشخاص المعنوية العامة، أي من طرف أشخاص القانون العام (الدولة وهيئاتها)، ويكون الإنفاق خاصا إذا قام به الأفراد المنتمين للقطاع الخاص، ويستند أنصار هذا المعيار إلى اختلاف طبيعة النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون العام عن الذي يباشره أشخاص القانون الخاص، إذ أن نشاط القانون العام يهدف بالأساس إلى تحقيق منفعة عامة بينما يهدف أشخاص القانون الخاص إلى تحقيق المصلحة الخاصة والربح في المرتبة الأولى (محرزي، 2010، ص ص58-59).

- ✓ **المعيار الوظيفي (الموضوعي):**

تتحدد طبيعة الإنفاق العام وفقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي يخصص لها هذا الإنفاق، وعليه يعد الإنفاق عاما إذا قامت به الدولة بصفتها السيادية، أو في حالة ما إذا قام به أشخاص معنيون تفوضهم الدولة في استخدام سلطتها السيادية، أما الإنفاق الذي تقوم به الدولة أو هيئاتها في نفس الظروف التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات الخاصة بالإنفاق فتعتبر إنفاقا خاصا(خبابة، 2009، ص62).

- **تحقيق المنفعة العامة**

يجب أن تكون الغاية من الإنفاق تحقيق نفع عام يعود على جميع أفراد المجتمع لا على فرد معين أو فئة معينة على حساب الآخرين، فاستخدام المسؤولين في القطاع العام لمبالغ مالية بغرض تحقيق منافع خاصة للمقربين لهم أو منافع شخصية لا يعتبر إنفاقا عاما بل هو إساءة أو انحراف عن تحقيق هدف إشباع الحاجات العامة (حسين، 2006، ص12)، ولضمان تحقيق المنفعة العامة قامت الدولة باعتماد مجموعة من الوسائل والإجراءات نذكر أهمها في:

- إدراج بنود الإنفاق العام في الموازنة العامة؛

- محاسبة السلطة التنفيذية على تنفيذ الإنفاق العام، وتعمل الرقابة الإدارية على القيام بذات الدور؛
- ممارسة الرقابة من قبل هيئات مستقلة بغرض التأكد من استخدام اعتمادات الإنفاق العام للأغراض التي خصصت لها (ذنيبات، 2003، ص65).

الفرع الثاني: صور الإنفاق العام

للإنفاق العام صور مختلفة ومتعددة يمكن إيجازها فيما يلي:

- **الأجور والمرتبات**

تتمثل في المبالغ النقدية التي تدفعها الدولة للأفراد العاملين في مختلف أجهزتها كمقابل للخدمات التي يقدمونها لنا، أو للذين عملوا لديها لفترة من الزمن ثم بلغوا سنا جعل استمرارهم في العمل متعذرا فأحالتهم الدولة على التقاعد (عواد، 2013، ص62).

- **أثمان مشتريات الدولة**

تمثل قيمة الأدوات والمعدات والآلات التي تقوم الدولة باقتنائها وتخصيصها لإشباع الحاجات العامة، وقد تتم عملية الشراء من خلال قيام الدولة أو الهيئات التابعة لها بذلك من السوق مباشرة، أو قد تتم عن طريق موردين ومقاولين مختصين (طاقة والعزاوي، 2010، ص50).

- **الإعانات**

وهي عبارة عن نفقات تقوم الدولة بمنحها لهيئات عامة أو خاصة وحتى للأفراد دون حصولها على مقابل لذلك (الجبير،2011، ص ص206-207)، وتنقسم الإعانات إلى:

- ✓ **الإعانات الداخلية:** تتمثل في المبالغ النقدية الممنوحة من قبل الدولة للهيئات المحلية بقصد مساعدتها على أداء واجباتها، أو بغرض تغطية العجز في موازنتها، وتأخذ هذه الإعانات الأشكال الآتية (طاقة والعزاوي، 2010، ص51):
- **الإعانات الاقتصادية:** تتمثل في المبالغ التي تمنحها الدولة لبعض المشاريع بغرض تشجيعها ودعم موقفها التنافسي، أو لتخفيض سعر البيع للمستهلكين أو تشجيع أنشطة معينة؛

- **الإعانات الاجتماعية:** وهي عبارة عن المبالغ التي تمنحها الدولة للهيئات والمنظمات وحتى الأفراد بغرض تحقيق أهداف اجتماعية على غرار الإعانات الممنوحة للعاطلين عن العمل، ودور العجزة والأحداث...الخ.

✓ **المنح والإعانات الدولية:** تتمثل في المبالغ التي تمنحها دولة معينة لدولة أخرى، وتأخذ عدة أشكال كأن تكون متعلقة بمشروع معين مثل أن تكون الإعانة مخصصة لدعم برنامج محو الأمية، وقد تكون المعونة مشروطة بشروط معينة أو غير مشروطة كالإعانات المقدمة للدول الشقيقة أو الصديقة (عواد، 2013، ص67).

- **الدين العام وفوائده**

والمتمثل فيما تستدينه الدولة من أموال بغرض تمويل مشاريعها وموازنتها العامة، وقد تكون هذه الديون داخلية أو خارجية على غرار القروض المحلية والدولية، كما أنه يترتب عن ذلك أعباء مالية على عاتق الدولة لابد لها من تسديدها عند حلول تواريخ استحقاقها والمتمثلة في الفوائد عن المبالغ المقترضة، لذا دائما ما تخصص الدولة جزء من إنفاقها السنوي لتسديد الدين العام وكذا فوائده المستحقة (القيسي، 2015، ص40).

الفرع الثالث: تقسيمات الإنفاق العام

لم يكن موضوع تقسيم الإنفاق العام يثير شغف الباحثين الاقتصاديين في مجال المالية العامة، حيث كان الإنفاق العام محدودا وموجها لتقديم خدمات معينة تتولى الدولة القيام بها، غير أنه مع تطور دور الدولة وانتقالها من خانة الدولة الحارسة نحو خانة الدولة المتدخلة زادت أهمية تقسيم الإنفاق العام نظرا لتزايد وتنوع هذا الإنفاق وتباين آثاره، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تقسيم الإنفاق العام إلى أقسام متميزة، بشرط أن يقوم معيار التقسيم على مبادئ واضحة ومنطقية (ناشد، 2000، ص35).

ويمكن إرجاع أهمية تحديد هذه التقسيمات لكونها تخدم أغراض عديدة من أبرزها (محرزي،2010، ص65):

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج، فطالما أن حسابات الدولة مرتبطة ببرامج تتولى الهيئات والأجهزة العامة مسؤولية تسييرها، لابد من أن ترتب تلك الحسابات بطريقة تسهل صياغة وإعداد هذه البرامج؛

- تحقيق الفعالية والكفاءة في تنفيذ الميزانية، وهو أمر بديهي إذ تتطلب كفاءة تنفيذ الخطة المالية ضرورة تقسيم الميزانية العامة حتى يمكن قياس مدى كفاءة تنفيذ كافة البرامج؛
- خدمة أهداف كل من المحاسبة، المراجعة، المراقبة والاعتماد؛
- تسهيل دراسة مختلف الآثار للأنشطة العامة ومعرفة تطورها، إذ أن تقسيم الإنفاق العام يسهل معرفة التكلفة الخاصة بكل نشاط وتطورات هذه التكلفة وأهميتها النسبية مقارنة مع الأنشطة الأخرى؛
- تمكين البرلمان وكذا الرأي العام من القيام بالرقابة الفعالة على الدور المالي للدولة.

وعلى الرغم من اختلاف تقسيمات الإنفاق العام وتعددها ضمن مختلف الكتابات الاقتصادية، غير أنها تستند إلى معيارين رئيسيين هما المعيار العلمي والمعيار العملي.

أولا: التقسيمات العلمية للإنفاق العام

يقصد بالتقسيمات العلمية للإنفاق العام تلك التقسيمات التي تستند إلى معايير اقتصادية والتي نذكرها فيما يلي:

الشكل رقم (1-2): التقسيمات العلمية للإنفاق العام

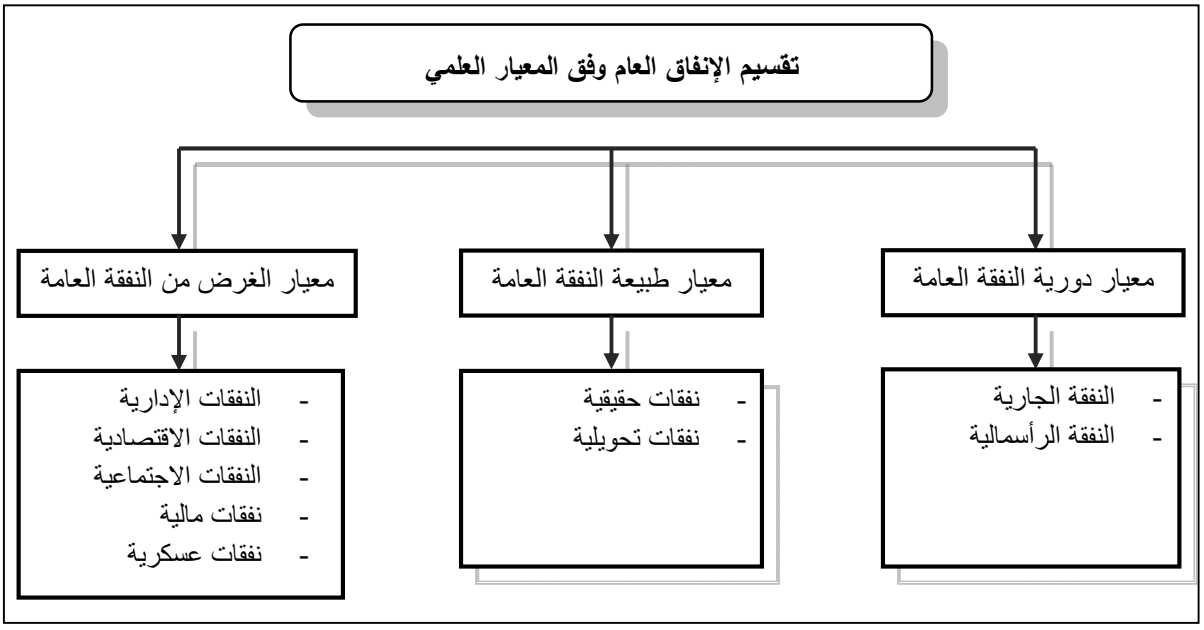

المصدر: (عصفور، 2011، ص263).

1-معيار دورية النفقة العامة: تقسم النفقة العامة حسب هذا المعيار إلى نفقات جارية ونفقات استثمارية:

- ✓ **النفقات الجارية:** تسمى أيضا بالنفقات العادية وهي النفقات التي لا يترتب عنها زيادة في رأس المال الإنتاجي، وتتميز بصفة التكرارا والدورية، وتعد هذه النفقات ضرورية لضمان تشغيل المرافق العامة بكافة مستوياتها الإدارية، وحتى تتمكن الحكومة من القيام بالأعمال المنوطة بها، وتشمل هذه النفقات الأجور والرواتب، نفقات استئجار المباني الحكومية، مصاريف الصيانة...الخ (خصاونة، 2014، ص74).
- ✓ **النفقات الاستثمارية:** وهي عبارة عن النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال أو بمعنى آخر تلك التي تهدف إلى تنمية الثروة القومية، وهي نفقات لا تتسم بالدورية أي أنها لا تتكرر في كل سنة في الميزانية العامة وإنما تظهر الحاجة لها بصورة استثنائية وهو الأمر الذي جعلها تعرف بالنفقات غير العادية (شهاب، 2004، ص206).

2- معيار طبيعة النفقة العامة: وفقا لهذا المعيار تقسم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية:

- ✓ **النفقات الحقيقية:** يقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تدفعها الدولة في مقابل حصولها على السلع والخدمات المختلفة بغرض إقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة، وتؤدي هذه النفقات إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني أي خلق إنتاج جديد، ومن أمثلة النفقات الحقيقية نجد أجور ومرتبات العاملين، شراء السلع والخدمات اللازمة لسير أجهزة وإدارات الدولة والنفقات الاستثمارية (ناشد، 2000، ص40).
- ✓ **النفقات التحويلية:** وهي النفقات التي لا يترتب عنها حصول الدولة على السلع والخدمات أي تكون دون مقابل، بل يتم من خلالها تحويل جزء من مداخيل البلاد من بعض الفئات الاجتماعية عالية الدخل إلى الفئات محدودة الدخل وذلك عن طريق الدولة، وبالتالي فإن الهدف الأساسي من هذه النفقات هو إعادة توزيع الثروة أو المداخيل بين فئات المجتمع (حشيش، 2006، ص67).

وتنقسم النفقات التحويلية بدورها إلى ثلاثة أقسام رئيسية نذكرها فيما يلي (خصاونة، 2014، ص73):

- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وتشمل مختلف المساعدات والإعانات التي تقوم الدولة بدفعها لإعانة محدودي الدخل والمحتاجين لمواجهة أعباء المعيشة، وتحقيق التوازن بين مختلف الشرائح الاجتماعية، ومن أمثلة هذه النفقات نجد إعانات البطالة التي تمنحها الدولة للأفراد الذين يفقدون وظائفهم لأسباب خارجة عن إرادتهم، الضمانات الحكومية الممنوحة للطبقات الفقيرة على غرار صناديق المعونة الوطنية، صناديق الزكاة التي تشرف عليها وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية...الخ؛
- **نفقات تحويلية اقتصادية:** تتمثل هذه النفقات في المعونات التي تقدمها الحكومة لبعض المشاريع الإنتاجية التي تهدف من ورائها إلى تشجيع تلك الوحدات لزيادة إنتاجها وتخفيض أسعار بعض السلع والخدمات والتي غالبا ما تكون سلع أو خدمات استهلاكية أساسية (السكر، الأرز، الحليب...الخ) أو سلع وخدمات تصديرية؛
- **النفقات التحويلية المالية:** وهي النفقات التي تقوم بها الدولة بغرض مواجهة عبء الاقتراض العمومي والذي يتمثل في تسديد أقساط وفوائد الدين العام، ويتزايد مقدار هذه النفقات مع ازدياد مقدار القروض سواء كانت داخلية أو خارجية.

وتجدر الإشارة أن الملاحظ في النفقات التحويلية هو تزايد حجمها في ميزانية الكثير من دول العالم، ويمكن إيعاز ذلك لأسباب عديدة من أهمها (عبد القادر، 2015، ص240):

- تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية التي تستهدف تقريب الفوارق بين مختلف طبقات المجتمع؛
- التنامي المتواصل لمعدلات النمو السكاني؛
- الاهتمام بالتنمية الاقتصادية عن طريق منح المزايا المالية والعينية للمشاريع الصناعية والتجارية...الخ،
- زيادة حجم الدين العام وبالتالي ارتفاع حجم النفقات الموجهة لتسديد الفوائد والأقساط.

3- معيار الغرض من النفقة العامة: وفقا لهذا المعيار تقسم النفقات العامة حسب الهدف المراد بلوغه من قبل الدولة ويمكن توضيح تقسيماتها فيما يلي (عصفور، 2011، ص267):

✓ **النفقات الإدارية:** وتتضمن جميع النفقات اللازمة لتشغيل وإدارة كل المرافق العامة من أمن ودفاع وعدالة، وجميع المرافق الاقتصادية والإدارية؛

- ✓ **النفقات الاقتصادية:** تتضمن جميع النفقات التي تدفعها الدولة بغرض تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية على غرار تشجيع مشاريع القطاع الخاص لزيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة؛
- ✓ **النفقات الاجتماعية:** وهي نفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي ويكون الغرض الرئيسي منها هو زيادة رفاهية أفراد المجتمع عموما والفقراء منهم على وجه الخصوص؛
- ✓ **النفقات المالية:** وتشمل النفقات المتعلقة بأقساط الدين العام (قروض على عاتق الدولة) وفوائده السنوية؛
- ✓ **النفقات العسكرية:** وتشتمل على نفقات الأجهزة العسكرية بالدولة، ونفقات شراء الأسلحة والتجهيزات العسكرية.

ثانيا: التقسيمات العملية للإنفاق العام

يقصد بها تقسيم النفقات العامة حسب ظهورها في وثائق موازنات دول العالم، حيث أن كل دولة تختلف عن الأخرى في ترتيب نفقاتها ضمن وثيقة موازنتها العامة، ويحكمها في ذلك عدة اعتبارات منها اعتبارات سياسية وإدارية ووظيفية (عصفور، 2011، ص267)، وعموما يمكن توضيح أهم التقسيمات العملية للنفقات في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-3): التقسيمات العملية للإنفاق العام

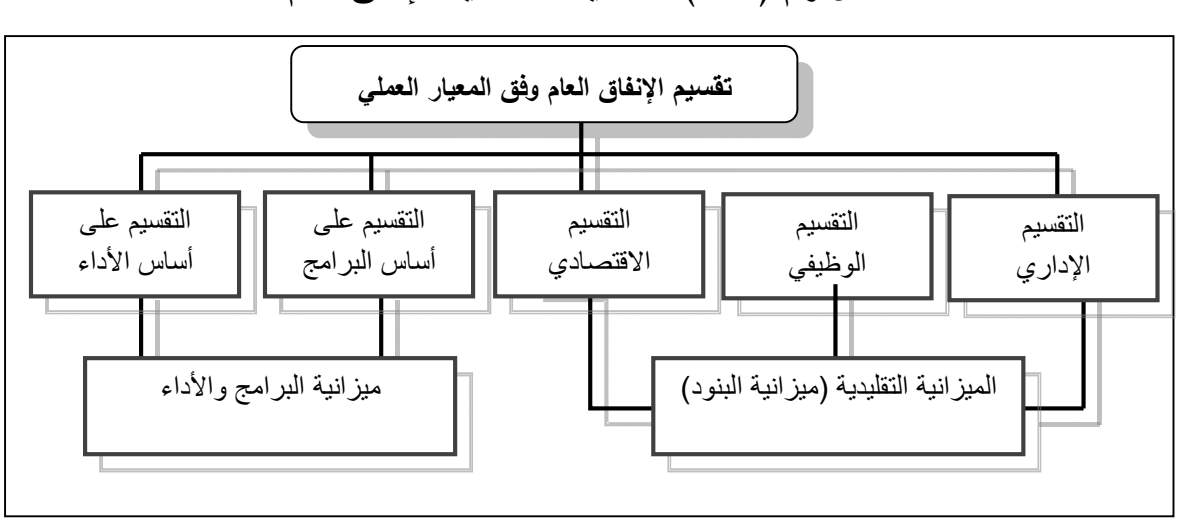

المصدر: (عصفور، 2011، ص269).

1- **التقسيم الإداري:** وفقا لهذا التقسيم يتم توزيع النفقات العامة على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق، أي حسب الأجهزة الإدارية المكونة للهيكل التنظيمي للدولة، والتي تتولى الإشراف على النشاط الاقتصادي والإداري في البلد على غرار الوزارات والمؤسسات والأجهزة الحكومية كافة، ووفقا لهذا التقسيم يتم تخصيص لكل وزارة أو مصلحة أو جهاز فصل أو فرع خاص به في الموازنة العامة للدولة، وتدرج النفقات الإدارية والمشاريع المراد تنفيذها من قبل تلك الوزارة أو المصلحة في الفصل أو الفرع المخصص لها، وعموما فإن النفقات العامة تظهر في الموازنة العامة حسب هذا التبويب موزعة على الوزارات والمصالح الحكومية التي تقوم بتنفيذ سياسة وبرامج الدولة (عواد، 2013، ص72).

2- **التقسيم الوظيفي:** تقسم النفقات العامة وفقا لهذا التقسيم إلى مجموعات مختلفة، وترتبط كل مجموعة إنفاقية بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تتولى الدولة القيام بها، وحتى يتحقق هذا التقسيم في الموازنة العامة للدولة يجب في بادئ الأمر تحديد الوظائف التي ستقوم بها الدولة، بغض النظر عن الجهة الإدارية المنوط بها القيام بهذه الوظائف، ثم يتم توزيع النفقات على هذه الوظائف (خصاونة، 2014، ص77).

3- **التقسيم الاقتصادي:** يجري تقسيم النفقات وفقا لهذا المعيار بالاستناد إلى التقسيم الإداري وفقا لمهام مختلف دوائر الدولة، بشرط أن توزع المهام بحسب تدخل الدولة في الحقول الاقتصادية المختلفة (الصناعة، الزراعة، النقل...الخ) (عوضة وقطيش، 2013، ص345).

4- **التقسيم على أساس البرامج:** يهتم هذا التقسيم ببيان مختلف البرامج والمشاريع التي تتولى مختلف الوزارات والمصالح الحكومية تنفيذها، ويكون للأجهزة التي تتبنى تطبيق هذا النوع من التقسيم في العادة خطة متوسطة الأجل (خمس سنوات)، ويتم توزيع البرامج والمشاريع حسب المدة المحدد في الخطة، وعلى ضوء ذلك تظهر تلك البرامج والمشاريع في وثيقة الموازنة السنوية لها، ويتم تقسيم البرامج إلى مشاريع وترصد لها الاعتمادات اللازمة لتنفيذها في وثيقة الموازنة العامة للدولة، ثم يتم توزيع الاعتمادات على بنود الإنفاق التي تتضمن في العادة الرواتب، الآلات والأجهزة، التكاليف الخاصة بإقامة الأبنية والمشاريع ونحو ذلك (عصفور، 2011، ص ص276-277).

5- **التقسيم على أساس الأداء:** يؤكد هذا المعيار على الغايات والأهداف التي تخصص لأجلها الاعتمادات المالية، وكذا تكاليف البرامج والمشاريع التي تم اقتراحها لبلوغ تلك الأهداف، إضافة إلى عدد وحدات الأداء المنجزة أو التي ستنجز من المشاريع والبرامج في وقت محدد، والتكاليف الخاصة بإنجاز كل وحدة (عصفور، 2011، ص278).

ثالثا: تقسيمات أخرى

بالإضافة إلى التقسيمات السابقة توجد تقسيمات أخرى للنفقات العامة تطرقت لها بعض الكتابات في مجال المالية العامة والتي نذكر منها:

1- **النفقات العامة المركزية والنفقات المحلية:** للتمييز بين النفقات المركزية والنفقات المحلية يتم الاعتماد على عدد من المعايير نذكرها فيما يلي (الخطيب وشامية، 2007، ص117):

- ✓ **معيار المستفيد من النفقة:** تعد النفقة العامة مركزية في حالة ما إذا كانت موجهة لمصلحة المجتمع بأكمله على غرار نفقات الدفاع والأمن والبحوث العلمية...الخ، أما إذا كانت النفقة موجهة لصالح سكان منطقة معينة أو إقليم معين داخل الدولة فتعتبر نفقة محلية ومثال ذلك نفقات توصيل الكهرباء والماء...الخ؛
- ✓ **معيار من يتحمل عبء النفقة العامة:** تكون النفقة العامة مركزية إذا تحمل عبأها المجتمع من خلال الموازنة العامة، وتعد النفقة العامة محلية إذا تحمل عبأها مجتمع الإقليم من خلال الموازنة المحلية للإقليم.

2- **النفقات العامة النهائية والمؤقتة:** يتم هذا التقسيم على أساس مدى عودة هذه النفقات مرة أخرى للخزانة العامة من عدمها حيث أن (ناشد، 2008، ص49):

- ✓ **النفقات العامة النهائية:** هي النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها بصورة حاسمة ونهائية دون أن تتوقع عودتها إليها مرة أخرى؛
- ✓ **النفقات العامة المؤقتة:** هي تلك النفقات التي تخرج من خزانة الدولة مع توقع استردادها مرة أخرى، أي أن الدولة تؤديها بصورة مؤقتة، ونظرا للطبيعة الخاصة المميزة لهذه النفقات يتم إدراجها في حسابات خاصة بالخزانة يطلق عليها عمليات الخزانة.

3- النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة: تنقسم هذه النفقات استنادا إلى التكاليف التي تتحملها المنشآت العامة كما يلي (رقوب، 2018، ص24):

- ✓ **النفقات الثابتة:** وهي عبارة عن النفقات التي لا يمكن للدولة سحبها عند قيامها بمشاريعها الإنتاجية المختلفة، بغض النظر عن حجم الإنتاج حتى وإن اضطر المنتج إي توقيف العملية الإنتاجية كاملة، طالما لم يقرر بعد ترك الإنتاج بشكل نهائي أو تصفية مشروعه، وكمثال عن ذلك قيام الدولة بمشروع حكومي بالتعاقد مع عدد من المهندسين خلال فترة معينة، ونظرا لظروف معينة لا يمكن بدء العمل في الوقت المحدد، في هذه الحالة تتحمل الدولة عن هذا المشروع نفقات ثابتة والتي تتمثل في أجور المهندسين، وبالتالي فهي نفقات يتحملها المشروع بصرف النظر عن حجم الإنتاج الفعلي؛
- ✓ **النفقات المتغيرة:** وهي نفقات ترتبط في الأساس بحجم الإنتاج واستمرار العملية الإنتاجية أي أنها تتغير مع تغير حجم الإنتاج وهذه النفقات لا يوجد ارتباط ضروري بينها وبين عناصر الإنتاج المتغيرة.

المطلب الثالث: القواعد الفنية الحاكمة للإنفاق العام

يعتبر الوقوف على حجم الإنفاق العام أمرا في غاية الأهمية لمعرفة النطاق الكمي للأموال اللازمة لمباشرة الدولة لنشاطها المالي وتحقيقها للأهداف المرسومة وبلوغها للغاية من وراء هذا الإنفاق، ويتطلب إقرار هذا الأخير من الدولة بمختلف هيئاتها العامة التقيد بجملة من الأسس والضوابط، ومراعاة عدد من المحددات وعدم تجاوزها بما يضمن في نهاية المطاف كفاءة الإنفاق العام، وتجنب أي آثار سلبية قد تنجم عن الإقرار العشوائي له، وفيما يلي سنتطرق إلى دراسة القواعد الضابطة للإنفاق العام وحدود هذا الإنفاق.

الفرع الأول: ضوابط الإنفاق العام

حتى يحقق الإنفاق العام الأهداف التي وجد من أجلها ولضمان سلامة مالية الدولة فإن هناك مجموعة من القواعد أو الضوابط التي يجب على الوحدات المكونة للاقتصاد العام أن تخضع لها عند قيامها بالإنفاق، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- ضابط المنفعة

يقصد بهذا الضابط أنه لا بد من أن يكون في ذهن القائمين بالإنفاق العام أن الغرض من هذا الإنفاق هو دائما تحقيق أكبر منفعة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأقصى عدد ممكن من أفراد المجتمع، وهذا الأمر منطقي فلا يمكن تبرير النفقة العامة المراد صرفها إلا بمقدار ما يترتب عنها من منافع (ناشد، 2008، ص53).

وتتحقق المنفعة من الإنفاق العام عندما تتعادل التكلفة الحدية لهذا الإنفاق مع المنفعة الحدية الاجتماعية، ويقصد بالمنفعة الحدية الاجتماعية ذلك المقدار من الكسب الذي يعود على أفراد المجتمع كافة نتيجة النشاط الحكومي، أما فيما يخص التكلفة الحدية فيقصد بها ذلك المقدار المضحى به من قبل المجتمع من إنتاج القطاع الخاص جراء قيام الدولة بالنشاط الاقتصادي (العلي، 2003، ص53).

ويتطلب تحقيق هذا الضابط أن تقوم الدولة بتوجيه إنفاقها لإشباع الحاجات العامة، وهو ما يستلزم دراسة مختلف متطلبات الاقتصاد والمجتمع، وتحديد مقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، ثم المفاضلة بينهما وفقا لجدول الأولويات الذي يعتمد على طبيعة المشكلات التي يجابهها الاقتصاد، لتقوم بعد ذلك الدولة بتوجيه إنفاقها إلى كل هذه المشاريع بحسب ما يحققه كل منها من منافع جماعية بالكم والنوع وكذا التوقيت المناسبين (الخطيب وشامية، 2007، ص62).

وعليه فالدولة تستخدم التخطيط الاقتصادي الشامل كأداة لرسم الأهداف العامة وطريقة الوصول لها وتحقيقها، معتمدة في ذلك على البيانات والإحصائيات المتوفرة واللازمة لتحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة(المهايني والخطيب، 2016، ص87).

ولتطبيق ضابط المنفعة بصورة دقيقة فإن الأمر يقتضي قياس المنفعة من الإنفاق العام، وهناك العديد من الاتجاهات التي اهتمت بقياس هذه المنفعة والتي نورد منها ما يلي (حلمي والحمود، 2002، ص ص110-111):

- **الاتجاه الشخصي:** نادى أنصار هذا الاتجاه بأن قياس المنفعة في الإنفاق العام يتم عن طريق المقارنة بين الناتج الاجتماعي المتولد عن قيام الحكومة بالإنفاق العام والناتج المتولد عند ترك هذا

الإنفاق في يد الأفراد، إلا أن ما يؤخذ على هذا الاتجاه تعذر تطبيقه من الناحية العملية، فليس سهلا إجراء هكذا مقارنة، وعليه برز اتجاه جديد لقياس المنفعة وهو الاتجاه الموضوعي؛

- **الاتجاه الموضوعي:** يرى أنصار الاتجاه الموضوعي أن المنفعة في الإنفاق العام يجري قياسها من خلال متابعة كل من معدلات النمو الاقتصادي والزيادة المحققة في الدخل القومي، فإذا صاحب الزيادة في الإنفاق العام زيادة في الدخل القومي فإن الإنفاق العام في هذه الحالة يوصف بأنه نافع، وبالرغم من سهولة هذا المعيار مقارنة بالمعيار السابق إلا أن ما يؤخذ عليه هو تركيزه فقط على الاعتبارات الاقتصادية وإهماله الجوانب الأخرى على غرار الاعتبارات الاجتماعية.

2- **ضابط الاقتصاد**

المقصود من هذا الضابط هو حسن التدبير عند القيام بالإنفاق العام، أي يجب أن تتجنب الإدارة العامة التقتير والتبذير وتنفق المال العام بعقلانية ورشادة، حيث يجب إنفاق ما يلزم من أموال على جوهر الموضوع والابتعاد عن الإنفاق على الجوانب التي لا تشكل عنصرا أساسيا في الموضوع (خليل واللوزي، 2013، ص95).

وهناك مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لقياس ضابط الاقتصاد وهي (الهيثي والفشالي، 2006، ص41):

- **مؤشر إنتاجية الإنفاق العام:** يعبر هذا المؤشر عن العلاقة بين كل من الناتج الاجتماعي المتولد من الإنفاق العام والموارد المالية المولدة لهذا الناتج، بمعنى أنه لرفع إنتاجية الإنفاق العام لابد من تقليص الموارد المالية التي تستخدم لتوليد هذا الناتج، ويتحقق ذلك بتوفر العقلانية والرشادة الاقتصادية في الإنفاق العام وكذا استخدام معايير الجدوى الاقتصادية؛
- **مؤشر الإنفاق العام الاستثماري:** يتم الوصول لهذا المؤشر من خلال قياس ما يلي:
  - مدى قدر المشروع الاستثماري على استيعاب العمالة الوطنية؛
  - مدى قدرة المشروع الاستثماري على سد احتياجات السوق المحلية؛
  - مدى قدرة المشروع الاستثماري على توفير رصيد من العملات الأجنبية.

3- ضابط الترخيص:

يقصد بهذا الضابط أن لا يتم صرف أي مبلغ من المال العام أو أن يحصل ارتباط بصرفه إلا إذا سبقت هذه العملية الحصول على الموافقة من الجهة المختصة بذلك أي الجهة المختصة بالتشريع، فالموازنة العامة إيرادا أو إنفاقا هي قانون يقتضي الحصول على المصادقة عليه من الجهة المختصة بالتشريع حتى يصبح نافذا شأنه شأن القوانين الأخرى (العلي، 2008، ص103).

4- ضابط العدالة:

أي العدالة في توزيع الإنفاق العام، وهذا يعني أن لا تقتصر المنفعة العامة على فئة أو طبقة معينة صاحبة نفوذ بالدولة، أو القيام بمنح طبقة معينة قدر معين من الإنفاق العام يفوق ما تم تخصيصه لمناطق أخرى (ناويس، 2021، ص50).

5- ضابط المرونة:

فلابد من أن يتسم الإنفاق العام بالمرونة، ذلك أن عملية الإنفاق العام تتم وفقا لأوجه تكون محددة سلفا، لكن يجب على هذه العملية أن تستجيب لكل ما يستجد في الواقع لاسيما مع ما قد أتيح فعلا من إيرادات لتغطيتها، وكذا ما أسفرت عنه العملية الإنفاقية في حد ذاتها من إعادة لأولويات الإنفاق وما قد يحصل من تقلبات اقتصادية (زغاشو، 2021، ص15).

6- ضابط الإنتاجية:

ويقصد به مساهمة الإنفاق العام في تشجيع التطور ضمن الأنشطة الاقتصادية لاسيما الإنتاجية منها، وتزيد أهمية هذا الضابط بشكل خاص في الدول النامية، نظرا لحاجتها الماسة لتفعيل جهازها الإنتاجي وتطويره وذلك من خلال تطوير أنشطتها الاقتصادية وتنويعها (قميتي، 2019، ص33).

7- ضابط اليقين:

يقصد به ضرورة التحديد الدقيق للإنفاق العام بما يحول دون استخدام في المال العام في الأوجه غير المخصص لها (زغاشو، 2021، ص15).

ولضمان تحقق كل من ضوابط الإنفاق العام لابد أن من وجود رقابة فعالة على هذا الإنفاق تجبر المؤسسات والهيئات العامة الالتزام بهذه الضوابط، والتي تأخذ الأشكال الآتية:

الشكل رقم (1-4): الرقابة على الإنفاق العام

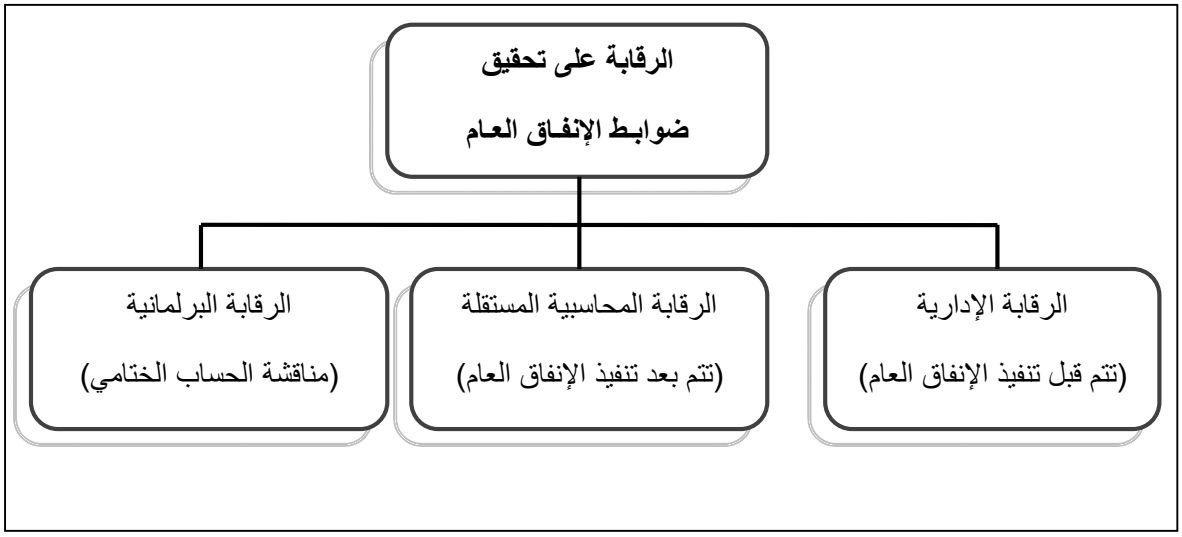

المصدر: (الهيثي والفشالي، 2006، ص42).

- ✓ **الرقابة الإدارية:** وهي رقابة تتولى وزارة المالية القيام بها على بقية المصالح الحكومية من خلال المراقبين والموظفين الحسابيين الذين يشتغلون في مختلف الوزارات والهيئات والمصالح، وتتمثل مهمتهم بعدم السماح بصرف أي مبلغ ماعدا إذا كان في وجه وارد ضمن الموازنة العامة وفي حدود ما قرر له من اعتماد، فالرقابة الإدارية هنا عبارة عن رقابة سابقة على الإنفاق العام (ناشد، 2008، ص56).
- ✓ **الرقابة المحاسبية المستقلة:** وهي رقابة يتولى تنفيذها محاسبون مستقلون يملكون صلاحيات واسعة في المراقبة والتدقيق، تتمثل مهمتهم في التأكد من أن كافة عمليات الإنفاق تمت على الوجه القانوني والقواعد المالية السارية، ويظهر هذا النوع من الرقابة بصورة أكثر وضوحا عند اعتماد الميزانية وكذا عند اعتماد الحساب الختامي (حشيش، 2006، ص85).
- ✓ **الرقابة البرلمانية:** وهي رقابة تمارسها السلطات التشريعية والنيابية، حيث يتم في إطارها مناقشة الحساب الختامي الذي تتولى وزارة المالية إعداده، وبعدما يتم التأكد من أن الإنفاق العام توفر على

عناصر الإنفاق الأساسية وضوابط الإنفاق العام تتم المصادقة على الحساب الختامي بغرض التحضير لمناقشة الموازنة العامة للسنة المقبلة (الهيثي والفشالي، 2006، ص43).

الفرع الثاني: حدود الإنفاق العام

لا يعدو أن يكون الإنفاق العام في جوهره سوى مبالغ مالية تقتطعها الدولة من الدخل القومي لكي تقوم بصرفها لإشباع الحاجات العامة، وعند هذه النقطة دائما ما يثور التساؤل حول ما إذا كانت توجد نسبة معينة من الدخل القومي لا يجب على الدولة تجاوزها عندما تكون بصدد تحديد إنفاقها، وقد حدد بعض الاقتصاديين الكلاسيك نسب معينة من الدخل القومي تتراوح بين 5% و25% وأقروا بأنه لا يصح للدولة أن تتعدى هذه النسب، غير أن ما يؤخذ على هذا المنطق هو جمود النسبة المحددة وتجاهله للظروف الاقتصادية والمالية المميزة للاقتصاد الوطني لدولة معينة عن غيرها من الدول الأخرى (حشيش، 2006، ص85) وعموما فإن حجم الإنفاق العام يتحدد وفقا لمجموعة من العوامل نوجز أهمها فيما يلي:

أولا: العوامل المذهبية المؤثرة في النظم الاقتصادية

تعد العوامل المذهبية من بين العوامل التي تلعب دور كبير في تحديد درجة تدخل الدولة في الاقتصاد، وبتغير فلسفة الدولة الاقتصادية يتغير معها حجم الإنفاق العام (ناويس، 2021، ص51) ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- **المذهبية الفردية:** تقوم فلسفة هذا المذهب على ترك الحرية للأفراد في القيام بالأعمال والإنتاج فيما بينهم على اعتبار أن الحرية الاقتصادية هي الوسيلة الأمثل لتحقيق التوازن الاقتصادي، ويقتصر دور الدولة فقط في القيام بمهامها التقليدية (الأمن، الدفاع، العدالة) لذلك يقل حجم الإنفاق العام وتنوعه بالنسبة للدخل القومي (ناشد، 2008، 59).
- **المذهبية التدخلية:** في إطار هذا المذهب أي "الدولة المتدخلة" فإن دور الإنفاق العام يزيد أهمية عن ذي قبل، حيث أن الدولة بالإضافة إلى وظائفها التقليدية تتولى القيام بوظائف اقتصادية على غرار قيامها ببعض المشاريع الاستثمارية، ومحاربة الآثار السلبية التي تنجم عن الدورات الاقتصادية وتعمل على تنمية الاقتصاد...الخ، وهو الأمر الذي ينجر عنه زيادة حجم الإنفاق العام ونسبته إلى الدخل القومي وكذا تنوعه (حشيش، 2006، ص ص86-87).

- **المذهبية الاجتماعية:** في إطار هذا المذهب أو ما يسمى بالدولة المنتجة، فإن الدولة تكون هي المالك لجميع وسائل الإنتاج والمسيطر على العملية الإنتاجية، وهو ما يجعل من حدود الإنفاق العام تتسع حتى تتمكن من استيعاب النشاط المتصاعد للدولة المنتجة (الهيثي والفشالي، 2006، ص44).

وعليه فالفلسفة المذهبية هي التي توضح ملامح شكل الدولة الذي يرسم بدوره حدود وحجم الإنفاق العام.

الشكل رقم (1-5): حدود الإنفاق العام حسب الفلسفة المذهبية للدولة

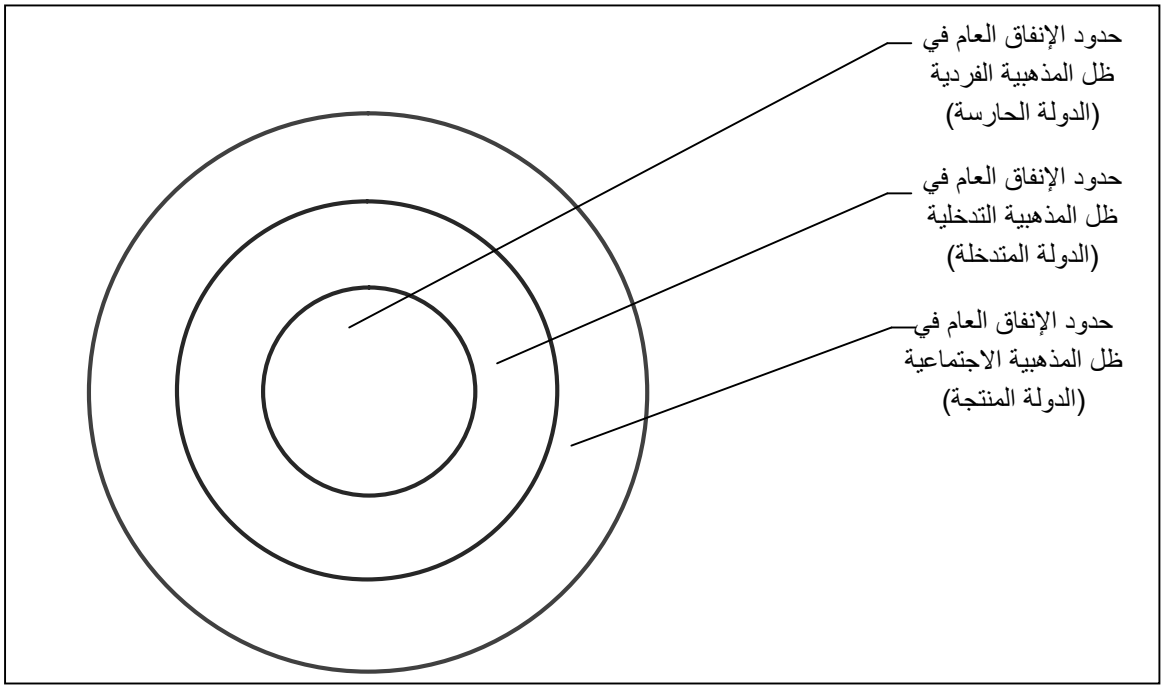

المصدر:(الهيثي والفشالي، 2006، ص44).

ثانيا: مستوى النشاط الاقتصادي

تعد الحالة التي يكون عليها مستوى النشاط الاقتصادي من بين أهم العوامل المحددة للإنفاق العام، نظر للأثر المتبادل بينهما، والذي يتضح من إدراك العلاقة بين حجم الإنفاق العام وحالة النشاط الاقتصادي من خلال تصور العلاقة بين الإنفاق العام والطلب الفعلي، كما أنه يتضح من خلال النظر إلى البنيان الاقتصادي وما إذا كانت الدولة متقدمة أو نامية، فالطلب الفعلي يتكون بالأساس من الطلب

الحكومي والطلب الخاص على السلع والخدمات، والطلب الحكومي يأتي من الإنفاق العام، وعليه فالإنفاق العام يعد أحد مكونات الطلب الفعلي، وفي حالة الركود مثلا والتي تمثل انخفاض مستوى الطلب الفعلي عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، يتطلب الأمر زيادة حجم الإنفاق العام لرفع مستوى الطلب الفعلي نحو المستوى الذي يقضي على البطالة ويحقق التشغيل الكامل ويحدث العكس في حالة التضخم(الخطيب وشامية، 2007، ص69).

ثالثا: المقدرة المالية للدولة

تعد بمثابة عامل حاسم في رسم حدود الإنفاق العام، حيث يتحدد حجم هذا الأخير بناء على قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة التي تكفله، وإذا كانت الدولة تتميز بمقدرة واسعة على تدبير مواردها المالية مقارنة مع قدرة الأفراد في تدبير ما يلزمهم لتمويل ماليتهم الخاصة، فإن ذلك لا يعني أن الدولة في إمكانها أن تغالي في تحديد الإنفاق العام من خلال ما تستطيع ممارسته من سلطة الجبر في تحصيلها للإيرادات العامة (قميتي، 2019، ص35)، ويمكن إيجاز العوامل المتحكمة في المقدرة المالية للدولة فيما يلي:

الشكل رقم (1-6): العوامل المحددة للمقدرة المالية للدولة

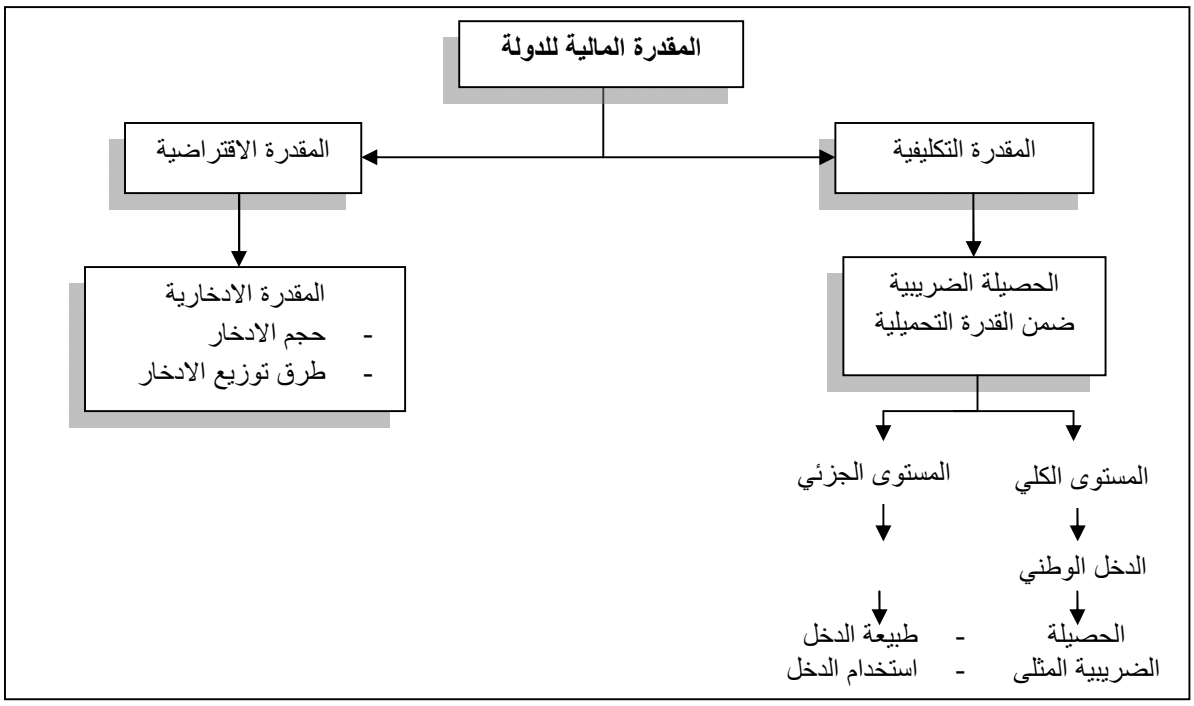

المصدر: (الهيثي والفشالي، 2006، ص47).

1- **المقدرة التكليفية:** تقيس المقدرة التحملية للدخل على تمويل الضرائب، بحيث تبين مدى قدرة الدخل على تحمل الضرائب المفروضة، وتزداد الحصيلة الضريبية كلما زادت المقدرة التكليفية للدخل(ناويس، 2021، ص52)، ولدراسة المقدرة التكليفية يتم التمييز بين نوعين من التحليل:

أ- **على المستوى الكلي:** في ضوء هذا المستوى يتم دراسة المقدرة التحملية للدخل الوطني بهدف الوصول للحصيلة الضريبية المثلى عند مستوى محدد من القدرة التحملية للدخل الوطني (رقوب، 2018، ص16).

الشكل رقم (1-7): الحصيلة الضريبية المثلى بناء على أقصى قدرة تحملية للدخل الوطني

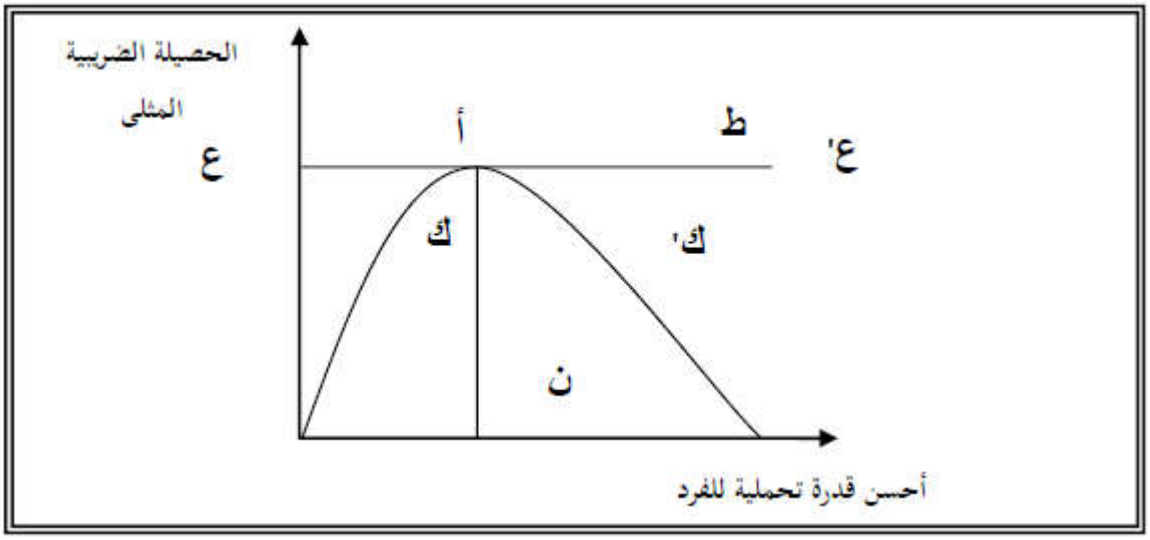

المصدر: (رقوب، 2018، ص16).

يوضح الشكل أعلاه كيفية وصول الدولة للحصيلة الضريبية المثلى في مقابل أقصى قدرة تحملية للدخل الوطني، بحيث يمثل المسار (ع ع') الحصيلة الضريبية بمستوى واحد، في حين يبين المنحنى (ك ك') تطور القدرة التحملية للدخل الوطني، وكلما ازدادت هذه الأخيرة ازدادت معها الحصيلة الضريبية لغاية النقطة (أ)، وهي التي تظهر من خلالها الحصيلة الضريبية المثلى المقابلة لأقصى قدرة تحملية لتمويل الضرائب، وعليه فأي رغبة للدولة لزيادة الحصيلة الضريبية إلى النقطة (ط) مثلا سيضر بمصلحة الأفراد سواء من ناحية دخولهم أو مدخراتهم لأنها تتعدى الحد الأقصى للقدرة التحملية للدخل (رقوب، 2018، ص16).

ب- **على المستوى الجزئي:** تتعلق المقدرة التكليفية في هذا المستوى بمقدرة الأفراد الطبيعيين أو المعنويين على المساهمة في تحمل الأعباء المالية للدولة من خلال دخولهم، وتتوقف هذه المقدرة على عاملين رئيسيين (حشيش، 2006، ص96):

- **طبيعة الدخل:** فكلما كانت دخول الأفراد أكثر استقرارا كلما ازدادت المقدرة التكليفية للأفراد، في حين إذا كانت دخولهم متذبذبة فسيواجه المشرع صعوبة في تحديد نسبة الضريبة أو في توقع حصيلتها؛
- **كيفية استخدام الدخل:** تحدد المقدرة التكليفية للأفراد من خلال مراعاة نمط استخدامهم لدخولهم، بحيث يجب أن لا يكون الجزء المقتطع من دخول الأفراد كبيرا بما لا يضمن لهم حد معين من الاستهلاك، ولابد من ترك جزء من دخولهم للإنفاق على السلع الكمالية.

2- **المقدرة الاقتراضية للدولة:** وتتعلق بمدى قدرة الدولة على تمويل إنفاقها العام عن طريق اللجوء إلى الإقراض العام، ويرتبط هذا الأمر بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية، وتزداد قدرة الدولة على الاقتراض كلما تمكنت من تعبئة الادخار وعلى مدى قوة دوافع الاستثمار (قدي، 2003، ص186).

المبحث الثالث: معالم تطور ظاهرة الازدياد المضطرد في الإنفاق العام ومسبباتها

أدى تطور دور الدولة وكذا تغير مهامها وانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم المنتجة إلى اتساع نطاق نشاطها وزيادة وتنوع حجم إنفاقها العام، إذ أضحت ظاهرة التزايد المضطرد للإنفاق العام بمثابة ظاهرة عامة لكافة دول العالم باختلاف درجة تطورها وأحد السمات المميزة للمالية العامة في العصر الحديث (عواد، 2013، ص79)، وفي هذا المبحث من الدراسة، سنحاول الوقوف على أهم التفسيرات المقدمة لهذه الظاهرة المالية، وذلك بالانطلاق من النظريات التي حاولت تفسيرها والأسباب المؤدية لها.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق العام

تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام من بين الظواهر الاقتصادية التي حظيت باهتمام الباحثين الاقتصاديين عبر الزمن، حيث حاول العديد منهم إعطاء تفسير لها، وذلك من خلال قيامهم بتقديم بعض النظريات والقوانين المحللة والمفسرة لوجودها وفيما يلي نستعرض أهم هذه النظريات والقوانين.

أولا: قانون وانجر "Wanger"

يعتبر الاقتصادي الألماني "أدولف وانجر" أول من نبه إلى ظاهرة تزايد الإنفاق العام، وذلك بعد قيامه بدراسة تعلقت بالإنفاق العام وتزايده، والتي نجم عنها استنتاج وجود اتجاه عام نحو تزايد نشاط الدولة المالي مع التطور الاقتصادي للنمو، لذلك قام وانجر بصياغة قانون اقتصادي والذي سمي باسمه "قانون وانجر"، هذا القانون مفاده أنه كلما استطاع مجتمع معين من تحقيق معدل من النمو الاقتصادي فإن ذلك سينجر عنه توسع في نشاط الدولة المالي ومن ثم تزايد الإنفاق العام بمعدل يكون أكبر من الزيادة التي حصلت في نصيب الفرد من الناتج الوطني (ناشد، 2008، ص63).

ووفقا "لقانون وانجر" فإن هناك ثلاثة أسباب رئيسية تساهم في زيادة دور الدولة في الحياة الاقتصادية وهي (سلامي، 2015، ص53):

- ✓ عامل التصنيع والتحديث، والذي يستدعي من الحكومة القيام بهذه الأعمال، ويستوجب ذلك قيامها بالإنفاق على المجالات التي تضمن الاتفاقيات والعقود والحفاظ على كل من الأمن والعدل وكذا حكم القانون؛
- ✓ عامل النمو في الدخل الحقيقي يترتب عنه لا محالة توسع نسبي في الإنفاق الثقافي والتعليمي والرفاهي؛
- ✓ عامل التطور الاقتصادي والتغيرات السريعة يستوجب سيطرة الحكومة على إدارة الاحتكارات الطبيعية بغرض زيادة الكفاءة في الأداء الاقتصادي، وأيضا توفير الاستثمارات اللازمة داخل بعض القطاعات التي يعزف القطاع الخاص عن الاستثمار فيها.

وعليه فقد توصل وانجر لعلاقة التبعية بين كل من النمو الاقتصادي والنشاط الحكومي، بحيث ينمو الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أي أن نمو متوسط نصيب الفرد من السلع العامة سيكون أكبر من معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (خليل واللوزي، 2013، ص122).

وفيما يلي توضيح بياني لقانون وانجر:

الشكل رقم (1-8): تمثيل بياني لقانون وانجر

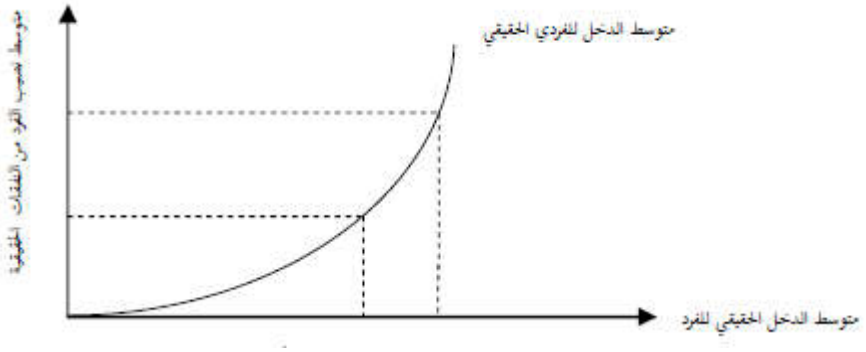

المصدر: (العيش، 2020، ص18).

وعلى الرغم من أن "قانون وانجر" لم يصل إلى أكثر من أن ظاهرة تزايد الإنفاق العام مستمرة وعامة، فقد تعرض للانتقاد جراء ترافق تطبيقه بالمجتمعات التي تتباين في درجة نموها وتطورها واستمرار زيادة الإنفاق العام، كذلك فإن الاعتماد فقط على العوامل الاقتصادية لوحدها غير كافي لتفسير ظاهرة الزيادة في الإنفاق العام فقد يكون تزايدها نتيجة لأسباب سياسية واجتماعية (خواثرة،2021، ص12).

ثانيا: تفسير بيكوك وأيزمان

قدم الاقتصاديين بيكوك وأيزمان في كتابهما "النمو في الإنفاق العام في المملكة المتحدة" سنة 1961 تفسير آخر لظاهرة تزايد الإنفاق العام، وذلك بعد قيامهما بالتحقق التجريبي من قانون وانجر، حيث توصلا إلى أن "قانون وانجر" لا يزال ساري المفعول، كما قدم الباحثان تفسير جديد لظاهرة تزايد الإنفاق العام (بوعكاز، 2015، ص54)، حيث أكدا على أن الاتجاه العام للزيادة في الإنفاق العام لا يكون مستمرا بل يحدث في شكل رجات عنيفة أو متدرجة، وارجعوا ذلك إلى ثلاث تأثيرات هي:

- ✓ **أثر الإزاحة:** يقصد به الأثر الناتج عن الظروف غير العادية على غرار الكوارث الطبيعية والحروب، والتي تفضي إلى زيادة الإنفاق العام للدولة من خلال زيادة الإيرادات العامة عبر زيادة نسبة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة واستمرار هذه الأخيرة حتى بعد انتهاء الأوضاع غير العادية، إذ

يواصل الإنفاق العام البقاء في مستواه الجديد بسبب اضطرار الدولة لدفع التعويضات ومن بينها إعادة الإعمار؛

- ✓ **أثر التفتيش:** ينتج هذا الأثر نتيجة لظهور أنشطة وحاجات جديدة تدفع الدولة إلى رفع إنفاقها العام لكونها مجبرة على قبول الحاجات الجماعية لأفراد المجتمع مهما تزايدت؛
- ✓ **أثر التركيز:** ويقصد به أثر التطور الاقتصادي والاجتماعي على الإنفاق العام، حيث تؤدي هذه التطورات إلى تزايد الطلب على الخدمات العامة، الأمر الذي ينجم عنه زيادة الإنفاق العام بغرض مواجهة هذه الزيادة في الطلب (بلطرش، 2021، ص ص56-57).

وعموما يمكن توضيح فرضية كل من بيكوك وأيزمان في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-9): تطور دول الدولة حسب تحليل بيكوك وأيزمان

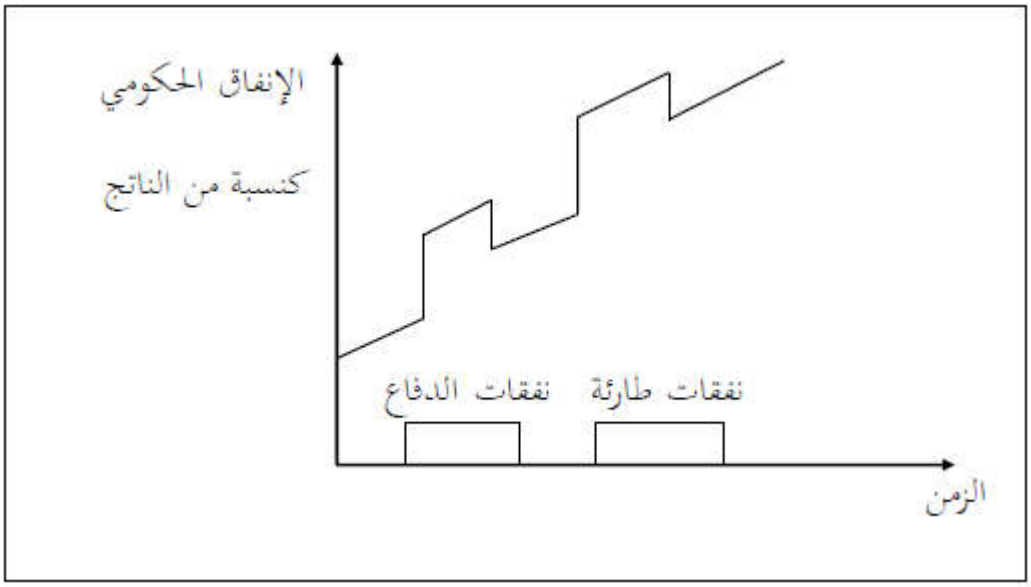

المصدر: (بلطرش، 2021، ص57).

ثالثا: نموذج التنمية وتزايد الإنفاق العام لـ Musgrave

انطلق Musgrave في تحليله لظاهرة تنامي الإنفاق العام من فكرتين أساسيتين أولهما تمحورت حول المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد والتي تحظى بأهمية بالغة في تحديد حجم الإنفاق العام

على اعتبار أن الدولة هي من تتكفل بذلك، أما الثانية فكانت حول الخدمات العامة، ووفقا لذلك قسم مراحل التنمية لثلاث مراحل كما يلي (مطاي وفؤاد، 2020، ص44):

- ✓ **مراحل التطور الأولى:** حيث تحتاج هذه المراحل لإنفاق مرتفع على البنية التحتية للاقتصاد والصحة والتعليم والعدالة والقانون، وبما أن الادخار الخاص لا يكفي لتمويل هذا الإنفاق اللازم ففي هذه الحالة يشكل الإنفاق العام في هذه المرحلة نسبة عالية من إجمالي الناتج الوطني، ويصاحب هذه المرحلة دخل فردي منخفض، مما ينجم عنه تراجع شديد في الطلب على الخدمات العامة نتيجة لتخصيص الدخل لتلبية الحاجات الأساسية؛
- ✓ **مراحل النمو الوسطى:** تشهد هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة السابقة زيادة معتبرة في الادخار، إذ يبدأ الاستثمار الخاص بالمساهمة تدريجيا في الاقتصاد العام ليكمل بذلك دور الإنفاق العام حتى يصير دور الدولة تكميليا للقطاع الخاص فيما يتعلق بإخفاقات السوق فقط؛
- ✓ **المراحل الأخيرة للتطور (مراحل النضج):** يرافق هذه المرحلة ارتفاع في مستويات الدخل الفردي، ومن ثم يميل معدل الإنفاق على الخدمات الأساسية نحو الانخفاض نظرا إلى أن جل هذه الحاجيات تم تلبيتها، إلا أنه من جهة أخرى فإن الطلب على السلع الكمالية لاسيما التي تحتاج للاستثمار التكميلي يزداد، وعليه تؤدي الحاجة المتزايدة في المجتمع للعمالة الماهرة إلى تزايد الإنفاق على التعليم، ويضاف لذلك زيادة التحركات السكانية التي تفضي إلى تطوير الأحياء الفقيرة في المدن، وعليه فإن زيادة الإنفاق العام خلال هذه المرحلة تكون بغرض تحقيق المزيد من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد قام Musgrave بإجراء دراسة لقياس ظاهرة تنامي الإنفاق العام كميا في الدول النامية وذلك من خلال تطبيق كل من مؤشر المرونة الداخلية للإنفاق العام والميل الحدي له نسبة إلى إجمالي الناتج الوطني في مجموعة من الدول بناء على مدى توفر البيانات بصورة كافية وعلى اعتبار أنها تمثل القارات الأربع التي يوجد بها مجمل الدول النامية (بلطرش، 2021، ص55).

حيث يفسر مؤشر المرونة الداخلية للإنفاق العام بأنه إذا كان معامل المرونة أكبر من الواحد الصحيح، فذلك يعني أن الإنفاق العام يزداد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو إجمالي الناتج الوطني، أما

مرونة الإنفاق العام فتعبر عن نسبة الزيادة في الإنفاق العام إلى الزيادة في إجمالي الناتج الوطني، ويعبر عن ذلك رياضيا كما يلي (شريطي، 2023، ص52):

$$\frac{\frac{E_t - E_t - 1}{E_t - 1}}{\frac{GNP_t - GNP_t - 1}{GNP_t - 1}}$$

حيث تمثل t الزمن، و GNP يمثل إجمالي الناتج الوطني، وE الإنفاق العام.

أما الميل الحدي فيعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$\frac{E_t - E_t - 1}{GNP_t - 1}$$

وقد خلصت الدراسة إلى أن العالم أثناء الفترة (1970-1985) عرف حالة من الركود الذي فرض على كافة الدول لاسيما النامية منها على ضرورة الرفع من الإنفاق العام بغرض تحريك عجلة الاقتصاد والاستمرار في التنمية الاقتصادية (بلطرش، 2021، ص56).

رابعا: قانون باركنسون "Parkinsons Law"

يوضح "قانون باركنسون" بأن اتجاه الإدارات الحكومية للتشعب والتوسع يعد ظاهرة ذات صلة وثيقة بتطور الإنفاق العام في الأجلين القصير والطويل على حد السواء، إذ يرى أنه يوجد إفراط في استخدام القوى البشرية من قبل الإدارات الحكومية بأنواعها بشكل لا يتفق مع متطلبات حاجات العمل، ويفسر قانون باركنسون هذه الظاهر في وجود ميل لدى البعض من المسؤولين في الإدارات الحكومية لزيادة عدد العمال في الإدارات التابعة لهم دون أن تكون هناك حاجة ماسة لذلك وقد يعود ذلك إلى تقوية نفوذ هؤلاء المسؤولين وإضفاء مزيد من الأهمية على ما يشغلون من مراكز (ناويس، 2021، ص44).

خامسا: نظريات أخرى:

إضافة للطرح المقدم من وانجر وبيكوك-أيزمان وموسغراف وباركنسون برزت عدة نظريات أخرى حاولت تفسير ظاهرة التزايد المضطرد في الإنفاق العام نذكر من أهمها:

1- أطروحة بريور (Pryor)

قام بريور بتحليل نمو الإنفاق العام لعدد من الدول الرأسمالية، حيث اعتبر أن الإنفاق العام يشمل فقط الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، ومفاد ذلك أن الدول الاشتراكية يزيد إنفاقها الاستهلاكي الحكومي نسبة إلى الدخل الوطني، إذ اعتبر الإنفاق الحكومي دالة في الناتج الحقيقي، بحيث قدم العلاقة الآتية:

$$LGC_t = \theta_0 + \theta_1 L_y + e_t$$

حيث يمثل الحد الأول LGC_t الإنفاق الاستهلاكي الحكومي الحقيقي، ومن أجل صحة قانون وانجر لابد من أن تكون مرونة الإنفاق الحكومي الحقيقي بالنسبة إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج أكبر من الواحد الصحيح (شريطي، 2023، ص53).

2- أطروحة "Tullour & stigure"

تم تفسير الزيادة في الإنفاق العام وفقا لهذه الأطروحة انطلاقا من فكرة أن الدولة تقوم بإنتاج بعض المنتجات المطلوبة من بعض الأعوان الاقتصاديين، وبما أن تمويل هذه المنتجات يكون موزع على كافة عناصر المجتمع، فإن هناك جماعات للضغط ستتكون وتنظم إلى أن تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون (قدي، 2003، ص17).

3- أطروحة اختلاف الإنتاجية أو مرض التكاليف لـ Baumol

قام الباحث الأمريكي و"يليام بومول" ومساعده "ويليام بوان" عام 1965 بدراسة تمحورت حول تشخيص صحة العملية الاقتصادية داخل قطاعات عمومية من بينها مراكز الترفيه، وتتمثل أهم الملاحظات التي خرجوا بها: زيادة متنامية في تكاليف التشغيل، وأن هذه المراكز تتميز بالركود التكنولوجي، وإنتاجيتها متخلفة، إضافة إلى كثافة العمالة وارتفاع الأجور وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، أما إيراداتها فتنمو بسرعة أقل، وهو ما أسهم في إضافة عامل تباطؤ الإنتاجية بالقطاع العام ودفع بالدولة للتدخل لدعمها، ومن ثم ساهم هذا الإجراء في ارتفاع الإنفاق العام، فجوهر تحليل "بومول" أن هذا الارتفاع ناتج عن ضآلة الإنتاجية للقطاع العمومي بالمقارنة مع القطاع الخاص (ناويس، 2021، ص45).

وعموما يمكن القول أن الفرضيات التي جاءت بها هذه التفسيرات لسلوك الإنفاق العام يمكن لها أن تكون مكملة لبعضها البعض، فقانون وانجر يستطيع أن يفسر زيادة الإنفاق العام بصورة جيدة خلال الأوقات العادية، في حين يصلح استخدام فرضية بيكوك وأيزمان في تفسير التغيرات في الإنفاق العام خلال أوقات الاضطرابات، وما بعدها تساهم الاعتبارات السياسة والاقتصادية بدور هام في تحديد حجم الإنفاق العام ومعدل نموه (بلطرش، 2021، ص58).

المطلب الثاني: الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام

يقصد بالأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق العام تلك الأسباب التي تسهم في زيادة رقم الإنفاق العام عدديا، دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعلية في حجم السلع والخدمات المقدمة أو تحسين مستواها (أعاد، 2015، ص13)، ويمكن إجمال أهم هذه الأسباب فيما يلي:

- **انخفاض قيمة النقود**

يقصد به تراجع القوة الشرائية لوحدة النقد من السلع والخدمات، ويرجع ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن المقرر في هذا الصدد أن قيمة النقود آخذة في التراجع بصورة مستمرة في معظم الدول، أما تراجع قيمة النقد على مستوى الزيادة في الإنفاق العام فتكون ظاهرية في جزء منها، إذ أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى ارتفاع الأسعار لا إلى زيادة حجم السلع والخدمات التي تم شراؤها وإنتاجها بالإنفاق العام (ذنيبات، 2003، ص104).

- **التغير في أساليب الحسابات الحكومية**

قد يؤدي التغير في الأساليب الحكومية إلى حدوث زيادة ظاهرية وغير حقيقية في الإنفاق العام للدولة، وبالتالي قد يتطلب الأمر عند القيام بإجراء مقارنة أو القيام بأي دراسة حول ذلك الإنفاق من خلال سلسلة زمنية معينة ضرورة التأكد من أن الأساليب التي اعتمد عليها في إعداد الموازنة العامة واحدة ولم تتغير، إذ كانت الموازنة العامة فيما مضى تظهر المبالغ الرقمية للنفقات والإيرادات العامة وذلك بعد أن تتم المقاصة الفورية والمباشرة بينهما، إلا أنه بعد اعتماد مبدأ عمومية الموازنة أصبح لا يجوز إجراء المقاصة ووجب أن تدرج كافة الإيرادات والنفقات ضمن وثيقة واحدة، وبات يستخدم ما يطلق عليه

"الموازنة الإجمالية"، وهو ما أدى إلى حدوث تضخم عددي في حجم الإنفاق العام بصورة ظاهرية وليست زيادة حقيقية في حجم هذا الإنفاق العام (العلي، 2008، ص157).

- **زيادة عدد السكان أو مساحة الإقليم**

يترتب عن زيادة عدد سكان أو مساحة الدولة بضمها لأقاليم جديدة إليها زيادة الإنفاق العام وتختلف هذه الزيادة بحسب مساحة وطبيعة ودرجة التقدم الاقتصادي وكذا الاجتماعي في هذه الأقاليم، وتعد الزيادة في الإنفاق العام بمثابة زيادة ظاهرية بالنسبة لسكان الدولة الأصليين لكونها لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام بالنسبة لهم ولا زيادة في أعباء التكاليف العامة الملقاة على عاتقهم(الجبير، 2011، ص218).

- **استخدام النقود في الإنفاق العام**

فلم تعد الدولة تقبل بأن تحصل على حقها من أفراد المجتمع بالشكل العيني مثلما كان معمولا به في الماضي (السخرة)، بل صبحت تحصل عليه نقدا وتدفع للأفراد مقابل جهدهم نقدا، وهو ما أدى إلى زيادة ظاهرة تزايد الإنفاق العام (الحاج، 1999، ص138).

المطلب الثالث: الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام

يقصد بالأسباب الحقيقية للإنفاق العام زيادة المنفعة الحقيقية الناجمة عن هذا الإنفاق، إضافة إلى زيادة الأعباء المالية للدولة بنسبة ما، وغالبا ما ترتبط الزيادة في أعباء التكاليف بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين (أي زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة) (محرزي، 2010، ص93).

ويمكن توضيح أهم الأسباب الحقيقية التي تساهم في ظاهرة تزايد الإنفاق العام فيما يلي:

أولا: الأسباب الاقتصادية: وهي التي ترجع الزيادة في الإنفاق العام إلى عدة عوامل اقتصادية من أهمها:

1- **تطور دور الدولة:** حيث كان دورها في الماضي حيادي، إذ لم تساهم بدور كبير في إشباع كل الحاجات العامة بل اكتفت بإشباع الحاجات الأساسية العامة كالصحة والتعليم والدفاع...الخ، لكن

منذ تطور السياسات الاقتصادية وتحول الدولة من الحياد إلى التدخل، دفع بها الأمر لزيادة إنفاقها العام سواء من خلال تقديم الإعانات أو إقامة مشاريع جديدة الغرض منها الدفع بالطلب الكلي نحو المستوى المطلوب لتحقيق التوظيف الكامل بزيادة الإنفاق العام للدولة (دردوري ولقليطي، 2018، ص ص75-76)، كما يلزم على هذه الأخيرة في فترات الكساد أن ترفع من إنفاقها وذلك للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال نحو المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة بما يتناسب وحجم الطاقة الإنتاجية للاقتصاد (محرزي، 2010، ص95).

2- **زيادة حجم الدخل الوطني:** فالزيادة في الدخل الوطني مثلما هو متعارف عليه دائما ما تتبعه زيادة في حجم الإنفاق العام، ذلك أن زيادة الدخل الوطني تفضي إلى ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد وبالتالي تزايد الطلب على السلع الخدمات ومن ثم زيادة الإنفاق العام للدولة بغرض إشباع الحاجات العامة المتزايدة (عصفور، 2013، ص297).

3- **المنافسة الاقتصادية الدولية:** حيث يؤدي التنافس الاقتصادي مهما كانت أسبابه بالدولة إلى زيادة إنفاقها العام سواء في صورة إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية لأجل تشجيعها على التصدير وتمكينها من منافسة المشاريع الأجنبية في الأسواق الدولية، أو في صورة إعانات الإنتاج بغرض تمكين المشاريع الوطنية من الصمود أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية (العلي، 2003، ص64).

ثانيا: الأسباب السياسية: تظهر من خلال العديد من العوامل التي تؤثر في زيادة حجم الإنفاق العام، ومن بين أهم تلك العوامل إنشاء مبادئ الديمقراطية وتزايد الإنفاق العسكري وكذا نمو مسؤولية الدولة وعلاقاتها بالخارج والتي نوضحها فيما يلي:

- ينجم عن انتشار مبادئ الديمقراطية اهتمام الدولة بالطبقة محدودة الدخل وتقديم العديد من الخدمات اللازمة لها، بالإضافة لذلك فأن النظام الحزبي (إذ تتعدد الأحزاب السياسية لدى الغالبية من الدول) يدفع الحزب الحاكم للإكثار من المشاريع الاجتماعية لأجل إرضاء الناخبين، وكذا الإكثار من تعيين العمال لأنصاره وينجم عن ذلك لا محالة تزايد الإنفاق العام (حشيش، 2006، ص66).
- توسع نطاق العلاقات الدولية وزيادة البعثات الدبلوماسية وكذا ظهور المنظمات الدولية والإقليمية المتعددة، بحيث اتجهت أغلب الدول إلى الانضمام لعضويتها الأمر الذي أدى إلى زيادة إنفاقها

العام، إضافة إلى فتح القنصليات والسفارات في مختلف دول العالم والذي يكلف الدولة مبالغ ضخمة(عصفور، 2011، ص298).

- قيام الدول بالتوسع في منح القروض والإعانات للدول الأجنبية كأحد الأساليب لتعزيز العلاقات الدولية بمساعدتها في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك مساعدتها على مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية أو الكوارث الطبيعية وأيضا بغرض تأييد ومساندة اتجاه سياسي معين(عواد، 2013، ص90).
- أدى تزايد النفقات العسكرية إلى لعب دور مهم في اتساع دائرة الإنفاق العام خلال أوقات الحرب أو السلم على حد السواء، وذلك نتيجة لما يقتضيه الأمر من ضرورة في تعدد أساليب التسلح والدفاع العسكري الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى ما تخلفه الحروب من أثر في تزايد الإنفاق العسكري لأجل بناء وتنظيم وتقوية وإصلاح تلك المخلفات (القيسي، 2015، ص ص55-56).
- تفشي الفساد لدى بعض المسؤولين في الدولة يؤثر على حجم الإنفاق العام، فكلما انتشرت الآفات الاجتماعية فيما بين رجال الحكم والموظفين بالدولة على غرار الاختلاس والرشوة والتزوير...الخ، فإن تكاليف الخدمات العامة تزداد وبالتالي يزداد الإنفاق العام (خواثرة، 2021، ص17).

ثالثا: الأسباب المالية

تتجلى الأسباب المالية في سهولة حصول الدولة على الإيرادات اللازمة كالقروض وكذا فائض الإيراد العام وفيما يأتي شرح موجز لذلك:

1- **سهولة الاقتراض العام:** نظرا للجوء الكثير من الدول لأسلوب الاقتراض الداخلي والخارجي لم تعد القروض العمومية تشكل مصدر استثنائي للإيرادات العامة تلجأ له الدولة إلا في الظروف غير العادية، ولكن صار للدول الحق في اللجوء لهكذا مصدر للحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية إنفاقها العام الموجه لإشباع الحاجات العامة التي تعرف تزايدا، فتلجأ الدول لإصدار سندات خزينة عمومية وتقوم بتشجيع الأفراد للاكتتاب فيها عن طريق إعفاء فوائد تلك السندات من الضرائب، إضافة إلى ذلك فإن ظهور المؤسسات المالية الدولية على غرار البنك الدولي ساهم في زيادة إقبال

الدول على القيام بالاقتراض من هكذا مؤسسات، غير أن هذه القروض تتبع بخدمة الدين من خلال دفع أقساط القرض وفوائده مما يؤدي إلى توسع دائرة الإنفاق العام (خصاونة، 2014، ص67).

2- **توافر فوائض الإيرادات العامة:** فوجود الفائض في الإيرادات العامة والذي لا يكون مخصص لغرض معين يشجع الحكومة على إنفاقه في أوجه إنفاق ضرورية أو حتى غير ضرورية، وتتبين خطورة ذلك خلال الفترات التي تلزم فيها السياسة الرشيدة السلطة التنفيذية على تخفيض إنفاقها نظرا لأنه من الصعب مطالبة الحكومة بتخفيض الكثير من إنفاقها (محرزي، 2010، ص96).

3- **الأسباب الاجتماعية:** أدى تركز السكان في المدن والمراكز الصناعية لتزايد الإنفاق العام المخصص للخدمات الصحية والعلمية والثقافية الخاصة بالنقل والغاز والكهرباء والمواصلات...الخ، ويعزى هذا إلى أن حاجات سكان المدن تكون أكبر وأعقد من حاجات سكان الأرياف، وأيضا زيادة نمو الوعي الاجتماعي كنتيجة لانتشار التعليم، حيث أصبح أفراد المجتمع يطلبون من الدولة القيام بمهام لم تعرفها من قبل على غرار التأمين على الأفراد ضد المرض والشيخوخة والبطالة مما ينجر عنه زيادة الإنفاق العام (حشيش، 2006، ص100).

4- **الأسباب الإدارية** أدى تطور دور الدولة من الحياد للتدخل إلى تضخم الجهاز الإداري الخاص بها، وتزايد مؤسساته وهيئاته وكذا ارتفاع عدد العاملين والموظفين به، وهو الأمر التي يقضي ضرورة زيادة الإنفاق العام لأجل مواجهة تكاليف إنشاء المؤسسات الإدارية الجديدة وتسديد أجور ومرتبات الموظفين (بعلي وأبو العلا، 2003، ص49).

ومن بين العوامل الإدارية التي لها دور في زيادة الإنفاق العام نجد سوء التنظيم الإداري وكذا البطالة المقنعة والتي تعد بمثابة ظاهرة ملموسة في العديد من الدول النامية، كذلك من بين هذه العوامل نجد استعمال الأساليب الإدارية الحديثة داخل الجهاز الحكومي بغرض تحسين الأداء وضبط ومراقبة الحسابات وإدخال الوسائل الحديثة الأمر الذي يساهم في زيادة الإنفاق العام (خصاونة، 2014، 66).

وعليه فتقسيم أسباب التزايد المضطرد في الإنفاق العام إلى أسباب ظاهرية وحقيقية ما هو إلا لدواعي أكاديمية لتيسير عملية التحليل العلمي غير أن عملية فرز كل هذه العوامل من حيث الواقع تعد صعبة نوعا ما بسبب تداخل العامل الحقيقي والظاهري باتجاه توطيد ظاهرة تزايد الإنفاق العام.

شكل رقم (1-10): أسباب تزايد الإنفاق العام

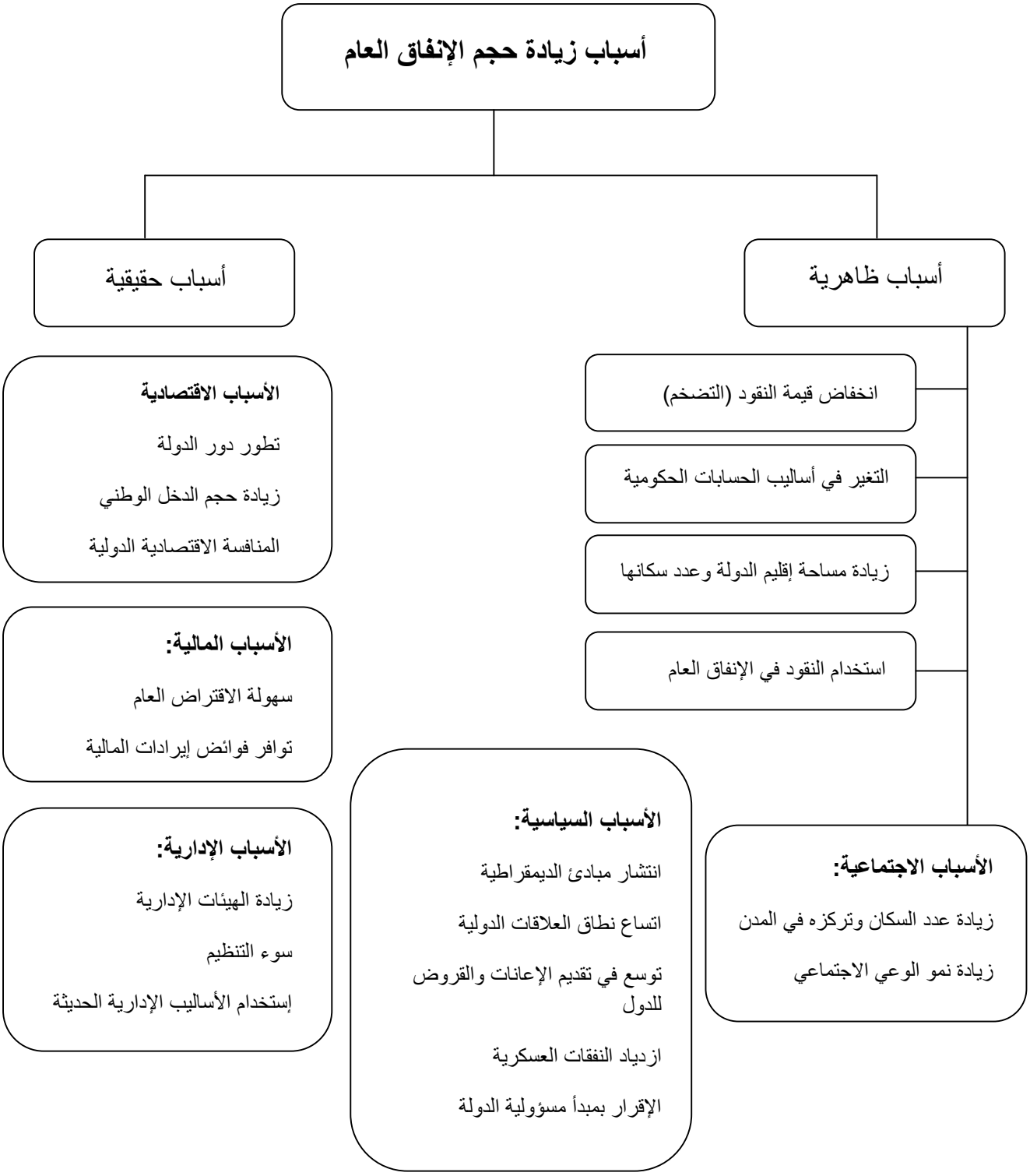

المصدر: (خواثرة، 2021، ص19).

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام ومؤشرات قياسها

تعد سياسة الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي والتأثير عليه، فهي بمثابة نقطة جوهرية ومرتكز أساسي تستند عليه الدولة لإحداث التوازنات الكلية، وذلك لما لهذه السياسية من قدرة في التأثير على معظم المتغيرات الاقتصادية.

وعليه يترتب عن سياسة الإنفاق العام العديد من الآثار المهمة والتي قد تكون مباشرة من خلال تأثير هذه السياسة على كل من الإنتاج والاستهلاك الوطنيين وإعادة توزيع الدخل الوطني، أو قد تكون غير مباشرة والتي تشمل أثر كل من المضاعف والمعجل، ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق لمختلف هذه الآثار كما سنتطرق إلى أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لقياس الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة لسياسة الإنفاق العام

وهي عبارة عن الآثار الأولية والمباشرة التي تنجم عن سياسة الإنفاق العام، وتشتمل على آثار سياسة الإنفاق العام على الإنتاج الوطني، الاستهلاك الوطني ونمط توزيع الدخل الوطني، وفيما يلي توضيح لكل هذه الآثار:

الفرع الأول: آثار سياسة الإنفاق العام على الإنتاج الوطني

تؤثر السياسة الإنفاقية العامة للدولة على حجم الإنتاج الوطني والتشغيل وذلك من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعال، إذ يمثل الإنفاق العام جزء مهم من هذا الطلب، حيث أنه كلما ازداد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كلما زادت أهميته، وتجدر الإشارة هنا إلى أن العلاقة بين حجم الطلب الكلي والإنفاق العام تتوقف على حجم هذا الأخير ونوعه، بمعنى أن الإنفاق الحقيقي يتعلق بالطلب على السلع والخدمات في حين يتعلق الإنفاق التحويلي بطريقة تصرف المستخدمين منه (محرزي، 2010، ص100).

فالإنفاق الحقيقي أو الرأسمالي يقود إلى تكوين رأس المال العيني من خلال المشاريع التي تتولى الدولة تنفيذها ضمن ميادين الاقتصاد المختلفة، وكل ذلك يترتب عن ارتفاع المقدرة الإنتاجية للمجتمع،

كما أنه ينعكس مباشرة على نمو الإنتاج، أما الإنفاق التحويلي ذو الطابع الاقتصادي، فيعمل على توجيه عوامل الإنتاج من قطاع اقتصادي معين لقطاع اقتصادي آخر، أو من فرع صناعي لفرع آخر تستهدف الدولة تطويره وتنميته، أيضا يمكن لهذا الإنفاق تحويل عناصر الإنتاج من منطقة لأخرى لإحداث تنمية متوازنة بين مناطق البلاد (الهيثي، 2006، ص63).

الفرع الثاني: آثار سياسة الإنفاق العام على الاستهلاك

توجد العديد من الجوانب التي تؤثر فيها سياسة الإنفاق العام على الاستهلاك، فهي تساهم في زيادة الطلب على الاستهلاك، فالإنفاق العام الذي يوجه إلى الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الاستهلاك، ولعل من أهمه ذلك الإنفاق الموجه لتغطية مصاريف المرافق العمومية، فلما تقوم الدولة بشراء السلع الاستهلاكية (الأجهزة، الآلات، لوازم التعليم...الخ) فهي تزيد من الاستهلاك الوطني عبر زيادة الطلب على الاستهلاك.

ومن جهة أخرى تقوم الدولة بدفع الدخول والمكافآت للموظفين لديها، أو تدفع المعاشات للمتقاعدين، وبما أن الجزء الأكبر من دخول هؤلاء يتم توجيهه للاستهلاك فإن ذلك يرفع مستوى هذا الأخير، وعليه فهناك إنفاق عام يشكل طلب مباشر على السلع والخدمات مما يؤثر على الاستهلاك الوطني (دردوري ولقليطي، 2018، ص85).

الفرع الثالث: آثار سياسة الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل الوطني

يقصد بنمط توزيع الدخل الوطني كيفية توزيعه بين الطبقات الاجتماعية، ويؤثر الإنفاق العام بشكل مباشر على الدخل الوطني عن طريق تأثيره على هيكل توزيعه، إذ يؤثر عليه عبر مرحلتين، تمثل المرحلة الأولى مرحلة التوزيع الأولي للدخل أي توزيع الناتج بين أولئك الذين ساهموا في تحقيقه، والمرحلة الثانية أو كما تسمى بمرحلة إعادة التوزيع والتي تعرف إدخال تعديلات على التوزيع الأولي أي توزيع الدخل أو الناتج فيما بين أفراد المجتمع بصفتهم مستهلكين (عبد المطلب، 2005، ص197).

ويمكن توضيح تلك الآثار من خلال تتبع أثر سياسة الإنفاق العام في المرحلتين السابقتين كما يلي(ناويس، 2021، ص33):

- **دور الإنفاق العام في توزيع الدخل الوطني:** تقوم الدولة بممارسة دورها في توزيع الدخل الوطني من خلال تدخلها في تحديد الأثمان ومكافأة عوامل الإنتاج، وذلك من خلال أحد الشكلين التاليين: مباشر عبر تحديد الأجور وإقرار سعر الفائدة وتحديد الإيجارات والأرباح، أما فيما يتعلق بالشكل الثاني غير المباشر فإنه يتم عبر تحديد أثمان السلع المنتجة، وينجم عن ذلك التأثير في عوائد الإنتاج؛
- **دور الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل الوطني:** يمكن توضيح هذا الدور من خلال:

- ينجم عن النفقات التحويلية الاجتماعية التي تتجلى في النفقات الصحية والتعليمية والثقافية والتي يجري توزيعها مجانا أو بأثمان قليلة لإعادة لتوزيع الدخل الوطني على الفئات محدودة الدخل؛
- ينجم عن النفقات التحويلية العينية التي تتجلى في الإعانات الاقتصادية الممنوحة لبعض المشاريع بغرض تخفيض أو تثبيت أسعارها لإعادة توزيع الدخل الوطني في صالح الأفراد المستهلكين لتلك السلع، كذلك هو الأمر بالنسبة للنفقات التحويلية النقدية التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل في مصلحة الأفراد ذوي الدخول المحدودة.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة لسياسة الإنفاق العام

لا تقتصر آثار سياسة الإنفاق العام على الآثار المباشرة فقط بل إنها ستتفاعل فيما بعد وبفعل عنصر الزمن تولد تأثير على الدخل والاستخدام، وهو ما وصفه الاقتصادي "كينز" بأثر المضاعف والمعجل، فالمالية العامة تؤثر بالعديد من الطرق على المتغيرات الاقتصادية بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، بحيث تؤثر على إجمالي الناتج المحلي عبر تأثيرها على مكونات الطلب الكلي (الهيثي والفشالي، 2006، ص66)، وبالتالي فإن هذه السياسة تشتمل على آثار غير مباشرة وفيما يأتي شرح لذلك:

الفرع الأول: أثر المضاعف

يطلق على أثر المضاعف بالاستهلاك المولد، ويقصد به في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق العام، وأثر زيادة الإنفاق العام على الاستهلاك (ناشد، 2008، ص81).

ولتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عند زيادة الإنفاق العام فإن جزء منه يتم توزيعه في شكل رواتب وأجور وفوائد أو ريع لصالح الأفراد، بحيث يقوم هؤلاء الأفراد بتخصيص جزء من دخولهم هذه لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المتنوعة، أما الباقي فيقومون بادخاره وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، وبالنسبة للدخول التي يتم إنفاقها على الاستهلاك ستؤدي إلى توليد دخول جديدة لفئات أخرى ستقسم هي الأخرى بين الاستهلاك والادخار أما الدخل الموجه للادخار فجزء منه سينفق على الاستثمار، لتستمر بذلك دورة توزيع الدخول عن طريق ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج–الدخل–الاستهلاك–الإنتاج، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الزيادة المحققة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق العام بل تكون بنسبة مضاعفة لذلك سمي بالمضاعف (محرزي، 2010، ص109).

وباعتبار أن أثر المضاعف له علاقة بالميل الحدي للاستهلاك، فإنه بذلك يزيد بتزايده وينخفض بانخفاضه، إضافة إلى ذلك فإن المضاعف يرتبط بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي وهذا بدوره يرتبط بدرجة التطور والتقدم الاقتصادي، ففي الدول التي يتسم جهازها الإنتاجي بالمرونة فإن المضاعف ينتج أثره بشكل كبير والعكس بالنسبة للدولة ذات الجهاز الإنتاجي غير المرن (ناويس، 2021، ص35).

الفرع الثاني: أثر المعجل

يقصد باصطلاح المعجل أثر زيادة الإنفاق العام أو نقصه على حجم الاستثمار، إذ أن الزيادات المتواصلة في الطلب على السلع الاستهلاكية سيتبعها لا محالة زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل (محرزي، 2010، ص110).

ويعبر عن المعجل بالاستثمار التابع أو المشتق، نظرا لكون الزيادة في الاستثمار لا تقتصر على الاستثمار الأولي أو المستقل، وإنما تؤدي الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية لزيادات أخرى في الاستثمار، والذي يعرف بالاستثمار التابع أو المشتق (دردوري ولقليطي، 2018، ص92).

فالمعجل يفسر الزيادة في الدخول التي يترتب عنها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف) والذي يدفع بدوره المنتجين للتوسع في إنتاجهم وزيادة أرباحهم من خلال زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من معدات وآلات، وبزيادة الاستثمار يرتفع الدخل الوطني وكل ذلك يوضح لنا تأثير تغير الاستهلاك على الاستثمار(ناشد، 2008، ص110).

ويمكن تلخيص كل من أثر المضاعف والمعجل في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-11): مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعجل

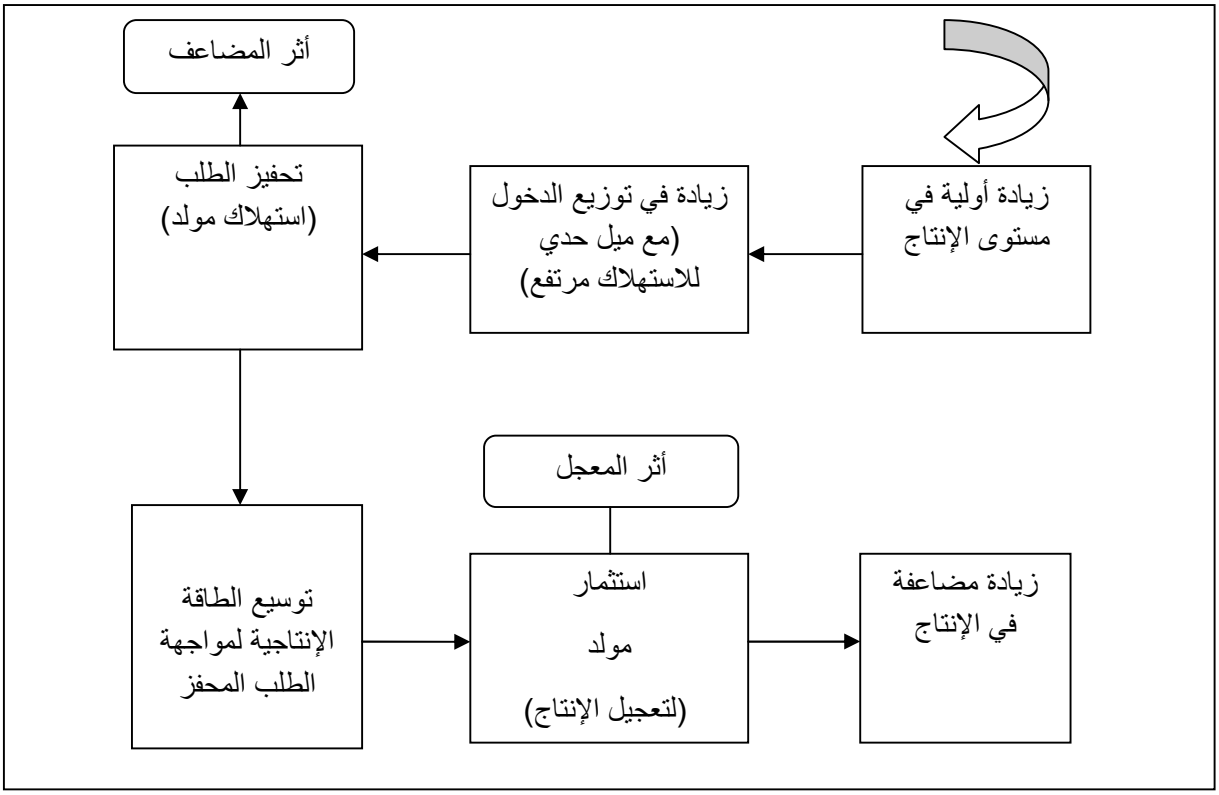

المصدر: (الهيثي والفشالي، 2006، ص66).

المطلب الثالث: المؤشرات الكمية لقياس الآثار الاقتصادية لسياسة الإنفاق العام

تعتبر مسألة قياس مدى تأثير سياسة الإنفاق العام المنتهجة عامل مهم جدا في فهم طبيعة أثر الدولة على النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال الوقوف على حجم التأثير الذي تحدثه السياسة الإنفاقية العامة المنتهجة في المتغيرات الاقتصادية، ويمكن قياس أثر هذه السياسة من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية والتي نوجز أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: الميل المتوسط للإنفاق العام

يعبر هذا المؤشر عن نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم لقياس درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويجري التوصل إليه من خلال العلاقة الآتية (ناويس، 2021، ص 37):

$$\text{الميل المتوسط للإنفاق العام} = \frac{\text{الإنفاق العام فى سنة معينة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة}}$$

إذا كانت قيمة المؤشر تتجاوز 50% فإن ذلك يعني أن الدولة في هذا البلد ذات توجهات تدخلية في النشاط الاقتصادي وتلعب دور في التأثير على هذا النشاط عن طريق مؤسسات القطاع العام، أما في حالة انخفاض قيمة المؤشر عن 50% فذلك دليل على عدم رغبة الدولة وسعيها في هذا البلد في التدخل في النشاط الاقتصادي، مما يعني أن مبادرة القطاع العام عن طريق استخدام الإنفاق العام كأداة للتأثير في النشاط الاقتصادي محدودة.

الفرع الثاني: الميل الحدي للإنفاق العام

يمثل هذا المؤشر ذلك الجزء من الزيادة في الدخل الوطني الموجه لإشباع الحاجات العامة، أي أنه يكشف عن معدل التغير في الإنفاق العام عندما يتغير الدخل الوطني بمقدار وحدة واحدة، ويتم حسابه كما يلي (سراج، 2018، ص93):

$$\text{الميل الحدي للإنفاق العام} = \frac{\text{الزيادة (}\Delta\text{) فى الإنفاق العام}}{\text{الزيادة (}\Delta\text{) في الدخل الوطني}}$$

ويعبر عن الميل الحدي للإنفاق العام بمعدل عددي تتراوح قيمته بين (0−1)، حيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على تزايد اهتمام الدولة في إشباع الحاجات العامة من خلال تخصيص جزء مرتفع من الزيادة في الدخل الوطني لأغراض الإنفاق العام.

الفرع الثالث: المرونة الداخلية للإنفاق العام

يقيس مؤشر المرونة الداخلية مدى استجابة الإنفاق العام للتغيرات الحاصلة في الدخل الوطني، ويتم احتسابه وفقا للصيغة التالية (رقوب، 2018، ص56):

$$\text{مؤشر المرونة الداخلية للإنفاق العام} = \frac{\text{التغير النسبى فى الإنفاق العام}}{\text{التغير النسبي في الدخل الوطني}}$$

ويمكن التعبير عن هذا المؤشر أيضا بالصيغة الآتية:

$$\text{مؤشر المرونة الداخلية للإنفاق العام} = \frac{\text{الميل الحدى للإنفاق العام}}{\text{الميل المتوسط للإنفاق العام}}$$

إذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد الصحيح، فإن ذلك يدل على وجود استجابة عالية، وتكون الاستجابة ضعيفة إذا كانت قيمته أقل من الواحد الصحيح.

الفرع الرابع: متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام

يشير مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق العام إلى مستوى الرفاهية التي يحظى بها الفرد في المجتمع من خلال الخدمات التعليمية والصحية والمعاشية المقدمة له، ويحسب وفقا للعلاقة التالية (نوزاد والفشالي، 2006، ص73):

$$\text{نصيب الفرد من الإنفاق العام} = \frac{\text{الإنفاق العام}}{\text{عدد السكان}}$$

يلاحظ من خلال معاينة العلاقة أعلاه أن عدد السكان يساهم بدور مهم في تحديد قيمة هذا المؤشر، وفي حالة ما إذا فاق عدد السكان الإنفاق العام فإن ذلك يؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من ذلك الإنفاق ومن ثم انخفاض مستوى الرفاه الذي يتمتع به.

خلاصة:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وحاولنا إبراز أهم المعالم الأساسية لأداة الإنفاق العام التي تعتمد عليها الدولة كأحد السياسات الاقتصادية في تأثيرها على الواقع الاقتصادي بغرض تحقيقها للأهداف التي تصبو إليها.

ولقد توصلنا إلى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي صار يشكل أحد المسائل المهمة التي لا يمكن إنكارها بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي السائد بالدول أو درجة تطورها، فعلى الرغم من الجدال الذي كان ولا يا يزال قائما حول هذا الأمر، إلا أن أغلب الباحثين لاسيما في العصر الحديث متفقون على مدى أهمية دورها وضرورة وجودها لضمان السير الحسن للنشاط الاقتصادي، وحمايته من الأزمات التي تعترضه في كثير من الأحيان.

ولقد كان للتطور الذي شهده دور الدولة في الحياة الاقتصادية الأثر البالغ في تحديد نطاق نشاطها المالي، وأسهم في تغير طبيعة المالية العامة التي تحولت إلى مالية وظيفية بعدما كانت محايدة، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على تطور أداة الإنفاق العام، هذا الأخير الذي أخذ في التنوع، بحيث تعددت تقسيماته وفقا للعديد من المعايير، كما شهد حجمه تزايدا ملفتا للنظر نتيجة لجملة من العوامل الظاهرية والحقيقية حتى تحول لظاهرة عامة وشائعة بين مختلف الدول، مما استلزم ضرورة ضبطه بالاعتماد على جملة من القواعد والمعايير التي تضمن كفاءة استخدامه وإدارته بما يسمح بتحقيق أقصى منفعة وبأقل تكاليف ممكنة.

كذلك توصلنا إلى أن استخدام الدولة لسياسة الإنفاق العام ينجم عنه مجموعة من الآثار المهمة على الاقتصاد، بعضها يكون مباشر بحيث تنعكس فيه الزيادة في الإنفاق العام مباشرة على متغيرات الاقتصاد الوطني، والبعض الآخر يكون غير مباشر والذي يمكن حصره في أثر كل من المضاعف والمعجل أو كما يطلق عليه بدورة الدخل.

الفصل الثاني: مدخل للاستقرار الاقتصادي وبيان دور سياسة الإنفاق العام في تحقيقه

تمهيد:

لطالما شهد العالم منذ القدم إلى غاية اليوم العديد من الاضطرابات والاختلالات والأزمات التي زعزعت اقتصاديات دوله، وجعلت هذه الأخيرة تواجه العديد من التبعات والآثار السلبية التي كانت لها انعكاسات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو الأمر الذي جعل من بلوغ الاستقرار الاقتصادي هدفا أساسيا تسعى جميع الدول باختلاف درجة تقدمها إلى تحقيقه.

ولتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي تعتمد الدول على حزمة من السياسات الاقتصادية المتنوعة، غير أن من بين أهم هذه السياسات التي أثبتت فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي نجد سياسة الإنفاق العام، حيث تعد هذه السياسة في الكثير من دول العالم من ضمن أقوى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي تساهم بفعالية في تصحيح أوجه الاختلالات على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية، فضلا عن اعتماد الدولة عليها في توجيه النشاط الاقتصادي وفقا لما يخدم سياساتها التنموية وكذا الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، إذ أقرت العديد من الأبحاث والدراسات على الأهمية الكبيرة لسياسة الإنفاق العام لكونها تشكل أهم الأدوات الاقتصادية التي يمكن بواسطتها للدولة إدارة النشاط الاقتصادي والتأثير عليه، وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة، ومعالجة ما يتعرض له الاقتصاد الوطني من أزمات وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل الخلفية المفاهيمية والنظرية للاستقرار الاقتصادي، وبيان الدور المهم الذي تقوم به سياسة الإنفاق العام في تحقيق هذا الاستقرار، من خلال بحث آثارها على كل مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

وبناء على ما سبق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية كما يلي:

- **المبحث الأول:** الاستقرار الاقتصادي–مفاهيم ومنطلقات نظرية–
- **المبحث الثاني:** اختلال الاستقرار الاقتصادي ووسائل تحقيقه
- **المبحث الثالث:** مؤشرات الاستقرار الاقتصادي
- **المبحث الرابع:** دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول: الاستقرار الاقتصادي-مفاهيم ومنطلقات نظرية-

يعتبر وجود البيئة الاقتصادية المستقرة أحد أهم المطالب الأساسية واللازمة لضمان تحقيق كفاءة إدارة الاقتصاد الوطني، لذلك نجد أن جميع السياسات الاقتصادية لكافة دول العالم تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك في إطار خطتها وبرامجها الإنفاقية أو التنموية، ومن خلال هذا المبحث سنحاول إعطاء لمحة عن مفهوم الاستقرار الاقتصادي ونوضح اختلاف هذا المفهوم في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، إضافة إلى الإحاطة بأهم التفسيرات المقدمة للاستقرار الاقتصادي لدى مختلف مدارس الفكر الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

يعتبر وجود مفهوم واسع وواضح للاستقرار الاقتصادي أمرا ضروريا لكونه يشكل إطار عمل متكامل تستطيع الحكومات إتباعه لأجل تحقيق استقرار اقتصادياتها بما يسمح بتحفيز ودعم أداء الاقتصاد الكلي الذي يتحقق من خلال (سعيد، 2011، ص291):

- توفير مناخ ملائم للاقتصاد الكلي لجميع الفاعلين فيه من شركات وأفراد بما يمكنهم من اتخاذ قرارات ذات كفاءة فيما يخص تخصيص الموارد؛
- دعم مرونة السياسات الاقتصادية الكلية في مواجهة الصدمات المختلفة التي تعترض الدول من حين لآخر؛
- تجنب الاستغلال غير الكفء للموارد، ورأس المال المادي والبشري الذي يرافق التقلبات الحادة في إجمالي الناتج المحلي؛
- تعزيز تحقيق الكفاءة، وتحسين جودة الاستثمارات في رؤوس الأموال المادية والبشرية بما يسمح بزيادة الإنتاجية.

وفيما يأتي سنحاول تقديم بعض التعريفات للاستقرار الاقتصادي ونوضح أهم أنواعه.

الفرع الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي

يعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد المفاهيم الاقتصادية الأكثر شيوعا ضمن الأدبيات والدراسات الاقتصادية والتي دائما ما أثارت الجدل بين المفكرين الاقتصاديين، ولقد تعددت المفاهيم المقدمة

بخصوصه وبنوع الاستقرار المطلوب وكذا وسائل تحقيقه، وفيما يلي نورد أهم التعاريف المقدمة لهذا المصطلح:

- **لغة:** يعبر الاستقرار على حالة السكون التام لشيء ما، وبالتالي يعرف في هذه الحالة على "أنه ذلك الوضع الذي لا تظهر فيه أي من المتغيرات التي اشتركت في إيجاده أي اتجاه نحو التغير"، كما أنه يصف حالة الحركة لشيء ما عندما لا تتغير العوامل التي تحركه بشكل حاد، فالحركة تقتضي التغير وهذا التغير لا يجب أن يكون حادا، أي لا ترتفع ولا تنخفض إلى حدود غير مقبولة (فار، 2018، ص74).
- **اصطلاحا:** يعرف الاستقرار الاقتصادي بأنه "غياب التقلبات الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي على غرار معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والاستهلاك والاستثمار...الخ، ويعد تحقيق كل ذلك مطلب أساسي تسعى إليه كافة الحكومات (مسمش، 2018، ص168).

كما يعرف بأنه "تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار"، وبعد تعرض موازين مدفوعات غالبية دول العالم عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى إلى اختلالات بسبب خروج هذه الدول عن قاعدة الذهب وبعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء علاقة الدولار بالذهب أثناء فترة السبعينات، قام الفكر الاقتصادي بإضافة مفهوم الاستقرار الاقتصادي في العلاقات الاقتصادية الدولية ليتعلق باستقرار ميزان المدفوعات، وعليه صار الاستقرار الاقتصادي بالإضافة لاستقرار الأسعار والتشغيل الكامل للموارد يشمل استقرار ميزان المدفوعات (ميهوب، 2017، ص7).

ويعرفه صندوق النقد الدولي بكونه "الوضعية التي تمكن الدولة من تجنب الأزمات الاقتصادية والمالية، وتفادي التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط في أسعار الصرف والأسواق المالية"، بحيث تؤدي كل تلك التقلبات إلى زيادة مستويات عدم اليقين، وتثبط الاستثمار وتعرقل النمو الاقتصادي ومن ثم تؤثر سلبا على المستوى المعيشي، ويعد التحدي الأكبر أمام متخذي القرار في التقليل من عدم الاستقرار دون تقليص قدرة النظام الاقتصادي على فع مستويات المعيشة، عن طريق السعي المتواصل لزيادة مستويات الإنتاجية والتوظيف والكفاءة (صندوق النقد العربي، 2012، ص ص3-4).

أما الأمم المتحدة فتعرفه على أنه "الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادرا على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف وبالتالي ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة (صندوق النقد العربي، 2012، ص4).

وبناء على التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يعبر عن تلك الحالة التي تكون عندها الموارد الاقتصادية مشغلة عند أعلى مستوياتها بما يضمن زيادة مستوى الإنتاجية وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ومعدلات منخفضة من البطالة، واستقرار المستوى العام للأسعار، وتوازن الحساب الخارجي للدولة، ويتميز عندها الاقتصاد بقدرته على تجنب التقلبات والأزمات التي قد تجتاحه ومواجهتها في حال حدوثها وامتصاص آثارها.

ومن خلال هذه التعاريف يتضح لنا بأن الاستقرار الاقتصادي يرمي إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية نوجزها فيما يلي:

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة بما يضمن تحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- رفع معدلات التوظيف ومن ثم التقليص من معدلات البطالة.
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وما يميز هذه الأهداف أن جميعها مترابطة ومتداخلة فيما بين بعضها البعض، فالتشغيل الكامل لموارد الإنتاج يعد السبيل لتحقيق معدلات النمو المرتفعة للناتج المحلي الحقيقي، كذلك فإن غياب الاستقرار في المستوى العام للأسعار يعرقل النمو الاقتصادي نتيجة سيادة حالة عدم التأكد على الأعوان الاقتصاديين (روشو، 2017، ص68).

وعموما فإن الاستقرار الاقتصادي ليس سوى أحد الظروف الأساسية اللازم توفرها لإحداث التنمية، كما يجب أن يدعم إلى جانب ذلك بظروف أخرى مواتية لضمان إنجاح السياسة التنموية للبلاد، فكما هو معروف فإن تحقيق التشغيل الكامل يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وكذا مستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة، وتسهم التقلبات في المستوى العام للأسعار في حدوث تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي، وذلك بين البطالة والكساد من جهة وبين التضخم من جهة أخرى الأمر الذي ينجر

عنه مشاكل اقتصادية سواء على مستوى الفرد أو البلاد، وعليه لابد من أن يسير تحقيق الاستقرار الاقتصادي جنبا إلى جنب وموضوع التنمية الاقتصادية (روشو، 2017، ص ص68-69).

الفرع الثاني: أنواع الاستقرار الاقتصادي

يمكن للاستقرار الاقتصادي أن يكون محليا بأن يخص دولة معينة، ويمكن أن يكون استقرارا لعموم الاقتصاد العالمي، كذلك يمكن تصنيفه على حسب النظام الاقتصادي لاستقرار نقدي واستقرار مالي وفيما يلي توضيح لهذه الأنواع:

أولا: الاستقرار الاقتصادي الدولي والمحلي

1-الاستقرار الاقتصادي الدولي:

يتوقف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الدولي على العديد من العوامل نذكر من أهمها (بن لشهب، 2020، ص83):

- التقلبات الحاصلة على مستوى حركة رؤوس الأموال الدولية الناتجة عن اختلاف أسعار الفائدة والبحث عن الأرباح، والتي قد تسهم في حدوث الاستقرار أو قد تسهم في حدوث اضطرابات وذلك بحسب نوعها وتوقيت اتجاهها (قصيرة أم طويلة الأجل، تتجه للداخل أم للخارج)، خاصة حركة رؤوس الأموال الساخنة؛
- التغيرات في مستويات الأجور والأسعار التي قد لا تكون متناسقة مع مثيلاتها في الخارج الأمر الذي قد يسهم في اختلال العلاقة بين كل من مستويات الأسعار والتكاليف في الداخل "الاقتصاد المحلي" والخارج "الاقتصاد الدولي" عند مستوى معين لسعر الصرف؛
- التغيرات الهيكلية وكذا المشاكل الاقتصادية التي تطرأ في دولة ذات وزن كبير في الاقتصاد العالمي على غرار الولايات المتحدة الأمريكية أو لمجموعة من الدول مثل الاتحاد الأوروبي والتي يكون لها تأثير محسوس على الوضع القائم للاقتصاد العالمي؛
- اتجاهات النمو الاقتصادي التي من الممكن أن تسهم في توسيع الفجوة على مستوى ميزان المدفوعات بين الواردات والصادرات؛

- الاضطرابات والحروب والكوارث الطبيعية التي تشكل عوامل من شأنها التأثير على الاستقرار الاقتصادي.

2- الاستقرار الاقتصادي المحلي:

يعنى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المحلي بلوغ ما يلي (بن لشهب، 2020، ص84):

- استقرار المستوى العام للأسعار والذي ينعكس في معدلات التضخم، حيث أن تحقيق معدل تضخم يكون مساوي للصفر أو معدل تضخم يكون مقبول اقتصاديا واجتماعيا (يقل عن 2%) يعني أن الوضع الاقتصادي للبلاد مستقر؛
- القضاء على البطالة وذلك عن طريق تحقيق معدلات مرتفعة من التشغيل يكون عندها الاقتصاد مقتربا من مستوى التشغيل الكامل؛
- تحقيق فائض في ميزان المدفوعات؛
- تحقيق معدلات موجبة ومضطردة في نمو إجمالي الناتج المحلي.

ثانيا: الاستقرار المالي والنقدي

ينقسم الاستقرار الاقتصادي وفقا للنظام الاقتصادي إلى:

1- الاستقرار المالي:

يعرف الاستقرار المالي على أنه "قدرة النظام المالي على التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية وتوجيه الأنشطة الاقتصادية نحو الفعالية المثلى، وتحديد وتقييم وتوزيع وإدارة المخاطر المالية وضمان قابليته لأداء وظائفه الرئيسية في ظروف الصدمات الخارجية أو في ظل تراكم الاختلالات المالية والاقتصادية من خلال آليات التصحيح الذاتي التي يتمتع بها" (عياش وآخرون، 2021، ص3)، وبالتالي فإن الاستقرار المالي يشير إلى (حاج موسى، 2015، ص93):

- ضمان استقرار كافة مكونات الجهاز المالي؛
- ضمان استقرار الأسواق المالية والأنشطة التي ترتبط بها؛
- تجنب الإفلاسات البنكية.

وعليه فإن الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي بجميع مكوناته والأنشطة التي ترتبط به، ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقيقه نجد البنوك المركزية وذلك من خلال سياستها النقدية.

2- الاستقرار النقدي:

يعرف الاستقرار النقدي بأنه "الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتحقيق معدلات التضخم لرقم أحادي"، ويمكن القول أن تحقيق الاستقرار المالي مرهون بمدى تحقيق الاستقرار النقدي، فإذا ما أرادت المؤسسات المالية تدعيم دورها في الوساطة المالية، فإن ذلك يتطلب أسعار فائدة مستقرة وأيضا معدل تضخم منخفض ومستقر، وكل ذلك يتحقق من خلال سياسات نقدية موجهة نحو الثبات (بن لشهب، 2020، ص84).

المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية

يختلف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية عنه في الدول النامية، ويعزى ذلك إلى أن الظواهر والمؤشرات التي يعنيها هذا المصطلح تتباين في الحالتين، ويرجع ذلك بالأساس لطبيعة الاختلاف الجوهري الموجود بين مقومات الجهاز الإنتاجي الاقتصادية، فمن سمات النشاط الاقتصادي في النظم الرأسمالية هو تعرضه للأزمات الدورية التي تتراوح من جهة بين الانتعاش والرواج ومن جهة ثانية بين الانكماش والركود، وتعد هذه الدورات بمثابة نتيجة حتمية لتنفيذ مبادئ الثورة الصناعية التي تشتغل وفق نظام السوق الحرة وكذا مبادئ المصلحة الخاصة والحرية الاقتصادية في مجال الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، وعليه فإن النتائج النهائية تتوقف على عامل التقديرات والتوقعات الفردية (ميهوب، 2017، ص9).

وبالتالي فالاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة يتجلى في بلوغ الاقتصاد لمستوى التشغيل الكامل مع احتفاظه بقدر مناسب من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتجدر الإشارة هنا أن التشغيل الكامل لا يقصد به الوصول لمعدلات معدومة من البطالة وإنما يقصد به ضغط تلك المعدلات نحو الحيز الذي لا يسمح سوى بما يعرف بالبطالة الاحتكاكية، إضافة إلى ذلك فإن الاستقرار في المستوى العام للأسعار لا يقصد به الثبات مطلقا بل يقصد به تثبيت معدل الزيادة بما في الإمكان السيطرة عليه (عطية، 2019، ص47).

وعموما فإن المحاور الرئيسية للاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة تتجلى في (عايب، 2010، ص70):

- ✓ تحقيق التشغيل الكامل بحيث لا يجب أن يتجاوز معدل البطالة 4%؛
- ✓ النمو السريع، بحيث أن معدل النمو المقبول في حالة التشغيل الكامل هو 4%؛
- ✓ استقرار الأسعار عبر زيادة سنوية لا تزيد عن 2% في أسعار المستهلك؛
- ✓ توازن ميزان المدفوعات.

وبالنسبة للدول النامية فإن اقتصاديات هذه الدول تتسم بالاختلالات الهيكلية وكذا ضعف سيطرتها على نشاطها الاقتصادي، بحيث تعمد بشكل كبير على حصيلة التجارة الخارجية، من خلال قيامها بإنتاج وتصدير سلعة واحدة من السلع الأولية، وهو ما يجعل من اقتصادياتها شديدة التأثر لكل ما يحدث من تقلبات في الأسواق العالمية سواء في صادراتها أو وارداتها، أي أن الأزمات التي تحصل في الاقتصاديات المتقدمة تنعكس على اقتصاديات الدولة النامية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال علاقات التجارة الخارجية (عطية، 2019، ص48).

وعليه يختلف مضمون الاستقرار الاقتصادي بالدول النامية عنه في الدول المتقدمة، فالاستقرار في الدول النامية يتجلى في كيفية حل مشكلة الجمود الاقتصادي بصفة عامة والإنتاجي بصفة خاصة، وفي كيفية ضمان تنامي الطاقات الإنتاجية ومن ثم تشغيلها بكفاءة عالية لأجل الوصول لتحقيق التنمية الاقتصادية، والمحافظة على معدل نمو عالي مع تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، وعليه لا يمكن اعتبار أن هدف الاستقرار الاقتصادي بالدول النامية يتجلى في التشغيل الكامل لموارد الإنتاج، فهذه الموارد غير موجودة نهائيا أو أنها قد تكون موجودة ولكنها غير مستغلة، وبذلك لابد أن تكون البداية في إيجاد الهياكل الأساسية والمهارات البشرية وبناء الطاقات الإنتاجية قبل الحديث عن الاستقرار الاقتصادي، فهذا هو أساس قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية، إلا أن ذلك لا يمنع من أن الاستقرار الاقتصادي يستهدف علاج مشاكل البطالة والتضخم واختلال ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة (ميهوب، 2017، ص ص9-10)، علما أن جميع هذه المتغيرات تتميز بصفات معينة تختلف عن التي هي موجودة في الدول النامية والتي نذكر منها (عايب، 2010، ص71):

- **مشكلة البطالة:** إن البطالة التي يستهدفها الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية ليست دورية كما هو عليه الحال في الدول المتقدمة، بل إن الحل يكمن في إيجاد علاج للبطالة الهيكلية الناجمة عن تخلف هيكل الإنتاج؛
- **مشكلة التضخم:** إن مشكلة التضخم في الدول النامية ترجع في الأساس للاختلالات الهيكلية التي يتسم بها واقعها الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة لذلك نذكر انتقال التضخم من خلال المبادلات التجارية مع العالم الخارجي (التضخم المستورد)، لذلك تظهر الضغوط التضخمية في هذه الدول؛
- **ميزان المدفوعات:** يرجع الأصل في الاختلالات التي تتعرض لها موازين مدفوعات الدول النامية للاختلالات الهيكلية التي يتسم بها نظامها الإنتاجي وكذا طبيعة وهيكل الطلب الكلي والادخار والاستثمار ومصادر تمويل التنمية، أيضا فإن العجز على مستوى موازين المدفوعات يرجع سببه لنسبة نمو الواردات بشكل يفوق نسبة الصادرات ذات الأسعار المنخفضة أو الصادرات التي تكون أسعارها متذبذبة في الأسواق الدولية على غرار أسعار النفط؛
- **النمو الاقتصادي:** يتسم النمو الاقتصادي في هذه البلدان بعدم الاستقرار وذلك نتيجة للاختلال في الهيكل الاقتصادي والارتكاز على قطاع واحد يكون خاضعا للمتغيرات الخارجية، بحيث يرتفع النمو الاقتصادي برواج هذا القطاع و يتراجع بتراجعه.

بناء على ما سبق يمكن القول أن القضية الجوهرية للاستقرار الاقتصادي في الدول النامية تتجلى في مصادر هذا الاستقرار ما إذا تحقق، فهل تلك المصادر هي مصادر مستديمة وفي نطاق التحكم الداخلي؟ بمعنى آخر إن الإشكالية الرئيسية المطروحة هنا ليست في معدلات النمو المرتفعة أو نسب البطالة المنخفضة أو في الفائض الهائل المحقق في ميزان المدفوعات وإنما الإشكالية الحقيقية تكون في مصادر تلك المعدلات، فهل هي مستديمة السلوك وأن وضع اللااستقرار هو الوضع العابر؟ وعليه فإن هذه القضية تتطلب اليوم ضرورة البحث في تلك المصادر على النحو الذي يمكن السياسات الاقتصادية الكلية من تصحيح الأوضاع والمضي في طريق التنمية الصحيحة، وجعل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي أكثر استدامة (ميهوب، 2017، ص10).

المطلب الثالث: تفسير الاستقرار الاقتصادي في المدارس الفكرية

شغل موضوع الاستقرار الاقتصادي اهتمام العديد من المفكرين لدى مختلف المدارس الاقتصادية، حيث أن هناك من نادى بالحرية الاقتصادية وهناك من نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادي

لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفيما يأتي سنحاول تبيان مختلف تلك التوجهات الفكرية في تفسيرها للاستقرار الاقتصادي:

الفرع الأول: الاستقرار الاقتصادي عند المدرسة الكلاسيكية

يجري تحقيق الاستقرار الاقتصادي حسب نظرة المدرسة الكلاسيكية عبر آلية السوق دون تدخل الدولة، وفي حالة ما إذا حدثت بعض التقلبات في الأجل القصير في الاقتصاد، فلابد من أنها ستتلاشى في الأجل الطويل عن طريق عوامل الاستقرار الذاتية التي توجد في الاقتصاد أو مثلما أسماها آدم سميث "اليد الخفية"، والتي يتجلى أهمها في مرونة الأسعار والأجور وسعر الفائدة، وأوضح الكلاسيك بأن أهم الأسباب الرئيسية في التقلبات الحاصلة في الأجل القصير تعزى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وجمود الأجور والأسعار في حالات الاحتكار، فضلا عن عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك (فار، 2018، ص77).

وبالنسبة للآليات التي من خلالها يتحقق التوازن الاقتصادي في ضوء الافتراضات السابقة لأجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يمكن تقسيمها لقسمين مثلما يلي:

- **التوازن الداخلي:**

يتحقق التوازن الداخلي عند وصول النشاط الاقتصادي إلى ذلك المستوى الذي يتحقق عنده التشغيل الكامل للموارد وتختفي فيه البطالة، أي ينعدم وجود الطاقات العاطلة في الاقتصاد، ويعد تساوي الادخار مع الاستثمار وانعدام وجود الاكتناز أحد الشروط الرئيسة لقانون "ساي للأسواق" وعامل أساسي في تحقيق التوازن الكلي، أي أنه لا وجود للتسرب من الداخل، إضافة إلى أن الفئة المدخرة تكون هي الفئة نفسها القائمة بالاستثمار، والطبقة العاملة تقوم بإنفاق كامل دخلها الذي تحصلت عليه على الاستهلاك الضروري (فار، 2018، ص77).

- **التوازن الخارجي:**

يقصد به تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات دون تدخل الدولة، ويتم ذلك عن طريق التخصص في التجارة الدولية وتقسيم العمل، وهي الفكرة التي طالب ونادى بها "آدم سميث" ومن بعده "دافيد ريكاردو" ضمن نظريته عن الميزة النسبية المتمحورة حول أن تختصص كل دولة في العالم بإنتاج السلع

التي تتميز فيها بإنتاجية عمالة أعلى وتكاليف عمالة أقل، الأمر الذي يفضي لخفض أسعار منتجاتها في الأسواق الدولية، ويعطي لها ميزة تنافسية في إنتاج تلك السلع، وعليه نادى الكلاسيك في إطار الحرية الاقتصادية بحرية التجارة الخارجية (Stephen & Golub, 2000, P.222).

الفرع الثاني: الاستقرار الاقتصادي عند الكينزيين

حتى يتم التعامل مع مشكلتي التضخم والبطالة حسب المدرسة الكينزية يستلزم الأمر انتهاج سياسة مالية ونقدية توسعية، وهو على عكس ما ينظر إليه النقديون من أن هذا الأمر سينجم عنه ضغوط تضخمية، فحسب اعتقاد الكينزيين ستؤدي السياسة المالية والنقدية التوسعية لزيادة حجم الطلب الكلي الفعال، وبالتالي زيادة حجم إجمالي الناتج المحلي وزيادة مستوى التوظيف، وعليه ستحل مشكلة البطالة ومشكلة التضخم في الوقت نفسه، كما أن اعتماد هذه السياسات التوسعية لن تتسبب بوجود آثار تضخمية، نظرا لحالة عدم التشغيل الكامل للموارد التي عليها الاقتصاد كما يعتقد الكلاسيك، إذ يستجيب العرض الكلي لتلك الزيادة في الطلب الكلي عبر المرونة الموجودة بهياكل الإنتاج للدولة حيث ستجعلها قادرة على الاستجابة لأية زيادة تطرأ في الطلب الكلي، وربما هذا الأمر قد لا يمكن أن ينطبق على العديد من الدول النامية التي تتسم بعدم مرونة هياكلها الإنتاجية، والتي سينجر عن تطبيق تلك السياسات فيها في هذه الحالة ضغوطات تضخمية كبيرة وحدوث العجز في موازين مدفوعاتها نتيجة اتجاهها للاستيراد بغرض تلبية الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي، وإنما وكما يرى النقديون سينجم عن ذلك زيادة عجز الموازنة العامة وحدوث إفراط في إصدار النقود، الأمر الذي سينجم عنه في نهاية المطاف زيادة حدة التضخم وكذا سوء استخدام الموارد، وبالتالي زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي (Geoff, 2009, P.9).

الفرع الثالث: الاستقرار الاقتصادي عند النقديين

لقد كان لأفكار وآراء العديد من الاقتصاديين وعلى رأسهم "ملتون فريدمان" دور كبير في تشكيل ما سمي بـ "المدرسة النقدية" في الولايات المتحدة الأمريكية والتي عرفت بـ "مدرسة شيكاغو"، وتستند هذه المدرسة عموما فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى الأفكار التالية (مسمش، 2018، ص189):

- ✓ تمارس التطورات والعوامل النقدية دور بارز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ يقر النقديون بوجود علاقة قوية فيما بين التقلبات في المعروض النقدي والتقلبات الحاصلة في مستوى الدخل الوطني،

إلى جانب ذلك تقود التغيرات في مستوى الطلب بصورة أساسية لحدوث تقلبات في مستويات العرض النقدي، وبالتالي يتوصل النقديون لنتيجة مهمة وهي أن مشكلة التضخم تفسر بالإفراط في عرض النقود؛

- ✓ ينادي النقديون بأن يكون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ملائما ومحدودا، وهو شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما يجب أن يتبع ذلك بالسماح لقوى السوق في دفع عملية النمو والتطور في المجتمع عبر قيام المؤسسات الخاصة بزيادة إنفاقها على الأبحاث والأفكار التي من شأنها أن تؤدي إلى ازدياد النمو والتطور، ومن ثم إلى المزيد من الاستقرار الاقتصادي؛
- ✓ إن وجود إطار مستقر لنشاط اقتصادي يتسم بتدخل ضيق ومحدود للدولة يكون عن طريق تصفية كافة أشكال الاحتكارات سواء الحكومية أو احتكارات المؤسسات الكبيرة وكذا التقلبات العمالية، لكونها تعرقل حرية آلية السوق؛
- ✓ يكون تحقيق الاستقرار الاقتصادي ممكنا لما يجري تثبيت معدل نمو المعروض النقدي عند مستوى مناظر لمعدل النمو الحقيقي للناتج الوطني الإجمالي، ويجب أن يكون هناك توازن دوري لميزانية الدولة، أين يكون فائض الميزانية خلال فترة الرواج الاقتصادي يغطي عجزها خلال فترة الكساد الاقتصادي.

الفرع الرابع: الاستقرار الاقتصادي عند الاشتراكيين

بناء على الأسس التي يقوم عليها عمل الاقتصاد الاشتراكي وكذا سماته، فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون من خلال ما يلي (فار، 2018، ص77):

- ✓ اعتماد الاقتصاد الاشتراكي على آلية التخطيط الاقتصادي عوضا عن آلية السوق الحرة عند القيام بالأنشطة الاقتصادية، بحيث يجري عن طريقه تحديد السلع والخدمات التي يجب أن تنتج، وأيضا الكميات التي ستنتج منها، وكذا الكيفية التي يتم بها هذا الإنتاج، وذلك عبر تحديد الدولة للمداخيل التي تشكل عوائد عناصر الإنتاج ثمنا لخدماتها؛
- ✓ تحقيق تطور سريع، إذ أن الدول الاشتراكية في السابق من خلال التخطيط، كانت تعمل على ضمان النمو السريع للاقتصاد عبر تعبئة الموارد وزيادتها وتطويرها، وكذا ضمان حسن استخدامها ضمن المجالات التي لها أكثر مساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي بأفضل طريقة ممكنة؛

- ✓ إلغاء الاستغلال في المجتمع، عن طريق الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وللأنشطة الاقتصادية، ليبقى بذلك العمل يشكل مصدر الدخل الوحيد في الاقتصاد الاشتراكي، ويتلقى العامل مقابلا على خدماته.

المبحث الثاني: اختلال الاستقرار الاقتصادي ووسائل تحقيقه

تسعى جميع السياسات الاقتصادية بأدواتها المختلفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال مواجهة كافة الظروف والأسباب التي تحيد بالاقتصاد الوطني عن الاستقرار، نظرا لما تخلفه حالة اللااستقرار من تشوهات مركبات الاقتصاد الجزئية أو الكلية على حد السواء، وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي وبيان العلاقة بينهما، إضافة إلى الوقوف على أهم المعوقات التي تقف في طريق تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتوضيح الوسائل التي يمكن للدولة الاعتماد عليها لبلوغ هدف الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي

تعاني العديد من الدول سواء المتقدمة أو النامية من اختلالات اقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي، والتي تكون متفاوتة الحدة بين الحين والآخر حيث تحول دون وصولها لحالة الاستقرار الاقتصادي، هذا الأخير الذي يعتبر الهدف المنشود لدى كافه هذه الدول، وفيما يلي سنحاول تبيين هذه الاختلالات:

الفرع الأول: اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي

يحدث الاختلال الداخلي عند تحرك الاقتصاد الوطني لبلد معين بشكل يتجاوز أو يقل عن الناتج الممكن، ويقصد هنا بالناتج الممكن ذلك المستوى الذي عنده تكون الموارد الاقتصادية مستغلة استغلالا كاملا دون حدوث ضغوط تضخمية، وفي حالة ما إذا كان الطلب الكلي قد تجاوز الناتج الممكن، فإنه من الأرجح حدوث ضغوط تضخمية، وفي الكثير من الدول النامية عادة ما يكون مصدر الاختلال الداخلي فيها نتيجة الإصدار النقدي بغرض تمويل العجز الموازني، كذلك يحدث اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي عندما يشهد الطلب الكلي انخفاض ملحوظ عن الناتج الممكن، وعند هذه الحالة يشهد الاقتصاد في العادة معدلات بطالة مرتفعة (روشو، 2017، ص71).

الفرع الثاني: اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي

يتمثل هذا الاختلال من خلال اختلال ميزان المدفوعات، حيث يعني وجود عجز في هذا الأخير أن حساباته تشكل رصيدا سالبا، مما يستدعي تركيبة من تدفقات رأسمالية داخلية، أما وجود الفائض في هذا الميزان فيعني أن البلد المعني يمكن له تحقيق تراكم في احتياطاته الدولية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة وطيدة بين الاختلال الداخلي والخارجي، حيث أن الاختلال الخارجي ليس سوى انعكاس للاختلال الداخلي لوجود فجوة في الموارد المحلية أي وجود اختلال بين الادخار والاستثمار الوطني، وهو ما سنوضحه من خلال العنصر الموالي (عايب، 2010، ص63).

الفرع الثالث: العلاقة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي:

يمكن توضيح العلاقة الموجودة بين اختلال الاستقرار الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي بناء على معادلة إجمالي الناتج المحلي مثلما يلي:

$$GDP=C+I+(X-M)\ldots\ldots\ldots(1);$$

حيث تمثل:

C: الاستهلاك الوطني الكلي (الخاص والعام)؛

I: الاستثمار الوطني الكلي (الخاص والعام)؛

X: صادرات الدولة من السلع والخدمات؛

M: واردات الدولة من السلع والخدمات؛

وبإضافة صافي دخل عوامل الإنتاج YF إلى المعادلة رقم (1) يصبح إجمالي الناتج المحلي للدخل المحلي GDI كما يلي:

$$GDI=C+I+(X-M)+Yf\ldots\ldots\ldots(2);$$

وفي حالة ما إذا أضفنا صافي التحويلات من الخارج Trf إلى جانبي المعادلة نجد أن إجمالي الدخل المحلي يتحول إلى إجمالي الدخل الوطني المتاح GNDI كما يلي:

$$GNDI=C+I+(X-M)+Yf+Trf.....(3);$$

ومن المعادلة (3) يمكن أن نطرح الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي الذي يمثل مجموعهما استيعابا للموارد A في اقتصاد الدولة المعنية، لتصبح بذلك المعادلة (3) على الشكل الآتي:

$$GNDI-A= (X-M)+Yf+Trf.....(4);$$

والجانب الأيمن من المعادلة (4) يمثل الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وبالتالي فإن وجود اختلال في الدخل الوطني المتاح الذي يعبر عن الموارد المتاحة للإنفاق لدى الاقتصاد المعني ومصاريف ذلك البلد (الاستيعاب A) نجده ينعكس بصورة مباشرة على رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فعندما يكون الاستيعاب أكبر من إجمالي الدخل الوطني المتاح فهذا يفضي إلى وجود عجز في الحساب الجاري، وللخروج من هذه الحالة المتمثلة في اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يمكن للأطراف المعنية اتخاذ التدابير اللازمة على صعيد السياسة الاقتصادية (فار، 2018، ص89).

ولتوضيح العلاقة بين الادخار والاستثمار من جهة وبين رصيد الحساب الجاري من جهة أخرى، وبالعودة للمعادلة (3) نقوم بطرح الاستهلاك من جانبي المعادلة فتصبح على الشكل الآتي:

$$GNDI-C= I+(X-M)+Yf+Trf.....(5);$$

$$S= I+(X-M)+Yf+Trf.....(6);$$

وبطرح الاستثمار من جانبي المعادلة يصبح لدينا:

$$S-I= (X-M)+Yf+Trf.....(7);$$

وبملاحظة الجانب الأيمن من المعادلة (7) الذي يعبر عن رصيد الحساب الجاري المساوي للجانب الأيسر الذي يمثل الفرق بين الادخار والاستثمار يمكن القول أنه في حالة ما إذا زاد الإنفاق على الاستثمارات في اقتصاد ما عن القدر المتوفر من مدخراته فإن ذلك سيتسبب في حدوث عجز في الحساب الجاري الأمر الذي يحتم على الدولة المعنية أن تلجأ للاستدانة الخارجية لتمويل النقص (عايب، 2010، ص65).

ومن خلال التحليل السابق يمكن القول أنه توجد ثلاثة عوامل رئيسية تؤدي إلى إحداث اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة وهي: تغير مستويات أسعار السلع والخدمات، تغير أسعار الصرف

الأجنبية، وتغير مستويات الدخول، وبالتالي فإن استعادة التوازن الخارجي تتطلب إحداث تغيير في هذه العوامل الثلاثة مجتمعة حتى يمكن إحداث التغيير المطلوب في ميزان المدفوعات (فار، 2018، ص90).

المطلب الثاني: عوائق تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يصطدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالعديد من العوائق قد تتوفر جميعها أو بعضها في الكثير من الاقتصاديات، منها ما هي اقتصادية وسياسية واجتماعية أو ثقافية وإدارية...الخ، بحيث أن كل هذه العوائق ستحول دون تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول، وفيما يلي نبرز أهم عوائق تحقيق الاستقرار الاقتصادي (محمد الحسيني، 2018، ص ص101-103):

- **عدم تنويع مصادر الدخل:**

ويعني ذلك اعتماد الدولة على مصدر وحيد أو اثنين على الأكثر على غرار الزراعة أو الخدمات أو التجارة....الخ في تحقيق دخلها الوطني، وهذا المصدر من الممكن أن لا يكون الوحيد إلا أنه يشكل النسبة الأكبر من الدخل الوطني، ولذلك تضطر الدولة كثيرا للاعتماد على الخارج بغرض حصولها على كافة ما تحتاجه من سلع، وكذلك لتصدير ما تقوم بإنتاجه من مواد على غرار النفط أو المنتجات الزراعية، وهو الأمر الذي يشكل خطرا على اقتصاديات هذه الدول، فاعتماد صادراتها وتركزها على منتج وحيد يجعل من دخلها الوطني عرضة لمختلف التقلبات التي تطرأ في السوق العالمية بالنسبة للعرض والطلب؛

- **عشوائية الزيادة السكانية:**

يعرف معدل نمو سكان العالم لاسيما في العصر الحديث تزايدا مضطردا، حيث تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أكثر من 85% من نمو السكان يوجد في الدول الفقيرة في حين أن النسبة الضئيلة المتبقية توجد في الدول المتقدمة، وتعتبر الزيادة العشوائية غير المخطط لها للسكان والتي لا تدار بصورة جيدة مما لا شك فيه مصدرا يهدد الاستقرار الاقتصادي ويعرقل تحقيقه، لأنها ستجعل الدول تواجه انخفاض في إجمالي الناتج الوطني، وتهدد العمالة الكاملة كما أنها تفرز البطالة الهيكلية والموسمية والتي يصعب معالجتها؛

- **غياب تنظيم الحق في الحصول على معلومات:**

يعتبر غياب تنظيم الحق في الحصول على المعلومات أحد أهم الدلائل على انتشار الفساد بالدولة ومن الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى عدم عدالة توزيع الدخول وكذا سوء استغلال الموارد الاقتصادية، الأمر الذي يؤثر سلبا على فرص الحصول على استثمارات أجنبية جادة، والتخطيط الاستراتيجي الهادف، والرقابة بكل أنواعها ومحاربة الفساد، ويستدعي تنظيم هذا الحق ضرورة توفر نصوص قانونية وجهاز رقابي مستقل، والأهم من ذلك هو توفر الثقافة المجتمعية التي تؤمن بهذا الحق وأهميته؛

- **غياب المنهج المنظومي**

يعتبر المنهج المنظومي بمثابة إطار أو طريقة تحليلية ونظامية للتخطيط تمكن من التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة، وتتنوع تطبيقاته في مختلف مناحي الحياة وعلى كل المستويات المحلية والأقليمية والدولية، وغياب هذا المنهج يعيق التقدم نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعدم التعاون بين الأجهزة المختلفة للدولة أو التنازع في الاختصاص فيما بينها.

المطلب الثالث: وسائل تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يجري تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر وسيلتين هما: الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية وتعظيم استغلال الطاقات البشرية والموضحتين فيما يلي:

الفرع الأول: الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية

يتمثل الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية الأخذ في الاعتبار ما يلي(الحسيني، 2017، ص ص178-181):

أولا: الإنفاق الأمثل: ليتحقق الإنفاق الأمثل يجب مراعاة أمر إعادة توزيع عوائد النمو بطريقة عادلة، بحيث يستهدف توزيع الدخل فيما بين أفراد المجتمع بشكل أكثر عدالة، كما يجب أن يراعى تحقيق هيكل مستدام للإنفاق العام من خلال العمل على تخفيض عجز الموارنة العامة وحجم الدين العام، ويتم تحقيق ذلك عبر إنشاء هياكل للحوكمة، والرقابة الفعالة على تنفيذ البرامج الإنفاقية العامة وضمان الاستدامة المالية؛

ثانيا: النمو القطاعي المتوازن: يقصد به نمو كافة قطاعات الاقتصاد بشكل متوازن، الأمر الذي يحقق طفرة في الدخول حتى ولو بشكل بطئ، ويعمل على تحفيز مناخ الاستثمار ويخلق فرص جديدة لاستثمار القطاع الخاص في العديد من القطاعات، وهو ما يخلق فرص العمل بتلك القطاعات، فيتحقق عندها نوع من الاستقرار والاستدامة لمصلحة زيادة دخول الأفراد وزياد الحصيلة الضريبية، وتحسين البنية التحتية وكذا الخدمات للمواطنين والمستثمرين؛

ثالثا: دعم الإطار المؤسسي لسوق العمل: لكي يتحقق ذلك لابد من التعاون بين المؤسسات المعنية بسوق العمل، وذلك للدخول في مبادرات للحوار الاجتماعي لأجل التفاوض والتشاور وتبادل المعلومات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك التي ترتبط بالسياسة الاقتصادية للدولة؛

رابع: تعظيم استغلال الموارد الطبيعية: يستلزم تحقيق ذلك العمل على فرض سياسة حمائية للبيئة بهدف حمايتها من التدهور، ويحكمها في ذلك مدى الالتزام بمعايير الجودة البيئية، إضافة إلى ضرورة تنظيم استغلال الموارد الطبيعية لأجل عدم استنزافها لاسيما القابلة للنفاذ منها؛

الفرع الثاني: تعظيم استغلال الطاقات البشرية

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي لا يحتاج لاستغلال الطاقات البشرية فحسب بل يتطلب إلى جانب ذلك تعظيم استغلال تلك الطاقات عن طريق اكتساب الإنسان فكر أعمق وعلم أوسع وتدريب وإبداع، وهذا يتم من خلال إيلاء الاهتمام بالتعليم والصحة والابتكار والتغذية على النحو الآتي(محمد الحسيني، 2018، ص ص122-124):

أولا: التعليم: يجري تعظيم استغلال الطاقات البشرية من خلال الاعتماد على عملية التعليم وذلك عبر عدة أوجه على غرار تحميل المواطنين القادرين جزءا من نفقات التعليم حتى تستطيع مالية الدولة تحقيق وفر في النفقات التي يجري توجيهها لتعليم أبناء الفقراء ولزيادة الإنفاق على المتفوقين؛

ثانيا: الصحة والتغذية: حيث تعد الصحة والتغذية من بين أهم المكونات الأساسية للاستغلال الأعظم للطاقات البشرية، نظرا لأنهما يساعدان وبقوة على دعم القدرة الإنتاجية للإنسان، حيث نجد العمال غير القادرين على العمل بكامل طاقتهم يعطون إنتاجا أقل، وذلك قد يسهم في مزيد من الاعتماد على الأطفال وهم عادة عرضة لسوء التغذية فتقل إمكانياتهم البشرية والاقتصادية على المدى الطويل؛

ثالثا: الابتكار: من بين أبرز ملامح الابتكار الناجح نجد اهتمام الدولة بالإنفاق على البحث والتطوير من خلال الاعتناء بالبنية التحتية للبحث العلمي، وكذا زيادة حصيلة الدولة من سوق البحث العلمي والتطوير العالمي وهناك العديد من تجارب الابتكار والاستقرار الاقتصادي الناجحة على غرار الصين والبرازيل والهند.

المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

يتشكل الاستقرار الاقتصادي من أربعة مؤشرات أساسية ثلاثة منها هي مؤشرات داخلية تعكس الاستقرار المحلي أو الداخلي والتي تتجلى في كل من النمو الاقتصادي، البطالة والتضخم، أما المؤشر الرابع فيتجلى في ميزان المدفوعات الذي يعكس مدى الاستقرار الخارجي، وهي جميعها مؤشرات اقتصادية كلية تعكس الوضع الاقتصادي للبلاد واستقراره الكلي عند اجتماعها، ومن خلال هذا المبحث سنحاول الإحاطة بكل مؤشر من هذه المؤشرات بنوع من التفصيل.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية والهدف الذي ترمي أي سياسة اقتصادية كانت الوصول إليه، نظرا لكونه يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي وبالتالي يبرز الوضعية الاقتصادية للبلاد، كما أنه يعبر عن تحسن رفاهية الأفراد داخل المجتمع.

ويتعلق تحقيق الاستقرار الاقتصادي على صعيد النمو الاقتصادي بتحقيق معدلات مستديمة للنمو تقوم على مستوى مقبول من التنويع في مصادر الدخل، وإطار مؤسساتي داعم للاستقرار الاقتصادي، مع تفادي التقلبات الحادة في النمو وضمان التعافي السريع من آثارها عند حدوثها، بما يضمن استيعاب النمو المتسارع في حجم القوة العاملة ويكفل في ذات الوقت تقليل التباين في توزيع الدخل (صندوق النقد العربي، 2012، ص7).

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي وتنوعت وجهات النظر في تقديم مفهوم دقيق وواضح لهذا النوع من المؤشرات الاقتصادية الكلية، غير أن معظم الدراسات والبحوث التي حاولت أن

تحيط بموضوع النمو الاقتصادي، أجمعت أن هذا المؤشر يوضع ضمن خانة المؤشرات الكمية التي تحدث بطريقة تلقائية، والتي ترتبط بمدى ديناميكية الجهاز الإنتاجي (سرير، 2019، ص55).

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه "التطور الذي يتم من خلاله نمو إنتاج المواد والخدمات عن كل فرد عبر الزمن"، وبالتالي فهو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور مدة زمنية (بلمقدم وبن عتاق، 2013، ص2).

وعليه فالنمو الاقتصادي عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين، أي أنه يقيس معدل النمو في الاقتصاد عبر الزمن، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، الذي يعبر عن الناتج الوطني الحقيقي مقسوما على عدد السكان، أي أنه يشير إلى متوسط النمو الحقيقي للفرد في دولة ما (الوادي وآخرون، 2013، ص343).

ومن خلال التعريف السابق نستنتج ما يلي (الكافي، 2018، ص447):

- ✓ النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، وإنما يلزم أن ينجم عن ذلك حدوث زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي لابد من أن يتجاوز معدل النمو السكاني وبالتالي:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الحقيقي – معدل النمو السكاني؛

- ✓ إن الزيادة التي تحصل في دخل الفرد لا تعتبر زيادة نقدية فقط وإنما ينبغي أن تكون هذه الزيادة حقيقية، أي أنه يجب استبعاد معدل التضخم، ومنه فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم؛

- ✓ لا بد من أن تكون الزيادة الحاصلة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة (أي استبعاد ما يعرف بـ "النمو العابر" الذي يحدث عادة نتيجة لعوامل عرضية).

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي

تعتبر عملية النمو الاقتصادية بمثابة ظاهرة معقدة للغاية وذلك نتيجة لتأثرها بالعديد من العوامل المتنوعة، إذ توصل الباحثون في المجال الاقتصادي عند قيامهم بدراسة العوامل المحددة للنمو

الاقتصادي أنه يوجد بعض العوامل الاقتصادية التي تتجلى في عوامل الإنتاج (رأس المال، الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجيا....الخ)، بالإضافة إلى عوامل غير اقتصادية على غرار العوامل السياسية، الثقافية والاجتماعية والتي تعد ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي، وفيما يأتي إيجاز لأهم هذه العوامل:

أولا: العوامل الاقتصادية

يمكن إجمال أبرز العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي فيما يلي:

1- الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعية على أنها العناصر الأصلية الممثلة لهبات الأرض الطبيعية على غرار مساحة الأراضي ونوعية التربة، الموارد النفطية، المعادن، الثروة الغابية...الخ، وهي تشكل العامل الرئيس المحدد للنمو الاقتصادي لأي بلد، وعليه فبالنسبة للنمو الاقتصادي تعد وفرة الموارد الطبيعية أمر ضروري جدا ومهم لاسيما في المراحل الأولى للنمو وذلك عند استغلالها بشكل ملائم، حيث أن أي بلد يعاني نقصا في الموارد الطبيعية فإنه قد لا يكون ضمن وضعية تمكنه من تحقيق النمو والتطور بسرعة، وعلى الرغم من أهمية توفر الموارد الطبيعية، إلا أنها قد لا تكون شرط كافي للنمو، وكمثال عن ذلك نذكر الدول النامية فمن ضمن أسباب تخلفها هو توفرها على الكثير من الموارد الطبيعية إلا أنها لا تستخدمها أو أنها تسيء استغلالها (القريشي، 2007، ص139).

2- رأس المال البشري

تشكل الموارد البشرية أحد أهم محددات النمو الاقتصادي، ولا يعتمد هذا العامل فقط على التعليم والتدريب وإنما يعتمد أيضا على مقدار الخدمات الصحية وكذا الاجتماعية المقدمة، ويعد السكان بحجمهم ونوعيتهم والهرم السكاني أهم عنصر مكون لهذا العامل، فزيادة السكان تعني زيادة في المعروض من العمل مع الأخذ في الحسبان أثر النمو السكاني على متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني، إذ يشكل مصدر أساسي للطلب الفعال الذي يسهم في زيادة نشاط النمو الاقتصادي، وعليه فأي زيادة في الاستثمار في رأس المال البشري ستسهم بالتأكيد في زيادة إنتاجية العمل ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي، لذلك يستوجب الأمر من الدول الاهتمام بتنمية العنصر البشري وتطوير مهاراته بما يسهم في زيادة الإنتاجية وتسريع عملية التنمية ورفع معدلات النمو(عبد الحميد، 2010، ص ص273-274).

3- تراكم رأس المال:

يقصد بتراكم رأس المال تعبئة المدخرات الوطنية بغرض زيادة الطاقات الإنتاجية للبلاد عن طريق تكثيف الاستثمارات ضمن مشروعات البنى التحتية على غرار توسيع شبكة الطرقات وإنشاء الموانئ والمطارات...الخ، والتي تسهم في تحقيق الإقلاع الاقتصادي وإقامة المشروعات الإنتاجية ودعم القدرات التصديرية للبلاد، يتوقف بلوغ هذه الأهداف على جدية السياسات الاقتصادية الرامية إلى إعطاء الأولوية للإنفاق الاستثماري ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي (الأمين، 2002، ص375).

ويعد التكوين الرأسمالي من بين العوامل الرئيسية لتحقيق النمو، حيث أنه كلما زاد التكوين الرأسمالي كلما زادت الطاقة الإنتاجية، ومن ثم يرتفع مستوى الإنتاج وترتفع معه القدرة على الاستفادة من مزايا الإنتاج وحصول المزيد من التقدم التكنولوجي، مما يسهم في زيادة التقدم الاقتصادي وكذا زيادة معدل النمو (عبد الحميد، 2006، ص469).

4- التقدم التكنولوجي:

يحظى التطور التكنولوجي بأهمية كبيرة ضمن عملية النمو الاقتصادي، فالتكنولوجيا تعد أحد أهم مستلزمات الإنتاج الأمر الذي يجعل لها دور حاسم في نمو هذا الأخير وتطور البلد اقتصاديا، حيث أن التطور التكنولوجي يعني حصول تطور في المعرفة الخاصة بالإنتاج وبالتالي التغير في المنتج وهذا من الممكن أن يعني تحسن المنتج أو ظهور منتج جديد، وعملية النمو الاقتصادي تتطلب زيادة متواصلة في مقدار السلع المنتجة، مما يستدعي توسيع الطاقات الإنتاجية، وبالتالي فتحقيق النمو الاقتصادي يستلزم حدوث تقدم تكنولوجي بما يمكن من توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها، وعليه فالتقدم التكنولوجي يمارس دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي (القريشي، 2007، ص ص142-143).

ثانيا: العوامل غير الاقتصادية

يمكن إيجاز العوامل غير الاقتصادية المحددة للنمو فيما يلي (معط الله، 2015، ص ص124-125):

1- العوامل السياسية

تؤثر البيئة السياسة على النمو الاقتصادي بشكل كبير، بحيث يعتبر الاستقرار السياسي وتوفر الإدارة القوية التي تتسم بالفعالية أمرا مفيدا وضروريا للنمو الاقتصادي، حيث يتم وضع الاستراتيجيات

طويلة الأجل ويمكن لعملية النمو الاستمرار دون أي عراقيل أو عوائق، إضافة إلى ذلك فإن سيادة جو من السلام داخل البلاد ووجود قوانين وأنظمة صارمة من شأنه تحفيز الملكية الخاصة، ومن ثم سيكون هناك مزيد من تكوين رأس المال وهو ما يسهم في زيادة النمو الاقتصادي؛

2- **العوامل الاجتماعية**

ترتبط عملية النمو بشكل وثيق جدا بالتغيرات الاجتماعية، وتشتمل هذه العوامل القيم والسلوكيات أو المواقف الاجتماعية التي تتغير بانتشار التعليم وأيضا بانتقال الثقافات من مجتمع لآخر، وإن التغيرات الاجتماعية والمؤسساتية الملائمة تساهم بلا شك في زيادة عرض رأس المال وكذا تطوير الكفاءة العلمية وحتى المعرفة التقنية والتي تنعكس في شكل زيادة في النمو الاقتصادي؛

3- **انتشار التعليم**

يعتبر انتشار التعليم بشكل واسع من بين العناصر المهمة جدا للنمو الاقتصادي للبلاد، إذ أكد العديد من الاقتصاديين على أن التعليم يعد بمثابة محرك أساسي للنمو لكونه يجلب الثورات في الأفكار لتحقيقه، كما أن الاستثمار في التعليم لا ينجم عنه فقط تحقيق إنتاجية عالية، وإنما ينجم عنه أيضا زيادة العوائد لكونه يمارس دور مهم في خلق رأس المال البشري والتطور الاجتماعي.

الفرع الثالث: قياس النمو الاقتصادي

يجري قياس النمو الاقتصادي من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية، والتي لعل من أكثرها شيوعا هو إجمالي الناتج المحلي الذي يقيس مجموع القيم المضافة للمؤسسات والشركات في الدولة، وعموما يمكن إبراز أهم المؤشرات التي تقيس النمو الاقتصادي فيما يلي:

أولا: المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي

وهي عبارة عن المعدلات التي يجري حسابها بالاستناد للتقديرات النقدية الخاصة بحجم الاقتصاد، أي القيمة النقدية لحجم الإنتاج الحقيقي، وعلى الرغم من الكثير من التحفظات على استخدام هذا الأسلوب، والتي يعود معظمها إما لسوء التقدير أو لإغفال التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين العملات المختلفة، ولكن يبقى هذا الأسلوب من بين أسهل وأفضل الأساليب الموجودة وذلك بعد تلافي

النقائص المذكورة، وعموما يجري قياس حجم الاقتصاد حسب هذا المعدل بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة أو بالأسعار الدولية والتي نوضحها فيما يلي (سرير، 2019، ص ص61-62):

1- معدل النمو بالأسعار الجارية

يجري قياس حجم الاقتصاد في العادة باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات المتعلقة به سنويا، وبناء على ذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو حتى معدلات النمو المتعلقة بفترات معينة وذلك بالاعتماد على هذه البيانات، ويصلح هذا الأسلوب عند القيام بدراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة، ومن بين المعدلات التي يتم استخدامها نجد معدل نمو الناتج الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني؛

2- معدل النمو بالأسعار الثابتة

مع ارتفاع الأسعار وظهور ظاهرة التضخم صار من اللازم إجراء تعديل البيانات وذلك بالاستناد إلى الأرقام القياسية للأسعار، إذ لا تعبر الأسعار الجارية بشكل صحيح عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، وعليه يجري استخدام نفس المؤشرات المذكورة سابقا ولكن بعد تقييمها بالأسعار الثابتة وذلك بعد القيام بإزالة أثر التضخم عن طريق تقسيم هذه المؤشرات على الرقم القياسي لأسعار الجملة، وهذا الأسلوب يكون صالحا عند القيام بدراسة معدلات النمو المحلية لفترات طويلة؛

3- معدل النمو بالأسعار الدولية

يتطلب القيام بعملية المقارنة بين المؤشرات الاقتصادية لبلدين أن يجري قياس تلك المؤشرات باستخدام عملة أحد هذين البلدين أو حتى عملة بلد آخر، بحيث يتم تحويل العملات المحلية وذلك بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة واحدة وغالبا ما تكون بالدولار الأمريكي، ليتم بعد ذلك قياس المطلوب منها، وعادة ما يتم استخدام هذا الأسلوب ضمن الدراسات التي تتعلق بالتجارة الدولية.

ثانيا: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي

نظرا للتأثير الكبير لتزايد حجم السكان في الدول المتخلفة بدرجات تقترب من معدلات نمو الدخل صار من الأنسب استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، إذ تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني (محفوظ، 2019، ص80).

ثالثا: مقارنة القوة الشرائية

تقوم المنظمات والهيئات الدولية باستخدام مقاييس قيمة الناتج والتي تكون مقومة بالدولار الأمريكي عند نشرها لتقاريرها المتعلقة بالنمو الاقتصادي بغرض المقارنة بين مختلف دول العالم، لتقوم بعدئذ بتصنيف البلدان عبر ترتيبها بحسب درجة التقدم والتخلف اعتمادا على ذلك المقياس، ولعل من بين عيوب هذا الأخير أنه يربط بشكل تعسفي بين قوة الاقتصاد بذاته وبين معدل تبادل العملة المحلية بالدولار الأمريكي، وذلك في الوقت الذي تعرف فيه مختلف العملات اضطراب في أسواق النقد العالمية، ولقد انتبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، وهو الأمر الذي دفعهم لاعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية ضمن حدودها، بمعنى حجم السلع والخدمات التي يتحصل عليها المواطن في مقابل عملة واحدة من عملته مقارنة بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى (سرير، 2019، ص62).

المطلب الثاني: البطالة

تعتبر البطالة أحد أبرز المشكلات التي تواجهها مختلف دول العالم وذلك لما لها من آثار بارزة في تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي للمجتمعات، وهو الأمر الذي جعلها تفرض نفسها بشكل مستمر أمام صناع القرار وكذا الهيئات الدولية وحتى الباحثين والمفكرين.

الفرع الأول: مفهوم البطالة

يعتبر الوصول لمفهوم محدد لمصطلح البطالة أمرا صعبا نوعا ما، حيث تعددت التعاريف التي تناولت هذا المصطلح، حيث يرى البعض من الاقتصاديين أن البطالة تعبر عن الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يشتغلون، ولكنهم يبحثون فرص العمل بشكل جدي، في حين يرى البعض الآخر بأن البطالة تعبر عن الاختلال بين قوة العمل المتاحة في المجتمع وبين فرص العمل المتاحة التي ينجم عنها عدم اشتغال بعض من القوة العاملة بصورة جزئية أو كلية على الرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه، ويعزى ذلك للقيود التي تفرضها الطاقة الاستيعابية وحدودها في الاقتصاد الوطني، وهناك فئة أخرى ترى أن البطالة عبارة عن نقص في فرص العمل داخل مجمع معين (نجا، 2015، ص9).

وعموما يعرف المكتب الدولي للعمل البطالة بأنها تشمل كافة الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 16-59 سنة، والذين هم عاطلون عن العمل وتتوفر فيهم الشروط الآتية (Robert et all, 2015, P.162):

- ✓ **عاطل عن العمل:** أي أن الشخص لا يشتغل، بالرغم من سعيه للعثور على عمل؛
- ✓ **خارج القوة العاملة:** يعد الشخص خارج القوة العاملة إذا كان لم يعمل في الأسبوع الماضي ولم يبحث عن العمل في الأسابيع الأربعة الماضية، وكمثال عن ذلك نجد الطلاب المتفرغون للدراسة، المتقاعدون، ربات البيوت، الأشخاص المعاقين...الخ؛
- ✓ **أن يكون متاح للعمل:** أي الأشخاص القادرين عن العمل في حالة توفر ذلك ودون وجود أي عارض يمنع ذلك.

كما يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات الفرد بطال إذا ما توفرت في الشروط الآتية (بن لشهب، 2020، ص97):

- ✓ أن يكون في السن الذي يسمح له بالعمل (16-60) سنة؛
- ✓ أن يكون دون عمل خلال فترة القيام بالمسح الإجرائي، أي أنه لا يمارس أي نشاط أثناء مدة التحقيق؛
- ✓ أن يكون جادا في البحث عن العمل، أي أنه يقوم بإجراءات متواصلة وجادة أثناء هذه الفترة للبحث عن عمل؛
- ✓ أن يكون متاحا وعلى أتم الاستعداد للعمل، أي أنه لا وجود لأي عارض يمنعه من القيام بالعمل.

وبناء على ما سبق من تحديد لمفهوم البطال، يتم احتساب معدل البطالة كنسبة مؤوية من إجمالي القوة العاملة، من خلال قسمة عدد الأفراد العاملين على إجمالي قوة العمل ويعبر عن النتيجة بنسبة مئوية(البياتي والشمري، 2009، ص299).

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي قوة العمل}} \times 100$$

الفرع الثاني: أنواع البطالة

للبطالة العديد من الأنواع تختلف حسب الظروف تبعا للسبب الذي يشكل أساس بروز هذه الظاهرة، وتختلف تصنيفاتها حسب الكثير من الخصائص المميزة لها، وعموما يمكن إجمال أنواع البطالة فيما يلي:

أولا: البطالة السافرة (الصريحة)

تتمثل هذه البطالة في وجود أفراد في مقدورهم العمل إلا أنهم لا يشغلون أي وظيفة، وعليه يكون وقت العمل وإنتاجيتهم صفرا، ومن ثم فهي حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من القوة المتاحة للعمل، فجل الأفراد في حالة تعطل كلي بحيث لا يمارسون أي عمل، وقد تكون البطالة السافرة هيكلية أو احتكاكية، أو دورية، وإن مدتها تختلف بحسب نوع وطبيعة البطالة والظروف السائدة في الاقتصاد الوطني(عرابي،2020، ص17).

ثانيا: البطالة الإجبارية

يقصد بالبطالة الإجبارية أو القسرية بأنها "تعطل قوة العمل الموجودة القادرة والراغبة في العمل بالأجر السائد"، ويعد هذا النوع أحد أخطر أنواع البطالة، إذ تستدعي معالجته ضرورة تدخل الدولة من خلال التدابير والسياسات الملائمة والفعالة، ويشكل هذا النوع من البطالة مؤشرا يدل على وجود اختلال في الاقتصاد الوطني لابد من معالجته (الوادي والعيساوي، 2007 ، ص164)، ويمكن التمييز بين العديد من صور البطالة الإجبارية وفقا للأسباب المؤدية لكل نوع كما يلي:

1- البطالة الاحتكاكية

وهي بطالة تحدث جراء التنقل المتكرر للعمال بين المهن والمناطق المختلفة بسبب التغيرات في الاقتصاد الوطني في ضوء الفرص المتاحة، وعليه فهي الحالة التي يكون فيها الفرد عاطلا عن العمل جراء الوقت الذي يمر عليه أثناء قيامه بالبحث عن عمل ولا يجد العمل المناسب له، أيضا في حالة عدم عثور صاحب العمل على العمالة الملائمة للمناصب الشاغرة يحدث هذا النوع جراء نقص الخبرة في العمل إضافة غلى التغير الدائم في أنماط العمل الجديد، وهو ما يستدعي وجود مهارات متجددة وأيضا تخصص مهني في كافة ميادين العمل المتاحة (بن لشهب، 2020، ص ص98-99).

2- البطالة الهيكلية

تظهر البطالة الهيكلية نتيجة لعدم وجود تطابق بين مؤهلات وكفاءة الشخص المتقدم للوظيفة مع متطلبات هذه الأخيرة، وفي العادة يدوم هذا النوع من البطالة أكثر من البطالة الاحتكاكية، ويظهر بين العمال الماهرين، نتيجة عدم قدرتهم على مواكبة مختلف التطورات التكنولوجية التي تحصل في الاقتصاد، أي أن هذه البطالة تنشأ بسبب عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة والمهارات التي يملكها الباحثون عن العمل (نجا، 2015، ص ص25-26).

وترجع نشأة البطالة الهيكلية لجملة من الأسباب من بينها (عرابي، 2020، ص20):

- ✓ **التغير في هيكل الطلب:** حيث ينجم عن زيادة معدل النمو وزيادة مداخيل الأفراد الحقيقية زيادة في الطلب على العديد من السلع، وهذه الزيادة تكون بنسب مختلفة بالنسبة للسلع، وقد ينقص الطلب على بعض من السلع التقليدية لصالح السلع الحديثة مما يؤدي إلى تغير هيكل الطلب الأمر الذي قد يتسبب في ظهور البطالة الهيكلية في هذه المجالات؛
- ✓ **التقدم الفني المطرد:** يؤدي التطور والتقدم الفني إلى استخدام فنون إنتاجية جديدة في محل الفنون الإنتاجية القديمة، وقد يترتب عن ذلك التخلي عن بعض العمال في مجال الفنون الإنتاجية القديمة والذين لا يملكون القدرة على الالتحاق بالوظائف المستحدثة نتيجة لعدم توافق مؤهلاتهم مع الوافد الجديد مما يتسبب في ظهور البطالة الهيكلية؛
- ✓ **التغير في الهيكل العمري للسكان وتزايد نسبة صغار السن في القوة العاملة:** إذ يلاحظ تزايد النسبة التي يحتلها الشباب صغار السن في القوة العاملة، وهي فئة قليلة الخبرة تزداد بزيادة النمو السكاني، الأمر الذي ينجم عنه تزايد البطالة الهيكلية بين هذه الفئة نظرا لعدم توافق مؤهلاتها لشغل الوظائف الشاغرة لاسيما التي تحتاج لخبرة خاصة.

3- البطالة الدورية

تعد البطالة الدورية أحد أنواع البطالة الإجبارية، وترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي، حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود، فعند انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات فإن أصحاب العمل يقومون بتسريح جزء من العمال فتحدث البطالة الدورية، ودائما ما يهتم القائمون بوضع السياسات

الاقتصادية بهذه البطالة يسعون للمحافظة على عدم تراجع مستويات الإنتاج مع تحقيق مستويات مناسبة للنشاط الاقتصادي (عرابي، 2020، ص21).

4- البطالة الموسمية

تظهر هذه البطالة نتيجة تراجع الطلب على العمال أثناء بعض المواسم، على غرار النشاط الزراعي، إذ يزيد الطلب على العمال في موسم الزراعة والحصاد، وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال عاطلين عن العمل، كذلك يواجه قطاع السياحة نفس المشكل في فترات تراجع الإقبال السياحي(محفوظ، 2019، ص101).

الفرع الثالث: آثار البطالة

ينجم عن البطالة العديد من المشاكل والآثار السلبية على مستوى الأشخاص العاطلين عن العمل أو على مستوى المجتمع، وفيما يلي إيجاز لأهم هذه الآثار السلبية:

أولا: الآثار الاقتصادية

ينجم عن البطالة هدر جزء من الموارد الموجودة في المجتمع، وبالتالي حدوث تراجع في مستوى الناتج بقدر ما كان يساهم به الأفراد العاطلين، إضافة إلى ذلك فإن زيادة معدلات البطالة تفضي إلى زيادة حدة عجز الموازنة العامة للدولة جراء تدني إيرادات الدولة من الضرائب بسبب انخفاض الدخول، وزيادة مدفوعاتها نتيجة منحها لإعانات البطالة وتوفير الضروريات للبطالين، ويمكن إيجاز أهم الآثار الاقتصادية المترتبة عن البطالة على مستويين (الفارس والسيفو، 2015، ص263):

- **المستوى الجزئي:** تتجلى الآثار السلبية للبطلة على المستوى الجزئي في الدخل الضائع بسبب فقدان الشخص لعمله وبقائه لمدة دون عمل، ويجري قياس الدخل الضائع من خلال ضرب عدد البطالين في معدل الأجور ثم يطرح منه أي تعويضات تحصل عليها العاطلون عن العمل على غرار تأمينات البطالة؛
- **المستوى الكلي:** تتجلى الآثار السلبية للبطالة على المستوى الكلي في تراجع الإنتاج الكلي، ويجري قياسه بالفرق بين إجمالي الناتج المحلي الأمثل وإجمالي الناتج المحلي الفعلي، ويسمى بفجوة إجمالي الناتج المحلي.

ثانيا: الآثار الاجتماعية

إضافة للآثار الاقتصادية يترتب عن البطالة العديد من الآثار السلبية على الجانب الاجتماعي والتي نوجز أهمها فيما يأتي (عرابي، 2020، ص ص30-31):

- ✓ تؤدي البطالة لتعرض الفرد للعديد من مظاهر عدم التوافق الاجتماعي والنفسي، حيث يتصف العديد من البطالين بالاضطرابات النفسية والشخصية، إذ نجد الكثير منهم يتسمون بعدم السعادة والرضا ويشعرون بالعجز وعدم الكفاءة الأمر الذي يتسبب في تراجع صحتهم النفسية، إضافة لذلك ثبت أن الأفراد البطالين الذين تركوا الدراسة لأجل الحصول على عمل ولم يجدوه يغلب عليهم الشعور بالبؤس والعجز؛
- ✓ ارتفاع معدلات الجريمة فيما بين البطالين، إذ أثبتت الدراسات الإحصائية التي أجريت بهذا الخصوص أن للبطالة تأثير مباشر على معدلات الجريمة داخل المجتمع، ومثل ما هو معروف فإن الجرائم لها تكاليفها الاجتماعية التي يتحملها المجتمع ككل سواء لمعالجتها أو لنتائجها، حيث أن علاجها يستوجب تخصيص موارد مالية للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تتولى مكافحة الجرائم، وإن نتائجها تتضمن تكبد خسائر في الأرواح والأموال؛
- ✓ تؤدي البطالة إلى تفاقم الظواهر السيئة على غرار تعاطي المخدرات والتدخين والمسكرات، وكذا حدوث حالات الانتحار وزيادة معدلات الطلاق، الأمر الذي يسهم في تفتت البنيان الاجتماعي ويزيد من تكلفة علاج تلك الآفات.

ثالثا: الآثار السياسية

ينجم عن انتشار ظاهرة البطالة في المجتمع تهديدا للاستقرار السياسي لهذا الأخير، لاسيما في حالة طول مدة التعطل، وهو الأمر الذي يدفع بالعاطلين للانخراط ضمن مجموعات للضغط على الحكومة لكي توفر لهم العمل وتضمن لهم الحياة الكريمة، ويمكن إيجاز أهم الآثار السياسية السلبية التي تخلفها البطالة فيما يلي (عبيرة، 2014، ص31):

- ✓ قد يؤدي استمرار البطالة لمدة طويلة قيام البطالين بالتمرد، وهو الأمر الذي يشكل خطر شديد على الاستقرار الأمني والسياسي داخل البلاد، حيث تولد البطالة ضعفا في الشخصية عند الأفراد يدفعهم للقيام بالجرائم التي من شأنها زعزعة استقرار البلاد الأمني؛

- ✓ يلجأ الشباب العاطلون عن العمل بسبب الشعور السائد لديهم بأنهم فئة مهمشة ولا يوجد أي شعور بالمسؤولية من طرف الجهاز التشريعي اتجاههم إلى مقاطعة أية عملية ديمقراطية على غرار الانتخابات، وهو ما ينجم عنه عدم الإحساس بالمواطنة والانتماء للوطن، إضافة إلى عدم الامتثال للقواعد السلوكية التي تنظم المجتمع.

المطلب الثالث: التضخم

يعتبر التضخم أحد أبرز المشاكل الاقتصادية التي تصيب جميع الدول دون استثناء سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث ينجم عن هذه الظاهرة الكثير من الآثار الخطيرة على جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، وعلى الرغم من الاهتمام الدائم للاقتصاديين والحكومات بظاهرة التضخم إلا أنها دائما ما كانت محل للجدل حول السياسات المناسبة لمعالجتها والحد منها ومن آثارها السلبية.

الفرع الأول مفهوم التضخم

يتجلى المظهر العام للتضخم في التراجع المستمر لقيمة وحدة النقد الحقيقية، هذه القيمة التي يجري قياسها بالمتوسط العام لأسعار السلع والخدمات المختلفة التي يمكن الحصول عليها بوحدة النقد هذه، حيث تقل كمية هذه السلع والخدمات بارتفاع ثمنها وتزداد بانخفاض تلك الأثمان، وعليه يجزم بوجود تناسب عكسي بين المستوى العام للأسعار والقوة الشرائية للنقود، ومن ثم يتضح المظهر العام للتضخم الذي يعبر عن الارتفاع المستمر للأسعار الناجم عن قوة تضخمية، وعليه فلا يعني كل ارتفاع في الأسعار تضخما طالما أن هذا الارتفاع لم يكن متواصلا، لأن سببه قد يكون نتيجة الانخفاض المفاجئ في العرض الكلي، أو مثلا تعرض الإنتاج الزراعي لبد ما يعتمد على الزراعة للجفاف في العديد من المواسم المتتالية، وعليه فإن ارتفاع الأسعار في هذه الحالة لا يعد تضخما لأنه عبارة عن نتاج لجهاز الثمن لأجل تحقيق التوازن المتناقض للإنتاج والطلب عليه (عرابي، 2020، ص33).

وعموما يمكن تعريف التضخم بأنه "حركة صعودية ذاتية للأسعار ناتجة عن فائض الطلب الكلي عن قدرة العرض الكلي والاختلالات التي تطرأ في الاقتصاد الوطني" (بن لشهب، 2020، ص109).

أو أنه عبارة عن "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة حجم الإنفاق النقدي بنسب أكبر من الزيادة الحاصلة في عرض السلع والخدمات" (David et all, 1985, P.190).

وبناء على ما سبق يمكن إيجاز أهم الخصائص المميزة للتضخم فيما يلي (عبد الحميد، 2013، ص ص139-140):

- ✓ يعبر التضخم عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، إذ يستوجب أن يكون هذا الارتفاع واضحا ومحسوسا داخل المجتمع، وأن تكون فترة الارتفاع غير قصيرة؛
- ✓ إن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى بالمستوى العام للأسعار الذي يعرف بأنه "متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستهلكة في بلد ما"؛
- ✓ قد ينجم التضخم عن عوامل داخلية ترتبط بمكونات الطلب الكلي المحلي، وقد يكون مستورد في كثير من الأوقات، نتيجة التغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية التي تنعكس على تكاليف السلع المستوردة على غرار أسعار النفط.

الفرع الثاني: أسباب التضخم

يرجع العديد من الاقتصاديين حدوث التضخم للتغيرات التي تطرأ على مستوى الطلب الكلي والعرض الكلي والتي يمكن إيجازها فيما يلي (بن لشهب، 2020، ص ص94-95):

أولا: العوامل الدافعة بالطلب الكلي للارتفاع: وتتجلى فيما يلي:

- **زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:** حيث تفترض النظريات المتعلقة بالعرض والطلب الكلي اقتران الخلل في التوازن نتيجة زيادة الإنفاق الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، والتي تنعكس في صورة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي في المنتجات؛
- **التوسع في منح الائتمان من طرف البنوك التجارية:** حيث يؤدي توسع البنوك التجارية في منحها للائتمان تلبية لرغبة الدولة في تنشيط الاقتصاد وزيادة الإنتاج عبر تخفيضها لسعر الفائدة مثلا إلى تزايد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛
- **العجز في الموازنة العامة:** والذي يحدث نتيجة زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بغرض تمويل المشاريع الإنتاجية، وفي حالة ما إذا كانت كافة عناصر الإنتاج مشغلة بالكامل فإن النفقات العامة لا تجد منفذ لها وبالتالي تكون سببا في ارتفاع الأسعار؛

- **ارتفاع مستويات الأجور:** حيث ينعكس ارتفاع مستوى الأجور مباشرة على ارتفاع مستوى الأسعار، ولعل أن من بين الأسباب التي تدفع الأجور نحو الارتفاع وجود النقابات العمالية التي تضغط على أرباب العمل وحتى الدولة للرفع من الأسعار من خلال الإضرابات مثلا؛

✓ **تمويل الحروب:** حيث تعد الحروب أحد أهم الأسباب التي تؤدي للتضخم نظرا لما يتخللها من إنفاق عالي، والذي ينعكس مباشرة على المستوى العام للأسعار بالارتفاع؛

ثانيا: العوامل الدافعة بالعرض الكلي للانخفاض: نذكر من أهمها ما يلي:

- **تحقيق مرحلة الاستخدام التام:** حيث يمكن للاقتصاد الوطني الوصول لمرحلة من الاستخدام الكامل لجميع عناصر الإنتاج، ويمكن عندها للجهاز الإنتاجي أن يعجز عن تلبية كافة متطلبات الطلب الكلي الذي يزيد عن ذلك المستوى؛
- **عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:** حيث يمكن للجهاز الإنتاجي أن لا يتسم بالمرونة والكفاية في تزويده للسوق بالمنتجات الضرورية التي عليها طلب مرتفع، ويرجع السبب في عدم المرونة تلك إلى نقص الفن الإنتاجي المستعمل ضمن العملية الإنتاجية، أو أن الأساليب المعتمدة في الإنتاج قديمة، كذلك قد يعود السبب في عدم المرونة إلى نقص اليد العاملة؛
- **النقص في رأس المال العيني:** حيث قد يؤدي النقص في رأس المال العيني إلى حدوث تباعد بين النقد المتداول في الاقتصاد وبين المعروض من المنتجات وهو ما يسهم في ظهور التضخم كدليل على الخلل التوازني في السوق المحلية.

الفرع الثالث: أنواع التضخم

تتعد وتختلف الأشكال التي يأخذها التضخم في الاقتصاد، ويعتمد على العديد من الأسس والمعايير للتمييز بينها وفيما يلي نستعرض أهم هذه الأنواع:

أولا: من حيث إشراف الدولة على الأسعار

تتعلق بعض الأنواع من الاتجاهات التضخمية بحسب تحكم الدولة في جهاز الأثمان، وكذا مراقبتها لتحرك المستوى العام للأسعار ومدى التأثير فيها، وحسب هذا المعيار يمكن تقسيم التضخم لثلاثة أنواع مثل ما يلي (عرابي، 2020، ص37):

1- **التضخم الظاهر (الطليق):** يتميز التضخم الظاهر بحدوث ارتفاع كبير في مستويات الأسعار والأجور وكذا النفقات الناجمة عن ارتفاع الدخول النقدية، ولا تقوم الدولة في هذه الحالة بأي تدخل بهدف التأثير على هذه الارتفاعات والحد منها، وهو ما يؤدي إلى تفشي الظاهرة التضخمية وتسارعها؛

2- **التضخم المكبوث:** والذي يتمثل في قيام الدولة بالتدخل بغرض السيطرة على جهاز الأثمان بالاقتصاد ومن ثم حركة الأثمان، وذلك بتحديدها للمستوى العام للأسعار واعتمادها للعديد من الإجراءات على غرار تجميد الأسعار ومنعها من الارتفاع وكذا الرقابة على الصرف؛

3- **التضخم الكامن (الخفي):** يتجلى هذا النوع من التضخم في حصول ارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية ولكنها لا تجد لها أي منفذ للإنفاق جراء تدخل الدولة والتي من خلال إجراءاتها وتدابيرها حالت دون إنفاق المداخيل المتزايدة ليبقى بذلك التضخم كامنا، لا يسمح له بالظهور في صورة إنفاق على مختلف السلع.

ثانيا: من حيث حدة وسرعة التضخم

بالنظر لكون معدلات التضخم تعرف تفاوتا فيما بين مختلف دول العالم، بل وحتى في الدولة نفسها من فترة لأخرى، يتم تقسيم التضخم وفقا لهذا المعيار كما يلي:

1- **التضخم الجامح:**

وهو التضخم التي تشهد فيه الأسعار ارتفاع سريع جدا، الأمر الذي ينجر عنه تدهور قيمة العملة وانهيارها بحيث تفقد قيمتها بالكامل، ويفقد المواطنون ثقتهم فيها، وعادة ما يحدث هذا النوع من التضخم في أعقاب الأزمات والحروب جراء الإفراط في طبع النقود وقيام الأفراد بتخزين السلع، مما يترتب على هذا الأمر في نهاية المطاف انهيار النظام النقدي، لذلك يعد هذا النوع أسوأ أنواع التضخم وأخطرها على الإطلاق (محفوظ، 2019، ص 117).

2- **التضخم الزاحف:**

يجري حسب هذا النوع من التضخم حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار لكن هذا الارتفاع يكون بطيئا نسبيا أثناء الفترات التي يكون خلالها الطلب معتدلا، وتكون نسب الارتفاع محصورة بين 2%

و3%، وهناك العديد من الاقتصاديين الذي يعتقدون بأن هذا النوع من التضخم يعتبر مفيدا للاقتصاد لأنه يسهم في تحريكه وتنشيطه وإبعاده عن حالة الجمود (فار، 2018، ص104)

3- **التضخم المعتدل:**

وهو عبارة عن الارتفاع المحدود للأسعار وذلك عند مستوى أقل من 10%، ويكون هذا الارتفاع إلى حد ما مستقرا وتحافظ فيه النقود على قيمتها، وفي حالة ما إذا استمر لفترة طويلة عندئذ يطلق عليه التضخم الزاحف (عرابي، 2020، ص ص37-38).

ثالثا: من حيث أسباب نشوء التضخم

يفسر العديد من الاقتصاديين التضخم من حيث سبب النشوء لسببين، يتعلق الأول بحجم الطلب الكلي أو كما يسميه البعض بتضخم جانب الطلب، أما السبب الثاني فيتعلق بجانب التكلفة الإنتاجية، وفيما يأتي شرح لكل سبب من هذه الأسباب (الوزاني والرفاعي، 2014، ص ص258-259):

1- **تضخم جانب الطلب:** يظهر هذا التضخم نتيجة لتزايد الطلب الكلي عن الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، هذا الطلب الناجم بالأساس عن زيادة الكتلة النقدية عند الأفراد والتي توجه كلها كإنفاق على مختلف السلع والخدمات، حيث تفضي هذه الحالة إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي حدوث التضخم؛
2- **تضخم ناشئ عن تزايد التكلفة:** ينشئ هذا التضخم عن ارتفاع أسعار خدمات عناصر الإنتاج، حيث يجد المنتج نفسه في بعض الأحيان أمام نقابات عمالية قوية تضغط عليه لرفع الأجور، كما قد ترتفع أسعار بعض المواد الأولية فجأة، أو قد ترتفع أسعار المواد المستوردة التي تستخدم ضمن العملية الإنتاجية، فنجد كل ذلك ينعكس على السعر النهائي للمنتج بالارتفاع.

رابعا: من حيث المصدر

يميز الاقتصاديون التضخم من حيث المصدر بين نوعين هما التضخم المحلي والمستورد، وفيما يلي شرح لكل من هذين النوعين:

1- **التضخم المحلي:** يحدث هذا النوع من التضخم في الغالب جراء الإفراط في الإنفاق المحلي بالمقارنة مع المتاح من السلع، ويحصل الإفراط في الإنفاق بسبب عدة عوامل لعل من أبرزها السياسات

الحكومية التوسعية المالية منها أو النقدية، كما يمكن أن يكون مصدر التنامي في الإنفاق المحلي هو المغالاة في الاستهلاك الخاص، أو قيام رجال الأعمال بالتوسع في الاستثمار بصورة مبالغ فيها بسبب القراءة الخاطئة للمؤشرات السوقية (طالب، 2015، ص184).

2- **التضخم المستورد:** يحدث هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات التي تكون منفتحة على الخارج، ويحصل نتيجة تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار في داخل الدولة، حيث يزداد هذا التأثير كلما زادت درجة الانكشاف الاقتصادي، ويعرف هذا النوع من التضخم بأنه الزيادة السريعة والمتواصلة في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج، وهو ما يضطر الدولة أو حتى الخواص لبيع هذه السلع بتلك الأسعار المرتفعة مما ينعكس على المستوى العام للأسعار بالارتفاع(فار، 2018، ص105).

الفرع الرابع: قياس التضخم

يخضع قياس حجم الفجوة التضخمية في الاقتصاد وتحديد اتجاهها سواء كان ارتفاعا أو انخفاضا إلى العديد من المقاييس الاقتصادية التي تتباين في طرق حسابها لنسبة التغير في المستوى العام للأسعار، وفيما يلي عرض لأهم المعايير والمؤشرات المعتمدة في قياس التضخم:

أولا: مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI)

يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك أحد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس التضخم، وهو مقياس يقوم بقياس مستويات أسعار السلع والخدمات التي تقوم العائلة العادية باقتنائها، ويستخدم في ذلك سلة من السلع والخدمات المتداولة في السوق يقتنيها المواطن العادي في السنة، هذه السلسلة ذات محتوى ثابت من السلع والخدمات تسعر في كل سنة لأجل الحصول على مقياس تقريبي لسنة الأساس يعادل (100)، ومن ثم يعكس هذا المؤشر التغيرات الحاصلة على القوة الشرائية، والصيغة الرياضية التي يعتمد عليها في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) هي صيغة لاسبير (Laspeyres) التي تقوم بترجيح الأسعار بأوزان سنة الأساس، إذ أن معدل التضخم السنوي لسلع وخدمات المستهلك هو معدل التغير في مؤشر الاستهلاك بين فترتين والذي يحسب كما يلي (العرابي، 2020، ص ص41-42):

$$INF_t = \left((CPI_t + CPI_{t-1}) \div CPI_{t-1}\right) \times 100$$

وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر إلا أنه ينتقد لكونه ينحصر في أسعار عدد معين من السلع والخدمات وأنه لا يشتمل على كامل السلع والخدمات التي يقتنيها أغلب السكان، وعليه فإنه لا يعكس حركات الأسعار، لينفصل بذلك التحليل الجزئي لواقع أسعار بعض السلع مع التحليل الكلي لحركة المستوى العام للأسعار، ومن ثم فإن هذا المؤشر لا يساعد على استخدام تغيير الأسعار عند تمييز مستويات التفاوت الموجودة في الكفاءة النوعية للسلع بالقياس (هوشيار، 2005، ص197).

ثانيا: المخفض (المكمش) الضمني للناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الرقم القياسي الضمني أحد أكثر المعايير استخداما في قياس معدل التغير في أسعار كافة السلع والخدمات التي تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك، مشتريات صافي الصادرات، الاستثمار) وبالتالي فهو يختلف عن مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) في كونه يقيس الأسعار وفق كميات الفترة الجارية، ويجري احتساب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية (فار، 2018، ص102):

$$\text{المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} \times 100$$

فإذا كان الرقم القياسي الضمني للسنة الجارية أكبر من 100 فيعني أن الأسعار قد ارتفعت، وإذا كان أقل من 100 فذلك يعني أن الأسعار قد انخفضت.

ثالثا: مؤشر السعر المرجح

جاءت أهمية تقدير الرقم القياسي المرجح لكونه يمنح أوزان نسبية مختلفة لكل سلعة تدخل في حساب التضخم عبر قياس التغير في المستوى العام للأسعار، ويمكن التعبير عن الوزن النسبي بتقدير الكميات المستهلكة من كل سلعة أو القيام بتقدير الأهمية النسبية في ميزانية الأسرة لجميع السلع والخدمات حسب بيانات الدخل ونفقات الأسرة (محفوظ، 2019، ص110).

رابعا: مؤشر سعر المنتج

يسمى أيضا بمؤشر سعر الجملة، ويشبه إلى حد ما مؤشر سعر المستهلك لكنه يختلف عنه في إهمال أسعار الخدمات وعدم قياس أسعار الاستلام من قبل أصحاب الأعمال، وزيادة الدقة في اعتماد

الأوزان الثابتة وفقا للأهمية النسبية للنشاطات المختلفة أو تشنجات المنتجين ضمن قطاعات معينة(محفوظ، 2019، ص110).

المطلب الرابع ميزان المدفوعات

تحتوي العلاقات الدولية الاقتصادية على العديد من المعاملات الاقتصادية فيما بين دول العالم على غرار الصادرات والواردات، التحويلات الرأسمالية، حركة رؤوس الأموال ...الخ، ويجب أن تتبع كل تلك المعاملات بحقوق والتزامات بين هذه الدول، ولابد من أن تدون جميعها في سجل يطلق عليه ميزان المدفوعات.

ويعتبر ميزان المدفوعات بمثابة مرآة عاكسة للأوضاع الداخلية للبلاد، ويمثل أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، هذا الأخير الذي يعنى على صعيد التوازن الخارجي بتحقيق نمو مطرد في الصادرات وتنويع متواصل ومستمر على مستوى الهياكل التصديرية السلعية والخدمية وحدوث زيادة مدروسة في جانب الواردات وبالتالي تحقيق فائض أو عجز مقبول في موازين المعاملات الجارية(صندوق النقد العربي، 2012، ص10).

الفرع الأول مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه "وثيقة إحصائية تبين كل التدفقات التجارية والمالية فيما بين اقتصاد ما وبقية العالم أثناء فترة زمنية محددة" (Marc & Baptiste, 2003, P.3).

كما يعرف أيضا بأنه "سجل منظم تقيد فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما وبين المقيمين في دول العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة" (أبو السعود، 2014، ص327).

وانطلاقا من هذه التعاريف نلاحظ ما يلي (بوروشة، 2019، ص52):

- ✓ يهتم ميزان المدفوعات بالمعاملات الاقتصادية الخارجية فقط سواء تولدت عنها حقوق للمقيمين لدى الغير أو حقوق لغير المقيمين يتوجب على المقيمين أداؤها، وبخصوص المعاملات الاقتصادية الداخلية التي تتم بين المقيمين في نفس الدولة فليس لها علاقة بميزان المدفوعات؛

- ✓ يعد الأشخاص الذين يقيمون بصفة دائمة في إقليم الدولة هم المقيمون، أما الذي يقيمون بصفة عرضية في الدولة لا يتم اعتبارهم من الوطنيين على غرار الأجانب القادمون للسياحة؛
- ✓ يشمل مفهوم "المقيمين" كافة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (شركات، مؤسسات...الخ)، الذين يقومون بمزاولة نشاطهم بإقليم الدولة؛
- ✓ لا توجد قاعدة محددة يستند عليها في تحديد بداية المدة الزمنية التي يغطيها ميزان المدفوعات، ففي بعض الدول تبدأ الفترة في أول شهر من السنة وتنهيها في آخر ديسمبر، في حين نجد اليابان تبدأ هذه الفترة منذ بداية شهر أفريل إلى غاية شهر مارس.

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات بمثابة أداة مهمة للتحليل الاقتصادي ويعتبر مؤشرا قويا لتقييم وضعية الاقتصاد الوطني بحيث تعكس بياناته القوة الاقتصادية للبلاد، وعموما يمكن إيجاز أهمية ميزان المدفوعات فيما يلي (خالد، 2014، ص ص160-161):

- ✓ تعد المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي نتيجة اندماج هذا البلد في الاقتصاد الدولي، وعليه فهي تقوم بقياس الموقف الدولي للبلد؛
- ✓ يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية قوة الاقتصاد وقابليته وكذا درجة تكيفه مع التغيرات الطارئة في الاقتصاد الدولي؛ بالنظر لكونه يعكس هيكل وحجم الصادرات والواردات بما في ذلك من العوامل المؤثرة عليها على غرار حجم الاستثمارات والتكاليف والمستوى العام للأسعار...الخ؛
- ✓ يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة أداة مهمة تساعد السلطات العمومية على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية للبلد مع الخارج، على غرار تخطيط التجارة الخارجية، أو عند القيام بوضع السياسات الاقتصادية، وعليه تعد المعلومات المقيدة فيه ضرورية للأشخاص والبنوك والمؤسسات في مجال التمويل والتجارة الخارجية؛
- ✓ يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر العملات وذلك عبر ظروف الطلب والعرض على العملات الأجنبية، كما يبين الأثر الناجم عن السياسات الاقتصادية الكلية على هيكل التجارة الخارجية، وهو ما يساعد على متابعة تطور البنيان الاقتصادي للبلد؛

- ✓ يمكن من متابعة التغيرات الطارئة في موقع البلد بالنسبة للتجارة العالمية وذلك بإجراء مقارنة بين سلسلة موازين مدفوعاته أثناء سنوات متتالية، ويساعد السلطات المعنية على قراءة المعطيات عند تحديدها للسياسات الاقتصادية الخارجية لاسيما التجارية منها في ظل النتائج الإيجابية أو السلبية في الموقف الخارجي لاقتصاد البلاد؛
- ✓ تؤثر التغيرات الحاصلة على مستوى المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للعملة المحلية وبالتالي على السياسات النقدية والمالية اللازم إتباعها.

الفرع الثالث: مكونات ميزان المدفوعات

بغرض تيسير عملية تقييد المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات وسهولة قراءة واستخراج دلائله الاقتصادية المختلفة جرت العادة بتقسيمه كما يلي:

أولا: الحساب الجاري

يعتبر أهم حساب على مستوى ميزان المدفوعات، حيث تقيد فيه جميع العمليات المتعلقة بانتقال السلع المنظورة وغير المنظورة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويشتمل الحساب الجاري على ثلاثة بنود أساسية كما يلي (بن لشهب، 2020، ص103):

1- **الميزان التجاري:** ويتضمن كافة الصادرات والواردات من السلع المنظورة، بحيث يتم تقييد الصادرات في الجانب الدائن والواردات في الجانب المدين؛

2- **ميزان الخدمات:** ويشتمل على مختلف الصادرات والواردات من السلع غير المنظورة (الخدمات)، على غرار خدمات السياحة، الخدمات المالية والمصرفية، فوائد الدول من رؤوس الأموال التي قامت باستثمارها في الخارج...الخ؛

3- **ميزان التحويلات:** يتضمن هذا البند التحويلات دون مقابل، من خلال قيام متعامل ما بإعطاء قيمة اقتصادية لمتعامل آخر دون أن يستلم أي مقابل لها (كالهبات والهدايات والتعويضات...الخ).

ثانيا: حساب رأس المال

يشمل حساب رأس المال كافة المعاملات الدولية التي ينجم عنها انتقال رأس المال سواء في شكل أصول حقيقية أم مالية ونميز بين نوعين من حركة رؤوس الأموال (Brahim, 1998, P.28):

1- **حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل:** تتجلى هذه التحركات في اقتناء الأوراق المالية كالأسهم والسندات الأجنبية، أو الاستثمارات المباشرة المقامة في الخارج؛

2- **حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل:** يعنى بها أدوات الائتمان المستحقة عند الدفع لدى الطلب (على غرار الودائع الجارية)، أو تلك التي لا يتجاوز استحقاقها عام واحد (على غرار الودائع لأجل)، أي أنها تشمل التغيرات التي تحدث في السندات الأجنبية بالداخل أو على حجم أرصدة البنوك المحلية بالخارج.

ثالثا: حساب التسوية "صافي الاحتياطات الرسمية":

يشتمل هذا الحساب على ما يلي (عبد الرحيم، 2014، ص179):

1- **ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي:** تجرى تسوية المدفوعات الدولية عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب، هذا الأخير الذي كان من أكثر وسائل الدفع قبولا للوفاء بالالتزامات الدولية، وتقوم الدولة بتسوية عجز ميزانها بتصدير الذهب للخارج، وفي حالة الفائض تقوم بشراء الذهب من الخارج والذي يتم الاحتفاظ به لدى البنك المركزي كغطاء أو احتياطي نقدي؛

2- **فقرة السهو والخطأ:** تستخدم هذه الفقرة لأجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية نظرا لأن تسجيل العمليات يكون تبعا للقيد المزدوج، وتستعمل في حالة حدوث خطأ عند تقييم السلع والخدمات، وفي حالة عدم رغبة الدولة في بعض الأحيان في عدم الإفصاح عن قيمة المشتريات العسكرية لضرورة الأمن القومي فيتم إدراج تلك القيم في فقرة السهو والخطأ.

الفرع الرابع: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يجعل اعتماد الدولة على القيد المزدوج في تقييد مختلف المعاملات على مستوى ميزان المدفوعات التعادل فيه من البديهيات، غير أن التعادل المحاسبي لا يعني بالضرورة أن ميزان المدفوعات متوازن اقتصاديا وبالتالي من الممكن أن يكون الميزان في حالة توازن أو اختلال اقتصادي وفيما يلي شرح لذلك.

أولا: توازن ميزان المدفوعات: يتم التمييز من قبل المختصين في مجال المالية الدولة بين نوعين من التوازن على مستوى ميزان المدفوعات وهما (شهاب وناشد، 2006، ص ص111-112):

- ✓ **التوازن المحاسبي:** يقصد به تحقق التعادل والتكافؤ بين ما تحصل عليه الدولة من إيرادات الصرف الأجنبي وما تدفعه منه، أي لابد من حصول مساواة حسابية بين جانبي الدائن والمدين لميزان المدفوعات؛
- ✓ **التوازن الاقتصادي:** وهو الذي يتعلق ببعض حسابات ميزان المدفوعات من خلال مقارنة القيمة الإجمالية للجانب الدائن والمدين لكل حساب على حدة، وفي حالة عدم توازن أي حساب فيتم وصف الميزان بأنه مختل اقتصاديا، والعكس في حالة تساوي جانبي الحساب.

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات:

يمكن الوقوف على مفهوم اختلال ميزان المدفوعات والأسباب المؤدية له من خلال ما يلي:

1- تعريف اختلال ميزان المدفوعات

يعرف اختلال ميزان المدفوعات بأنه "الحالة التي تنقص أو تزيد فيها المديونية عن الدائنية في المدفوعات المستقلة"، ويأخذ هذا الاختلال شكلين هما الفائض وذلك عند زيادة قيمة جانب الدائن في العمليات المستقلة عن قيمة الجانب المدين، أو العجز وذلك عند زيادة قيمة الجانب المدين عن قيمة الجانب الدائن (حسين عوض الله، 2003، ص105).

2- أسباب اختلال ميزان المدفوعات

يرجع الاختلال في ميزان المدفوعات حسب العديد من الاقتصاديين للعديد من الأسباب منها ما هي داخلية وأخرى خارجية، وفيما يلي إيجاز لأبرز تلك الأسباب (بوروشة، 2019، ص ص63-65):

- ✓ السياسات الاقتصادية الكلية، إذ تؤدي الآثار الناجمة عن السياسات الاقتصادية المعتمدة في إحداث تغيرات على بنود ميزان المدفوعات مما قدر يسهم في حدوث عجز أو فائض في هذا الأخير؛
- ✓ ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته اتجاه تغيرات الأسواق المحلية والدولية؛
- ✓ التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية، ففي حالة ما إذا تم تقييم سعر صرف العملة بأكبر من قيمتها الحقيقية مثلا فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للدول الأجنبية، فيقل الطلب عليها وبالتالي يحدث خلل على مستوى ميزان المدفوعات؛

- ✓ الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قد تنعكس إيجابا أو سلبا على مختلف التعاملات الاقتصادية الواردة في ميزان المدفوعات؛
- ✓ تغير مستويات الأسعار المحلية والعالمية، فمثلا تؤثر حالات التضخم والانكماش التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني على الصادرات والواردات بسبب تغير أسعار السلع المصدرة أو المستوردة؛
- ✓ اتساع فجوة الموارد المحلية، إذ يلاحظ أن الدول النامية التي تعاني من فجوة بين معدل الاستثمار والادخار للعديد من الأسباب ومن بينها تزايد السكان بمعدلات أكبر من تزايد الإنتاج، يؤدي ذلك لتزايد الاستهلاك الذي ينعكس سلبا على الادخار وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار المحلي، مما يدفع الدولة للاعتماد على الواردات وبالتالي قد يزيد من العجز في ميزان المدفوعات؛
- ✓ هروب الأموال إلى الخارج، حيث يؤثر ذلك بشكل مباشر على ميزان المدفوعات من خلال أنها تجعل الدولة التي هرب منها رأس المال في حاجة دائمة للأموال للقيام بتمويل استثماراتها واستيراد السلع، وهو ما قد يؤثر على تراجع معدلات الإنتاج وكذا الدخل والاستهلاك ومن ثم التأثير سلبا على وضع ميزان المدفوعات.

المبحث الرابع: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تؤدي سياسة الإنفاق العام دور محوري ومهم جدا في السيطرة على مختلف الاختلالات الداخلية والخارجية التي تعترض الاقتصاد ومعالجتها، وذلك عبر قدرتها الكبيرة على التأثير في المؤشرات الاقتصادية الكلية ومساهمتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومكافحة البطالة من خلال رفعها لمستويات التشغيل، والحد من الضغوط التضخمية وتحقيق التوازن الخارجي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن خلال هذا المبحث سنحاول تبيين الدور الذي تقوم به سياسية الإنفاق العام في تحقيق استقرار الاقتصاد من خلال دورها في التأثير على متغيراته الأربعة.

المطلب الأول: دور سياسة الإنفاق العام في تشجيع النمو الاقتصادي

يرتبط إجمالي الناتج المحلي بشكل كبير بحجم الإنفاق الكلي، وباعتبار أن الإنفاق العام يمثل أحد المكونات الأساسية لهذا الإنفاق، فمن البديهي والطبيعي جدا أن يتأثر مستوى إجمالي الناتج المحلي بمختلف التغيرات التي تحدث في حجم الإنفاق العام، وتظهر جليا أهمية سياسة الإنفاق العام بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي في دورها الكبير في زيادة حجم المواد الاقتصادية المحددة للطاقة الإنتاجية لأي

مجتمع، حيث أن الإنفاق الاستثماري العام يسهم في تكوين رأس المال عن طريق المشاريع التي تقوم الدولة بتنفيذها الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على نمو الناتج المحلي، وفيما يتعلق بالإنفاق التحويلي فإنه يعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع اقتصادي لآخر بغرض إحداث التنمية المتوازنة، وغالبا ما يستخدم إجمالي الناتج المحلي لقياس مستوى النشاط الاقتصادي ويعبر عن ذلك كما يلي (وليد عايب، 2010، ص ص129-130):

$$GDP=C+G+I+(X-M)$$

وتوضح لنا هذه المعادلة بأن الحكومات تقوم بالتأثير على النشاط الاقتصادي (إجمالي الناتج المحلي) عبر التحكم المباشر في مشترياتها من السلع والخدمات، والتأثير على الاستهلاك والاستثمار الخاص وصافي الصادرات بشكل غير مباشر وذلك عبر إجرائها لتغييرات في الضرائب والتحويلات والإنفاق، إضافة إلى ذلك توجد العديد من العوامل التي تتحكم في تحديد مدى فعالية السياسة الإنفاقية العامة في تأثيرها على نمو إجمالي الناتج المحلي والتي لعل من أهمها طريقة تمويل الإنفاق العام وفيما يلي تفصيل لكل ذلك (الموسوي، 2017، ص7).

الفرع الأول: طريقة التمويل وأثرها على فعالية سياسة الإنفاق العام في زيادة النمو الاقتصادي

تلعب طريقة تمويل الزيادة في حجم الإنفاق العام دور كبير في تأثير سياسة الإنفاق العام على إجمالي الناتج المحلي وذلك على حسب الحالات التالية:

أولا: فعالية سياسة الإنفاق العام في حالة التمويل المحلي للإنفاق العام

من أبرز صور التمويل المحلي نجد بيع السندات الحكومية أو الاقتراض المصرفي، إلا أن ضعف نشاط الأسواق المالية في الدول النامية يجعل من أمر بيع السندات الحكومية قليل جدا ومصدرا محدودا، إضافة إلى أن الاقتراض الداخلي يحدث آثار إيجابية لاسيما إذا تم توجيه هذه القروض لتمويل المشاريع الإنتاجية، على العكس من الاقتراض الأجنبي، أيضا فإن التوسع النقدي لتمويل الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة موارد الدولة المالية وذلك بافتراض ثبات التوقعات التضخمية، وعليه فإن الحد الأعلى للإنفاق العام يتحدد بمصادر تمويله، إذ يكون تحكم الدولة في بعض المصادر محدودا فتلجأ عندها إلى زيادة إيراداتها من مصادر أخرى، وإذا ما وقع الاختيار على التمويل التضخمي فعلى الحكومة تحمل ارتفاع معدل التضخم (روشو، 2018، ص106).

وعموما فإن الكثيرون يرون أن فعالية سياسية الإنفاق العام تزيد كلما كان الدين الحكومي أقل، ذلك أن قيام الدولة بزيادة الدين العام لتمويل الإنفاق العام سيؤدي إلى حدوث زيادة في الضرائب مستقبلا، وهو ما قد يخفض من الإنفاق الاستهلاكي الذي يحد من الأثر الموجب للزيادة الحاصلة في الإنفاق العام على الطلب الكلي، كذلك فإن ارتفاع الإنفاق العام الذي يتم تمويله عن طريق الدين العام يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما قد يسهم في ظهور أثر المزاحمة الذي يحد من فعالية سياسة الإنفاق العام في زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي (عطية، 2019، ص ص51-52).

ثانيا: فعالية سياسية الإنفاق العام في حالة التمويل الخارجي للإنفاق العام

في حالة قصور مصادر التمويل المحلية وانحسارها تلجأ الدولة للتمويل الأجنبي لأجل تغطية العجز الهيكلي الموجود بين الادخار والاستثمار، وعندها قد تجد الدولة نفسها بصدد عجز توأم والذي يعني وجود علاقة قوية بين عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ويأخذ التمويل الخارجي ثلاثة أشكال (وليد عايب، 2010، ص134):

- ✓ **المنح:** والتي قد تأخذ صورة نقد أو مساعدات سلعية أو حتى معونة للمشاريع، كما أنها لا تحتسب كدين عام؛
- ✓ **القروض بشروط ميسرة:** وتتجلي في القروض التي تمنحها الهيئات المالية والنقدية الدولية بأسعار فائدة تكون منخفضة بالمقارنة مع ما هو سائد في السوق؛
- ✓ **القروض التجارية:** تتوقف هذه القروض على مدى توفر البنوك على السيولة وكذا تقييم البنوك للمقدرة الافتراضية للبلد الطالب للقرض.

ثالثا: تمويل الإنفاق العام بالاعتماد على الإيرادات الريعية

يميز هذا النوع من التمويل الدول النفطية، إذ تعتمد على الإيرادات المتأتية من النفط في تمويل إنفاقها العام وتوجيه مسارها الاقتصادي، غير أن المشكلة التي تكمن في هذا النوع من التمويل هو وجود عوامل خارجية تتحكم في حجم إنتاج النفط وأسعاره وهو الأمر الذي يجعل التقلبات الشديد لهذه الأخيرة تؤثر على النمو الاقتصادي وكذا الأداء المالي للدولة، كما أنه في حالة الطفرات النفطية إذا لم يتم توجيه الإنفاق العام الممول بالعائدات النفطية لبناء قاعدة صناعية ووجه للإنفاق الاستهلاكي فإن هذا الأمر سيحد من فعالية سياسة النفاق العام في دعم النمو الاقتصادي (روشو، 2018، ص107).

الفرع الثاني: محددات تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

إن تأثير سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي يتحدد بعاملين هما المقدرة الإنتاجية (العرض الكلي) والطلب الكلي الفعال، وفيما يلي توضيح لكل ذلك:

أولا: المقدرة الإنتاجية (العرض الكلي)

يساهم الإنفاق العام بصورة مباشرة أو غير مباشر في الرفع من المقدرة الإنتاجية للاقتصاد وذلك لما يتوفر عليه من عوامل إنتاجية والتي تتجلى في رأس المال واليد العاملة والموارد الطبيعية والفن الإنتاجي (روشو، 2018، ص108)، وحسب النظرية الكلاسيكية فإن الإنتاج في الاقتصاد يجري تحديده انطلاقا من المعادلة التالية:

$$Y=F(A,K,L)$$

حيث أن: K تمثل رأس المال، وL تمثل العمالة، وA تتمثل في المعرفة لتطوير رأس المال.

ومن أبرز الأمثلة لدالة الإنتاج الكلاسيكية الحديثة هي دالة Coobb-Douglas والتي تأخذ الصيغة الرياضية الآتية:

$$Y=A.K^{\propto}L^{\propto-1}$$

ويتمثل دور الحكومة هنا عبر تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة والتأثير على المقومات الاقتصادية الكلية، وسبق ووضح "Barro" أن أشطة الحكومة هي مصدر النمو الداخلي، إذ تقوم الحكومة بشراء جزء من إنتاج القطاع الخاص لكي تستعمله لعرض الخدمات العمومية بالمجان للمنتجين الخواص، وتظهر آثار الإنفاق العام على المقدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال أن الإنفاق الاستثماري يسهم في تكوين رأس المال الثابت الذي يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية، والإنفاق الاستهلاكي الذي يعمل هو الآخر على زيادة المقدرة الإنتاجية وإن كان أقل وضوحا من الإنفاق الاستثماري في التأثير على هيكل الإنتاج، وبالتالي يسهم الإنفاق العام في زيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق دوره في زيادة حجم الموارد الاقتصادية وتأهيلها على اعتبار أنها المحددة للطاقة الإنتاجية وذلك بحسب طبيعة الإنفاق العام(قرينعي، 2019، ص ص116-117).

ثانيا: الطلب الكلي الفعال

بافتراض ثبات القدرة الإنتاجية للاقتصاد، فإن حجم الناتج المحلي يتوقف على الطلب الكلي الفعال، أي الطلب على الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الكلي، وعليه فإن الإنفاق العام يؤثر على مستوى التشغيل الكلي وفي مستوى إجمالي الناتج المحلي عبر تأثيره على مستوى الطلب الكلي الفعال، وعلى العموم فإن أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي يتوقف على عنصرين رئيسيين هما (روشو، 2018، ص ص108-109):

- ✓ تأثير الإنفاق العام على الطلب الفعلي والذي يتوقف على حجم ونوعية الإنفاق؛
- ✓ تأثير الطلب الفعلي على الناتج الوطني والذي يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي؛

الفرع الثالث: تأثير سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي

يتضح تأثير سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي من خلال تحليل منحنى (IS-LM)، فمنحنى (IS) يوضح التراكيب الممكنة من سعر الفائدة والدخل والتي يتحقق عندها التوازن في سوق السلع وذلك عند تساوي الادخار مع الاستثمار، وهو منحنى ذو ميل سالب نظرا لأن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الاستثماري، أما منحنى (LM) فيبين نقاط أسعار الفائدة والناتج التي يتحقق عندها توازن سوق النقد، وهو ذو ميل موجب على اعتبار أن زيادة أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب على الأرصدة الحقيقية، والشكل الآتي يوضح لنا التوازن الاقتصادي حسب منحنى (IS-LM) (الموسوي، 2009، ص209):

الشكل رقم (2-1): التوازن الاقتصادي حسب منحنى (IS-LM)

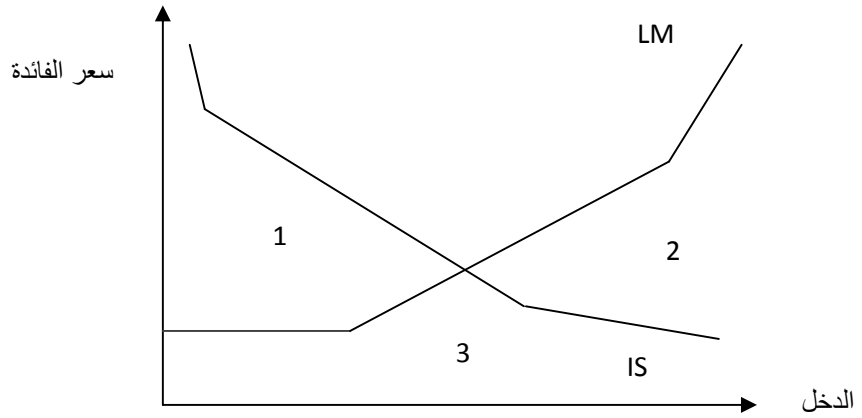

المصدر: (عايب، 2010، ص141).

من خلال الشكل يلاحظ أن المنحنى مقسم لثلاثة أقسام رئيسية (روشو، 2018، ص ص109-110):

- ✓ المنطقة الكينزية (1) حيث يكون منحنى (IS) شبه عمودي، والمنحنى (LM) شبه أفقي حيث تكون دالة الاستثمار غير حساسة للتغيرات في سعر الفائدة؛
- ✓ المنطقة الكلاسيكية (2): حيث يكون المنحنى (IS) أفقيا والمنحنى (LM) شبه عمودي حيث يكون الاستثمار حساس لسعر الفائدة كما يقربه الكلاسيك والنيوكلاسيك؛
- ✓ المنطقة الوسطى (3): وهي تجمع بين وجهة نظر الطرفين، حيث يمكن تحليل هذا التأثير على المديين القصير والطويل.

أولا: تأثير سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير

يعتبر كل من النموذج الكينزي والنيوكلاسيكي من ضمن النماذج التي شرحت العلاقة بين الإنفاق العام ونمو إجمالي الناتج المحلي في الأجل القصير، إذ أقر الكينزيون بأن الإنفاق العام يعتبر متغير خارجي يؤثر على نمو إجمالي الناتج المحلي في الأجل القصير والمتوسط، وحسب كينز فإن تخفيض الإنفاق العام يؤدي إلى التأثير سلبا على الطلب الكلي وحجم الدخل مباشرة، مما يؤدي إلى نشوء أثر المضاعف السلبي الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض حجم العمالة وانخفاض معدلات الفائدة وتدهور سعر صرف العملة (عطية، 2019، ص52).

ويستهدف الإنفاق العام تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية أثناء مراحل الدورة الاقتصادية، فمن خلال مساهمة الدولة في الطلب الكلي يمكن لها القيام بدور تعويضي، إذ تقوم بزيادة الإنفاق العام خلال أوقات الانكماش وتحد منه أثناء أوقات التوسع (عايب، 2010، ص142)، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1- حالة الكساد الاقتصادي

تعتمد الدولة في حالة الكساد ووجود الفجوة الانكماشية سياسة مالية توسعية، حيث تقوم إما بزيادة الإنفاق العام وذلك في حالة إتباعها لسياسة مالية غير متوازنة، أو سياسة الميزانية المتوازنة والتي تتجلى في زيادة الإنفاق العام والضرائب بنفس القدر، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة مستوى الدخل والإنتاج، وأيضا مستوى التوظيف وسعر الفائدة، ويتوضح ذلك بيانيا بانتقال منحنى (IS1) إلى

جهة اليمين (IS2) الأمر الذي ينجم عنه زيادة كل من مستوى الدخل الوطني وسعر الفائدة (عرابي، 2020، ص95)، والشكل الآتي يوضح لنا ذلك:

الشكل رقم (2-2): تأثير التوسع في الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

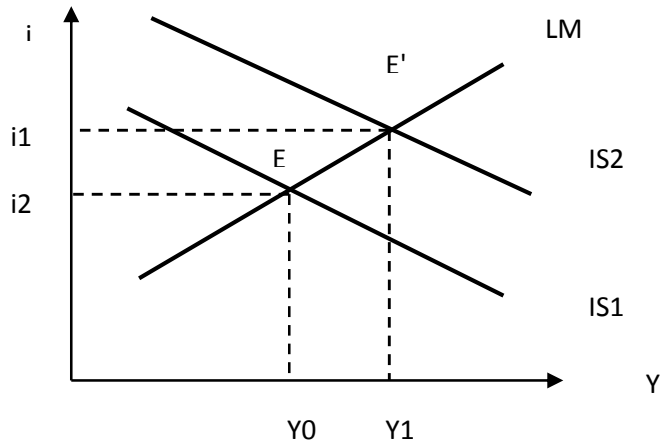

المصدر: (الأشقر، 2006، ص247).

2- حالة التضخم الاقتصادي

في حالة التضخم تقوم الدولة بإتباع سياسة مالية انكماشية، حيث تقوم بتخفيض الإنفاق العام مما يحد من الزيادة في الطلب الكلي ومستوى الدخل وسعر الفائدة، ويتم توضيح ذلك بيانيا بانتقال منحنى (IS1) إلى (IS2) من جهة اليسار (عرابي، 2020، ص ص95-96)، ولتتبع أثر فعالية سياسة الإنفاق العام للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق تغير الإنفاق نستعين بالشكل الآتي:

الشكل رقم (2-3): تأثير السياسة الإنفاقية الانكماشية على النمو الاقتصادي

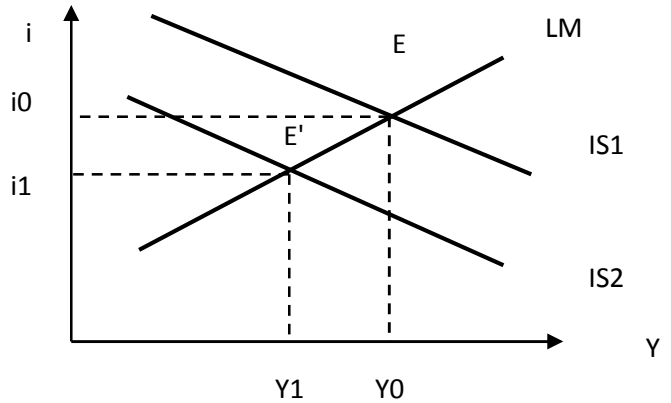

المصدر: (عرابي، 2020، ص95).

ثانيا: تأثير سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل

بغرض تغيير هيكل الاقتصاد الوطني تقوم الدولة في هذا الإطار بنوع من الإنفاق من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية، مما ينعكس بعد فترة طويلة على الدخل الوطني نحو الزيادة، وينجم عن هذا النوع من الإنفاق توجيه مباشر للموارد الإنتاجية، أو توجيه غير مباشر من خلال التأثير على كيفية استخدام هذه الموارد من قبل الأفراد، بالنسبة للتوجيه المباشر فيتم من خلال الاستثمار العام وذلك إما عن طريق استغلال بعض الموارد الطبيعية، أو عن طريق الإنفاق على البنية التحتية، أما فيما يخص التوجيه غير المباشر للموارد الإنتاجية فيتم عن طريق انتقال هذه الموارد إلى نوع معين من فروع النشاط الاقتصادي، أو توجيهها تحت تصرف الأفراد إلى بعض المناطق على حساب مناطق أخرى (عطية، 2019، ص ص53-54).

وكنتيجة لما سبق، فإن تدخل الدولة عن طريق الإنفاق العام يؤثر على نمط استخدام الموارد الإنتاجية مما يؤدي إلى تحقيق نمط جديد يزيد من الناتج المحلي، نظرا لأن مقدار الناتج يتوقف أساسا على مستوى تشغيل الموارد الموجودة تحت تصرف الأفراد، وأيضا على توزيع هذه الموارد على الاستخدامات المختلفة، ومن ثم فالإنفاق العام يمكن أن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل (قميتي، 2019، ص124).

ولقد تناولت العديد من النماذج الاقتصادية الحديثة شرح العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام ونمو إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل والتي ارتبطت بنظريات النمو الحديثة، حيث أضافت مختلف الدراسات الإنفاق العام كعامل مفسر لنمو إجمالي الناتج المحلي في الأجل الطويل، وذلك عبر تأثير أنواع هذا الإنفاق المختلفة على الإنتاجية ونمو الناتج، إذ أن نمو الناتج بمثابة دالة في التطور التكنولوجي ورأس المال والعمالة، الإنفاق العام، هذا الأخير الذي يؤثر من خلال تدفقاته على عوامل الإنتاج المختلفة، والتي تسمح بزيادة إنتاجيتها، وبما أن الإنتاج في الأجل الطويل يتحدد بمستوى العرض إذ أن سياسة الإنفاق العام التوسعية لا تؤثر فقط على نمو الناتج بل تؤثر أيضا على المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة الاسمي وذلك بحسب النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية التي تعتقد بأن النمو يرتبط بالتطور النقدي، وعلى العكس من ذلك فإن النظريات الحديثة للنمو تقر بإمكانية وجود أثر إيجابي

للإنفاق العام على النمو في الأجل الطويل وذلك بحسب نوعية الإنفاق العام وليس بحسب كميته، ولعل من أمثلة ذلك نذكر الإنفاق على البنية التحتية والتعليم (قرينعي، 2019، ص122).

وإذا ما أخذنا بالحسبان تقسيم الإنفاق العام إلى إنفاق جاري وإنفاق استثماري، فإن الإنفاق الجاري لا يؤثر على معدل نمو الناتج في الأجل الطويل إلا لو كان هذا الإنفاق يؤثر على إنتاجية القطاع الخاص، وعليه فسياسة الإنفاق العام تؤثر على نمو الناتج المحلي من خلال تأثيرها على البنية التحتية التي تساهم في زيادة إنتاجية القطاع الخاص، وعليه نستنتج أن الاستثمار العام له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل عبر زيادة إنتاجية القطاع الخاص والذي يطلق عليه مصطلح الأثر الدخيل أو أثر السلعة العامة (عايب، 2010، ص ص147-148).

الفرع الرابع: الآثار غير المباشرة لسياسة الإنفاق العام على نمو إجمالي الناتج المحلي

لا تقتصر آثار الإنفاق العام على الآثار المباشرة السابق ذكرها فقط، بل إنها وبفعل عامل الزمن ستتفاعل لتولد تأثير على الدخل والاستخدام، وهو ما وصفه "كينز" بأثر المضاعف والمعجل، حيث أن الزيادة الأولية في الإنفاق العام حسب كينز كفيلة برفع القدرة الشرائية للأفراد ذوي الدخول المحدودة والذين يتسمون بميل حدي مرتفع للاستهلاك من شأنه تحفيز الطلب المحلي وبالتالي زيادة الإنتاج والدخل لاسيما إذا كان ذلك الإنفاق إنفاق استثماري حيث يولد هذا الأخير زيادة في الدخل ثم يحفز الطلب فتمتص السلع المعروضة وعليه يتشجع المنتجون لزيادة طاقتهم الإنتاجية العاطلة (أثر المضاعف) وتعجيل الإنتاج عبر توسيع الطاقة الإنتاجية (أثر المعجل) (روشو،2018، ص ص111-112)، ولقد سبق لنا أن عرضنا الكيفية التي يعمل بها كل من المضاعف والمعجل في الفصل الأول.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن الآثار غير المباشرة لسياسة الإنفاق العام والتي تتجلى في كل من مبدأ المضاعف والمعجل تستدعي توفر جهاز إنتاجي مرن يتلائم والزيادة الحاصلة في الطلب، وإلا فإن تطبيق النموذج الكينزي لاسيما في الدول النامية التي لا يتسم جهازها الإنتاجي بهذه الخاصية (المرونة) سيكون أمرا غير موات لها، إذ أثبتت التجربة أن معظم حالات البطالة ضمن هذه الدول من غير الممكن معالجتها عن طريق مبدأ المضاعف، فلما قامت هذه الدول بتطبيق النهج الكينزي عبر التوسع في سياساتها الإنفاقية بغرض تحفيز الطلب الكلي، فإن أقصى نتيجة وصلت لها هي تحفيز الطلب المحلي هذا الأخير الذي لم يجد سلعا محلية لاستيعابه، وهو الأمر الذي جعل هذه الدول أمام

خيارين هما إما أن تلجأ للاستيراد لأجل سد الفجوة الموجودة وهذا الأمر ينطبق على الدول التي تتسم بمقرة مالية عالية، أو القبول بالضغوط التضخمية وتراجع القوة الشرائية وكذا المديونية، وهذا الأمر ينطبق على الدول ذات الموارد المحدودة (عطية، 2019، ص56).

المطلب الثاني: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التشغيل الكامل ومحاربة البطالة

يعد الوصول إلى تحقيق التشغيل الكامل أحد أبرز أهداف سياسة الميزانية عموما وسياسة الإنفاق العام خصوصا، وتظهر أهمية هذه الأخيرة في تأثيرها على مستوى التشغيل من خلال مدى مساهمتها في الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية المتاحة بما يحقق اقتراب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج، ويؤكد "كينز" على أن أداة الإنفاق العام تشكل أحد أهم عناصر الطلب الكلي التي تؤثر على حجم الناتج وبالتالي حجم الدخول والتشغيل وذلك انطلاقا من قانون "الطلب يخلق العرض" (قميتي، 2019، ص134).

ووفقا للمنظور الكينزي فإن دالة البطالة تختلف عن ما هو وارد في التحليل الكلاسيكي في هذا الشأن، إذ يعتبر الكلاسيك البطالة بكافة أنواعها المختلفة ناجمة عن رفض العمال الذين قاموا بترك وظائفهم لأجل قبول وظائف أخرى بأجر أعلى، ويجري علاج هذه المشكلة وفق نظرتهم عبر تخفيض الأجور، إضافة لذلك فإن التوازن في إطار النموذج الكلاسيكي هو بالضرورة توازن عمالة كاملة، إذ أن الأفراد يفاضلون بين العمل والراحة "بطالة اختيارية"، ويجري تحقيق التوازن ضمن سوق العمل بطريقة آلية من خلال العرض على العمل والطلب عليه، ولقد أوضح كينز بأن تخفيض الأجور كما يزعم الكلاسيك لا يؤدي إلى القضاء على البطالة، بل على العكس من ذلك نظرا لأن العمالة ترتبط بقرارات المنظمين المحددة لحجم الإنتاج المرغوب، وإن تخفيض الأجور سوف يقلل من الطلب الفعال ومن ثم يقلل حجم الإنتاج المراد تحقيقه وكذا حجم العمالة اللازمة للحصول على هذا الإنتاج، فأي زيادة في النتاج تقضي زيادة العمالة والعكس صحيح (عرابي، 2020، ص ص99-100).

وعليه نتوصل لنتيجة مفادها أن الفرق بين كل من التحليل الكينزي والكلاسيكي هو أن هذا الأخير ينطلق من التوازن في سوق العمل بناء على افتراض أن العمال كاملة، ثم ينتقل الأثر لبقية الأسواق، في حين أن التحليل الكينزي يعتبر المحدد لحجم العمالة هو الطلب الفعال اللازم لتشغيل الجهاز الإنتاجي،

وهنا تظهر أهمية الإنفاق العام في زيادة الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل (عطية، 2019، ص59).

ولزيادة الطلب الكلي من خلال التوسع في الإنفاق العام تقوم بعض الدول بإتباع سياسة المشروعات العامة ذات النفع العام على غرار الطرق العامة، الإنشاءات الحكومية، المباني...الخ، ويترتب عن ذلك توفير فرص العمل للبطالين، وهو ما يترتب عنه توزيع الدخول على الأفراد وزيادة كل من الاستهلاك والاستثمار (عصفور، 2011، ص306)، وعليه فسياسة الإنفاق العام تقوم بوظيفتين رئيسيتين تتجلى كل منهما في تنمية الدخل والمحافظة على استقراره من خلال (روشو، 2018، ص125):

- ✓ التوسع في الإنفاق العام إلى جانب الإنفاق الخاص، وهو ما ينجم عنه زيادة المشتريات من الخدمات والسلع لتكون بذلك بمثابة طلب إضافي على الموارد الإنتاجية المستخدمة التي تتجلى في كل من عناصر الإنتاج الأربعة (رأس المال، العمل، التنظيم والابتكار)؛
- ✓ تغيير سياسة الإنفاق العام وفقا لتغيرات الدورة الاقتصادية، حيث تقوم الدولة في فترات الرخاء بتقليص إنفاقها نتيجة زيادة الإنفاق الخاص، أما أثناء فترات الكساد يتراجع الإنفاق الخاص مما يستدعي من الدولة القيام بالتدخل عن طريق سياسة مالية تعويضية عبر زيادة إنفاقها الذي تعتمد في تمويله على العديد من المصادر من بينها الدين العام والإصدار النقدي.

ويمكن للدولة تجنب حدوث ظاهر البطالة عن طريق سياسة الإنفاق العام، ذلك أن وجود بطالة متزايدة يعني انخفاض في الطلب الكلي الفعال، الأمر الذي يؤثر على رغبة المنتجين في التوسع في الإنتاج جراء انخفاض الأسعار، أيضا قد يدفع بهم إلى توقيف بعض خطط الإنتاج وهو ما يدخل الاقتصاد ضمن حلقة مفرغة من البطالة وتراجع الطلب الكلي، وتكفل سياسة الإنفاق العام عند هذه الحالة تحقيق الإنعاش الاقتصادي عن طريق الإعانات الاقتصادية الممنوحة للمنتجين والتي تسهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة، وإما بقيام الدول بإنشاء مدن جديدة وإمدادها بكافة الخدمات الأساسية، مما يسمح بخلق فرص عمل جديدة، كما نجد كذلك الإنفاق العام التحويلي المتعلق بالمعاشات والتأمين الذي يسهم في زيادة اطمئنان الأفراد حول مستقبلهم، وهو الأمر الذي يكون له بالغ الأثر على زيادة إنتاجيتهم(سليمان، 1989، ص ص130-134).

وعيه تلعب سياسة الإنفاق العام دور مهم في معالجة اختلالات سوق العمل، ويمكن تبيين آلية تأثير ذلك في ظل ثبات الأسعار من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-4): آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على سوق العمل

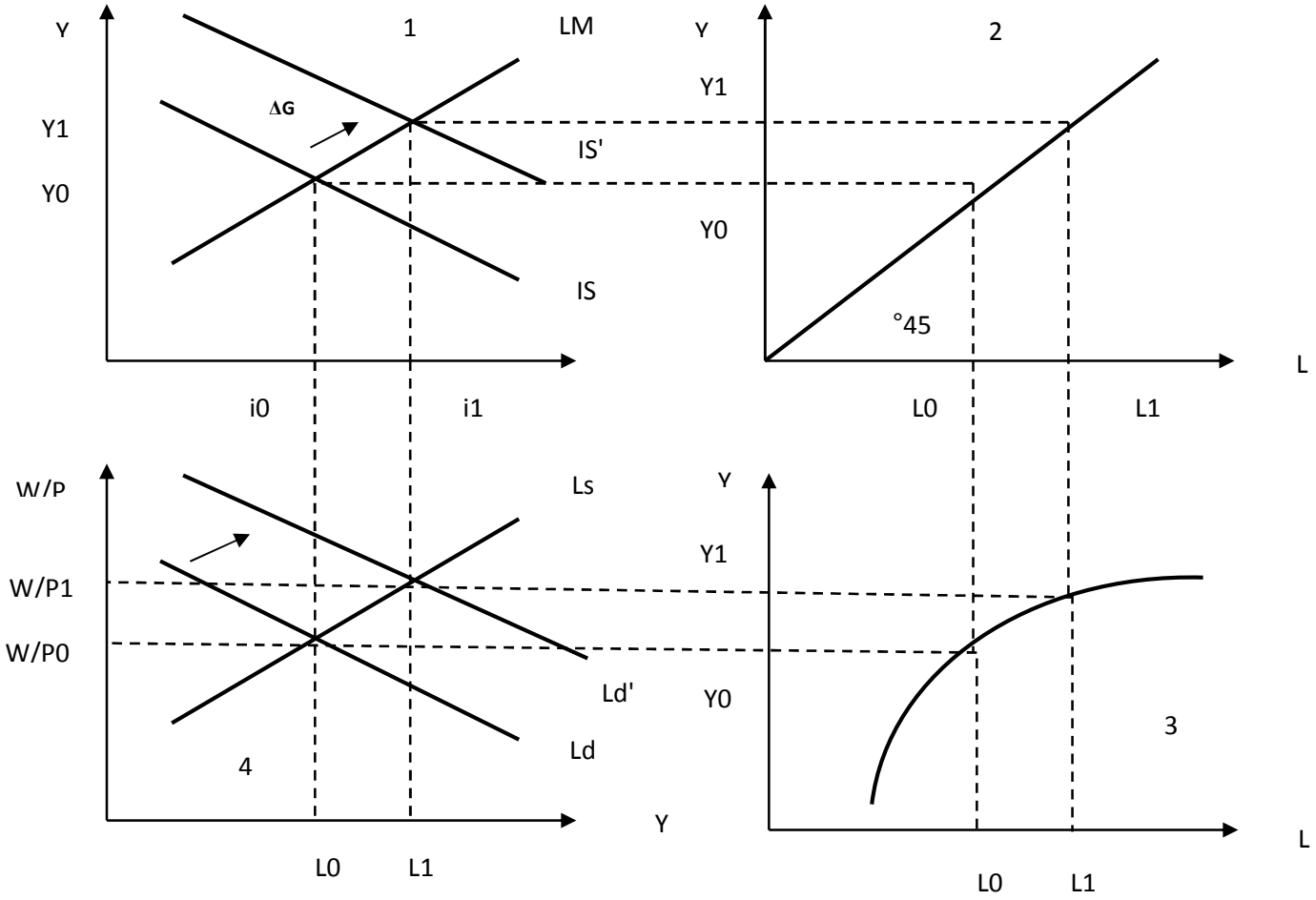

المصدر: (عرابي، 2020، ص101).

يتضح من خلال الشكل رقم (2-4) أنه عند قيام الدولة باعتماد سياسة إنفاقية توسعية ممثلة في زيادة الإنفاق العام بالمقدار (ΔG) فإن ذلك سيتسبب في انتقال منحنى (IS) إلى اليمين نحو وضع توازني جديد ('IS)، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الدخل وارتفاع سعر الفائدة، إذ ينتقل الدخل من Y0 إلى Y1 وينتقل سعر الفائدة من I0 إلى I1، وتتم آلية انتقاله من خلال المضاعف المالي للدخل وسعر الفائدة، ومن خلال ضخ هذه الزيادة في الإنفاق العام فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال الناتج من Y1 إلى Y2 وهو ما سيسهم في زيادة مستوى العمالة وانتقالها من من L0 إلى L1 مثلما يوضحه الشكل (3)، وعن طريق منحنى التوازن في سوق العمل (الشكل 4) يلاحظ انتقال منحنى الطلب على العمل من من Ld

إلى 'Ld، هذا الانتقال يعكس جليا حجم العمالة المطلوبة التي يحتاج لها الاقتصاد للوصول إلى الناتج الفعلي من السلع والخدمات والموضح من خلال الشكل 3، ويقصد اقتصاديا بذلك أنه في حالة اختلال سوق العمل الناجم عن الانكماش الاقتصادي الذي تنتج عنه البطالة الإجبارية، فإن زيادة الإنفاق العام ستفضي إلى ارتفاع مستوى الطلب على العمالة من طرف المؤسسات نتيجة الارتفاع في الطلب الكلي مما يسهم في ارتفاع مستوى العمالة بالمقدار (ΔL=L1-L0)، وبناء على ذلك فإن سياسة الإنفاق العام تعتبر أحد أوجه معالجة الاختلال في سوق العمل حيث ترفع من التشغيل والأداء الاقتصادي بشكل عام(عرابي، 2020، ص ص101-102)، كما أنها تحتل موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية ويمكن توضيح ذلك أكثر في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-5): موقع سياسة الإنفاق العام ضمن سياسات مكافحة البطالة

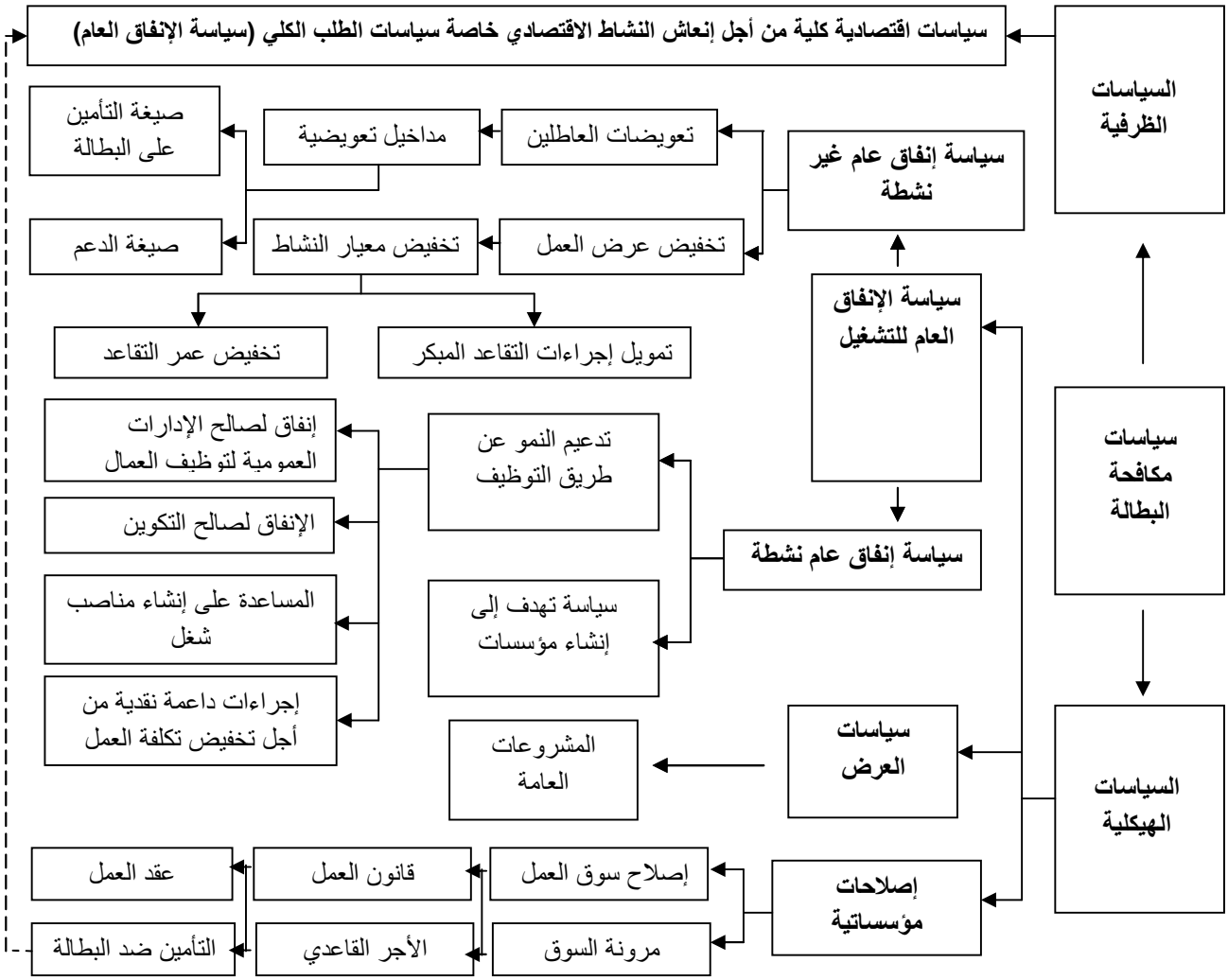

المصدر: (عايب، 2010، ص162).

يتضح من الشكل رقم (2-5) أن سياسة الإنفاق العام تمارس آثار ظرفية وهيكلية في تأثيرها على مستوى التشغيل، إذ تتمثل الآثار الظرفية في اعتماد سياسة إنعاش تسمح بالخروج من حالات الكساد التي تتسم بارتفاع معدلات البطالة، أما فيما يخص الآثار الهيكلية فتكون عن طريق برامج المشاريع العامة والاستثمار في البنية التحتية التي تسمح للقطاع الخاص بخلق مناصب شغل، وفيما يلي تحديد لهذه الآثار(قميتي، 2019، ص ص139-140):

✓ **الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل**

تؤثر الدولة على مستوى التشغيل في المدى الطويل عن طريق برامج المشروعات العامة والبنية التحتية التي تستهدف معالجة فترات الكساد المترتبة عن تغيرات الاستثمار الخاص، إذ أن الدولة لا تتوقف مكتوفة الأيدي أمام نقص الاستثمار الخاص وإنما تقوم بتنفيذ مشاريع إنتاجية لأجل تعويض النقص الموجود في الاستثمار الخاص، غير أن نجاح هذه المشاريع العامة مرهون بجملة من الشروط تتجلى فيما يلي:

- إعداد برامج أثناء فترات الرخاء للقيام بتنفيذها في الوقت اللازم، فإذا بدأت علامات الكساد تظهر مشكلة تأثير حجم هذه المشاريع وتوقيف الشروع في تنفيذها؛
- تقليل الاستيراد من الخارج وذلك بغرض منع التسرب في الإنفاق والاحتفاظ به في داخل الاقتصاد الوطني؛

✓ **الآثار الظرفية قصيرة الأجل لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل**

يتم التوازن الاقتصادي الكلي من خلال التقاء منحنيي العرض والطلب عند النقطة Y التي يوافقها مستوى التشغيل N وهو مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل (الشكل رقم 2-6)، وبغرض امتصاص البطالة الاجبارية (Npe-N) لابد من زيادة مستوى النشاط الاقتصادي بـ ΔY ويكون ذلك من خلال زيادة مستوى الإنفاق العام، إضافة لذلك فإن تأثير الزيادة الحاصلة في الإنفاق العام على نمو الناتج والعمالة مرتبطة بميل منحنى الادخار وبالتالي فإن قيمة المضاعف مرتبط أساسا بالميل الحدي للادخار (المنحنى الأوسط)، ويمكن توضيح الآثار الظرفية التوسعية لسياسة الإنفاق العام من خلال المنحنيات التي صاغها (Hansen و Samuelson) كما يلي:

الشكل رقم (2-6): الآثار التوسعية الظرفية لسياسة الإنفاق العام على مستوى التشغيل

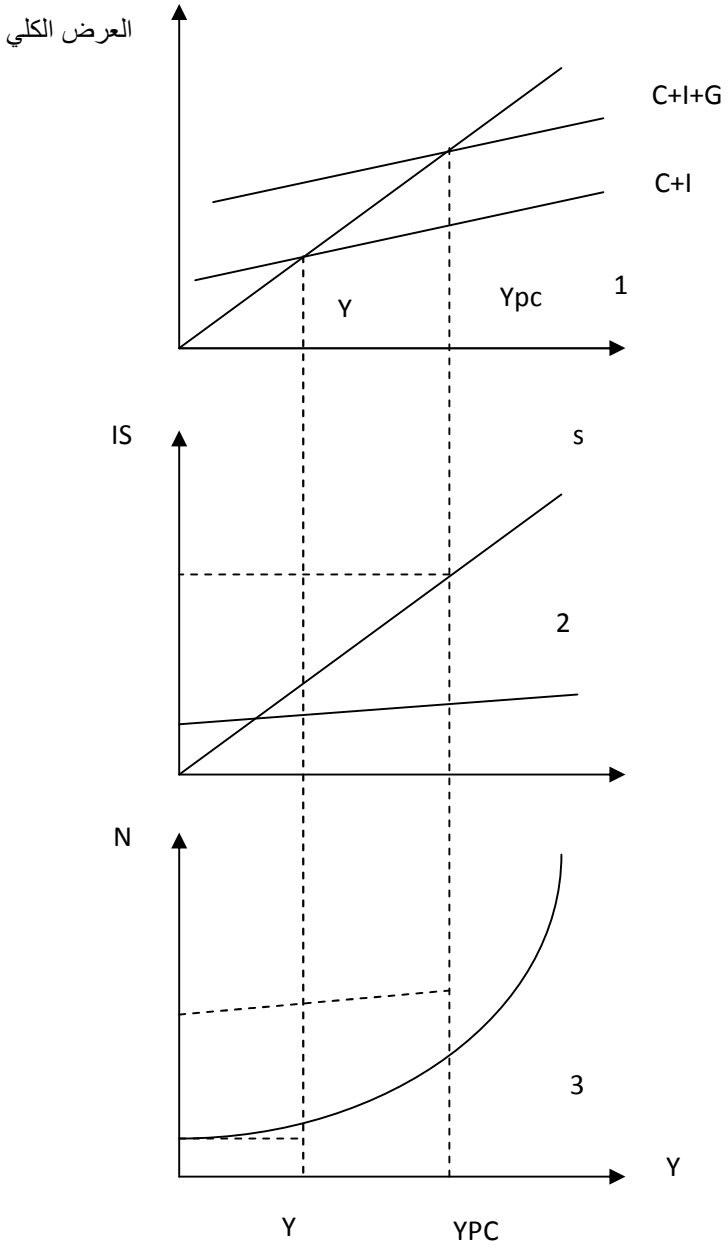

المصدر: (عايب، 2010، ص164).

وعليه فإن زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية سيسمح للمستثمرين بزيادة مشاريعهم الإنتاجية، أيضا فإن الإنفاق العام يساهم بدور مهم في الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي لهؤلاء المستثمرين سواء كان هذا الإنفاق موجه للأفراد في صورة إعانات اجتماعية تسهم في زيادة الطلب على مختلف السلع المنتجة، أو كان في صورة إعانات الانتعاش أو الركود على مستوى التشغيل، لتظهر بذلك أهمية سياسة الإنفاق العام في حالات الكساد عبر قيام الدولة برفع الإنفاق الاستثماري بهدف رفع مستوى

التشغيل، وزياد الإنفاق الجاري بغرض خلق دخول في مقدورها امتصاص السلع المكدسة ومن ثم تحريك العجلة الاقتصادية (قميتي، 2019، ص141).

المطلب الثالث: دور سياسة الإنفاق العام في ضبط التضخم وتحقيق استقرار الأسعار

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في مراقبة التضخم والانكماش من خلال الإنفاق العام سواء الاستثماري أو الاستهلاكي من خلال رفع معدلاته أو تخفيضها وفقا للأوضاع الاقتصادية السائدة، حيث تعمل هذه السياسة عن طريق إحداثها لعجز أو فائض في الميزانية العامة للدولة للسيطرة على الموجات التضخمية والانكماشية، مع ضرورة الأخذ بالاعتبار الأوضاع الخاصة لتحركات النشاط الاقتصادي، وتحديد طبيعة ما يحكم الحكومة أثناء ممارستها لسياستها الإنفاقية من ضغوط واتجاهات تضخمية أو انكماشية لتحديد نوعية الإنفاق العام (عناية، 2006، ص171).

الفرع الأول: محددات تأثير سياسة الإنفاق العام على التضخم

يتحدد أثر سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار بناء على نوع الإنفاق العام وإنتاجيته، إضافة إلى هدف وأسلوب هذا الإنفاق وطرق تغطيته فضلا عن الوضع الاقتصادي العام، وفيما يلي توضيح لكل هذه العناصر:

أولا: نوع الإنفاق العام ومدى إنتاجيته: إن زيادة بعض أنواع الإنفاق العام دون غيره من جهة، وضعف إنتاجيته من جهة ثانية يؤدي إلى زيادة الموجات التضخمية، ويقصد هنا ذلك الإنفاق غير المنتج الذي لا يحقق إيرادا بعد القيام بصرفه، أي لا يضيف ثروة جديدة ولا يرفع من مستوى الإنتاج؛ ويتجلى هذا الإنفاق غير المنتج لاسيما في الإنفاق الجاري اللازم لتسيير شؤون الدولة وضمان إشباع الحاجات العامة على غرار: الرواتب والأجور، الإعانات الاجتماعية، مدفوعات الفوائد، فضلا عن الإنفاق الحربي والعسكري الذي لا يقتصر فقط على مخصصات الرواتب والأجور والمستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها القوات المسلحة، وإنما يشمل الإنفاق المخصص لاستيراد السلاح وكلفة الصيانة للمعدات (قميتي، 2019، ص152).

ثانيا: تركز وتوجه الإنفاق العام: يعد توجيه وتركز الإنفاق العام بمثابة عامل مهم في تأثير سياسة الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار، ومن ثم يسهم في حدوث التضخم من عدمه، فعلى سبيل

المثال إذا تركز الإنفاق العام على تحفيز الاستثمار فسيفضي ذلك إلى انخفاض سعر الناتج، ويعزى ذلك إلى زيادة العرض عن الطلب فيحدث عندها التوازن العام عند مستوى من الأسعار يكون أقل من المستوى السابق لها، وفي حالة ما إذا تركز الإنفاق ووجه نحو الاستهلاك وتحفيزه، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات بفعل زيادة الطلب عليها، لاسيما عند الدول النامية التي يتسم جهازها الإنتاجي بالجمود واللامرونة حيث يعجز عن الاستجابة للطلب الزائد الأمر الذي يتولد عنه ضغوط تضخمية، أما في حالة الدول المتقدمة ذات الجهاز الإنتاجي المرن فإن الزيادة في الطلب ستؤدي إلى توقف الزيادة في الأسعار لتبدأ تدريجيا في الانخفاض (الحاج، 1999، ص153).

ثالثا: طرق تمويل الإنفاق العام: يتوقف تأثير الإنفاق العام على المستوى العام للأسعار بشكل أساسي على الطريقة التي يمول بها، فالزيادة المتواصلة في الإنفاق العام استدعت ضرورة البحث عن مصادر تمويل إضافية للإيرادات العامة على غير الإيرادات الضريبية، إذ لجأت العديد من دول العالم للتوسع في الحصول على القروض الداخلية والخارجية، كما لجأت إلى الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي).

وكقاعدة عامة فإن تمويل الإنفاق العام من خلال الإصدار النقدي الجديد سيؤدي لارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ وذلك في حالة كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل أو كان يعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وفي حالة ما إذ تم تمويل الإنفاق العام عبر تحويل جزء من القوة الشرائية من الإنفاق الخاص إلى الإنفاق العام، فسيتأثر عندها المستوى العام للأسعار بدرجة أقل أو من الممكن أن لا يتأثر إطلاقا بالإنفاق العام الإضافي (شهاب، 1999، ص93).

رابعا: الوضع الاقتصادي العام: يتفق مختلف الباحثين والاقتصاديين على أن التوسع في الإنفاق العام يعد مسببا للتضخم وذلك تحت ظروف خاصة والتي تتجلى في "العمالة الكاملة" والتي يقصد بها اقتصاد متاح فيه عدد قليل من العمال بالنسبة للأجور الجارية، وتستعمل فيه المصانع والمعدات بطاقتها الطبيعية، وبالتالي عند وجود ظروف كهذه سيؤدي الإنفاق العام الزائد إلى رفع الأسعار وظهور بوادر التضخم، إضافة إلى ذلك يوجد عامل آخر يسهم في حدوث الضغوط التضخمية عند التوسع في الإنفاق لاسيما في الدول النامية وهو مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، بحيث تقوم المقاربة الكينزية على افتراض أساسي يتعلق بمدى الاستجابة السريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطلب الإضافي على السلع والخدمات الناجم عن زيادة الإنفاق العام ومدى توفر الاقتصاد على فائض في الطاقة الإنتاجية، حيث يجب أن لا تطول مدة

الانتظار لبدء الاستجابة كثيرا لأن ذلك سيدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع (قميتي، 2019، ص153).

الفرع الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم في إطار نموذج العرض الكلي–الطلب الكلي

يمكن توضيح أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم أكثر باستخدام منحنى العرض الكلي–الطلب الكلي، بحيث أن العوامل المحددة لموضع منحنيات (IS-LM) هي نفس العوامل المحددة لموضع منحنى الطلب الكلي، وعليه سنبين كيف ستؤدي التغيرات في سياسة الإنفاق العام إلى انتقال منحنى الطلب الكلي ومن ثم تأثير سياسة الإنفاق العام على التضخم من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (2–7): أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم في إطار نموذج العرض الكلي–الطلب الكلي

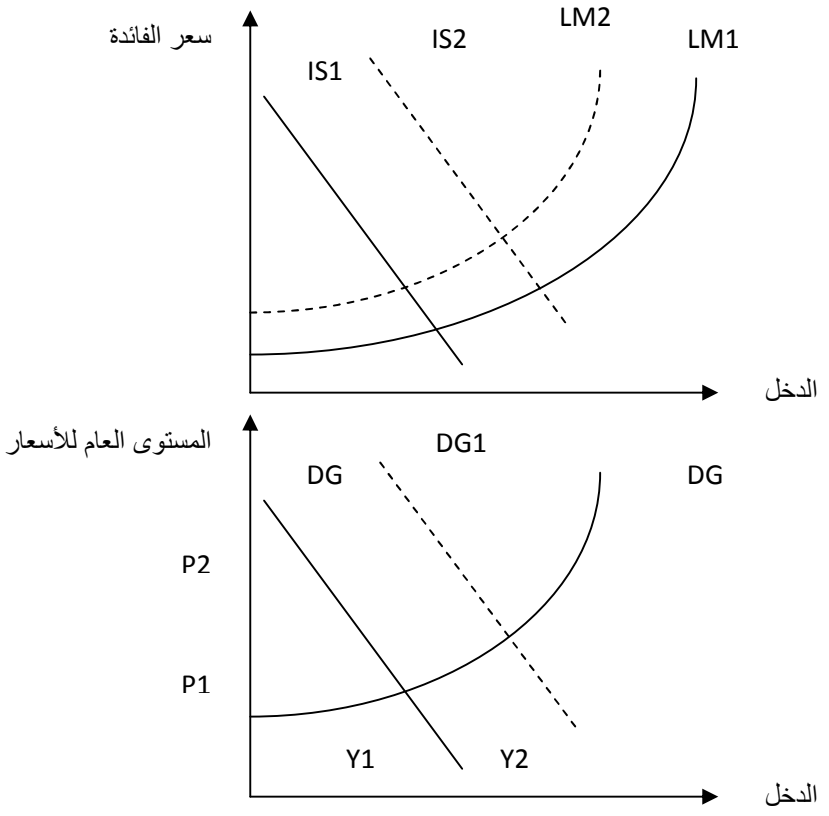

المصدر: (قميتي، 2019، ص153)

يتضح من خلال الشكل أنه عند التوسع في الإنفاق العام بمقدار معين فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، بحيث ينتقل منحنى الطلب الكلي نحو اليمين مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الاستثمار والعمالة الناجمة عن انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع الدخل، وبالتالي انتقال منحنى (IS) نحو اليمين وفي

النهاية تكون النتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وعلى اعتبار أن الأسعار مرنة فإن ارتفاعها سيؤدي إلى انخفاض العرض الحقيقي، الأمر الذي يعني انتقال منحنى (LM) نحو اليسار ليرتفع بذلك سعر الفائدة مجددا مع انخفاض الدخل الناجم عن انخفاض الطلب الكلي من جديد ومن ثم انخفاض الأسعار ولكنها تبقى أعلى من الحالة الأولى (عرابي، 2020، ص107).

المطلب الرابع: دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

تعد سياسة الإنفاق العام أحد أهم السياسات الاقتصادية المستخدمة في تحقيق التوازن لميزان المدفوعات، حيث أنه إذا كانت الدولة تعاني من العجز في ميزان مدفوعاتها، فإنها ستطبق سياسة إنفاقية إنكماشية بغية التأثير على حجم الإنفاق الكلي والدخل الوطني، فالهدف المطلوب من سياسة الإنفاق العام في هذه الحالة يتجلى في كبح تصاعد الدخل الوطني لأجل تخفيض حجم الواردات، لأن الصلة بين تدني الواردات مؤمنة بواسطة الميل الحدي للاستيراد، وتدل هذه العلاقة على النسبة التي تكون على أساسها كل زيادة في الدخل الوطني مخصصة لشراء السلع المستوردة بمقدار ما يكون هذا الميل ثابتا وإيجابيا والذي يدل على أن تدني أو كبح ارتفاع الدخل الوطني يمارس تأثيرا ايجابيا على توازن ميزان المدفوعات(بن لشهب، 2020، ص112).

وعليه فإن الدول بغرض كبحها الدخل الوطني والتقليل من عجز ميزان المدفوعات تستخدم السياسة الإنفاقية من خلال تقليص حجم الإنفاق العام، وعند هذه الحالة سيعرف الإنفاق المحلي انخفاضا مباشرا وينخفض معه الإنفاق على السلع والخدمات المستوردة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة وانخفاض وارداتها، ونتيجة لكل هذا يحدث التوازن في ميزان المدفوعات (مغلاوي، 2016، ص ص112-113).

ويحدث العكس تماما في حالة الدول التي لديها فائض في ميزان مدفوعاتها، فحينها تتبع سياسة إنفاقية توسعية، فترتفع الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية متسببة في زيادة الواردات والتقليل من الصادرات بالقدر الذي يكفي لعودة التوازن لميزان المدفوعات (الدعمي، 2010، ص ص93-94).

خلاصة

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل خلصنا إلى أن الاستقرار الاقتصادي يعد من بين المفاهيم الأساسية في النظريات الاقتصادية الكلية، إذ نجده يأتي على قمة هرم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، باعتباره أحد أهم المطالب الأساسية واللازمة لضمان تحقيق كفاءة إدارة الاقتصاد الوطني.

كذلك فقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول النامية، فاختلال الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة ينجم عن آثار الدورة الاقتصادية، في حين أن الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية يكون بمثابة انعكاس لاختلال هيكل إنتاجها، هذا الأخير الذي يتسم بالجمود واللامرونة، فضلا عن عدم قدرة هذه الدول على التحكم في النشاط الاقتصادي واعتمادها الكلي على إنتاج وتصدير سلعة واحدة أو عدد محدود جدا من السلع.

ومن خلال تحليلنا للخلفية النظرية لدور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد توصلنا إلى أن هذه السياسة تمارس دو مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها الفعال على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، عبر مساهمتها في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي من خلال إسهامها الكبير في رفع مستويات الإنتاجية، فضلا عن دورها في ورفع مستويات التشغيل وبالتالي التقليص من البطالة، ومكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار، إضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك بتطبيقها حسب الوضع السائد وكذا الأهداف المسطرة المرجو بلوغها في المستقبل.

ومن خلال الفصل الموالي سنحاول الإحاطة بمختلف التطورات التي شهدتها سياسة الإنفاق العام في الجزائر وبحث انعكاسات توجهات هذه السياسة على تطور سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثالث: تحليل تطور سياسة الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تمهيد:

تعد سياسة الإنفاق العام جزء مهم من السياسة الاقتصادية الكلية، بحيث تؤدي دورا فاعلا في تحقيق ما تتطلع إليه الحكومة من تطور وتقدم في كافة الميادين، وتعكس بصورة واضحة الأهداف المسطرة من قبل الدولة التي ترمي إلى النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق استقراره وتعزيز رفاهية شعبها.

وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فقد شهد منذ الاستقلال إلى غاية اليوم تحولات وتغيرات مهمة أملتها الظروف التي عرفتها كل من الساحة الوطنية والدولية على كافة الأصعدة، وخلال كل مرحلة مر بها الاقتصاد الوطني في صيرورته كان لسياسة الإنفاق العام الدور البارز في تحقيق ما تسعى إليه الدولة من أهداف من خلال التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

وبناء على ذلك سنحاول في هذا الفصل الإحاطة بمختلف التطورات والتحولات التي شهدتها سياسة الإنفاق العام في الجزائر من خلال استعراض وتحليل أهم المراحل والتوجهات التي مرت بها طيلة فترة الدراسة وذلك بالتركيز على أهم نقاط الانعطاف التي كان لها بالغ الأثر على اتجاه هذه السياسة وبالتالي تطور حجم الإنفاق العام بشقيه وكذا مؤشراته، إضافة إلى ذلك سنتطرق بالدراسة لمختلف مصادر التمويل التي اعتمت عليها الدولة في تمويل إنفاقها العام وأهم التحديات التي تواجه استدامة هذا التمويل، ومن ثم سنقوم بتقييم مدى رشادة الإنفاق العام من خلال تحليل تصنيف الجزائر ضمن بعض المؤشرات الدولية ذات العلاقة بذلك، وفي الختام سنقوم ببحث انعكاس توجهات سياسة الإنفاق العام على تطور سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وسنتناول كل ذلك في المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** أهم الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
- **المبحث الثاني:** تحليل تطور الإنفاق العام واتجاهاته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2022)
- **المبحث الثالث:** مصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر وتحديات استدامته
- **المبحث الرابع:** تحليل سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل توجهات سياسية الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) بالاعتماد على المربع السحري لكالدور

المبحث الأول: أهم الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

ترتبط تطورات وتوجهات سياسة الإنفاق العام بأي دولة ارتباطا وثيقا بالتطورات والتغيرات التي تشهدها تلك الدولة في الشأن الاقتصادي، الاجتماعي وحتى السياسي، وبغرض تتبع وتحليل مختلف التطورات التي طرأت على سياسة الإنفاق العام في الجزائر، سنقوم في هذا المبحث بعرض موجز لأهم الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية خلال فترة الدراسة، باعتبارها تشكل أبرز التطورات التي شهدتها هذه الحقبة الزمنية، والتي كان لها الأثر البالغ على توجه السياسة الإنفاقية العامة للبلاد.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من قبل المؤسسات النقدية والمالية الدولية (1990-1999)

شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات خاصة بعد الأزمة النفطية لسنة 1986 التي كانت شديدة الوطأة على الاقتصاد الوطني وضع اقتصادي مزري تميز بتدني معدلات النمو الاقتصادي، زيادة حدة التضخم وارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، فضلا عن استمرار تدهور ميزان المدفوعات وتراجع حصيلتها من العملة الصعبة إضافة إلى تراكم المديونية الخارجية وانهيار قيمة الدينار الجزائري (بن حمو والهروشي، 2014 ، ص52).

وبسبب هذا التدهور في الوضعية الاقتصادية والضغوط المالية الصعبة التي عاشتها الجزائر وكمحاولة لإصلاح وضع الاقتصاد الوطني، اتخذت السلطات الجزائرية عدة تدابير للدخول في إصلاحات شاملة وجذرية كان القصد من ورائها التخلي على نظام الاقتصاد الموجه إداريا والتحول إلى نظام اقتصاد السوق (عرقوب، 2013، ص73)، حيث قامت بتطبيق برامج إصلاحات جذرية بدعم من المؤسسات المالية الدولية تمثلت أساسا في اتفاقية الاستعداد الائتماني الأولى 1989-1990، واتفاقية الاستعداد الائتماني الثانية 1991-1992، وبرنامج الاستقرار الاقتصادي 1994-1995، وأخيرا برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 (بوعكاز، 2013، ص193).

ولقد تضمنت هذه البرامج مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي شملت المجالات النقدية والمالية، وبالنظر لموضوع دراستنا سيتم التركيز على أهم الإصلاحات والإجراءات المتخذة في مجال سياسة الإنفاق العام والتي نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: الإجراءات المتعلقة بتخفيض الإنفاق العام الموجه لدعم الأسعار – تحرير الأسعار

يعتبر تحرير الأسعار من خلال الرفع التدريجي للدعم على المواد المدعمة أحد أهم المسائل التي ركزت عليها برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر انطلاقا من اتفاقية الاستعداد الائتماني الأولى (1989-1990) إلى غاية برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998، من خلال إبعاد الدولة عن التدخل في ميكانيزم السوق، على اعتبار أن تدخلها يساهم في تشويه الأسعار النسبية التي تعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج (ناويس، 2021، ص177).

ولتوضيح هذه النقطة والتي كان الهدف منها ترشيد الإنفاق العام لتقليص العجز في الميزانية العامة، سيتم التمييز بين مرحلتين رئيسيتين خلال هذه الفترة كما يلي:

أولا: نظام دعم الأسعار مابين 1989-1992

شمل الدعم خلال هذه المرحلة السلع الاستهلاكية الأكثر طلبا والتي تتمثل في 12 مادة هي: السميد، الحبوب، الدقيق المستورد والبقول الجافة، الحليب، السكر المسحوق، الزيت النباتي العادي للاستهلاك الغذائي، الطماطم المصبرة، الخميرة المعدة للخبز، غاز البروطان، غاز أويل، غاز البوتان، بالإضافة إلى مواد البناء والمواد الفلاحية الوسيطية.

ولقد كانت لتكلفة هذا الدعم الذي شكل ما نسبته 4% من إجمالي الناتج الداخلي عامي 1991-1992 بالغ الأثر في عودة الاختلالات للمتغيرات الكلية، حيث دفع ذلك الدولة إلى إصدار النقود لتغطية العجز في الميزانية العامة إذ ارتفعت الكتلة النقدية بحوالي 21.2%، مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار وارتفاع معدل التضخم الذي سجل في عام 1989 ما نسبته 9.3% ليرتفع إلى 17.9% عام 1990 ليبلغ بعد ذلك أعلى مستوى له والمقدر بـ 31.7% عام 1992(ناويس، 2021، ص178).

ثانيا: نظام دعم الأسعار انطلاقا من عام 1993

انطلاقا من عام 1993 شرعت الجزائر في تحرير الأسعار بشكل جلي، وذلك بتقليص عدد المواد المدعمة لتصبح خمسة مواد فقط وهي: السميد، الحبوب، الحليلب، الدقيق المستورد ودقيق الأطفال.

بالإضافة إلى ذلك قامت بتحرير أسعار مواد البناء والمواد الفلاحية الوسيطية، وإلغاء هامش الربح المؤقت لجميع الأسعار ماعدا خمسة مواد (الحبوب، الزيت، السكر، اللوازم المدرسية والأدوية) عام 1994، أما في عام 1995 ألغت مراقبة هوامش الربح كما ألغت تقنين أسعار السكر والحبوب ما عدا القمح، الزيت وحتى الأدوات المدرسية.

وبناء على هذا الأساس نجد أنه خلال الفترة 1994-1996 ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية والبترولية إلى حوالي 200% تماشيا مع الأسعار العالمية، وذلك بعد ما كانت هذه المنتجات قبل عام 1994 يشملها نظام الأسعار المدعمة (بن شهرة، 2008، ص ص129-130).

ويمكن توضيح قيمة المبالغ التي تم تخصيصها من الموازنة العامة للدولة لدعم الأسعار خلال الفترة 1988-1993 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-1): المبالغ المخصصة لدعم الأسعار في الفترة (1988-1993)

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993
المبالغ المخصصة لدعم الأسعار (مليار دج)	1.0	1.0	-	17.65	29.5	22.7

المصدر: (ناويس، 2021، ص178).

وعلى الرغم من مساهمة تخفيض النفقات العامة التي كانت توجه لدعم الأسعار في تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة وتقليص عجزها، إلا أن إجراءات تخفيض الدعم هذه كان لها بالغ الأثر على الجانب الاجتماعي لتسببها في انخفاض القدرة الشرائية للمجتمع لاسيما الفئات المحرومة وذات الدخل المحدود.

الفرع الثاني: الجهود الإنفاقية المبذولة من قبل الدولة لإصلاح المؤسسات العمومية والاتجاه نحو الخوصصة

شهدت المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية منذ الاستقلال العديد من التحولات والإصلاحات الجذرية، كان الهدف الرئيسي منها إخراجها من الوضعية الصعبة التي تتخبط فيها في كل مرة قصد تحسين أدائها الاقتصادي، حيث قامت الدولة بالعديد من الإصلاحات الهيكلية والسياسات التصحيحية بهدف النهوض بالقطاع العام، وإعادة للمؤسسات العمومية الاقتصادية اختصاصها، وإزالة التشوهات الهيكلية التي رافقتها جل دورات حياتها (بهدي، 2004، ص10).

وعلى الرغم من كل هذه المساعي إلا أن الإصلاحات المعتمدة اتسمت بالغموض وعدم الثبات، ولم تتمكن من تحقيق النتائج المتوقعة، وهو الأمر الذي دفع بالمسؤولين للتفكير في الخوصصة كأحد أهم الحلقات من سلسلة هذه الإصلاحات (بوزيان، 2006، ص2)، خاصة بعد تفاقم العجز المالي للمؤسسات العمومية خلال فترة الثمانينات، إذ بلغ العجز المالي بالمؤسسات العمومية المحلية عام 1988 نحو 26 مليون دج، ونحو 181 و251 مليون دج عامي 1989 و1990 على التوالي، ليتفاقم بعد ذلك ليبلغ حوالي 10 مليار دج عام 1994 (عبد الله، 2023، ص60).

وبعد الاتفاق مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية التي ترى أن القطاع الخاص هو الذي لديه القدرة اللازمة لاستغلال الموارد، صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية لأول مرة ضمن المرسوم الرئاسي رقم 95/22 المؤرخ في 15 أوت 1995 والمعدل في مارس 1997 ضمن الأمر 97/12، وتم البدء في تنفيذ عملية الخوصصة في أفريل 1996 (عرقوب، 2013، ص76)، حيث تم التركيز على المؤسسات العمومية المحلية المقدر عددها بـ 1300 مؤسسة، ومن ضمن 274 مؤسسة عمومية جرت خوصصة 117 مؤسسة نهاية عام 1996، وبحلول عام 1998 صفيت 827 مؤسسة عمومية، وقد نتج عن عملية التصفية هذه الاستغناء على عدد كبير من اليد العاملة بعدما كانت في عام 1991 نصف القوة العاملة تشتغل في القطاع العام (بطاهر، 2004، ص207).

الجدول رقم (3-2): أهم المؤسسات العمومية التي تمت خوصصتها خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية

المؤسسات التي تمت خوصصتها	مجال النشاط	النسبة	أسلوب الخوصصة	ملاحظة
EL- Aourasi	سياحة فندقية	%20	بالاعتماد على السوق المالي	-
SAIDAL	كيمياء صيدلانية	%20	بالاعتماد على السوق المالي	-
Eriad Sétif	صناعة غذائية	%20	بالاعتماد على السوق المالي	انسحاب من البورصة بإعادة شراء أسهمها سنة 2008
Sider el Hadjar	صناعة الحديد والصلب	%70	فتح رأس المال لمستثمر استراتيجي مقابل 50 مليار لتحديث المعدات والحفاظ على 22000 منصب عمل	استعمال الدولة حق الشفعة واسترجاع المركب في سنة 2013
ENAD	لوازم التنظيف	%60	فتح رأس المال لمستثمر استراتيجي مقابل تحديث المعدات والاستفادة من العلامة التجارية	شراء 40% الباقية من رأس المال مقابل 800 مليون دينار في ديسمبر 2008

المصدر: (بن نعمون، 2017، ص170).

إلى جانب عملية الخوصصة، قامت الدولة بالتطهير المالي للمؤسسات العمومية لتخليصها من ديونها والعجز في ميزانيتها، ولقد كلفت عملية التطهير المالي الموازنة العامة ما قيمته 1400 مليار دج في نهاية عام 1998 أي حوالي 50% من إجمالي الناتج الداخلي أو 7 أضعاف ميزانية التجهيز لنفس العام (بطاهر، 2004، ص207)، والجدول الموالي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم (3-3): عمليات التطهير المالي الوحدة: مليار دج

طبيعة التطهير	المبلغ
دفع الأجور والرواتب	35
فوائد على المديونية التي أعيد شراؤها	69
تنازل الخزينة عن ديون لها تمثل قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف البنك الوطني للتنمية	126
عمليات تصفية المؤسسات (مؤسسات عمومية اقتصادية تم حلها، مؤسسات غير مستقلة ونفقات اجتماعية للمؤسسات المستقلة)	239
أموال منفقة دفعت للبنوك	384
مديونية الخزينة اتجاه البنوك (مع الأخذ بعين الاعتبار أقساط الدين فقط دون الفوائد)	542
المجموع	**1395**

المصدر: (بطاهر، 2004، ص207).

وعلى الرغم من ضخامة المبالغ التي خصصت للتطهير المالي وإصلاح المؤسسات العمومية إلا أن هذه الأخيرة ظلت تتخبط في المشاكل نتيجة لسوء التسيير فضلا عن صعوبة المواكبة ونقص الكفاءات.

الفرع الثالث: الإجراءات المتعلقة بإعادة توجيه نفقات الشبكة الاجتماعية

عرفت الشبكة الاجتماعية العديد من الإجراءات المتخذة للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية التي ضربت البلاد جراء الارتفاع الكبير في معدلات البطالة التي بلغت 24.4% و28.1% عامي 1994 و1995 على التوالي، فضلا عن تدهور القدرة الشرائية بسبب تحرير الأسعار.

وتعد هذه الإجراءات بمثابة إعادة الدولة النظر في كيفية توزيع نفقاتها الاجتماعية وأيضا تحديد أولوياتها بما يتناسب والوضع الحالي، ويمكن إيجاز أهم هذه الإجراءات التي سعت من خلالها إلى تحسين المستوى المعيشي ورفع القدرة الشرائية للفئات المحرومة فيما يلي (بن عزة، 2010، ص139):

أولا: إنشاء صندوق تعويض الأسعار لدعم الفئات المحرومة:

تم إنشاء هذا الصندوق في إطار قانون المالية لعام 1992 وبالتحديد المادة 115، التي نصت على أنه تستفيد الفئات الاجتماعية ذات الأجر أقل من 7000 دج ومنعدمة الدخل من الدعم، كما أضاف المرسوم التنفيذي رقم 46/92 الصادر في 1992/02/11 شروط وكيفية تطبيق الدعم المباشر لمداخيل الفئات المحرومة، وتتمثل الفئات المعنية في: العمال الأجراء، أصحاب المعاشات من المجاهدين ومعطوبي حرب التحرير، أصحاب المعاشات والمنخرطين في الضمان الاجتماعي، وكذلك المقيمين الذين لا دخل لهم، وشملت هذه الإجراءات أربعة منح: منحة الأجر الأدنى لكل أجير أجره يقل عن 7000دج، منحة التقاعد الإضافية، منحة عائلية تكميلية، منحة معدومي الدخل.

ثانيا: إنشاء صندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة

تم إنشاء هذا الصندوق في إطار الحسابات الخاصة بالخزينة، ويحصل على إيراداته من إيرادات الموازنة العامة، وفي سنة 1993 تم تحديد قيمته بـ 24.000.000.000 وتم توزيعها كما يلي:

- المنح العائلة بمبلغ 4.200.000.000 دج؛
- التعويض التكميلي لأصحاب المعاشات والريوع بمبلغ 1.800.000.000 دج؛
- تعويض أصحاب الأجر الوحيد بملغ 8.700.000.000 دج؛
- تعويض عديمي الدخل بمبلغ 9.300.000.000 دج.

ثالثا: إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

أسس هذا الصندوق عام 1994، وذلك بعد عمليات التسريح وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي أدت إلى تسريح الكثير من العمال، بحيث تلتزم المؤسسات بالدفع لكل عامل تم تسريحه تعويضا يكافئ ثلاثة أشهر أجر في انتظار المنحة التي يدفعها صندوق البطالة خلال ثلاث سنوات، مع البحث عن العمل الذي يتكفل به مركز البحث عن العمل التابع للصندوق.

والجدول الموالي يوضح تطور نفقات الشبكة الاجتماعية ما بين عامي 1992-1993:

الجدول رقم (3-4): نفقات الشبكة الاجتماعية ما بين عامي 1992-1993

البيانات	انجاز عام 1992		تقديرات عام 1993	
	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	عدد المستخدمين متوسط الثلاثي الرابع	المبلغ الإجمالي (مليون دج)	عدد المستخدمين متوسط شهري
تعويض عديمي الدخل	4990	3.530.000	9330	6.450.000
التعويض التكميلي لأصحاب المعاشات والريوع	1415	1.430.000	1660	1.150.000
تعويض أصحاب الأجر الوحيد	6940	5.680.000	5308	1.420.000
المجموع	**3350**	**6.310.000**	**52019**	**6.230.000**
المنح العائلة التكميلية- المنح الموزعة على مجموع الأجراء	1.350.000	4480	9.020.000	1.350.000
المجموع	**16.695**	**11.990.000**	**24.000**	**15.250.000**

المصدر: (بن عزة، 2010، ص139).

على الرغم من أهمية الإجراءات المتخذة في مجال النفقات الاجتماعية والتي كانت في محلها بالنظر للوضع المزري للقدرة الشرائية للمواطنين والارتفاع في معدلات الفقر بسبب تسريح العمال ورفع

الدعم السلعي، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن كافية بالنظر لمبالغ المنح الزهيدة الممنوحة للفئات المحتاجة.

وكخلاصة لما سبق يمكن القول أن الدولة خلال الفترة (1990-1999) قد قامت بتبني سياسة إنفاقية انكماشية تضمنت إجراءات صارمة في مجال تدعيم الأسعار، وتقليص النفقات وعقلنة نفقات التسيير، فضلا عن تقليص حجم اليد العاملة في الوظيف العمومي وكذا تجميد كتلة الأجور في الوظيف العمومي، كان الهدف الرئيسي من ورائها إخراج الاقتصاد الوطني من الوضع المزري الذي كان يعاني منه وزيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال الابتعاد عن مختلف أشكال الدعم والحماية وتحجيم دور القطاع العام وفتح المجال أمام القطاع الخاص.

المطلب الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2019)

بعد مشوار طويل من الإصلاحات الاقتصادية المدعمة من قبل الهيئات المالية الدولية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة 1990-1999، وخروجها من الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 التي عصفت بالاقتصاد الوطني، حاولت الجزائر استكمال مسيرة هذه الإصلاحات بهدف تحسين وضعية الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

حيث عمدت في بداية الألفية الثالثة إلى تبني سياسة مالية توسعية ذات نزعة كينزية، تجلت في توسعها في الإنفاق العام من خلال تطبيقها لحزمة من البرامج التنموية الضخمة المعروفة بـ "برامج الإنعاش الاقتصادي"، والتي سخرت لها أغلفة مالية ضخمة لم يسبق لها مثيل من قبل في مسيرتها التنموية، معتمدة في ذلك على الوفرة المالية الكبيرة التي حققتها من وراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وفيما يأتي عرض موجز لهذه البرامج.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

على الرغم من أن برامج التصحيح الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية التي قامت السلطات الجزائرية بتنفيذها في التسعينات من القرن الماضي كانت تهدف إلى علاج الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، غير أن النتائج المحققة كانت أقل بكثير من ما تم رسمه من أهداف، وهو الأمر الذي أدى إلى تردي

أكثر للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وفي ضوء محدودية نتائج تلك الإصلاحات والتخوف من انعكاساتها السلبية خاصة على الجانب الاجتماعي أدركت السلطات العمومية أن تدخل الدولة ومساهمتها في تحسين القوة الشرائية وتشجيع الاستثمارات الخاصة وتعزيز الموارد المالية أصبح أمرا لا بد منه، وأنه من الضروري إحداث الإنعاش الاقتصادي (قرينعي، 2019، ص153).

وفي هذا الصدد قررت الحكومة في أفريل 2001 اعتماد برنامج تدعيم الإنعاش الاقتصادي لتحقيق نقلة نوعية فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي، بحيث خصصت له غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 7 مليار دولار، ليعتبر آن ذاك بمثابة برنامج قياسي نظرا إلى احتياطي الصرف المتراكم في ذلك الوقت (كاكي وبوعبدلي، 2019، ص138).

وارتكز هذا البرنامج على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية، ووجه لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية، أما فيما يخص محاوره الكبرى فيمكن إيجازها في دعم النشاطات الإنتاجية والتنمية المحلية والبشرية، إضافة إلى تعزيز الخدمات العامة وكذا تحسين الإطار المعيشي (مسيف وآخرون، 2020، ص608).

ووفقا للوثيقة الرسمية المصدرة من قبل رئاسة الحكومة التي تتعلق بمضمون هذا البرنامج، فإن الأهداف العملية لهذا الأخير حددت فيما يلي (بريش وآخرون، 2016، ص12):

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل من خلال رفع مستوى الاستغلال في كل من القطاعي الفلاحي والمؤسسات المحلية المنتجة الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث الأنشطة الاقتصادية وتغطي الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية؛
- تحقيق توازن جهوي؛
- تأهيل المنشآت الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الإطار المعيشي في الوسط الريفي؛ وكذا إنعاش الزراعة والصيد البحري؛
- اختتام العمليات التي في طور الانجاز.

أما فيما يتعلق بالمخصصات المالية لهذا البرنامج فقد تم توزيعها على أربعة أوجه رئيسية كالتالي:

الجدول رقم (3-5): توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

القطاعات	المخصصات (مليار دج)	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	%38.9
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.3	%12.4
دعم الإصلاحات	45.0	%8.6
المجموع	**525**	**%100**

المصدر: (حاقة وخالدي، 2018، ص8)

يتضح من الجدول أن كل من قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية وكذا قطاع التنمية المحلية والبشرية قد استأثروا بالحصة الأكبر من المخصصات المالية لهذا البرنامج بما نسبته 40.1% و38.9% على التوالي من إجمالي المخصصات، ويمكن إيعاز ذلك للأهمية الكبيرة لهذه القطاعات في تحفيز وإنعاش النمو الاقتصادي، والتأسيس لمحيط اقتصادي ملائم فضلا عن تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، أما بقية المخصصات فقد وزعت على كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري، وعلى دعم الإصلاحات بنسبة 12.4% و8.6% على التوالي، ويكمن الهدف من وراء ذلك في ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات العمومية والخاصة الوطنية.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

بعد التحسن الاقتصادي الناتج عن تطبيق "برنامج الإنعاش الاقتصادي"، تعمق لدى القائمين على وضع السياسة الاقتصادية بالجزائر اقتناع تام بضرورة وأهمية المواصلة في سياسة الإنعاش الاقتصادي (بن بريكة وآخرون، 2020، ص131)، وبهذا يعتبر "البرنامج التكميلي لدعم النمو" بمثابة تكملة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي" ونتيجة حتمية للإنجازات السابقة خلال الفترة (2001-2004)، حيث جاء لتثبيت ما تم تحقيقه من نتائج في تلك الفترة، ووضع الشروط الملائمة لنمو اقتصادي مستديم مولد للرفاه الاجتماعي (يحياوي، 2017، ص319).

ويعد "البرنامج التكميلي للنمو" بمثابة برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر جراء قيمته المرتفعة، حيث رصدت له مخصصات مالية بـ 55 مليار دولار أي حوالي 4203 مليار دينار جزائري (سعودي وكشيتي، 2018، ص8).

وكان هذا البرنامج يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الرئيسية نوجزها فيما يلي:

- تحسين وتطوير البنية التحتية الاقتصادية، من خلال ترقية وتحديث قطاع الأشغال العمومية؛
- الاهتمام بالقطاع الفلاحي وذلك من خلال إتباع سياسة بناء السدود ودعم النشاطات الزراعية واستصلاح الأراضي؛
- تحديث الاقتصاد لاسيما في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال الاهتمام بالمجالات المؤثرة في نمط معيشة السكان على غرار الصحة، التعليم، الأمن (عمارة وآخرون، 2020، ص688).
- تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية التي تعد من أهم الموارد الاقتصادية؛
- توطيد الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تعزيز وتقوية الشراكة ومنح فرصة أكبر للقطاع الخاص (مشوك، 2018، ص618).

ولتحقيق الأهداف المرجوة تم توزيع المخصصات المالية لهذا البرنامج على النحو التالي:

الجدول رقم (3-6): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	%1.1
المجموع	**4202.7**	**%100**

المصدر: (بوجطو وسونة، 2016، ص13).

يلاحظ من الجدول السابق أن "البرنامج التكميلي لدعم النمو" قد سار بنفس نهج البرنامج السابق، وإن المبالغ التي تم تخصيصها لكل قطاع تعكس لنا جليا مدى اهتمام الدولة بكل قطاع من هذه القطاعات وتترجم أيضا الأهداف المرجو تحقيقها من هذا البرنامج، والتي تصبو إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد وتطوير وترقية المنشآت الأساسية وكذا البنى التحتية، نظرا للدور المهم لهذه القطاعات في الرفع من أداء الاقتصاد الوطني على اعتبار أنها تمثل حافزا وداعما قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

هو عبارة عن برنامج للاستثمارات العامة، يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي شرع فيها قبل عشر سنوات، وهو برنامج مكمل للبرامج التي سبقته سواء فيما تعلق بطبيعة المشاريع أو الأهداف المزمع تحقيقها لإعطاء دفعة قوية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وتحسين الظروف المعيشية والاستجابة لمتطلبات السكان (قتال وبراي، 2020، ص532)، ولتمويل هذا البرنامج رصد له غلاف مالي قدر بـ 286 مليار دولار، ليصبح بذلك أكبر برنامج تنموي تعرفه البلاد منذ الاستقلال، ويرتبط هذا البرنامج بشقين هما (مصراوي ويوسفي، 2017، ص154):

- ✓ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر بـ 11534 مليار دج، أي ما يعادل 156 مليار دولار؛
- ✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على غرار السكك الحديدية، الطرق...الخ بمبلغ قدر بـ9700 مليار دج وهو ما يعادل 130 مليار دولار.

ويسعى هذا البرنامج لتحقيق جملة الأهداف الآتية :

- دعم التنمية البشرية ومكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاثة ملايين منصب عمل جديد؛
- رفع المستوى المعيشي في المناطق الريفية عن طريق دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة على جميع المناطق، وتحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب؛
- تطوير وترقية اقتصاد المعرفة من خلال تقديم الدعم للبحث العلمي وتعميم كل من التعليم واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

- تحسين المناخ الاستثماري واتخاذ التدابير اللازمة لدعم الصناعة الوطنية وتطوير المحيط القانوني والإداري والمالي للمؤسسة، والعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- المواصلة في توسيع قاعدة السكن وتطوير الترقية العقارية؛
- الاستمرار في التجديد الفلاحي والعمل على تحسين الأمن الغذائي؛
- تثمين كل من الموارد الطاقوية والمنجمية؛
- تثمين الصناعة التقليدية والقدرات السياحية؛
- المحافظة على السلم الاجتماعي لخدمة التنمية (بن الحاج وشريط، 2016، ص ص116-117).

أما في يخص المبالغ المخصصة لهذا البرنامج فقد تم توزيعها من خلال التركيز على ستة محاور رئيسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة %
التنمية البشرية	10122	%49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	%31.5
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	%8.16
التنمية الاقتصادية	1566	%7.7
الحد من البطالة (توفير مناصب الشغل)	360	%1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	%1.2
المجموع	**21214**	**%100**

المصدر: (دهان وبن مالك، 2017، ص68).

انطلاقا من معطيات الجدول يتضح أن التنمية البشرية استأثرت بالنصيب الأكبر من المخصصات المالية لهذا البرنامج على حساب بقية النشاطات الأخرى، بحيث قدرت حصتها بـ 49.5% من إجمالي المخصصات المالية، ثم يليها قطاع البنية التحتية بنسبة 31.5%، وهو ما يؤكد على استمرار الحكومة الجزائرية في السير بنفس النهج الذي اتبعته في البرامج السابقة.

الفرع الرابع: البرنامج الخماسي (2015-2019)

أقرت الحكومة الجزائرية هذا البرنامج سنة 2015 كخطة خماسية جديدة للفترة (2015-2019)، وقد جاء مكملا للبرامج التنموية السابقة التي تم الشروع فيها خلال الألفية الثالثة، حيث يغطي عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة (2015-2019) (بن محمد، 2020، ص51)، إذ تم فتح حساب رقم 143-302 بإنشاء صندوق لتسيير هذه الاستثمارات تحت عنوان "برنامج توطيد النمو 2015-2019" وهذا بناء على التعليمة رقم 14 المؤرخة في 07 سبتمبر 2015 (نسيلي وآخرون، 2019، ص68)، ولقد خصص له ميزانية قدرت بـ 22.100 مليار دج، وهو ما يعادل 280 دولار (حسيب ولطرش، 2018، ص308).

ويسعى هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- المحافظة على المكاسب الاجتماعية عبر منح الأولية لتحسين ظروف السكان المعيشية في قطاعات السكن، الصحة العمومية، التربية، التكوين، ربط البيوت بشبكات الكهرباء والماء...الخ، دعم الطبقات المحرومة وترشيد التحويلات الاجتماعية؛
- بلوغ نسبة نمو قوية للناتج المحلي الإجمالي، والمقدرة بمستوى نمو سنوي نسبته 7% بحلول سنة 2019؛
- الاهتمام أكثر بتنويع الاقتصاد الوطني وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، فضلا عن الاهتمام بالتنمية الريفية والفلاحية نتيجة مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب شغل، ومتابعة الجهود لمكافحة البطالة، إضافة إلى تشجيع الاستثمار المنتج المولد للثروة ومناصب الشغل؛
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ولنوعية الموارد البشرية عبر تشجيع وترقية تكوين الإطارات واليد العاملة المؤهلة (مصباح وآخرون، 2019،ص148).

وبالرغم من الأهمية الكبيرة لهذا البرنامج، إلا أنه تعذر على الحكومة الجزائرية تنفيذه، جراء الظرف المالي الصعب جدا الذي كانت تمر به البلاد بفعل الانهيار الكبير لأسعار النفط بداية من النصف الثاني لعام 2014، وهو الأمر الذي دفعها لإقفال حساب هذا البرنامج بتاريخ 2016/12/31، وفتح حساب

باسم "برنامج الاستثمارات العمومية" والمتضمن مبلغ 300 مليار دينار جزائري، وهو ما يعطي صورة واضحة عن تدني تمويل برامج الاستثمارات العمومية أثناء الفترة المتبقية (2017-2019)، كما تم أيضا تجميد جميع العمليات التي لم تنطلق بعد باستثناء العمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا في إطار السياسة التقشفية المتبعة (مسعودي، 2017، ص221).

وفي ظل استمرار تدهور الوضع الاقتصادي الذي تميز بالتآكل السريع لاحتياطي الصرف الأجنبي بـ 34.8 مليار دولار بين سنتي 2014 و2015، وضعف نمو الإيرادات العامة الذي أدى في ظل تنامي الإنفاق العام لتفاقم العجز في رصيد الموازنة العامة الذي قدر سنة 2015 بـ 3103.8 مليار دج والتوقعات ببقاء أسعار النفط عند مستويات متدنية لا تحقق التوازنات الاقتصادية المطلوبة، تم التعجيل بإعادة النظر في البرنامج الخماسي لصالح ما عرف بـ "النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2030)" (ناويس، 2021، ص187).

المطلب الثالث: النموذج الاقتصادي الجديد للنمو (2016-2030)

يعبر النموذج الاقتصادي الجديد المعتمد في 26 جويلية 2016 عن توجه سياسي اقتصادي أملاه الظرف الاقتصادي الصعب الذي مرت به البلاد نتيجة لتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وهو بمثابة خطة اقتصادية للخروج من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات، تضمنت مجموعة إصلاحات هيكلية ومرحلية عميقة، تركز على أن تتمكن الجزائر من تحقيق تغييرات جذرية لهيكلها الاقتصادي بحلول 2030 وتحقيق حلم رؤية اقتصاد حقيقي ومتنوع (سابق وبوراوي، 2019، ص78).

ويرتكز هذا النموذج على مقاربة جديدة لسياسة الموازنة على أساس مسار متعدد السنوات يمتد من 2016-2019 وعلى آفاق يصبو إلى تحقيق تنويع وتحويل الاقتصاد الجزائري في غضون آفاق 2030، بالنسبة للشق الخاص بالموازنة العمومية فيتعلق بما يلي:

- ✓ تطوير إيرادات الجباية العادية حتى تتمكن من تغطية نفقات التسيير؛
- ✓ تقليص محسوس للعجز في الخزينة في حدود 2019؛
- ✓ تعبئة الموارد المالية الإضافية اللازمة من السوق المالية الداخلية (بخيتي، 2019، ص91).

أما فيما يخص الشق الخاص بالتنويع والتحول الاقتصادي فتعلق بـ:

- ✓ تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات بـ 6.5%، وتنامي محسوس للناتج الخام الداخلي للفرد والمنتظر بأن يتضاعف بواقع 2.3 مرة؛
- ✓ الرفع من مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الخام الداخلي من 5.3% خلال 2015 إلى 10% آفاق 2030؛
- ✓ عصرنة القطاع الفلاحي بما يسمح بتحقيق هدف الأمن الغذائي وبلوغ هدف تنويع الصادرات؛
- ✓ بلوغ مرحة الانتقال الطاقوي مما يسمح بتقليص معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة من 6% سنة 2015 إلى 3% آفاق 2030؛
- ✓ تنويع الصادرات بغرض دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع (ناجم وجلايلية، 2020، ص ص8-9).

وبالنسبة لتطبيق هذا النموذج فقد جاء عبر ثلاث مراحل أساسية كالآتي:

- **مرحلة الإقلاع (2016-2019):** تتميز هذه المرحلة بتطور حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة باتجاه المستويات المستهدفة؛
- **المرحلة الانتقالية (2020-2025):** والتي تسمح بتحقيق تثمين للقدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر؛
- **مرحلة الاستقرار (2026-2030):** والتي ستتحقق فيها التوازنات للاقتصاد الوطني بحيث يكون الاقتصاد قد استنفذ جميع قدراته الاستدراكية فتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن (علام وعيسد، 2019، ص9).

وللوصول للنقلة المنتظرة آفاق 2030 وتحقيق رؤية النموذج تم رصد السياسات التالية:

- تحفيز المقاولاتية في الجزائر، من خلال خلق العديد من المؤسسات وتأسيس نظام فعلي للاستثمار؛
- تمويل الاستثمار، حيث يتطلب ذلك تقييم سريع للاستثمار الخاص خارج قطاع المحروقات، من خلال القيام بمراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني وإصلاح سريع للنظام البنكي وتطوير سوق رأس المال؛

- مراجعة السياسة الصناعية قصد تسريع نمو قطاع الصناعة، وإعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي (بن شهرة وآخرون، 2019، ص185).
- تنويع المصادر الطاقوية وضمان الأمن؛
- حوكمة النموذج الاقتصادي من خلال وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية فضلا عن إضفاء أكبر قدر من النجاعة على إدارة الاقتصاد (لطرش وعرامة، 2019، ص ص30-31).

وعموما يمكن القول أن ما يعاب على النموذج الاقتصادي الجديد للنمو هو أن الحكومة الجزائرية لم توضح آليات وطرق تجسيده على أرض الواقع، حيث اكتفت فقط بنشره على الانترنت بـ21 صفحة، وأن هذا النموذج قد تم وضعه لمواجهة تداعيات الأزمة النفطية، أي أنه لم يكن على الإطلاق جزء من رؤية مستقبلية شاملة وطويلة الأجل للبلد، مثل ما هو عليه الحال في دول أخرى أخذت على عاتقها مسؤولية التنمية الاقتصادية، وصاغت لنفسها خطط واستراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل، بل فرضته الضغوط الاقتصادية، وربما هذا ما يجعلنا نؤكد مرة أخرى حاجتنا لصياغة رؤية مستقبلة بعيدة الأمد، تعفينا من اللجوء كل مرة للبرامج المستعجلة المسكنة والمرممة لمواطن الخلل وبأهداف محددة على المدى القصير، فالمطلوب هو رسم سياسات وإيجاد حلول جذرية تكون شاملة وذات بعد مستقبلي طويل (قميتي، 2019، ص216).

المبحث الثاني: تحليل تطور الإنفاق العام واتجاهاته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2022)

أدت سياسة الإنفاق العام في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية هذا اليوم سواء في ظل النظام الاشتراكي أو في مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق دور مهم في مسيرة التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث دائما ما اعتمدت الحكومة الجزائرية على أداة الإنفاق العام اعتمادا تاما في تنفيذ مختلف برامجها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

وعليه سنحاول خلال هذا المبحث الوقوف على أهم تطورات واتجاهات الإنفاق العام في الجزائر طيلة الفترة المدروسة (1990-2022)، من خلال تتبع وتحليل تطور حجم هذا الإنفاق بشقيه -نفقات التسيير والتجهيز، فضلا عن دراسة هيكله لنختم المطلب بتحليل مؤشراته الكمية المتعلقة بقياس آثاره.

المطلب الأول: تبويب النفقات العامة حسب المشرع الجزائري

تحظى النفقات العامة في إطار الميزانية العامة بأهمية كبيرة، هذه الأخيرة التي أشار لها المشرع الجزائري على أنها "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومن بينها نفقات التجهيز العمومي والنفقات الخاصة بالرأسمال"، واعتبر أن النفقات العامة بمثابة أعباء ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها، ولا يتم عقد أي نفقة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية (بن عزة وزروقي، 2016، ص40).

والجزائر على غرار العديد من الدول تعتمد تصنيف خاص بها لنفقاتها العامة في إطار ميزانيتها العامة بغرض التفرقة بين هذه النفقات حسب الطبيعة والشكل والهدف، حيث يصنف المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة حسب المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 إلى نوعين رئيسيين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز(زرواط ومناد، 2015، ص07).

الفرع الأول: نفقات التسيير

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات اللازمة لسير أجهزة الدولة التي تتكون أساسا من أجور الموظفين ومعدات المكاتب ومصاريف صيانة البنايات الحكومية...الخ (ماحي وحداد، 2020، ص350)، وترتبط هذه النفقات بالأنشطة العادية واليومية للدولة بحيث تمكنها من تسيير مرافقها العامة بغرض إشباع الحاجات العامة (لحول وديلمي، 2022، ص323).

وتجمع نفقات التسيير ضمن أربعة أبواب كالآتي (بوجلال، 2018، ص249):

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات الحكومية.

بالنسبة للباب الأول والثاني يتعلق كل منهما بالأعباء المشتركة في الموازنة العامة، حيث يتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما كل من الباب الرابع والخامس فيتعلقان بالدوائر الوزارية،

التي يتم توزيعها بموجب مراسيم التوزيع (يحياوي، 2016، ص314)، وتنقسم هذه الأبواب بدورها إلى فقرات والموضحة كما يلي:

- ✓ **الباب الأول** "**أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات**": يشتمل على النفقات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي إلى جانب النفقات المحسومة من الإيرادات، وينقسم إلى خمسة أقسام (لعمارة، 2004، ص ص53-54):
  - دين قابل للاستهلاك؛
  - الدين الداخلي والدين العائم (فوائد سندات الخزينة)؛
  - دين خارجي؛
  - الضمانات؛
  - نفقات محسومة من الإيرادات.
- ✓ **الباب الثاني** "**تخصيصات السلطات العمومية**": يشتمل على نفقات تسيير إدارة المؤسسات العامة السياسية، كما يحتوي على الاعتمادات الإجمالية التي يلجأ إليها عند الحاجة بهدف تدعيم ميزانية بعض الوزارات (العيش، 2020، ص88).
- ✓ **الباب الثالث** "**النفقات الخاصة بوسائل المصالح**": يحتوي هذا الباب على جميع الاعتمادات التي يتم تخصيصها لإدارة كل مصالح الوزارات؛ تضم نفقات المستخدمين والأدوات والموزعة على الأقسام التالية (لعمارة، 2004، ص54):
  - مرتبات العمال؛
  - المعاشات والمنح؛
  - التكاليف الاجتماعية؛
  - الأدوات وتسيير المصالح؛
  - أشغال الصيانة؛
  - إعانات التسيير؛
  - النفقات المختلفة.

- ✓ **الباب الرابع** "**التدخلات الحكومية**": يتضمن هذا الباب التدخلات التي تقوم بها الدولة (الوزارات) في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينقسم بدوره إلى الأقسام التالية:
  - التدخلات العمومية والإدارية؛
  - الأنشطة الدولية؛
  - النشاط التربوي والثقافي؛
  - النشاط الاقتصادي (الإعانات الاقتصادية والتشجيعات والتدخلات)؛
  - النشاط الاقتصادي (الإعانات للمؤسسات الاقتصادية العمومية)؛
  - الإعانات الاجتماعية؛
  - النشاط الاجتماعي- الاحتياط (زغاشو، 2021، ص116).

الجدول رقم (3-8): توزيع نفقات التسيير لسنة 2022 في قانون المالية

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2022 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية.....	15.201.224.000
مصالح الوزير الأول.....	4.55.727.000
الدفاع الوطني.....	1.300.000.000.000
المالية.....	92.928.896.000
الشؤون الخارجية والجالية الوطنية في الخارج.....	42.716.908.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة الوطنية في الخارج.....	585.370.059.000
العدل	92.259.049.000
الطاقة والمناجم.....	86.329.388.000
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.....	263.950.000
المجاهدين وذوي الحقوق.....	232.474.088.000
الشؤون الدينية والأوقاف.....	30.079.668.000
التربية الوطنية.....	825.0004.074.000
التعليم العالي والبحث العلمي.....	400.051.187.000
التكوين والتعليم المهنيين	60.564.109.000
الثقافة والفنون.....	16.097.228.000

الشباب والرياضة.....	45.094.954.000
الرقمنة والإحصائيات.....	819.770.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	2.723.347.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....	138.641.392.000
الصناعة.....	4.891.391.000
الفلاحة والتنمية الريفية.....	341.449.616.000
السكن والعمران والمدينة.....	19.612.605.000
التجارة وترقية الصادرات.....	20.874.651.000
الاتصال	18.515.988.000
الأشغال العمومية.....	16.551.330.000
النقل.....	11.238.541.000
الموارد المائية والأمن المائي.....	21.267.065.000
السياحة والصناعة التقليدية.....	3.585.273.000
الصحة.....	439.422.008.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....	176.128.397.000
العلاقات مع البرلمان.....	233.453.000
البيئة	2.752.149.000
الصيد البحري والمنتجات الصيدية.....	2.749.210.000
الصناعة الصيدلانية.....	527.000.000
المجموع الفرعي	**5.050.969.695.000**
التكاليف المشتركة	1.260.562.742.000
المجموع العام	**6.311.532.437.000**

المصدر: (وزارة المالية، 2021، ص66).

الفرع الثاني: نفقات التجهيز

تعرف نفقات التجهيز على أنها تلك النفقات المتعلقة بالتجهيزات الجماعية وأشغال المؤسسات الأساسية الكبرى الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، التي تسعى عن طريقها الدولة إلى تكوين رؤوس الأموال بغرض تشييد هياكل البنى التحتية وتنمية الثروة الوطنية (لحول وبوهنة، 2021، ص151)، ويتم توزيع هذا النوع من النفقات وفقا للمخطط الإنمائي السنوي للدولة وترد في الجدول (ج) من الميزانية العامة كل سنة (العمرية ويعقوبي، 2016، ص204).

وتقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة أبواب وهي (جيلالي، 2019، ص19):

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- نفقات أخرى لرأس المال، وهي عبارة عن مخصصات نهائية تكون موجهة لدعم النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (3-9): توزيع نفقات التجهيز لسنة 2022 في قانون المالية

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2022 حسب القطاعات

القطاعات	رخص البرامج	المبالغ (دج)
الصناعة.....	3.210.827	4.797.017
المناجم والطاقة.....	1.755.000	1.755.000
الفلاحة والري.....	83.026.548	253.446.227
دعم الخدمات المنتجة.....	5.249.200	36.536.643
المنشآت القاعدية الاقتصادي والإدارية.....	479.429.806	736.118.670
التربية والتكوين.....	175.979.141	228.105.205
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	43.758.179	156.962.428
دعم الحصول على سكن.....	56.492.500	196.139.325
مواضيع مختلفة.....	1.100.000.000	1.000.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.048.901.201**	**2.713.860.515**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	-	433.039.657
تخصيص صندوق للاستثمار لصاح الولايات الجديدة...	-	10.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	400.000.000	390.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**400.000.000**	**833.039.657**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.448.901.201**	**3.546.900.172**

المصدر: (وزارة المالية، 2021، ص67).

المطلب الثاني: تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

يعتبر تتبع وتحليل التطور في حجم الإنفاق العام أحد أهم الخطوات للفهم السليم لطبيعة التوجه الاقتصادي للدولة، وعليه ففهم الإحصاءات المتعلقة بحجم هذا الإنفاق وعوامل نموه يعد بمثابة أداة مهمة لفهم السياسة الإنفاقية العامة المنتهجة من قبل الدولة، ومدى نطاق تدخل هذه الأخيرة في النشاط الاقتصادي، لذلك سنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة تسليط الضوء على سياسة الإنفاق العام المعتمدة في الجزائر من خلال تتبع مختلف التطورات الحاصلة في حجم الإنفاق العام وكذا هيكله.

الفرع الأول: تحليل التطور الإجمالي والهيكلي للإنفاق العام

عرف الإنفاق العام في الجزائر طيلة فترة الدراسة تطورات هامة، ارتبطت في مجملها بالتطورات الحاصلة على مستوى العوائد النفطية للدولة على اعتبار أن هذه الأخيرة تشكل المصدر الرئيس لإيرادات الموازنة العامة، فضلا عن جملة الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية التي تم اعتمادها خلال هذه الفترة والتي سعت من خلالها الدولة إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني والنهوض به، ولإبراز أهم التطورات والتحولات التي شهدها الإنفاق العام نستعرض الجدول التالي الذي يلخص لنا ذلك:

الجدول رقم (3-10): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي الإنفاق العام	السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي الإنفاق العام
1990	88.8	47.7	136.5	2007	1674.0	1434.6	3108.7
1991	153.8	58.3	212.1	2008	2217.8	1973.3	4191.1
1992	276.1	144.0	420.1	2009	2300.0	1946.3	4246.3
1993	291.4	185.2	476.6	2010	2659.1	1807.9	4466.9
1994	330.4	235.9	566.3	2011	3879.2	1974.4	5853.6
1995	473.7	285.9	759.6	2012	4782.2	2275.5	7058.1
1996	550.6	174.0	724.6	2013	4131.5	1892.6	6024.1
1997	643.6	201.6	845.2	2014	4494.3	2501.4	6995.7
1998	663.9	211.9	875.7	2015	4617.0	3039.3	7656.3
1999	774.7	187.0	961.9	2016	4583.6	2711.9	7297.5

7282.6	2605.4	4677.2	**2017**	1178.1	321.9	856.2	**2000**
7732.1	2918.4	4813.7	**2018**	1321.0	357.4	963.6	**2001**
7741.3	2846.1	4895.2	**2019**	1550.6	452.9	1097.7	**2002**
6902.9	1893.5	5009.3	**2020**	1639.3	516.5	1122.8	**2003**
7428.7	1984.5	5444.1	**2021**	1888.9	638.0	1250.9	**2004**
9660	2086.3	7573.7	**2022**	2052.0	806.9	1245.1	**2005**
–	–	–	–	2453.0	1015.1	1437.9	**2006**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (Office National des Statistiques [ONS], 2020, P.283).
- (Bank of Algeria, 2023, P.120).
- (Minister des finances, 2023).

من خلال معاينة البيانات الواردة في الجدول رقم (3-10) يتضح جليا أن الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري قد شهد تقلبات ملحوظة خلال فترة الدراسة (1990-2022)، سواء فيما تعلق بمستوياته أو حتى بمعدلات نموه، وهو الأمر الذي يعكس لنا إلى حد كبير طبيعة ما طرأ عليه من تطورات في مختلف النواحي الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

وللوقوف على أهم التطورات التي عرفها الإنفاق العام وقصد التحليل الجيد لتوجهاته، سنقوم بتقسيم التحليل إلى مرحلتين رئيسيتين تعكسان فترات زمنية شهدت فيها الجزائر العديد من التغيرات والأحداث الاقتصادية التي شكلت نقاط انعطاف مهمة، كان لها الأثر البالغ في تغيير اتجاهات سياسة الإنفاق العام في البلاد بين الانكماش تارة والتوسع والترشيد تارة أخرى، والموضحة فيما يلي:

- **المرحلة الأولى (1990-1999):**

وتمثل مرحلة اتفاقيات الاستعداد الائتماني وكذا مرحلة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية (برامج التثبيت والتعديل الهيكلي) التي باشرتها الجزائر بدعم من صندوق النقد الدولي، والتي سعت من خلالها إلى تقليص الإنفاق العام عن طريق اعتماد سياسة إنفاقية أكثر حدة وصرامة، والشكل التالي يوضح لنا تطور إجمالي الإنفاق العام ومعدل نموه خلال هذه المرحلة:

الشكل رقم (3-1): تطور إجمالي الإنفاق العام ومعدل نموه خلال الفترة (1990-1999)

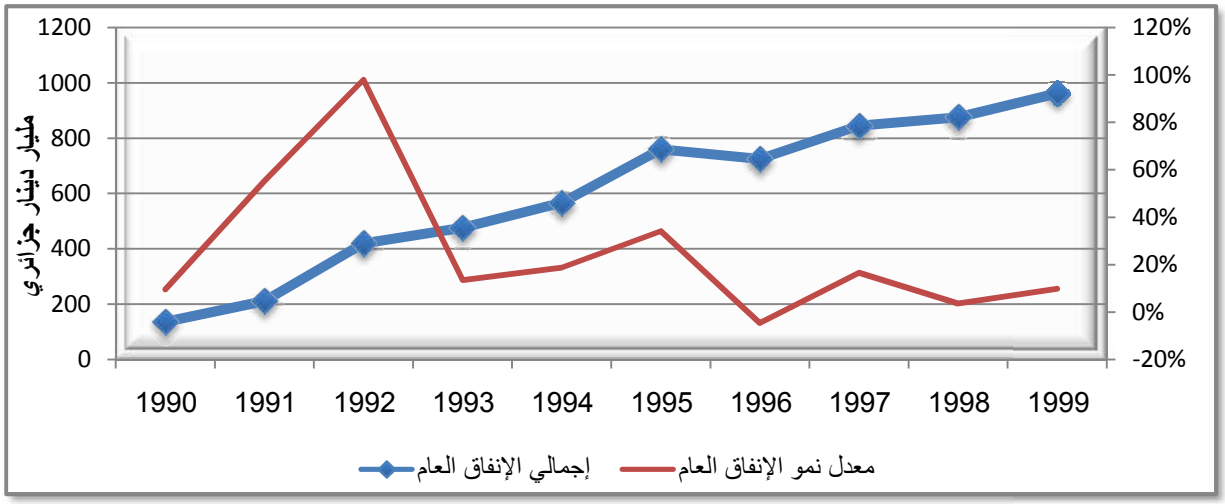

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-10).

يتضح من ملاحظة الشكل أن الإنفاق العام في الجزائر قد شهد تذبذب كبير في معدلات نموه خلال الفترة (1990-1999)، حيث ارتفع بمعدل متزايد في بداية الفترة إذ انتقل من 9.6% سنة 1990 إلى 55.8% سنة 1991 ليقفز بعدها إلى 98.07% سنة 1992، ويمكن إيعاز ذلك بالأساس إلى ارتفاع كتلة الأجور في القطاع العام وسعي الحكومة لتسديد الدين العام، فضلا عن زيادة مخصصات الشبكة الاجتماعية وكذا ارتفاع مبالغ التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتكاليف عملية الخوصصة.

وبحلول سنة 1993 أخذ معدل النمو السنوي للإنفاق العام في التراجع بشكل كبير ليصل إلى أدنى مستوى له سنة 1996 والذي قدر بـ 4.61-%، ليشهد بعد ذلك زيادات طفيفة حيث ارتفع حجم الإنفاق العام من 724.6 مليار دج سنة 1996 ليبلغ 961.9 مليار دج سنة 1999 بمتوسط معدل نمو سنوي قدر بـ 10.03%، ومسوغ ذلك قيام الحكومة بتنفيذ حزمة الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي بدعم من صندوق النقد الدولي، الذي كان يقضي بضرورة التقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص وتقليص نشاطاتها المالية من خلال تجميد الأجور في القطاع العام، رفع أشكال الدعم المقدم، تقليص حجم الاستثمارات العمومية...الخ.

وعند مقارنة بداية الفترة ونهايتها نجد أن الإنفاق العام في الجزائر قد تميز بالتوسع حتى وإن كان بشكل متباطئ لاسيما في النصف الثاني من هذه الفترة، حيث تضاعف حجمه بحوالي ست أضعاف وهذا

بالرغم من سياسة التشديد المالي المتبناة من قبل الحكومة والرامية إلى تقليص الإنفاق العام بغرض تخفيض عجز الموازنة العامة.

وبخصوص هيكل الإنفاق العام في هذه المرحلة، فقد عرفت نفقات التسيير كقيمة مطلقة تزايدا مستمرا، حيث أوضحت البيانات الواردة في الجدول (3-10) ارتفاعها من 88.8 مليار دج سنة 1990 إلى 774.7 مليار دج سنة 1999 متجاوزة بذلك حاجز 80% من إجمالي الإنفاق العام مقارنة بـ 65% سنة 1990، وفي المقابل سجلت نسب نفقات التجهيز إلى إجمالي الإنفاق العام تراجع واضح، حيث انتقلت من 41.66% سنة 1994 إلى 19.46% سنة 1999 وهذا بعد ارتفاعها في بداية الفترة، ويعزى ذلك لتنفيذ الدولة لبرامج التثبيت والتعديل الاقتصادي التي سعت إلى تقليص الدور الاقتصادي للدولة خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات العامة، والشكل التالي يوضح لنا تطور مساهمة كل من نفقات التسيير والتجهيز في إجمالي الإنفاق العام خلال هذه المرحلة:

الشكل رقم (3-2): تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

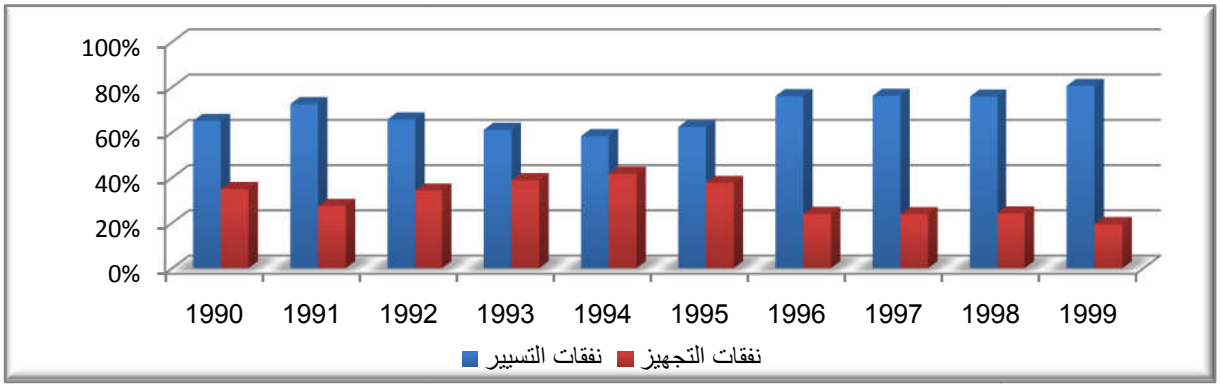

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (3-10).

يتضح من الشكل استحواذ نفقات التسيير على الحصة الأكبر من إجمالي الإنفاق العام، حيث فاقت حصتها النصف طول الفترة الممتدة من (1990-1999)، وقدر متوسط مساهمتها في إجمالي الإنفاق العام ما نسبته 69.36% في مقابل 30.64% لنفقات التجهيز وهو ما يدل على مبالغة الحكومة في التخصيصات ويعكس جليا توسع التزاماتها ونشاطاتها خاصة ما تعلق بالأجور والرواتب والإعانات الاجتماعية.

- **المرحلة الثانية (2000-2022):**

وهي المرحلة التي عمدت فيها الجزائر إلى تبني سياسة إنفاقية توسعية معاكسة تماما للسياسة التي كانت معتمدة خلال المرحلة السابقة، بغرض الخروج من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي كانت تتخبط فيها واسترجاع التوازنات الكلية، ولقد عرف الإنفاق العام خلال هذه المرحلة تطورات مهمة سواء في حجمه أو حتى في معدلات نموه ولعل الشكل الآتي يعطينا لمحة عن ذلك:

الشكل رقم (3-3): تطور إجمالي الإنفاق العام ومعدل نموه خلال الفترة (2000-2022)

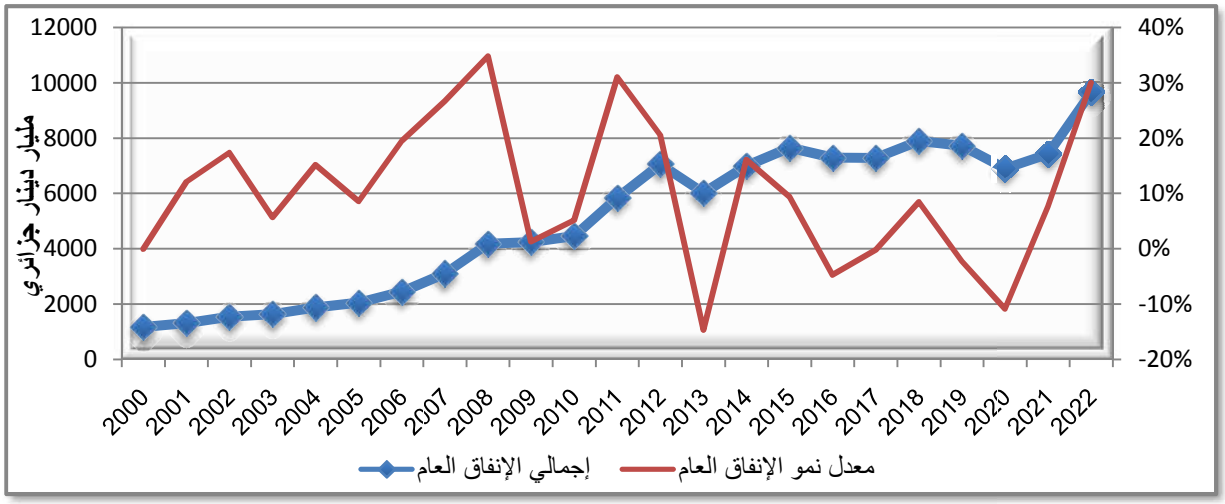

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-10).

يتضح جليا من خلال معاينة الشكل رقم (3-3) التنامي الكبير في حجم الإنفاق العام طول الفترة الممتدة من (2000-2022) رغم تخللها ببعض التذبذبات في نسب نموه خلال بعض السنوات، فبعد ما كان لا يعدو 1178.1 مليار دج سنة 2000 نجده تضاعف بحوالي سبع مرات نهاية سنة 2022، مسجلا 9660 مليار دج ليبلغ بذلك ذروته، وتجدر الإشارة إلى أن أهم ما عزز ودعم هذا التوجه التوسعي غير المسبوق للإنفاق العام يرجع إلى التحسن الكبير في الإيرادات العامة وبالتحديد الجباية النفطية، كنتاج للارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار النفط في أسواق الطاقة الدولية والتي أدت إلى حدوث تحول جذري في السياسة الاقتصادية عموما وسياسة الإنفاق العام بالخصوص، حيث عمدت الحكومة الجزائرية إلى تبني سياسة إنفاقية توسعية تجلت في تنفيذها لبرامج تنموية ضخمة أثناء الفترة (2001-2016) ابتداء من برنامج الإنعاش الاقتصادي وانتهاء ببرنامج دعم وتوطيد النمو الذي تم استبداله فيما

بعد بالنموذج الاقتصادي الجديد للنمو، معتمدة في ذلك على المنهج الكينزي الذي يستند على أساس حقن الاقتصاد بموارد مالية ضخمة لإنعاشه، ومستغلة التحسن الكبير في الوضعية المالية للبلاد التي سمحت للحكومة بالحفاظ على مستويات عالية نسبيا من الإنفاق العام.

وعلى الرغم من التوسع الكبير في حجم الإنفاق العام خصوصا في الفترة الممتدة من (2000-2015)، إلا أنه قد شهد فترات هبوط لاسيما في السنوات 2016، 2017 و2020 جراء تكريس حكومة الجزائر لسياسة التقشف المالي، بغرض مجابهة أزمة تهاوي أسعار النفط في نهاية 2014 التي أدت إلى تراجع إيرادات الدولة من الجباية النفطية التي تعد بمثابة المصدر التمويلي الرئيس للإنفاق العام من جهة، فضلا عن مواجهة تبعات "أزمة كوفيد 19" التي ضربت العالم وتسببت في تراجع الأداء الاقتصادي وكذا تراجع الإيرادات العامة لجميع الدول وعلى رأسها الجزائر، حيث أجبرت الحكومة على تقليص إنفاقها العام في قانون المالية التكميلي بواقع 50% سنة 2020 هذا من جهة أخرى.

وعموما وبالنظر للإنفاق العام بقيمه المطلقة نجده يظل مرتفعا بالمقارنة مع السنوات قبل 2014، على الرغم من هذا التراجع الذي شهده، وهو ما يدفعنا للقول أنه رغم قيام الحكومة بانتهاج سياسة التقشف المالي ودعوتها لترشيد الإنفاق العام، غير أن التراجع المحقق في كل من حجم الإنفاق العام ومكوناته يبقى ضئيلا بالمقارنة مع ما كانت تعول عليه السلطات، ومرد ذلك هو صعوبة الانتقال المباشر بالاقتصاد الوطني من حالة التوسع نحو حالة التقشف، لاسيما بعد سنوات طويلة من الرفاه والاستقرار الاجتماعي، مما جعل الحكومة الجزائرية تتجنب أي مغامرة يمكنها زعزعة الاستقرار الاجتماعي.

وبخصوص نفقات التسيير ونفقات التجهيز فقد عرفت كلاهما تطورات مهمة، حيث تميزت حصة نفقات التجهيز من إجمالي الإنفاق العام منذ بداية الألفية الثالثة بالتنامي المتواصل مقارنة بنفقات التسيير، إذ بلغت حصتها من إجمالي الإنفاق العام ما نسبته 47.8% سنة 2008، بعد ما كانت تقدر بـ 27.32% سنة 2000، ويمكن تفسير هذه الزيادة بتنفيذ الحكومة لبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو انطلاقا من سنة 2001، والتي تم في إطارها انجاز العديد من الاستثمارات الضخمة على غرار مشاريع البنى التحتية، ليشهد بعد ذلك هيكل الإنفاق العام تغيرا لصالح نفقات التسيير التي أخذت حصتها في الارتفاع بعد سنة 2008 حتى بلغت ذروتها سنة 2022 بنسبة قدرت بـ 78.40% من إجمالي الإنفاق،

وتعزى هذه الزيادة في حقيقة الأمر إلى جملة من العوامل لعل من أبرزها ارتفاع أعباء الرواتب والأجور والتحويلات الاجتماعية فضلا عن عمليات تسديد الدين العام، والشكل التالي يوضح لنا تطور حصة كل من نفقات التسيير والتجهيز من إجمالي الإنفاق العام:

الشكل رقم (3-4): تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

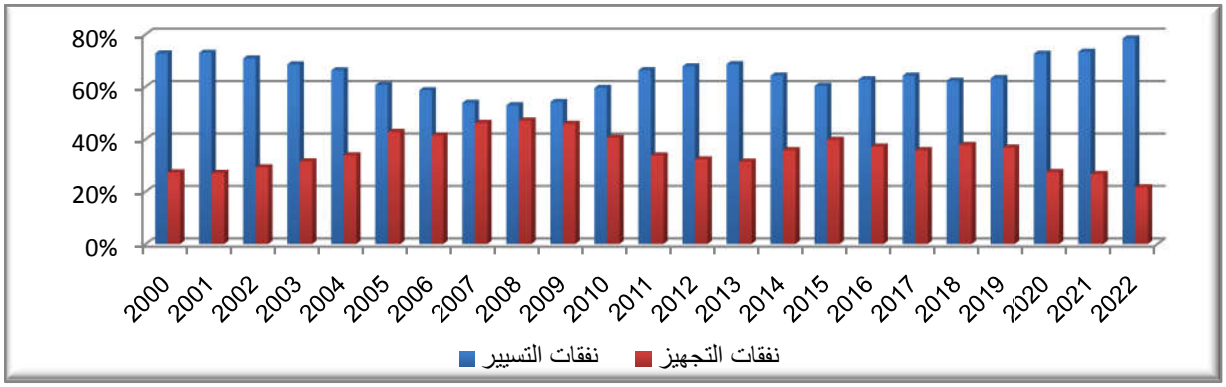

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-10).

من خلال ملاحظة الشكل رقم (3-4) يتبين لنا أن نفقات التسيير تستأثر بالجزء الأكبر من إجمالي الإنفاق العام طيلة الفترة (2000-2022)، إذ دائما ما تجاوزت نسبتها عتبة 50% من إجمالي الإنفاق العام، بالرغم من الارتفاع الكبير الذي شهدته نفقات التجهيز لاسيما أثناء فترة تنفيذ برامج الإنعاش ودعم النمو، حيث سجلت ما نسبته 47.08% كأعلى قيمة لها سنة 2008، ورغم ذلك تبقى نفقات التسيير تهيمن على هيكل الإنفاق العام، إذ بلغت نسبة مساهمتها فيه زهاء 65.17% في المتوسط خلال الفترة (2000-2022) في مقابل نفقات التجهيز التي تساهم بنسبة 34.83% في المتوسط.

وتجدر بنا الإشارة هنا إلى نقطة مهمة ألا وهي أن ريعية وأحادية الاقتصاد الجزائري جعلت من أسعار النفط أحد أهم المحددات الرئيسية للإنفاق العام في الدولة، لتغدو بذلك المتحكم الرئيسي في القرارات التي تخص السياسة الإنفاقية، التي أصبحت تعمل في جانب وحيد مساير لدورات أسعار النفط، التي تتسم بالتقلبات الشديدة جراء طبيعة العوامل التي تؤثر في السوق النفطية العالمية، والتي غالبا ما تكون خارج نطاق تحكم الدولة ولعل الشكل التالي يؤكد لنا ذلك:

الشكل رقم (3-5): تطور أسعار النفط والإنفاق العام خلال الفترة (1990-2022)

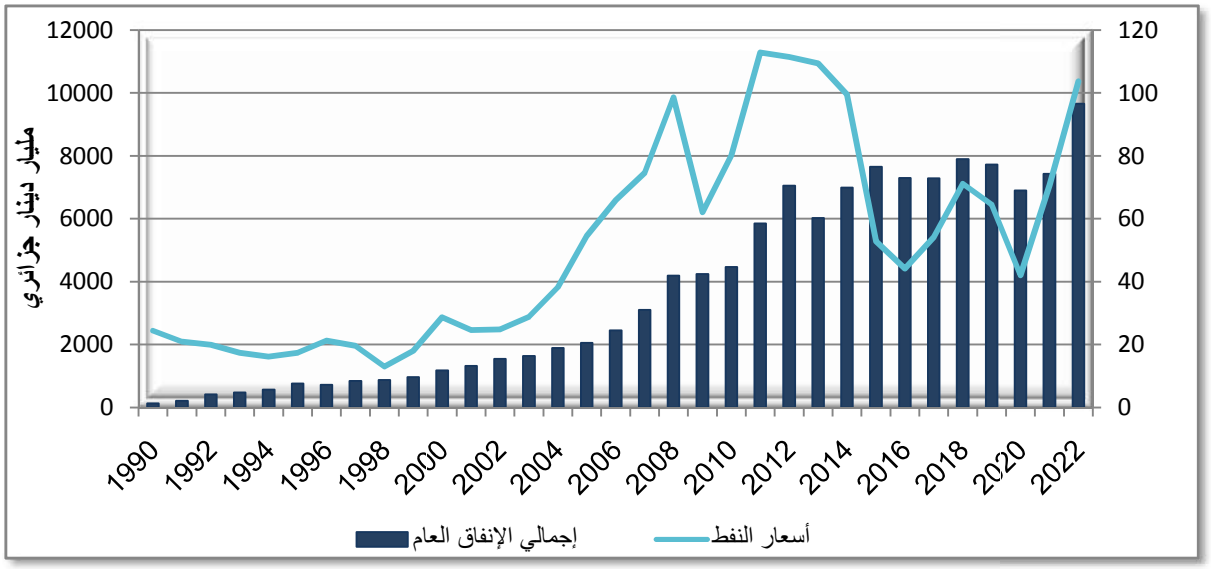

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-10) و(Oapec, 2023).

يتبين جليا من الشكل (3-5) أن تطورات سياسة الإنفاق العام واتجاهاتها في الجزائر ترتبط في المقام الأول بأسعار النفط، نظرا إلى أن عوائده تمثل المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة، فمن خلال متابعة مسار الإنفاق العام يلاحظ أنه يتبع التغيرات الحاصلة في أسعار النفط، إذ رافق ارتفاع أسعار النفط أثناء الفترة (2000-2014) ارتفاع حجم الإنفاق العام، وتسبب انهيار أسعاره بعد ذلك في تراجع حجم الإنفاق، وهو ما يجعل من السياسة الإنفاقية في الجزائر رهينة لبرميل النفط.

وكنتيجة عامة لما سبق من تحليل لتطور الإنفاق العام واتجاهاته، يمكن القول أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة المدروسة تميزت بارتفاع مستويات الإنفاق مع مرور الوقت، حتى بعد التدابير التقشفية التي اعتمدتها الحكومة، والرامية إلى ترشيد وعقلنة الإنفاق العام بغرض التصدي للانكشاف المالي نتيجة لتدهور أسعار النفط، ويمكن تفسير هذا التوسع الكبير في السياسة الإنفاقية بأنه نتيجة لتطور مسؤولية الدولة وتوسع دورها في التدخل والتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

الفرع الثاني: تحليل هيكل نفقات التسيير والتجهيز

يعد تتبع وتحليل هيكل نفقات التسيير والتجهيز أحد أهم الخطوات لفهم الأسباب الحقيقية الكامنة وراء التغيرات الحاصلة في الإنفاق العام في الجزائر، وعليه سنحاول في هذا الفرع تشخيص بنية مكونات الإنفاق العام للوقوف على توجهات الحكومة في كيفية تخصيص نفقاتها وتوزيعها بين التسيير والتجهيز.

أولا: هيكل نفقات التسيير

شهدت مخصصات نفقات التسيير ضمن الميزانية العامة للدولة تنامي كبير نتج عن تنامي ما تغطيه هذه النفقات من نفقات فرعية، مما انعكس بدوره في شكل زيادة في الإنفاق العام، وبغرض تحليل هيكل نفقات التسيير خلال الفترة (1992-2022) نستعين بالشكل الآتي:

الشكل رقم (3-6): هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1992-2022)

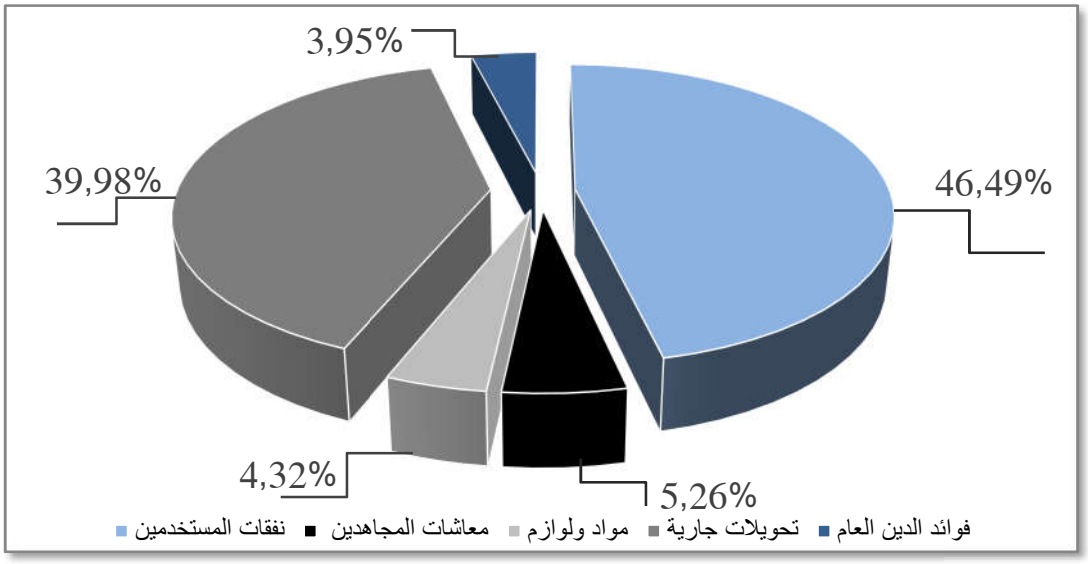

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01).

يتبين من خلال ملاحظة الشكل أن التنامي المتواصل لنفقات التسيير يعزى في الدرجة الأولى للتنامي في كل من نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية بسبب هيمنتهما على هيكل نفقات التسيير، حيث قدرت نسبة مساهمتهما في المتوسط في إجمالي نفقات التسيير خلال الفترة (1992-2022) بـ 46.49% و39.98% على التوالي لتتصدر بذلك نفقات المستخدمين المرتبة الأولى، تليهما بعد ذلك

معاشات المجاهدين بنسبة 5.26%، والنفقات على المواد واللوازم بنسبة 4.32%، لتأتي في المرتبة الأخيرة فوائد الدين العام التي بلغت نسبتها 3.95% كمتوسط خلال هذه الفترة.

وتفسر الحصة الكبيرة لنفقات المستخدمين بارتفاع مخصصات الأجور والرواتب خلال الفترة المدروسة والتي تشكل الجزء الأكبر من نفقات المستخدمين، ويرجع ذلك لعدة أسباب لعل أهمها اتجاه الدولة لفتح باب التوظيف من خلال عقود ما قبل التشغيل، فضلا عن قيامها بسن قوانين خاصة بالوظيف العمومي والتي تم في إطارها رسم سلم جديد للأجور حسب المستوى التعليمي، إضافة إلى إجرائها لتعديلات على الأجر القاعدي الأدنى المضمون خلال السنوات 2012 و2020 حيث ارتفع من 1000 دج سنة 1990 ليصل إلى 1800 دج سنة 2012 ثم إلى 2000 دج سنة 2020، كما وشرعت الدولة في تسديد مستحقات الأجراء بأثر رجعي خلال سنة 2010 و2012 و2020، وهو الأمر الذي ساهم في تضاعف نفقات المستخدمين التي بلغت 2745.3 مليار دج سنة 2022 بعد أن كانت تساوي 100 مليار دج سنة 1992.

أما فيما يتعلق بالتحويلات الجارية فترجع الأهمية النسبية لها ضمن هيكل نفقات التسيير إلى الإعانات والتحويلات الاجتماعية التي تمنحها الحكومة والتي ترمي من خلالها إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية ومستوى الفقر وزيادة الرفاه الاجتماعي لفئات خاصة، حيث أدى تزايد الإعانات والتحويلات الاجتماعية إلى تضاعف نفقات التحويلات الجارية حيث انتقلت من 94.5 مليار دج سنة 1992 إلى 2482 مليار دج، على الرغم من تراجعها في بعض السنوات على غرار الفترة 2015-2018 جراء انهيار أسعار النفط وتراجع عوائد الدولة.

وعموما فإنه على الرغم من أهمية ومزايا الدعم والتحويلات الاجتماعية الممنوحة للمواطنين، إلا أنه تجدر بنا الإشارة إلى أن العديد من الخبراء والباحثين في الشأن الاقتصادي أكدوا على أن سياسة الدعم المتبناة في الجزائر والتي تستهدف دعم ضعيفي ومحدودي الدخل غير سوية، حيث أن الواقع يكشف أن أغلبية المستفيدين من هذه السياسة ليسوا من ضمن هذه الفئات، وأن هذه السياسة تصطدم بواقع الفساد الاقتصادي الذي يجعلها تنحرف عن تحقيق أهدافها، وهو ما يستدعي ضرورة مراجعة سياسة

الدعم المنتهجة في الوقت الحالي بما يضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتخفيف الضغط على الموازنة العامة.

أما فيما يخص نفقات معاشات المجاهدين والمواد واللوازم، فقد عرفت بدورها ارتفاعا خلال الفترة المدروسة رغم تخللها ببعض الانخفاضات، حيث ارتفعت مخصصات معاشات المجاهدين من 6.4 مليار دج سنة 1992 لتصل إلى 241.4 مليار دج سنة 2022، وسجلت مخصصات المواد واللوازم 201.4 مليار دج سنة 2022 بعد أن كانت تقدر بـ 12.1 مليار دج، وعلى الرغم من تدني نسبة مساهمتهما في هيكل نفقات التسيير إلا أن تزايدهما يساهم في زيادة هذه الأخيرة.

وبالنسبة للدين العام فبعد الارتفاع الذي سجله خلال الفترة (1992-2000)، نجد أنه أخذ منحى تنازلي بعد ذلك ويرجع هذا لارتفاع العوائد النفطية التي خصص جزء منها لتسديد الدين العام، لكنه بعد سنة 2010 عاود الارتفاع خاصة بعد تدهور أسعار النفط سنة 2014 ليعرف بعد ذلك عدة تذبذبات ليسجل أعلى مستوى له سنة 2022 والمقدر بـ 390.1 مليار دج.

ثانيا: هيكل نفقات التجهيز

تعكس نفقات التجهيز أنشطة الدولة وتطلعاتها في مجال التنمية، ويتولد عنها زيادة في إجمالي الناتج المحلي وبالتالي زيارة ثروة البلد، والشكل التالي يوضح هيكل نفقات التجهيز في الجزائر:

الشكل رقم (3-7): هيكل نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (1992-2022)

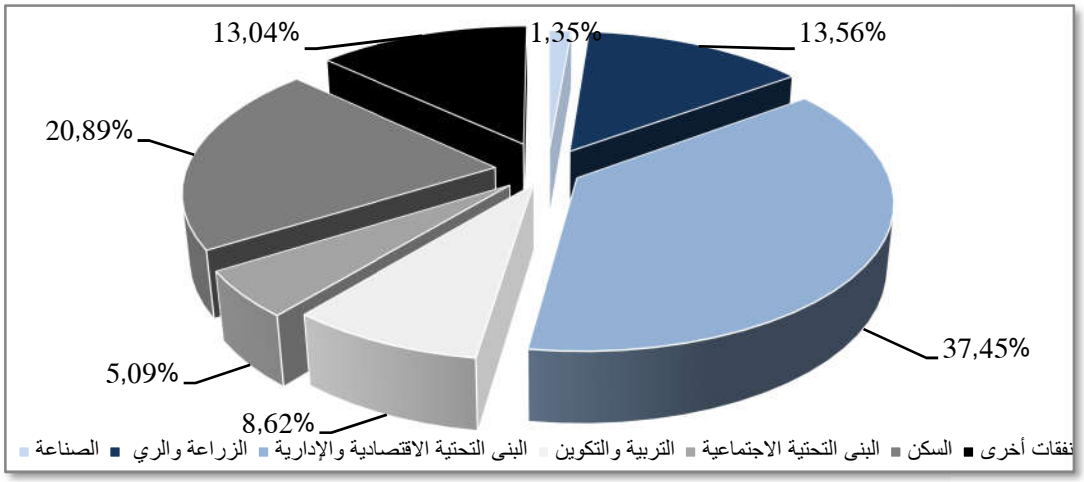

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02).

من خلال معاينة الشكل رقم (3-7) نلاحظ أن هيكل نفقات التجهيز يتماشى وفقا لمتطلبات تفعيل التنمية وما سطر من مخططات وبرامج كبرى من قبل الحكومة في ظل سعيها لتفعيل تنويع الاقتصاد الوطني والنهوض به، وما يلزم ذلك من توفير للهياكل القاعدية ووسائل التجهيز، حيث استأثر قطاع البنى التحتية الاقتصادية والإدارية بالحصة الأكبر من إجمالي نفقات التجهيز وسجلت مخصصاته ما نسبته 37.45% كمتوسط خلال الفترة (1992-2022)، يليه بعد ذلك قطاع السكن الذي شكلت مخصصاته هو الآخر حصة كبيرة بنسبة قدرت بـ 20.89% كمتوسط، ثم يليهما قطاع الزراعة والري بحصة نسبتها 13.56% كمتوسط، لتأتي بعد ذلك مخصصات النفقات الأخرى التي سجلت نسبة 13.04%، ليليها بعد ذلك كل من قطاع التربية والتكوين وقطاع البنى التحتية الاجتماعية اللذان سجلا كمتوسط نسبة 8.62% و5.09% على التوالي، ليحتل بذلك قطاع الصناعة المرتبة الأخيرة بنسبة 1.35% كمتوسط.

بالنسبة لقطاع البنى التحتية الاقتصادية والإدارية فقد عرف تزايد متواصل وكبير في مخصصاته طيلة فترة الدراسة تقريبا خاصة خلال الفترة (2000-2016)، حيث ارتفعت من 15.6 مليار دج إلى 1125.4 مليار دج، ولعل ما عزز هذا التزايد هو ارتفاع أسعار النفط الذي وجه جزء كبير من عائداته لتمويل البنية التحتية مترجما بذلك مساعي البرامج التنموية المعتمدة آن ذاك والتي ركزت في مجملها على النهوض بالبنية التحتية للبلاد، غير أنه بعد سنة 2016 عرفت مخصصات هذا القطاع عدة تذبذبات، وكان السبب الرئيسي وراء ذلك تراجع العوائد النفطية وتجميد أو إلغاء العديد من المشاريع التي كان من المزمع انجازها ضمن هذا القطاع نتيجة لاعتماد الدولة لسياسة إنفاقية انكماشية، كما لا يفوتنا التنويه للأثر السلبي الذي خلفته تداعيات الأزمة الصحية "كوفيد-19" على الإيرادات العامة للدولة مما دفع بالحكومة إلى ضغط نفقات التجهيز وعلى رأسها الإنفاق على البنى التحتية الاقتصادية والإدارية.

وبخصوص نفقات قطاع السكن وقطاع التربية والتكوين فقد عرفت هي الأخرى تنامي كبير في مخصصاتها، وهذا تماشيا مع سياسة الحكومة الرامية إلى تحسين ظروف الحياة للمواطن وتعزيز الخدمات الحكومية، حيث انتقلت نفقات السكن من 14.7 مليار دج سنة 1992 إلى 358.8 مليار دج سنة 2010 لتبلغ أعلى مستوى لها بعد ذلك في سنة 2016 مسجلة 617 مليار دج، وعلى الرغم من ما تخللها من انخفاضات إلا أن مخصصاتها تبقى مرتفعة مقارنة مع بقية الأنواع الأخرى من النفقات، أما

نفقات التربية والتكوين فقد انتقلت من 10.3 مليار دج سنة 1992 لتبلغ أعلى مستوى لها سنة 2015 والمقدر بـ 227.9 مليار دج لتعرف بعد ذلك سلسة من التراجعات خلال أغلب السنوات المتبقية نتيجة السياسة الانكماشية المعتمدة من طرف الحكومة.

أما فيما يتعلق بقطاع الزراعة فقد شهدت مخصصاته ارتفاع متزايد خلال اغلب السنوات المدروسة وهو ما يعكس حقيقة اهتمام الحكومة بهذا القطاع وتعويلها عليه ليكون بديل لقطاع النفط، حيث بلغت مخصصاته 303.9 مليار دج كأعلى مستوى لها سنة 2015 بعد أن كانت لا تعدو 10.1 مليار دج سنة 1992.

وبالنسبة لقطاع الصناعة ومقارنة ببقية القطاعات الأخرى نلاحظ تسجيل مخصصاته لقيم متدنية طيلة الفترة المدروسة ما عدا خلال سنتي 2014 و2015، وهو ما يعكس عدم إيلاء الحكومة للأهمية اللازمة لهذا القطاع رغم تشكيله لأحد الروافد الأساسية لعملية التنمية.

أما قطاع البنية التحتية الاجتماعية فقد شهد تناميا في معظم الفترة المدروسة حيث انتقل من 3.2 مليار دج إلى 154.6 مليار ليسجل بذلك أعلى مستوى له سنة 2016، ليعرف بعد ذلك تراجع ملحوظ بسبب السياسة الانكماشية المنتهجة، وعلى الرغم من تدني نسبة مساهمة مخصصات هذا القطاع في هيكل نفقات التجهيز إلا أنها تعد من بين الأسباب التي ساهمت في ارتفاع هذا النوع من الإنفاق العام.

وبناء على هذا التحليل نستنتج أن مخصصات نفقات التجهيز في الدولة قد تم توجيهها على وجه الخصوص نحو الاستثمار في البنى التحتية وعصرنة الإدارات العمومية وتوفير السكن وتنمية العنصر البشري وكذا النهوض بالزراعة، لتعكس بذلك أسس وقواعد السياسة الاقتصادية المتبعة خاصة في بداية الألفية الثالثة.

المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

بغرض قياس الآثار الاقتصادية للإنفاق العام في الجزائر، سيتم الاعتماد على عدد من المؤشرات الهامة التي سبق وأن تطرقنا لها في الجانب النظري والمتعلقة بكل من: الميل المتوسط للإنفاق العام، الميل الحدي والمرونة الداخلية للإنفاق العام إضافة إلى متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام.

الفرع الأول: مؤشر الميل المتوسط للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

يعد مؤشر الميل المتوسط للإنفاق العام والذي يقيس نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المقاييس المستخدمة لتحديد حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، والجدول التالي يلخص لنا تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2022):

الجدول رقم (3-11): تطور مؤشر الميل المتوسط للإنفاق العام في الجزائر للفترة (1990-2022)

السنوات	1990	1994	1995	1999	2000	2004
النسبة من PIB	%24.6	%38.1	%37.9	%29.7	%28.6	%30.9
متوسط النسبة	%33.9		%31.4		%31.2	
السنوات	2005	2009	2010	2014	2015	2022
النسبة من PIB	%27.1	%41.9	%37	%40.6	%45.8	%34.8
متوسط النسبة	%33.8		%39.6		%38.5	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (03).

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (3-11) أن مؤشر الميل المتوسط للإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري قد عرف بعض التذبذب رغم المنحى التصاعدي للإنفاق العام ومكوناته في أغلب سنوات الدراسة، حيث تراوحت نسبه بين 24% و45% أثناء الفترة (1990-2022)، فخلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بالتحديد خلال الفترة (1990-1994) نلاحظ أن المؤشر سجل بعض التراجع بسبب الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بتقليص دور الدولة ونشاطها المالي، حيث انتقلت نسبة هذا المؤشر من 38.1% سنة 1994 إلى 29.97% سنة 1999، لكن هذا التراجع سرعان ما تحول لارتفاع بحلول الألفية الثالثة، فبعد أن كان متوسط نسبة المؤشر مقدرا بـ 31.2% خلال الفترة (2000-2004) نجده ارتفع إلى 33.8% خلال الفترة (2005-2009)، ليستمر في الارتفاع خلال الفترة (2010-2014) حيث وصل إلى 39.6%، ليتراجع بعدها بشكل طفيف مسجلا 38.5% كمتوسط خلال الفترة (2015-2022) جراء سياسة التقشف المعتمدة خلال هذه الفترة، وعلى الرغم من هذا التراجع المسجل إلا أن الاتجاه العام للمؤشر كان متزايدا بالمقارنة مع فترة التسعينات.

وعموما فإن قيم مؤشر الميل المتوسط للإنفاق العام تبقى مرتفعة حتى في السنوات التي سجلت فيها انخفاضات، وهو ما يعكس لنا بوضوح الدور والحضور الكبير للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما يدفعنا في نهاية المطاف نحو التساؤل حول مدى إنتاجية الأموال المنفقة ومن ثم مدى فعالية السياسة الإنفاقية المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود؟ وهو ما سنحاول الإجابة عليه في الفصل القادم من هذه الدراسة.

الفرع الثاني: مؤشر الميل الحدي والمرونة الداخلية للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

لتحليل مدى استجابة الإنفاق العام للتغيرات الحاصلة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وتحديد الجزء المخصص من الزيادة في الناتج الموجهة للإنفاق العام، نستعين بالجدول الآتي:

الجدول رقم (3-12): تطور مؤشر الميل الحدي والمرونة الداخلية للإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

	الميل الحدي للإنفاق العام			المرونة الداخلية للإنفاق العام		
	الإنفاق العام	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الإنفاق العام	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1994-1990	0.42	0.22	0.2	1,18	0,99	1,44
1999-1995	0.34	0.31	0.03	1,06	1,31	0,25
2004-2000	0.51	0.14	0.2	1,6	1,36	2,15
2009-2005	0.37	0.14	0.23	1,14	0,78	1,60
2014-2010	0.14	0.07	0.07	0,18	0,16	0,15
2022-2015	-0.04	0.25	-0.29	-0,004	1,03	-1,67

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04).

يتبين لنا من خلال بيانات الجدول رقم (3-11) أن الميل الحدي للإنفاق العام قد شهد عدة تغيرات في قيمه، فخلال الفترة (1990-1994) بلغت قيمته 0.42 مما يعني أنه عند زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% فإن جزء من هذه الزيادة والمقدر بـ 0.42% سيتم توجيهه للإنفاق العام، ولقد تراجعت هذه القيمة خلال الفترة الموالية (1990-1995) لتصل إلى 0.34، ويعزى ذلك للإصلاحات الاقتصادية

التي شرعت فيها الدولة خلال هذه الفترة وتبنيها لسياسة إنفاقية إنكماشية مما جعلها تقلل من إشباع الحاجات العامة مقارنة بالفترة السابقة، غير أنه بحلول الألفية الثالثة عرف مؤشر الميل الحدي ارتفاعا ملحوظا لاسيما في الفترة (2000-2004)، ويفسر ذلك بتوسع الدولة في الإنفاق العام بغرض تعزيز النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد من خلال تنفيذها لبرامج الإنعاش الاقتصادي، بحيث سخرت جزء كبير من الزيادة المحققة في الناتج المحلي لأغراض الإنفاق العام، غير أنه خلال الفترة (2015-2022) نلاحظ أن المؤشر قد سجل قيمة سالبة والمقدرة بـ 0.04- وهذا نتيجة تراجع معدلات نمو الإنفاق العام وكذا تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي جراء انهيار أسعار النفط وانحسار الإيرادات العامة.

وفيما يخص الميل الحدي لنفقات التسيير والتجهيز فنلاحظ من خلال الجدول تفوق الميل الحدي لنفقات التسيير عن نظيرتها "نفقات التجهيز" خلال الفترة الأولى والثانية، الأمر الذي يعني أن الحصة الأكبر من الزيادة في الناتج تم توجيهها لأغراض الإنفاق التسييري، ومع بداية الألفية الجديدة تغيرت الحالة لصالح نفقات التجهيز نظرا للاستثمارات الضخمة التي نفذتها الحكومة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي، غير أنه خلال الفترة (2015-2022) نلاحظ أن مؤشر الميل الحدي لنفقات التجهيز شهد تراجعا ملحوظا حيث سجل قيمة سالبة قدرت بـ 0.29- مقارنة بنفقات التسيير التي شهد ميلها الحدي زيادة معتبرة، ويفسر هذا الأمر بتراجع الجزء المخصص من الزيادة في الناتج المحلي الذي كان يوجه للنفقات التجهيز، بل إن نصيب منه تم تحويله لنفقات التسيير، حيث أن تدهور الوضع الاقتصادي خلال هذه الفترة بسبب تراجع أسعار النفط التي تشكل الممول الرئيسي للاقتصاد، جعل الدولة تختار تقليص نفقات التجهيز على اعتبار أن آثارها على الأفراد داخل المجتمع تكون غير محسوسة وغير مباشرة على العكس من نفقات التسيير التي تمسهم مباشرة لكونها ترتبط بالأجور والرواتب بالأساس، وهو ما تتجنبه أي حكومة في العادة عند مفاضلتها بين هذين النوعين من الإنفاق العام.

أما فيما يتعلق بمؤشر المرونة الداخلية للإنفاق العام ومكوناته فنلاحظ أن معاملاته قد تجاوزت في أغلب السنوات الواحد الصحيح، وهو ما يدل على الحساسية الكبيرة للإنفاق العام بشقيه اتجاه التغير في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث كل ما كانت هناك زيادة في الناتج المحلي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة في الإنفاق العام بمعدلات تفوق معدلات نمو هذا الناتج، أما الفترة التي حقق فيها المؤشر معاملات سالبة

(2015-2022) فيدل ذلك على تراجع حساسية الإنفاق العام نحو الناتج الداخلي بسبب الإجراءات التقشفية التي اعتمدتها الدولة آن ذاك.

الفرع الثالث: مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

يعد مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق العام أحد أهم المؤشرات الدالة على ظاهرة تزايد الإنفاق العام ومستوى الرفاه الاجتماعي للفرد، وفيما يلي تحليل لتطور هذا المؤشر في الجزائر:

الجدول رقم (3-13): تطور مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

السنوات	نصيب الفرد من الإنفاق العام	السنوات	نصيب الفرد من الإنفاق العام	السنوات	نصيب الفرد من الإنفاق العام
1990	5.46	**2001**	42.68	**2012**	188.22
1991	8.27	**2002**	49.37	**2013**	157.29
1992	15.99	**2003**	51.40	**2014**	178.87
1993	17.72	**2004**	58.35	**2015**	191.60
1994	20.59	**2005**	62.45	**2016**	178.69
1995	27.07	**2006**	73.55	**2017**	174.56
1996	25.36	**2007**	91.81	**2018**	181.59
1997	29.09	**2008**	121.17	**2019**	178.29
1998	29.67	**2009**	120.39	**2020**	157.42
1999	32.10	**2010**	124.15	**2021**	166.64
2000	38.61	**2011**	159.41	**2022**	213.29

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (04).

يتضح من ملاحظة البيانات الواردة في الجدول رقم (3-13) أن نصيب الفرد من الإنفاق العام في الجزائر قدر عرف تزايدا ملحوظا في أغلب سنوات الدراسة لاسيما فترة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي التي خصص جزء كبير من ميزانيتها لتحسين المستوى المعيشي للمواطنين والتنمية البشرية، حيث ارتفع نصيب الفرد من الإنفاق العام من 5.46 سنة 1990 إلى 213.29 سنة 2022، وهو ما يدل على أن الإنفاق العام يتزايد بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في السكان ويعكس زيادة توجه الدولة نحو إشباع الحاجات العامة.

المبحث الثالث: مصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر وتحديات استدامته

حتى تستطيع الدولة أن تقوم بالإنفاق العام لابد من أن تتوفر لها الموارد المالية اللازمة لذلك، والتي قد تحصل عليها من عدة مصادر منها ما هي تقليدية وما هي مستحدثة، وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم مصادر التمويل التي اعتمدت عليها الجزائر في تمويل إنفاقها العام وتحديات استدامة هذا التمويل فضلا عن تقييم مدى رشادة الموارد المالية المنفقة.

المطلب الأول: مصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر

اعتمدت الجزائر في تمويل إنفاقها العام على العديد من المصادر منها ما هي تقليدية على غرار الإيرادات العامة وصندوق ضبط الموارد، ومصادر مستحدثة على غرار التمويل غير التقليدي (التيسير الكمي) وفيما يلي تفصيل لكل مصدر من هذه المصادر.

الفرع الأول: الإيرادات العامة كمصدر رئيسي لتمويل الإنفاق العام

تعد الإيرادات العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية والمصدر الأساسي لتمويل الإنفاق العام، ولتغيراتها وقع كبير على تغير هذا الإنفاق وبالتالي التأثير على المتغيرات الكلية الاقتصادية.

أولا: تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر

يقسم المشرع الجزائري الإيرادات العامة وفقا للمادة 11 من قانون 17/84 إلى (برباش وبوحلايس، 2018، ص54):

- ✓ **إيرادات جبائية:** تشمل الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة، حقوق التسجيل والطابع، الحقوق الجمركية، الضرائب على رقم الأعمال؛
- ✓ **الجباية النفطية:** تتكون من الضريبة على إنتاج النفط السائل والغاز، بالإضافة إلى الضريبة المباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات النفطية المتعلقة بالبحث، الاستغلال والنقل عبر القنوات؛

- ✓ **إيرادات أخرى:** وتتعلق بمختلف مداخيل أملاك الدولة، الهدايا والهبات وأموال المساهمات، الغرامات....الخ.

ثانيا: تحليل هيكل الإيرادات العامة في الجزائر وبيان دورها في تمويل الإنفاق العام

للوقوف على الدور المهم للإيرادات العامة في تمويل الإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري سنقوم أولا بتحليل تطور الإيرادات العامة بأشكالها المختلفة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-14): تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	الجباية النفطية	نسبة الجباية النفطية من إجمالي الإيرادات العامة%	الجباية العادية	إيرادات غير جبائية
1990	152.5	76.2	49.97%	71.1	5.2
1991	248.9	161.5	64.89%	82.7	4.7
1992	316.8	201.3	63.54%	109.1	6.4
1993	320.1	185	57.79%	126.1	9
1994	434.2	257.7	59.35%	163.2	13.3
1995	600.9	358.8	59.71%	233.2	8.9
1996	824.8	519.7	63%	290.5	14.6
1997	926.6	592.5	63.94%	313.9	20.2
1998	774.6	425.9	54.98%	329.8	18.9
1999	950.5	588.2	61.88%	314.8	43.6
2000	1578.1	1213.2	76,.98%	349.5	15.4
2001	1505.5	1001.4	66.52%	398.2	90.3
2002	1603.2	1007.9	62.87%	482.9	112.2
2003	1966.6	1350.0	68.65%	519.9	96.5
2004	2229.7	1570.7	70.44%	580.4	72.1
2005	3082.6	2352.7	76,.32%	640.4	83.8
2006	3639.8	2799.0	76.90%	720.8	119.7
2007	3687.8	2796.8	75.84%	766.7	116.4
2008	5111.0	4088.6	78%	895.4	126.7
2009	3676.0	2412.7	65.63%	1146.6	116.7
2010	4392.9	2905.0	66.13%	1298.0	189.8

283.3	1527.1	68.72%	3979.7	5790.1	**2011**
246.4	1908.6	66.01%	4184.3	6339.3	**2012**
244.3	2018.5	61.91%	3678.1	5940.9	**2013**
258.5	2092.5	59.05%	3388.4	5738.5	**2014**
374.9	2354.6	46.51%	2373.5	5103.0	**2015**
846.8	2482.2	34.85%	1781.1	5110.1	**2016**
1240.9	2630.0	%36	2177.0	6047.9	**2017**
1228	2711.8	42.76%	2887.1	6826.9	**2018**
1089.6	2833.5	38.24%	2668.5	6601.6	**2019**
1094.2	2625.2	34.07%	1921.6	5640.9	**2020**
1219.9	2762.1	39.55%	2609.2	6597.5	**2021**
866.4	2943.2	59.76%	5657.7	9467.3	**2022**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (ONS, 2020, P.285).
- (IMF, 1997,2003, 2006, 2009, 2011,2013).
- (Bank of Algeria, 2023, P.120).

يتضح لنا من خلال معاينة بيانات الجدول رقم (3-14) أن الإيرادات العامة للدولة قد شهدت تنامي ملحوظ خلال سنوات الدراسة رغم تخللها ببعض التراجعات بين الفينة والأخرى، على غرار السنوات 1998، 2009، 2013، 2014، 2015، 2019 و2020 حيث قدرت بـ 9467.3 مليار دينار دج سنة 2022 بعدما كانت تقدر بـ 152.5 مليار دج سنة 1990، أي تضاعفت بحوالي 61 مرة منذ 33 سنة، ويمكن إيعاز هذه الزيادة بالأساس إلى تزايد حصيلة الجباية النفطية التي تعد بمثابة المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، بحيث بلغ متوسط مساهمتها زهاء 60% خلال الفترة المدروسة في مقابل 40% للجباية غير النفطية، هذه الأخيرة التي شهدت تحسنا ملحوظا أثناء السنوات الأخيرة بعد التدهور الكبير لأسعار النفط في النصف الثاني لسنة 2014، والذي كان له بالغ الأثر على تراجع حصيلة الجباية النفطية.

وبخصوص مدى تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام في الجزائر، يمكن توضيحه بالاستعانة بالشكل الآتي:

الشكل رقم (3-8): تطور نسب تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام في الجزائر للفترة (1990-2022)

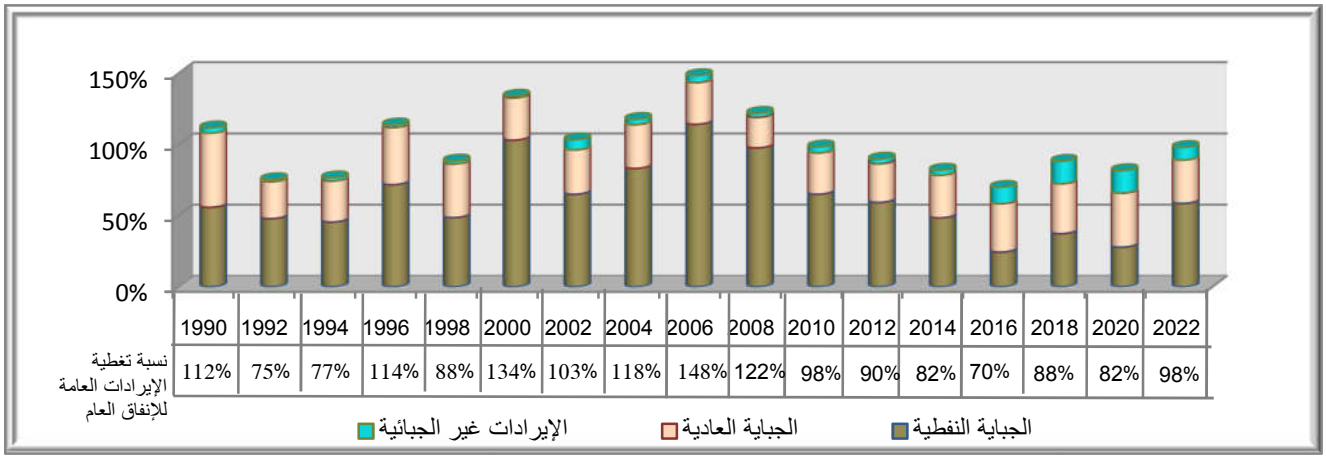

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-14).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-8) أنه بالرغم من التنامي الكبير الذي عرفته الإيرادات العامة إلا أن هذه الأخيرة لم تعد بمقدورها تغطية الإنفاق العام الذي يعرف بدوره تنامي كبير جدا في وتيرة نموه، لاسيما بعد الفترة الممتدة من 2000-2008، بحيث نجدها انطلاقا من سنة 2009 صارت عاجزة عن تغطيته، ويعزى هذا لسببين رئيسيين يتعلق أولهما بزيادة حجم الإنفاق العام بمعدلات كبيرة جدا بسبب تنفيذ الحكومة للبرامج التنموية بغرض إنعاش الاقتصاد، وكذا اعتمادها على سياسة الميزانية بشكل واسع جراء المساهمة المحدودة للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، في حين يتعلق السبب الثاني بالتراجع الهائل الذي شهدته حصيلة الجباية النفطية خلال السنوات الأخيرة بفعل التراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما انعكس بالسلب على إجمالي الإيرادات العامة باعتبار أن الجباية النفطية تشكل أهم مصدر تمويلي لها.

وما نخلص إليه أن التنامي الكبير والمتواصل في حجم الإنفاق العام والمتزامن مع انحسار الإيرادات العامة لاسيما في السنوات الأخيرة بعد تدهور أسعار النفط عالميا واستمرار ارتباط حصيلتها ببرميل النفط، يشكل خطر شديد على التوازنات المالية للبلاد وكذا استقرارها، وهو الأمر الذي يستدعي جليا من الحكومة الجزائرية ضرورة البحث عن مصادر وآليات تمويلية بديلة ومستحدثة للإيرادات العامة تمكنها من عزل موازنتها العامة وفض ارتباطها بالنفط وكذا تمويل إنفاقها العام.

الفرع الثاني: دور صندوق ضبط الإيرادات في احتواء العجز الموازني

تعتبر الجزائر أحد الدول النامية التي كابدت طويلا مع العجز الموازني لاسيما عقب الأزمة الاقتصادية لسنة 1996 وما نجم عنها من تبعات طيلة فترة التسعينات، إذ سجلت خلالها مؤشرات الاستقرار الاقتصادي اختلالات كبيرة، وبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة آن ذاك بمعية صندوق النقد الدولي إلا أن العجز الموازني ظل مستمرا في مستويات عالية جدا كنتاج لتراجع حصيلة الجباية النفطية والجباية العادية إلى جانب ضعف النشاط الاقتصادي (رقوب، 2018، ص164).

وبحلول الألفية الثالثة وبعد الارتفاع الذي عرفته أسعار النفط تمكنت الجزائر من تحقيق موارد مالية معتبرة، حيث حققت الموازنة العامة فائضا ماليا قدر بـ 400 مليار دج، وبالنظر لعدم استقرار أسعار النفط، قامت الجزائر بأخذ قرار مهم يتعلق بتأسيس صندوق سيادي أطلقت عليه تسمية "صندوق ضبط الإيرادات"، يرتكز مجال عمله في امتصاص فوائض الجباية النفطية، ويستخدم لتمويل أي عجز للموازنة العامة في المستقبل نتيجة انهيار أسعار النفط، والتقليل من مديونية الدولة فضلا عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي (شدري وآخرون، 2020 ص167).

أولا: تقديم صندوق ضبط الإيرادات (Fund for Regulation of Receipts)

تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2000 بموجب القانون رقم 2000-02 المتعلق بقانون المالية التكميلي لنفس السنة، ضمن المادة رقم 10 التي نصت على "يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الإيرادات"، تتمثل مصادر تمويله في فوائض الجباية النفطية التي تفوق تقديرات قانون المالية، إضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق (بلقلة وآخرون، 2020، ص178).

ولقد طرأ على قانون هذا الصندوق منذ تأسيسه العديد من التعديلات نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ **قانون المالية لسنة 2004:** تضمن تعديل الجانب الخاص بتمويل الصندوق من خلال إضافة تسبيقات بنك الجزائر المتعلقة بتسيير المديونية الخارجية وهذا بموجب المادة 66 من القانون 23-22 (مداحي وقاسيمي، 2020، ص299).

- ✓ **قانون المالية التكميلي لسنة 2006:** تم فيه تعديل الهدف الأساسي من الصندوق ليشمل تمويل العجز في الخزينة العمومية إلى جانب عجز الموازنة العامة على أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج بموجب المادة 25 المعدلة للمادة 10 (برودي، 2020، ص477).
- ✓ **قانون المالية لسنة 2017:** تم في إطاره إلغاء الحد الأدنى الإلزامي للصندوق والمقدر بـ 740 مليار دج للاستفادة من الأموال المتبقية بالصندوق لتغطية عجز الموازنة بموجب المادة 121 المعدلة للمادة 10 (بوشليط، 2023، ص220).

ثانيا: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات

يرتبط تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات في الدرجة الأولى بتطور حصيلة الجباية النفطية التي تحققها الدولة باعتبارها تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الصندوق، والجدول الآتي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم (3-15): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة: مليار دج

السنوات	رصيد الصندوق في السنة N-1	الجباية النفطية	فائض الجباية النفطية	متاحات الصندوق قبل الاقتطاع	اقتطاعات الصندوق	رصيد الصندوق بعد الاقتطاع
2000	0	1173.2	453.2	453.2	221.1	232.1
2001	232.1	964.5	123.9	356	184.5	171.5
2002	171.5	942.9	26.5	198	170	28
2003	28	1285	448.9	476.9	156	320.9
2004	320.9	1485.7	623.5	944.3	222.7	721.7
2005	721.7	2267.8	1368.8	2090.5	247.8	1842.7
2006	1842.7	2714	1798	3640.7	709.6	2931
2007	2931	2711.8	1738.8	4669.9	1454.4	3215.5
2008	3215.5	4003.6	2288.2	5503.7	1223.6	4280.1
2009	4280	2327.7	400.7	4680.7	364.3	4316.4
2010	4316.5	2820	1318.3	5634.8	791.9	4842.8
2011	4842.8	3829.7	2300.3	7143.2	1761.5	5381.7
2012	5381.7	4054.3	2535.3	7917	2283.3	5633.8
2013	5633.8	3678.1	2062.2	7696	2132.5	5563.5

4408.2	2965.7	7373.8	1810.3	3388	5563.5	**2014**
2073.8	2886.5	4960.4	552.2	2275.1	4408.1	**2015**
784.5	1387.9	2172.4	98.6	1781.1	2073.8	**2016**
0	784.5	784.5	0	2129	784.5	**2017**
305.5	131.9	437.4	437.4	2787.1	0	**2018**
305.5	0	305.5	0	2518.5	305.5	**2019**
0	832.4	832.4	526.9	1959.8	305.5	**2020**
682.1	0	682.1	682.1	2609.1	0	**2021**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (Direction Général De La Prévision Des Politiques, 2023).

من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول رقم (3-15) نلاحظ أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات قد عرف وتيرة تصاعدية بعد التراجع الطفيف المسجل سنتي 2001 و2002، حيث تضاعف بحوالي 23 مرة ليبلغ ذروته سنة 2012 مسجلا 5633.8 مليار دج، ويعزى هذا الارتفاع في رصيد الصندوق إلى زيادة حصيلة الجباية النفطية جراء ارتفاع أسعار النفط في أسواق الطاقة الدولية، والتي بلغت قيمة مساهمتها في الصندوق زهاء 21594.1 مليار دج خلال الفترة المدروسة، ليشهد بعد ذلك رصيد الصندوق تراجع كبير بداية من سنة 2013، حيث تراجع في سنة 2015 بحوالي 53% مقارنة بسنة 2014 وبـ 62% سنة 2016 محققا رصيدا قدره 784.5 مليار دج، ليسجل بعد ذلك رصيد صفري سنتي 2017 و2020 رغم ارتفاعه الطفيف سنة 2018 و2019 وذلك بفعل تراجع أسعار النفط إلى أقل من 45 دولار للبرميل الواحد، وارتفاع قيمة الاقتطاعات لسد العجز المزمن في الموازنة العامة بفعل تنامي وتيرة الإنفاق العام وانحسار الإيرادات العامة.

ثالثا: دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني

يعد صندوق ضبط الإيرادات بمثابة أداة حماية تعمل على إبقاء الموازنة العامة في وضعية توازن، خصوصا وأن الجزائر تستخدم العجز الموازني كأحد أدوات سياسة الميزانية بغرض تحقيق غاياتها التنموية لتقوم فيما بعد بتغطية هذا العجز(لطرش وكتاف، 2018، ص33)، وللوقوف على مدى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في احتواء العجز الموازني نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم (3-16): مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تغطية العجز الموازني خلال الفترة (2000-2021)

الوحدة مليار دج

السنوات	رصيد الموازنة العامة (خارج ص.ض.إ)	العجز المغطى من قبل الصندوق	نسبة تغطية العجز%	السنوات	رصيد الموازنة العامة (خارج ص.ض.إ)	العجز المغطى من قبل الصندوق	نسبة تغطية العجز%
2000	-285.3	0	0	**2011**	-2902.7	1761.5	%60.7
2001	43.7	0	0	**2012**	-3506.1	2283.3	%65.1
2002	-0.4	0	0	**2013**	-2143.2	2132.5	%99.5
2003	-541.4	0	0	**2014**	-5642.6	2965.7	%52.6
2004	-438.8	0	0	**2015**	-3103.8	2886.5	%93
2005	-1459.2	0	0	**2016**	-2286	1387.9	%60.7
2006	-1699.6	91.5	%5.4	**2017**	-1234.8	784.5	%63.5
2007	-1444	532	%36.8	**2018**	-1342.6	131.9	%9.8
2008	-2417.4	758.2	%31.4	**2019**	-1139.7	0	0
2009	-1007.4	364.3	%36.2	**2020**	-1788.9	832.4	%46.5
2010	-1918.7	791.9	%41.3	**2021**	-1520.7	0	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (Bank of Algeria, 2005, 2009, 2014, 2019, 2023).
- (Direction Général De La Prévision Des Politiques, 2023).

يتضح من معاينة الجدول رقم (3-16) أن صندوق ضبط الإيرادات كان له دور مهم في سد العجز الموازني واحتوائه، ولقد جاء تدخله لتمويل عجز الميزانية العامة انطلاقا من سنة 2006 وهذا بعد التعديل الذي أدخل على أهدافه الرئيسية، مع العلم أن توظيفاته أثناء الفترة الممتدة من 2000-2005 اقتصرت فقط على تسديد المديونية العامة والتسبيقات لبنك الجزائر، ولقد بلغ حجم الاقتطاعات الخاصة بتمويل العجز الموازني من طرف الصندوق أثناء الفترة 2006-2021 ما قيمته 17704.1 مليار دج، بحيث عرفت نسب تغطيته للعجز ارتفاعا ملحوظا خاصة في الفترة 2007-20017 إذ تراوحت بين 31% و99.5% وهو الأمر الذي ساهم في تآكل احتياطات الصندوق ونفاذها ليعجز بذلك عن تغطية العجز الموازني خلال السنوات 2019 و2021.

الفرع الثالث: القرض السندي كوسيلة لتمويل الإنفاق العام

في ظل انحسار مصادر التمويل التقليدية وعجزها عن تغطية الإنفاق العام الذي يعرف تنامي متواصل وكبير في الجزائر، وبغرض تأمين احتياجات الموازنة العامة من التمويل، لجأت الحكومة الجزائرية إلى تعبئة المدخرات الاختيارية عن طريق تجربة القرض السندي التي انطلقت فيها في 17 أفريل 2017 (صاري، 2022، ص188).

وتهدف العملية التي أسمتها الحكومة "الاقتراض من أجل النمو الاقتصادي" إلى تجنيد الموارد المالية المتاحة والمكتنزة في الاقتصاد بغرض تمويل المشاريع الاستثمارية للدولة وليس تمويل نفقات التسيير، وحددت مدة الاكتتاب بـ 6 أشهر وبإمكان الدولة إغلاق العملية وقتما شاءت بمجرد بلوغ المبالغ المحصلة السقف المرجو، كما أن الاكتتاب سيكون مفتوح للجميع سواء للخواص أو للمؤسسات عامة والخاصة، وتم تحديد 50.000 دج كقيمة اسمية للسند ومعدل فائدة عليه مقداره 5% للسندات ذات 3 سنوات و5.75% للسندات ذات 5 سنوات، وتجدر الإشارة أن هذه الفوائد معفاة من الضرائب ويتم دفعها سنويا، كما أن هذه السندات قابلة للتداول (المديرية العامة للضرائب، 2016).

ومنذ الانطلاق في عميلة القرض السندي إلى غاية شهر أكتوبر من نفس السنة تم جمع قيمة 568 مليار دج، لتبقى بذلك المبالغ المحصلة من هذه العملية بعيدة عن مستوى العجز المسجل في الموازنة العامة (بن لشهب، 2020، ص189) وهو ما دفع بالدولة للتوقف عن تجربة القرض السندي.

وعموما فإنه على الرغم من أهمية القرض السندي في تمويل الإنفاق العام في ظل تراجع الموارد المالية للبلاد، إلا أنه واجه العديد من العراقيل والصعوبات في الجزائر، لاسيما ما تعلق منها بنقص ثقافة الاستثمار لدى أفراد المجتمع ورجال الأعمال، إضافة إلى ضعف التسويق الإعلامي بهذه التقنية من التمويل، وكذا المحاذير الشرعية منها.

وهو ما يضع تحديات للإطار المؤسسي الملائم، بتطوير أسواق أدوات الدين وزيادة القدرة على النفاذ إليها، بغرض تعميق سوق الأوراق المالية الحكومية وزيادة درجة السيولة فيها، ونذكر من ذلك أدوات التمويل الإسلامي على غرار الصكوك الإسلامية، فضلا عن تنويع قاعدة المستثمرين بهدف استيعاب الزيادة في المعروض من أدوات الدين المطروحة (صاري، 2022، ص188).

الفرع الرابع: التمويل غير التقليدي كآلية مستحدثة لتمويل الإنفاق العام

برزت صيغة التمويل غير التقليدي في الاقتصاد الجزائري كآلية مستحدثة لضمان استمرارية تمويل نموذج التنمية الاقتصادية الذي اعتمدته الحكومة الجزائرية انطلاقا من سنة 2001، والذي يرتكز في الأساس على تحفيز الطلب الكلي وفقا للمقاربة الكينزية (بوفنغور وشراف،2019، ص420).

أولا: مفهوم التمويل غير التقليدي ودوافع اللجوء إليه

حسب ما ورد في الجريدة الرسمية يمكن تعريف "التمويل غير التقليدي" أو "التيسير الكمي" بأنه عبارة عن "تمويل مباشر للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر بغية الحفاظ على ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية" حيث يقوم بنك الجزائر بصفة استثنائية بشراء سندات الخزينة العمومية لمدة 5 سنوات كأقصى حد بهدف تغطية تمويل احتياجات الخزينة العمومية، تمويل الدين العام الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار(أيت بن عمر، 2021، ص290).

ومن أهم الأسباب التي دفعت بالحكومة الجزائرية لتبني آلية التمويل غير التقليدي ما يلي:

- ✓ التقهقر الرهيب الذي عرفته أسعار النفط وتراجع مداخيل الدولة؛
- ✓ تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وفي ميزانية الدولة؛
- ✓ استهلاك كل الاحتياطات العمومية، فضلا عن ضبابية الرؤى المستقبلية الأمر الذي يشكل خطر على قدرة الدولة في مواصلة جهودها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ رفض السلطات العامة اللجوء إلى المديونية الخارجية (بضياف، 2020، ص29).

ثانيا: آلية عمل التمويل غير التقليدي

لجأت الحكومة الجزائرية للتمويل غير التقليدي سنة 2017 من خلال إجرائها لتعديل على قانون النقد والقرض 10/90 بموجب القانون رقم 10/17 بالتحديد المادة 45 مكرر، ووفقا لهذا التعديل تغيرت علاقة التمويل التي تجمع بين البنك المركزي والخزينة العمومية كما يلي:

- يقوم البنك المركزي بشراء سندات الخزينة بطريقة مباشرة دون المرور على السوق ما بين البنوك، ودون تحديد لنسبة التمويل السابقة (20%)، بحيث تكون قيمة السندات مساوية لقيمة عجز الخزينة؛
- إمكانية تمويل الخزينة العمومية في شكل تسبيقات دون تسقيف، بحيث كان هذا التمويل لا يتعدى 10% من إيرادات السنة السابقة، ولا يمكن لها تجاوز مدة 240 يوم، ويكون مرة واحدة في السنة؛
- تعتبر هذه السياسة النقدية غير التقليدية استثنائية لفترة لا تتجاوز 5 سنوات، حتى يتم إصلاح الخلل في الميزانية العامة بطرق تمويلية حقيقية ومستدامة (ضيف، 2021، ص ص339-340).

ووفقا للإجراءات الجديدة لتمويل بنك الجزائر للخزينة العمومية قامت هذه الأخيرة بإصدار سندات حكومية مختلفة الآجال تتراوح بين 5 سنوات و30 سنة، تمكنت من خلالها من تعبئة 6556.2 مليار دج خلال الفترة الممتدة من نصف نوفمبر 2017 إلى غاية فيفري 2019 بالرغم من تصريح وزير المالية على أن الإصدار النقدي لن يتجاوز 2659 مليار دج (طيوب وبن عبيد، 2022، ص87)، وتم توزيع المبلغ المحصل كما يلي:

- 2470 مليار دج وجهت لتمويل عجز الميزانية العامة؛
- 1813 مليار دج خصصت لتمويل الدين العام المتعلق بالمؤسسات العمومية (سونلغاز، سوناطراك) إضافة إلى تسديد القرض السندي؛
- 2273 مليار دج وجهت لتمويل الصندوق الوطني للاستثمار، ومن ضمنها 500 مليار دج لتمويل برنامج عدل وعجز الصندوق الوطني للتقاعد (مكاوي وبوبكر، 2020، ص223).

وعلى الرغم من تأكيد السلطات قبل بدء العمل بالتمويل غير التقليدي على أن الأموال المراد طبعها ستكون موجهة فقط لتمويل نفقات التجهيز إلا أننا نلاحظ أن معظم هذه الأموال قد وجهت لتمويل نفقات تسييرية غير إنتاجية (تسديد ديون المؤسسات الوطنية والصندوق الوطني للتقاعد... الخ) (مسعي ورايس، 2022، ص186).

ويجدر التنويه أنه حتى نهاية العمل بالتمويل التقليدي في سنة 2019 لم يضخ في الاقتصاد إلا ما مقداره 3124.2 مليار دج أي ما يعادل 47% من إجمالي الإصدار النقدي والمقدر بـ 6556.2 مليار دج، غير أن إعلان التوقف عن العمل بالتمويل غير التقليدي اقتصر على عدم القيام بإصدار نقدي

جديد، بيد أن الفائض المتبقي من الغلاف الذي تم تخصيصه تم الاستمرار في استعماله إلى غاية سنة 2021، وبذلك يمكن اعتبار أن التمويل غير التقليدي قد منح الحكومة الجزائرية وفرا ماليا لإدارة أزمتين متتاليتين هما الأزمة النفطية لسنة 2014 وأزمة جائحة كورونا بداية سنة 2020 (شودار، 2023، ص28)، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (3-9): تطور حجم التمويل غير التقليدي 2017-2021

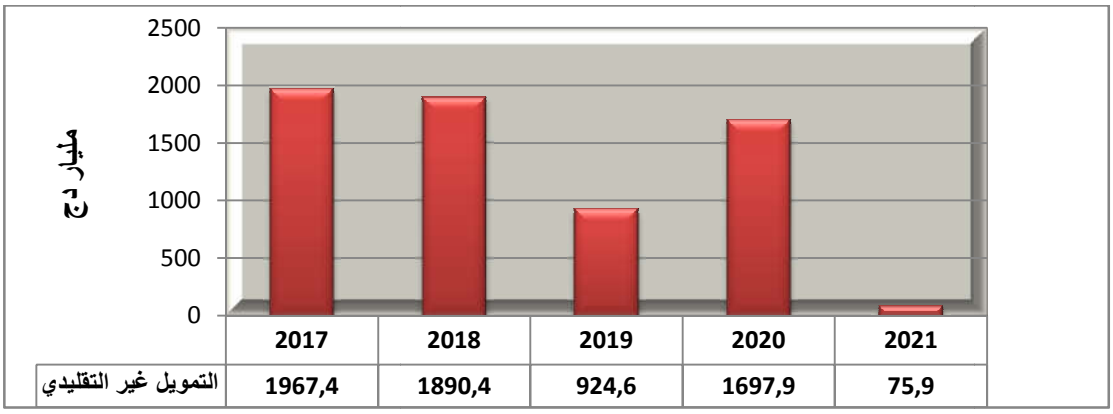

	2017	2018	2019	2020	2021
التمويل غير التقليدي	1967,4	1890,4	924,6	1697,9	75,9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (شودار، 2023، ص28).

وعلى الرغم من أهمية التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الخزينة العمومية وتنشيط الاقتصاد الوطني، إلا أن سلبياته قد تكون أكثر من إيجابياته خاصة وأن الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري ضعيف وغير مرن نهائيا، كما أن آلية التمويل غير التقليدي ليست بالبديل التمويلي المستديم والمناسب للإنفاق العام بل هي ضرورة حتمية فرضتها الظروف الاقتصادية الحرجة، حيث لجأت لها السلطات المالية لحلحلة الوضع بطريقة آنية، وبتوقفها عنها سنة 2019، تبقى الحكومة الجزائرية عاجزة عن تمويل الإنفاق العام في ظل فشل وقصور مصادر وآليات التمويل التقليدية عن القيام بهذا الدور، خاصة في الفترات التي تشهد فيها أسعار النفط تراجعات ملموسة، الأمر الذي يستدعي منها ضرورة البحث عن البديل التمويلي المناسب والمستديم.

المطلب الثاني: تحديات استدامة تمويل الإنفاق العام في الجزائر

لتحقيق استدامة تمويل الإنفاق العام تواجه الجزائر العديد من التحديات يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

أولا: تحديات متعلقة بنفاذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات

اعتمت الجزائر منذ 2006 في تمويل عجزها الموازني على أرصدة صندوق ضبط الإيرادات، وذلك بعد التعديلات التي وردت في قانون المالية التكميلي الخاص بسنة 2006، الأمر الذي ساهم في تنامي تدخلات الصندوق، حيث امتص العجز الموازني خلال الفترة 2006-2016 بما يقارب 1800 مليار دج في المتوسط، وهو ما يعادل تقريبا 10% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للجزائر مما يدل على الدور البارز للصندوق في الحفاظ على التوازن المالي للدولة لاسيما في السنوات الأخيرة، غير أن التحدي القائم اليوم يدور حول هل بإمكان الصندوق مواصلة ذلك؟ (رقوب، 2018، ص172).

هذا التحدي يتعلق في الأساس بعدم التناسب بين حجم فوائض الجباية النفطية التي تودع في الصندوق وحجم موارده المستخدمة عند معالجة العجز الموازني وسداد الدين العام، علما أنه لا يحتسب السعر الحقيقي لبرميل النفط المطلوب، والمقدر بـ 86.5 دولار كمتوسط للفترة 2006-2021، في حين أن السعر المرجعي قدر بـ 37 دولار للبرميل انطلاقا من 2007 وارتفع فيما بعد إلى 50 دولار للبرميل منذ سنة 2017 ليتراجع إلى 45 ثم 40 دولار سنتي 2020 و2021 على التوالي، وهو المعتمد في إعداد مشروع الموازنة دون الأخذ في الحسبان العجز المسجل عند نهاية كل سنة مالية، والذي يغطى من طرف صدوق ضبط الإيرادات (رقوب، 2018، ص172)، والجدول الآتي يوضح لنا حجم الهوة الموجودة بين السعر المرجعي المقدر لإعداد الميزانية العامة وسعرها التوازني:

الجدول رقم (3-17): السعر المرجعي لإعداد الميزانية العامة والسعر الفعلي لتوازنها للفترة (2006-2021)

الوحدة: دولار أمريكي

السعر/ السنوات	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2017	2020	2021
متوسط سعر برميل النفط الجزائري	66	98.6	80.3	111.5	99.6	44.2	54.2	42.1	70.7
السعر المرجعي للميزانية	19	37	37	37	37	37	50	45	40
السعر التوازني	20.5	51.7	55.4	80.1	86.6	86.4	81	157.2	160

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (Direction Générale De La Prévision Et Des Politiques, 2023).
- (Oapec, 2023).

يتبين من الجدول رقم (3-17) تزايد الهوة بين السعر المرجعي الذي تعد على أساسه ميزانية الدولة وسعرها التوازني من سنة لأخرى، الأمر الذي يعكس حجم العجز الموازني والسياسة الحذرة في حقن تلك الأموال في الاقتصاد بفعل ضعف الطاقة الاستيعابية لهذا الأخير، لكننا نلاحظ بأن هذه الفجوة غير مبررة لكونها تؤثر على الفرق بين قيمة الفوائض المتأتية من الجباية النفطية المودعة في صندوق ضبط الإيرادات وفوائضه الحقيقية، مما يجعل منه مجرد آلية لتحويل الموارد المالية مع فرق الزمن (رقوب، 2018، ص172).

ثانيا: تحديات متعلقة بإنتاج النفط، استهلاكه محليا وأسعاره في الأسواق الدولية

يتعلق هذا التحدي في الأساس بمدى استدامة إنتاج النفط وتصديره في ظل تقلبات أسعاره في السوق الدولية، وحسب الإحصائيات يقدر حجم إنتاج النفط في المتوسط خلال الفترة 2009-2020 بحوالي 1.078 مليون برميل يوميا، ويلاحظ أن الجزائر لم تتمكن من توسيع قاعدة إنتاجها من خلال استغلالها لاحتياطاتها، بحيث لا يتعدى احتياطي النفط لديها ما نسبته 1.5% بالمقارنة مع حجم احتياطات مجموعة أوبك نظرا لصعوبة استغلاله، وهو الأمر الذي أثر على القدرة الإنتاجية للجزائر لتعويض الخسائر الناجمة عن تراجع أسعاره في أسواق الطاقة، لاسيما في ظل الانخفاض الذي عرفه حجم صادراته وتزايد الاستهلاك المحلي منه (رقوب، 2018، ص ص 172-173)، والجدول الآتي يعطينا لمحة عن ذلك:

الجدول رقم (3-18): بعض مؤشرات تطور القطاع النفطي في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)

السنوات	2009	2011	2013	2015	2017	2019	2020
إنتاج الجزائر (ألف برميل يوميا)	1221	1162	1203	1157	993	970.2	838.5
صادرات الجزائر من النفط (ألف برميل يوميا)	747.4	697.6	608.4	485.6	529.8	445.2	335.2
الاستهلاك المحلي للنفط (ألف برميل يوميا)	366.7	369.3	416.2	443.6	415.7	450.9	409.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (Oapec, 2013, 2016, 2021).

يتضح من الجدول رقم (3-18)، الاستقرار النسبي لإنتاج الجزائر للنفط خلال الفترة 2009-2020 بحيث لا يتعدى 2% من إنتاج مجموعة أوبك، الأمر الذي يعكس هامشية تأثير الجزائر على

تحركات أسعار النفط على المستوى الدولي، كما يلاحظ من الجدول الارتفاع النسبي لحجم الاستهلاك المحلي للنفط المنتج، إذ تستحوذ السوق المحلية على ما يقارب 39%، مما يطرح تحدي تلبية الاحتياجات المحلية في المستقبل في حالة استمرار تراجع أسعار النفط وارتفاع تكلفة استغلاله، الأمر الذي ينعكس في النهاية على تكوين عائدات صندوق ضبط الإيرادات وتدخلاته المستقبلية.

وعموما يمكن تلخيص أهم التحديات التي يواجهها قطاع النفط في النقاط الآتية (رقوب، 2018، ص173):

- صعوبة استغلال الاحتياطات المؤكدة مما يقلل من القدرة على توسيع الإنتاج على المدى المتوسط؛
- تنامي حجم الاستهلاك العام؛
- ارتفاع حجم الدعم المقدم من طرف الدولة في مجال الطاقة يؤثر على قدرات الشركة الوطنية لاستغلال النفط في التنقيب والاستكشاف؛
- تنامي الاستهلاك الطاقوي بسبب ارتفاع عدد السكان (ما يقارب 30% استهلاك العائلات وحوالي 48% استهلاك قطاع الصناعة) .

ثالثا: التحديات المتعلقة بمدى القدرة على ضبط وترشيد الإنفاق العام

أصبح التوجه نحو ترشيد الإنفاق العام في الجزائر أحد أهم التحديات التي يجب تداركها نظرا للتنامي الكبير في حجم الإنفاق العام، لاسيما في ظل التقلبات الشديدة التي تعرفها أسعار النفط في السنوات الأخيرة، كذلك فإن التوازنات المالية للدولة لن تقدر على تحمل هذا المستوى المرتفع من الإنفاق في المدى المتوسط، فكما سبق وأشرنا فإن ميزانية الدولة تعاني منذ العديد من السنوات من عجز مزمن بسبب تنامي الإنفاق العام بمختلف مكوناته، وعموما يمكن للجزائر ترشيد إنفاقها العام من خلال (براق وبركان، 2017، ص ص122-123):

- تحديد الأهداف والأولويات بدقة والتأكد من عدم تعارضها؛
- القياس الدوري لأداء البرامج الإنفاقية العامة من خلال تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الأجهزة والوحدات الحكومية عند تنفيذها للخدمات والبرامج الموكلة إليها؛
- تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع الخدمات والمنافع الناتجة عن الإنفاق العام؛

- إحكام الرقابة على المال العام بغرض التأكد من الوصول إلى النتائج المرجوة من الإنفاق العام وفقا لما تم التخطيط له؛
- تقييد تقديرات المصاريف في حدود الالتزامات الفعلية مع الحد من ظاهرة نموها المتواصل والمتزايد؛
- الرفع من كفاءة وفعالية الإنفاق العام؛
- دعم مشاركة القطاع الخاص والرفع من مساهمته في عملية التنمية.

رابعا: تحديات تتعلق بمخاطر التمويل غير التقليدي

إن التمويل غير التقليدي في الجزائر لا يعكس المفهوم الحقيقي له مثلما عليه الحال في الدول المتقدمة التي تبنته، إذ ينحصر فقط على طباعة أوراق نقدية جديدة من طرف البنك المركزي دون وجود تغطية حقيقية لها، ووفق علاقة مباشرة بين البنك المركزي والخزينة العمومية، وعليه فالاعتماد على هذا النمط التمويلي المستحدث في ظل طبيعة الاقتصاد الجزائري وفي ظل التقلبات التي تشهدها أسعار النفط بين الفينة والأخرى خاصة في السنوات الأخيرة وكذا السيناريوهات المتوقعة للمستقبل تجعل الاستدامة المالية للدولة تواجه العديد من التحديات نوجز أهمها فيما يلي (رقوب، 2018، ص175):

- تحديات تتعلق بتزايد حدة الضغوط التضخمية، جراء توسع المعروض النقدي دون أن يقابل ذلك ارتفاع في مستويات الإنتاج الوطني؛
- تحدي يتعلق بمدى قدرة الحكومة الجزائرية على ضمان عدم توجيه الكميات الكبيرة من النقود المطبوعة نحو دائرة الاستهلاك عوضا عن دائرة الاستثمار، لاسيما في ظل سياسة الدعم المنتهجة من قبل الحكومة؛
- تحدي يتعلق بالمديونية العامة، فعلى الرغم من المستويات المقبولة من المديونية الخارجية، لكن المديونية الداخلية تعرف تزايدا كبيرا خلال السنوات الأخيرة بحيث تقدر بحوالي أكثر من 30 مليار دولار، مما يؤدي بتسديدها إلى الرفع من ميزانية التسيير "بند سداد الدين العام" الأمر الذي يمكن أن يعمق من العجز الموازني في المستقبل؛
- تحديات تتعلق باستحقاق سندات الخزينة العمومية، حيث قد يدفع بها الأمر إلى توسيع الوعاء الضريبي أو الرفع من معدل الضرائب؛

- تحدي يتعلق بتراجع قيمة الدينار وفقدان ثقة الجمهور فيه، فضلا عن عدم القدرة على ضبط سوق الصرف.

المطلب الثالث: تقييم مدى رشادة الإنفاق العام في الجزائر

للوقوف على مدى رشادة الإنفاق العام في الجزائر سنقوم بتحليل تصنيفها ضمن بعض المؤشرات الدولية المهمة والصادرة عن منظمات عالمية كما يلي:

أولا: مؤشر الإسراف والكفاءة في الإنفاق العام

يتم إصدار مؤشر الإسراف والكفاءة في الإنفاق العام عن المنتدى الاقتصادي العالمي "Davos" في تقرير التنافسية العالمي، بحيث يقيم هذا المؤشر مدى كفاءة ورشادة الحكومات في القيام بالإنفاق العام وعدم التبذير والإسراف وهذا وفقا لقيم تتراوح بين 1 و7، إذ تمثل القيمة 1 الإسراف الكبير وتمثل القيمة 7 الرشادة والكفاءة في الإنفاق العام، وبذلك كلما اقتربت قيمة المؤشر لدولة ما من 1 دل ذلك على وجود إسراف وهدر للمال العام، وكلما اقتربت القيمة من 7 دل ذلك على الكفاءة القصوى للحكومة وحسن تدبيرها للمال العام وعقلانية استعماله (بومعزة، 2020، ص40)، والجدول الآتي يبين لنا تطور هذا المؤشر في الجزائر:

الجدول رقم (3-19): مؤشر الإسراف والكفاءة في الإنفاق العام للجزائر (2008-2018)

السنة	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
القيمة	3.7	3.2	3.3	3	2.4
الرتبة	133/48	133/80	139/64	142/79	144/116
السنة	**2014/2013**	**2015/2014**	**2016/2015**	**2017/2016**	**2018/2017**
القيمة	2.8	3.1	3.1	3.1	3.1
الرتبة	148/101	144/74	140/76	138/75	137/75

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (World Economic Forum, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017).

يتضح من معاينة الجدول رقم (3-19) أن مؤشر الإسراف والكفاءة في الإنفاق العام في الجزائر لم يكن ضمن المستويات المقبولة، حيث تشير قيم المؤشر إلى حصول الجزائر على درجات ضعيفة لم تتجاوز المتوسط، إذ تراوحت قيمه خلال الفترة المدروسة بين 2.4 و3.7 كأعلى قيمة سجلها سنة 2008-2009 لتحتل بذلك الجزائر المرتبة 48 عالميا من أصل 138 دولة لكنها أخذت في التراجع بعد ذلك، وهو ما يعكس حقيقة عدم الرشادة والكفاءة في استغلال المال العام واستخداماته، ويؤكد على أن ظاهرة الإسراف لازالت ترتبط بالإنفاق العام في الجزائر، وذلك على الرغم من سعي الحكومة واتجاهها نحو ترشيد نفقاتها خلال السنوات الأخيرة لاسيما بعد التدهور الكبير الذي عرفته أسعار النفط منذ سنة 2014، الأمر الذي يستدعي جليا من الحكومة الجزائرية القيام باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للقضاء على الإسراف وهدر المال العام وتحقيق الرشادة في نفقاتها من خلال حوكمة نفقاتها وإيراداتها وذلك عبر التركيز على تعزيز الشفافية في إدارة المال العام وإحكام الرقابة عليه.

ثانيا: مؤشر الميزانية المفتوحة

تم تأسيس مبادرة الميزانية المفتوحة في سنة 2006 من طرف الشراكة الدولية للميزانيات التي تعنى بعمليات شفافية الموازنات حول العالم، بحيث بدأت بمسح شمل 59 دولة وفي سنة 2015 أصبح يفوق 100 دولة، ويعد مؤشر الموازنة المفتوحة أحد أهم المؤشرات التي يمكن عن طريقها الاستدلال على مدى اعتماد الدولة لنظم مالية تتميز بالشفافية والقابلية للمسائلة (بومعزة، 2020، ص39)، بحيث يقيس مدى إمكانية وصول الجمهور للمعلومات حول كيفية قيام الحكومة بإدارة الموارد المالية العامة من خلال تقييم مدى إتاحتها لثمان وثائق رئيسية من الميزانية وما إذا كانت البيانات الواردة فيها شاملة ومفيدة وتم توفيرها في الوقت المناسب (عبدوس، 2021، ص358).

ويتم ترتيب الدول وفقا للتقييم الكلي المتحصل عليه بعد المسح ضمن سلم تنقيط تتراوح درجاته من 0 إلى 100، وكلما كانت النتيجة أقل من 40 واقتربت من الصفر كلما كانت الدولة في مجال الموازنة المفتوحة ضعيفة، وكلما اقتربت من 100 تكون شفافية الموازنة أكبر، والجدول الآتي يوضح لنا ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر:

الجدول رقم (3-20): مؤشر الميزانية المفتوحة للجزائر (2008-2021)

السنة	2008	2010	2012	2015	2017	2019	2021
الدرجة/ 100	100/2	100/1	100/12	100/19	100/3	100/2	100/3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (International Budget Partnership, 2023).

تشير نتائج الجدول رقم (3-20) إلى فشل الجزائر في تحقيق مستويات مقبولة من الشفافية، حيث حصلت على درجات ضعيفة جدا كانت أعلاها الدرجة 19 من أصل 100 درجة والتي سجلتها سنة 2015 لتتراجع درجاتها بعد ذلك لمستويات متدنية جدا، الأمر الذي جعلها تصنف مع الدول التي لا توفر أي معلومات حول أنظمة ميزانياتها حيث تفتقر لتلبية أغلب المتطلبات الأساسية لإنتاج الميزانية، وهو ما يعكس غياب الشفافية في تسيير المال لعام وأيضا عدم قدرة أفراد المجتمع على معرفة كيفية استخدام الموارد المالية للميزانية، مما يؤدي إلى سوء استغلال هذه الموارد واستخدامها بطرق غير شرعية وكذا هدر المال العام وانتشار الفساد وزعزعة ثقة المستثمرين والمواطنين في الدولة.

ويمكن تدعيم ما سبق بالجدول الآتي الذي يوضح لنا مدى توفر الوثائق الأساسية للميزانية في الجزائر:

الجدول رقم (3-21): توفر وثائق الميزانية للجمهور في الجزائر (2010-2021)

الوثيقة	2010	2012	2015	2017	2019	2021
البيان التمهيدي للموازنة	🟡	🟡	🟡	🟡	🔴	🔴
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	🟡	🟢	🟢	🟡	🟡	🟡
الموازنة المقررة	🟢	🟢	🟢	🟢	🟢	🟢
موازنة المواطنين	🔴	🔴	🔴	🔴	🔴	🟢
التقارير السنوية	🔴	🟡	🟢	🔴	🟡	🟡
المراجعة نصف سنوية	🟡	🟡	🔴	🟡	🟡	🟡
تقرير نهاية السنة	🟡	🟡	🔴	🟡	🔴	🔴
تقرير التدقيق	🟡	🟡	🔴	🟡	🟡	🟡

🟢 متاح للجمهور 🟡 تم نشره متأخرا أو لم يتم نشره عبر الانترنت أو تم إنتاجه للاستخدام الداخلي فقط 🔴 لم يتم إنتاجه

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (International Budget Partnership, 2023).

يتضح من معاينة الجدول رقم (3-21) أن الجزائر تتيح للجمهور معلومات قليلة جدا حول كيفية إدارة الموارد المالية عند صياغتها لمسودة ميزانيتها، فباستثناء الميزانية العامة المقررة التي تنشرها بشكل دائم ضمن قوانين المالية سواء السنوية أو التكميلية، يبقى توفيرها ونشرها للوثائق الأخرى للميزانية غير متاح أو ضعيف جدا، كما أنه في أغلب الأحيان إن تم إنتاجها فإنه يكون للاستخدام الداخلي وإذا تم نشرها تكون متأخرة، وهو ما يصعب من عملية متابعة تنفيذ ميزانية الدولة وإحكام الرقابة عليها ويحول دون تحقيق أمثلية تخصيص المال العام والتأكد من مدى توافقه مع البرامج المخصصة، مما يستدعي جليا من الحكومة ضرورة تدارك النقص الموجود في المعلومات بما يضمن تعزيز شفافية الميزانية العامة وكذا المعلومات المعلن عنها.

ثالثا: مؤشر مدركات الفساد

يصدر مؤشر مدركات الفساد سنويا منذ سنة 2015 عن منظمة الشفافية الدولية، ويعد أحد أبرز المؤشرات العالمية التي ترصد مدى انتشار الفساد بأنواعه في القطاع العام على غرار الفساد المالي والإداري والسياسي للدول التي شملها المسح (بوخرص وبن محاد، 2002، ص252)، ويقيس المؤشر ويصنف الدول حسب مجموع النقاط الذي تحرزه وذلك وفقا لمقياس يتراوح بين 0-10، بحيث تشير الدرجة 0 إلى درجة فساد عالية، في حين تشير الدرجة 10 إلى الشفافية العالية والتي تعني بأن الدولة نظيفة من الفساد (قميتي وحفاي، 2018، ص389)، والجدول الآتي يوضح لنا تصنيف الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد:

الجدول رقم (3-22): مؤشر مدركات الفساد للجزائر (2003-2022)

السنة	2003	2006	2008	2010	2012
التنقيط	2.6	3.1	3.2	2.9	3.4
إجمالي الدول	133	163	180	178	176
الترتيب	88	84	92	105	105
السنة	**2014**	**2016**	**2018**	**2020**	**2022**
التنقيط	3.6	3.4	3.5	3.6	3.3
إجمالي الدول	175	176	180	179	180

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Transparency International, 2023).

نلاحظ من قراءة البيانات الواردة في الجدول رقم (3-22) الأداء السيئ للجزائر في مؤشر مدركات الفساد، حيث تذيلت مراتب متأخرة ضمن الترتيب العالمي نتيجة حصولها على درجات متدنية تراوحت بين 2.6-3.6 وذلك أقل بكثير من المتوسط المقدر بـ 5 درجات، وهو ما يعكس استشراء ظاهرة الفساد في القطاع العام والمترجم في تفشي الرشوة والاختلاسات والمحاباة وغسيل الأموال والتهرب الضريبي...الخ، الأمر الذي يشكل مشكلة بالغة الخطورة على عملية التنمية، ويعيق جهود تحقيق الأهداف التنموية، ويؤثر بالسلب على إدارة المال العام، وتفسر منظمة الشفافية الدولية هذه النتائج المتدنية التي حققتها الجزائر وكذا دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى غياب الشفافية وتمتع بعض هذه الدول بالثروة النفطية التي تفتح أبواب الفساد لاسيما عند ارتفاع أسعار النفط.

وعموما ومن خلال تحليلنا لوضعية الجزائر ضمن المؤشرات المذكورة سلفا، يمكننا الحكم عليها بقلة الرشادة في قيامها بالإنفاق العام، فاستمرار ارتباط ظاهرة الإسراف بهذا الإنفاق، وغياب الشفافية في إدارته من خلال الشح الكبير في الوثائق والمعلومات الموضحة لكيفية تسيير المال العام، وضعف مشاركة الجمهور في صياغة الميزانية العامة والحكم على الأعمال التي تقوم بها الحكومة فضلا عن تفشي ظاهرة الفساد، كلها تفسح المجال الواسع للاستخدام غير الرشيد للمال العام وتفتح منافذ أكبر لهدره والتلاعب به، مما يستدعي من الدولة ضرورة إرساء أسس الحوكمة الرشيدة في تسيير المال العام بما يضمن كفاءة الإنفاق العام وفعاليته.

المبحث الرابع: تحليل سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل توجهات سياسية الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) بالاعتماد على المربع السحري لكالدور

عرفت سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) العديد من التوجهات المهمة حكمتها في ذلك الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد، وذلك في ظل سعيها إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها على مؤشراته الأربعة التي تتجلى في كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات، وفي هذا المبحث سنقوم بتحليل تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري ومدى استجابتها للتغيرات الحاصلة في سياسة الإنفاق العام بالاعتماد على المربع السحري لكالدور.

المطلب الأول: لمحة حول المربع السحري لكالدور

تؤكد أغلب الدراسات الاقتصادية على أن الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، غير أن هذه السياسات تختلف من دولة لأخرى نظرا لاختلاف الدول فيما بينها وكذا اختلاف طبيعة النظم الاقتصادية المعتمدة بها، وعلى الرغم من هذه الاختلافات إلا أن ذلك لا يمنع وجود أهداف مشتركة بين السياسات الاقتصادية الكلية اتفق عليها من جميع الاقتصاديين والتي يمكن تلخيصها في أربعة أهداف أساسية تعرف بالمربع السحري لكالدور (حسين وجميل، 2019، ص337).

الفرع الأول: مفهوم المربع السحري لكالدور وأهدافه

يعرف المربع السحري لكالدور بأنه عبارة عن "رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يتضمن الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية، تم تصميمه من قبل الاقتصادي نيكولاس كالدور سنة 1971، الذي يعتبر المحاور المكونة للمربع بمثابة الأهداف الرئيسية لأي اقتصاد لكونها تمس الجوانب المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي"، ويكمن الهدف من هذا المربع في تحديد أمثلية الاقتصاد، أي مستويات المتغيرات التي يلزم أن تصلها ليكون الاقتصاد في وضع أمثل (رمضان والسيد، 2020، ص174).

وأطلق عليه مصطلح مربع وهذا لوجود أربعة أهداف اقتصادية رئيسية تمثل رؤوس المربع، وسمي بالسحري نظرا لصعوبة تحقيق هذه الأهداف بقيم مثلى في نفس الوقت بسبب تعارضها (اليساري والفتلاوي، 2023، ص85).

ويمكن إجمال الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية التي تشكل محاور مربع كالدور فيما يلي:

- ✓ **تحقيق النمو الاقتصادي:** طبقا لكالدور يجب أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي معدل يتراوح بين 5% و6% سنويا ويعد البحث عن النمو الاقتصادي أهم هدف للسياسة الاقتصادية؛
- ✓ **تحقيق التوظيف الكامل:** يجب أن يبلغ معدل البطالة حسبة كالدور 0% فالتشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حد من البطالة فضلا عن أن التشغيل الكامل يشير إلى استغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع؛

- ✓ **تحقيق الاستقرار في الأسعار:** يرى كالدور أنه يجب أن يكون معدل التضخم صفر 0% بحيث يؤدي عدم التحكم فيه إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية مما يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية؛
- ✓ **تحقيق استقرار التوازن الخارجي:** والذي يقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى إجمالي الناتج الداخلي، وحسب كالدور فإن ميزان المدفوعات من الأفضل أن يكون في حالة فائض في حدود 2% على الأقل (عاشور وبن العايب، 2021، ص ص243-244).

الفرع الثاني: تمثيل مربع كالدور ومدى أمثلية أهدافه

لتمثيل المربع السحري لكالدور يتم رسم معلم متعامد ومتجانس، ذي أربعة محاور وهي: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم ونسبة رصيد ميزان المدفوعات، ثم يتم ربط مختلف هذه المحاور مع بعضها البعض (مسعودي، 2017، ص218)، والشكل التالي يوضح الوضعية الاقتصادية لأي بلد وفقا للمربع السحري لكالدور:

الشكل رقم (3-10): رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور

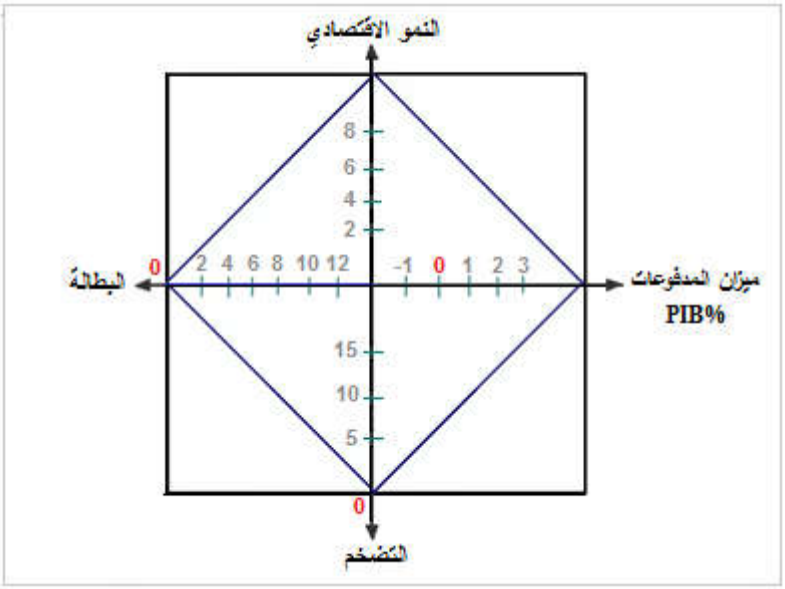

المصدر: (زغاشو، 2021، ص198).

وتبعا للمربع يمكن قياس أثر السياسات الاقتصادية، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفع، وكان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، وكانت هناك بطالة منخفضة، إضافة إلى الرصيد الموجب لميزان المدفوعات، فإن واجهة المربع عندها تدل على أمثلية سير الاقتصاد، وتبين مدى فعالية السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل السلطات، وكل ما اتجهت قمم المربع إلى الداخل فإن ذلك يدل على أن الوضع الاقتصادي أصبح أكثر صعوبة، وتعتبر أي سياسة فعالة إذا ما استطاعت تحقيق الأهداف الأربعة (محفوظ، 2019، ص ص216-217).

الفرع الثالث: تعارض أهداف المربع السحري

يعتبر تحقيق الأهداف الأربعة السابقة أمرا ليس بالهين نظرا للتعارض الموجود بين تلك الأهداف، فالعلاقة بين التوظيف الكامل واستقرار الأسعار هي أحد الحالات الموضحة لذلك، حيث يصعب تحقيق كلا الهدفين معا في نفس الوقت، فزيادة التشغيل ستؤدي إلى رفع مستوى الأسعار(رمضان والسيد، 2020، ص175).

أيضا هناك صعوبة لتحقيق التشغيل الكامل وتوازن ميزان المدفوعات، ذلك أن زيادة الصادرات تفرض خفض مستوى الأسعار والتحسين من جودة المنتجات لزيادة القدرة التنافسية مع الدول الأخرى، لكن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة في الدخل والعمالة وهو ما سيؤدي بدوره إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستوى الأسعار وكذا زيادة الواردات ونقص الصادرات مما يؤثر بالسلب على وضعية ميزان المدفوعات (حسين وجميل، 2019، ص338).

أما فيما يخص العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي أحد أكثر العلاقات جدلا، حيث أن هناك من يؤكد على أن النمو الاقتصادي في المدى الطويل لن يتحقق إلا في وجود استقرار في مستويات الأسعار، وهناك من يرى أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، في حين يؤكد البعض الآخر (موقف وسط) على ضرورة وجود معدل تضخم منخفض مشجع للنمو وليس كابحا له (محفوظ، 2019، ص217).

المطلب الثاني: المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-1999)

بغرض تحليل سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل توجهات سياسة الإنفاق العام خلال الفترة (1990-1999)، سنقوم بتقسيم التحليل إلى مرحلتين رئيسيتين تعكسان الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر آن ذاك كما يلي:

- **المرحلة الأولى (1990-1994):**

الشكل رقم (3-11): المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-1994)

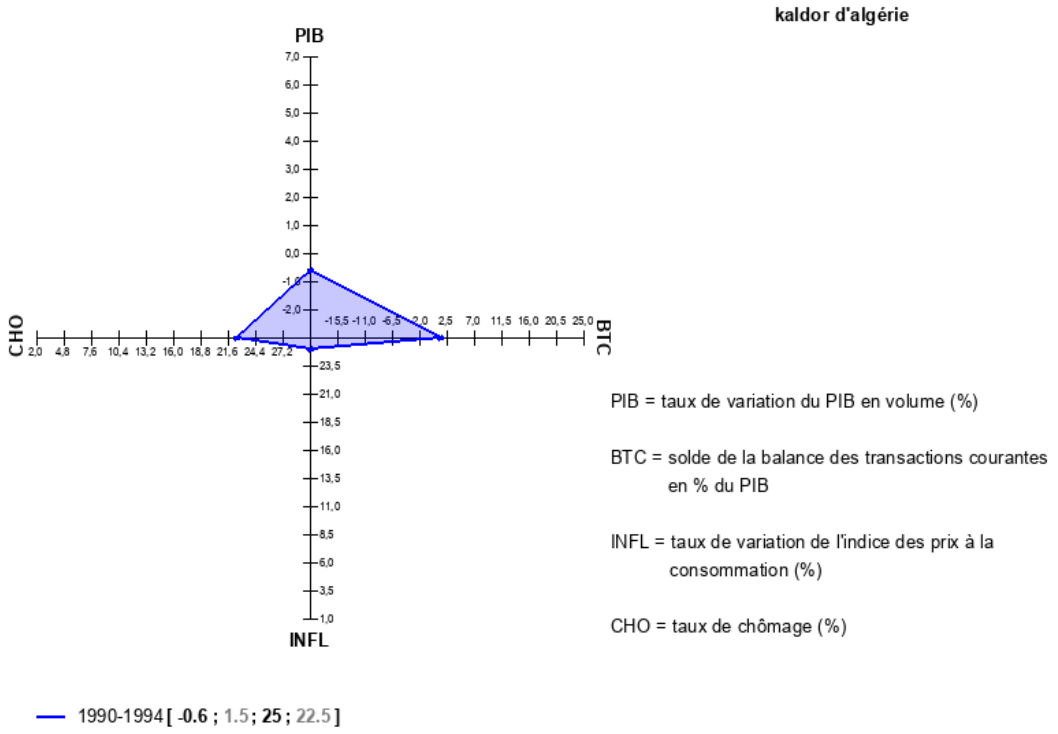

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor, 2023)

نلاحظ من معاينة الشكل رقم (3-11) التشوه الواضح في شكل المربع السحري لكالدور وابتعاده عن المثلوية، حيث عرفت مساحته انكماش كبير في جميع الجهات، مما يعكس التدهور الكبير في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ويدل على حالة اللااستقرار للاقتصاد الجزائري وتراجع أدائه خلال هذه المرحلة التي تميزت باعتماد الدولة لسياسة إنفاقية انكماشية، حيث يلاحظ:

- **النمو الاقتصادي:** عرف معدل النمو الاقتصادي خلال هذه المرحلة تراجعا ملحوظا، حيث سجل أدنى قيمة له سنة 1993 بـ 2.2-% وقدر في المتوسط بـ 0.6-% خلال فترة الدراسة، وهو ما يفسر انجذاب المربع نحو المركز من الأعلى، ويعزى ذلك إلى تراجع أسعار النفط التي بلغت زهاء 16 دولار للبرميل سنة 1994، إضافة إلى تقليص الدولة من قيمة الاستثمارات العمومية في إطار قيامها بالإصلاحات الاقتصادية.
- **البطالة:** يلاحظ تقلص مساحة المربع جهة اليسار كدليل على تدهور مؤشر البطالة، بحيث استمرت معدلات البطالة في الارتفاع بشكل كبير إذ انتقلت من 19.7% سنة 1990 إلى 24.4% سنة 1994، ويرجع ذلك في الأساس إلى الانخفاض في حجم الاستثمارات العمومية جراء تراجع الموارد المالية للدولة نتيجة انهيار أسعار النفط، وعدم فعالية المؤسسات العمومية وضعف قدرتها على امتصاص عمالة جديدة.
- **التضخم:** سجلت معدلات التضخم خلال هذه المرحلة مستويات قياسية بلغت أقصاها في سنة 1992 بـ 31.7%، ويرجع ذلك لقيام الدولة بتخفيض قيمة الدينار بأكثر من 60% وتحرير الأسعار من خلال رفع الدعم على العديد من السلع، فضلا عن ارتفاع الكتلة النقدية نتيجة زيادة الكتلة الأجرية، الأمر الذي عزز من الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد الوطني، وهو ما يفسر الانكماش الواضح للمربع من الأسفل.
- **ميزان المدفوعات:** سجل ميزان المدفوعات في بداية هذه المرحلة ارتفاعا في رصيده حيث انتقل من 2.3% سنة 1990 إلى 5.1% سنة 1992، لتبدأ بعدها سلسة التراجعات حيث سجل أدنى مستوى له سنة 1994 بنسبة 4.3-%، نتيجة لتراجع الصادرات النفطية جراء انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية وارتفاع فاتورة الواردات، وهو ما جعل المربع ينجذب للداخل من جهة اليمين.

وكنتيجة لما سبق يمكن لنا القول أن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-1994) اتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي، حيث عرفت جميع مؤشراته تدهورا كبيرا تسبب في ابتعاد المربع عن تحقيق المثلوية، ويمكن إيعاز ذلك إلى التراجع الكبير لأسعار النفط الذي يشكل المحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، إضافة إلى السياسة الإنفاقية الصارمة المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية التي سعت من خلالها إلى تقليص نشاطها المالي عن طريق رفع الدعم المقدم والتقليص من حجم الاستثمارات العمومية...الخ.

- **المرحلة الثانية (1995-1999):**

الشكل رقم (3-12): المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (1995-1999)

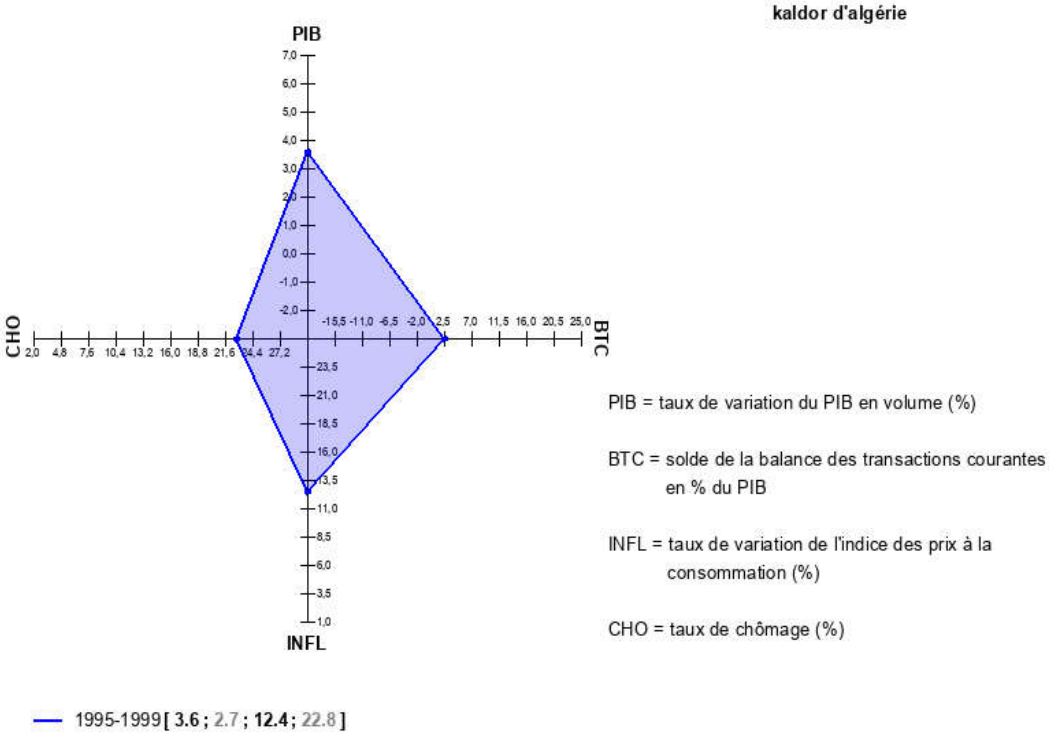

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor, 2023)

من خلال الشكل رقم (3-12) نلاحظ التحسن الكبير في شكل مربع كالدور بالمقارنة مع المرحلة السابقة، حيث بدأت معالم المربع بالظهور وأصبحت أكثر وضوحا، إذ عرفت مساحته توسعا واضحا في جميع الاتجاهات ماعدا جهة البطالة، وهو ما يؤكد على تحسن أداء أغلب مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، حيث يلاحظ:

- **النمو الاقتصادي:** شهد النمو الاقتصادي خلال هذه المرحلة تحسنا ملحوظا على الرغم من تذبذبه بين الفينة والأخرى وهذا بعدما كان سالبا في المرحلة السابقة، حيث قدر في المتوسط بـ 3.6% وبلغ أعلى مستوى له سنة 1998 مسجلا نسبة 6.2% بالرغم من استمرار التراجع في أسعار النفط التي بلغت مستوى 13 دولار للبرميل، ومرد هذا الانتعاش هو التحسن الكبير للنمو خارج قطاع

المحروقات كخلفية للتحسن في إنتاج القطاع الصناعي وكذا تحسن المردود الفلاحي، وهو ما يفسر انجذاب مربع كالدور نحو الأعلى.

- **البطالة:** واصلت معدلات البطالة خلال هذه المرحلة موجة تزايدها، حيث بلغت أقصى مستوياتها سنة 1999 حين سجلت نسبة 29.3%، وذلك بعد عمليات التسريح التي قامت بها الدولة نتيجة اتجاهها للخوصصة وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي أدت إلى تسريح الكثير من العمال، هذه الإجراءات التي جاءت في إطار برنامج التثبيت الهيكلي الذي كان يقضي بضرورة تخفيض الإنفاق العام لاسيما الاستثماري منه، وهو ما يفسر التشوه الواضح للمربع جهة اليسار.
- **التضخم:** سجلت معدلات التضخم تراجعا كبيرا طيلة هذه المرحلة لتبلغ مستويات متدنية، حيث انتقلت إلى 2.6 سنة 1999 بعدما كانت تقدر في سنة 1990 بـ 29.8%، ويعزى هذا التراجع في معدلات التضخم بالأساس إلى السياسة الإنفاقية الصارمة المتبناة في إطار تنفيذ الدولة لبرنامج التثبيت الهيكلي والرامية إلى الحد من التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية من خلال ضبط الإنفاق العام والتحويلات الحكومية وتجميد كتلة الأجور في القطاع العام، إضافة إلى تزايد حجم الواردات التي غطت عجز الجهاز الإنتاجي الوطني ولبت الطلب الكلي على السلع، وهو ما جعل مربع كالدور ينجذب نحو الأسفل مشيرا بذلك على الاستقرار النسبي لهذا المؤشر.
- **ميزان المدفوعات:** عرف رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي تذبذبا خلال هذه المرحلة كنتيجة لتقلبات سعر برميل النفط في الأسواق الدولية، هذا الأخير الذي يساهم بأكثر من 97% من إجمالي صادرات البلاد، حيث ارتفع في بداية الفترة من 5.3-% لينتقل إلى 7.2% سنة 1997 لينخفض بعد ذلك إلى 1.9-% ثم سجل رصيد موجب في السنة الموالية بـ 0.04% وقدر كمتوسط للفترة بـ 2.7% ليرتفع بالمقارنة مع السنة السابقة، وهو ما يفسر انجذاب المربع تدريجيا نحو اليمين.

وانطلاقا من ما سبق نستنتج أن أداء الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة قد شهد تحسن ملحوظ واستقرار نسبي نتيجة للأداء المقبول في أغلب مؤشراته بعد الوضع المزري الذي كان عليه في المرحلة السابقة، ولعل جزء من هذا الاستقرار يمكن إرجاعه لسياسة الإنفاق العام الصارمة المنتهجة آن ذاك والتي كان لها أثر إيجابي على بعض المؤشرات على غرار التضخم رغم تأثيرها السلبي على مؤشرات أخرى كالبطالة.

المطلب الثالث:المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2022)

بغرض تحليل سلوك مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل توجهات سياسة الإنفاق العام خلال الفترة (2000-2022)، سنقوم بتقسيم التحليل إلى أربع مراحل رئيسية وفقا للبرامج التنموية المعتمدة في هذه الفترة:

- **المرحلة الأولى (2000-2004):**

الشكل رقم (3-13): المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2000-2004)

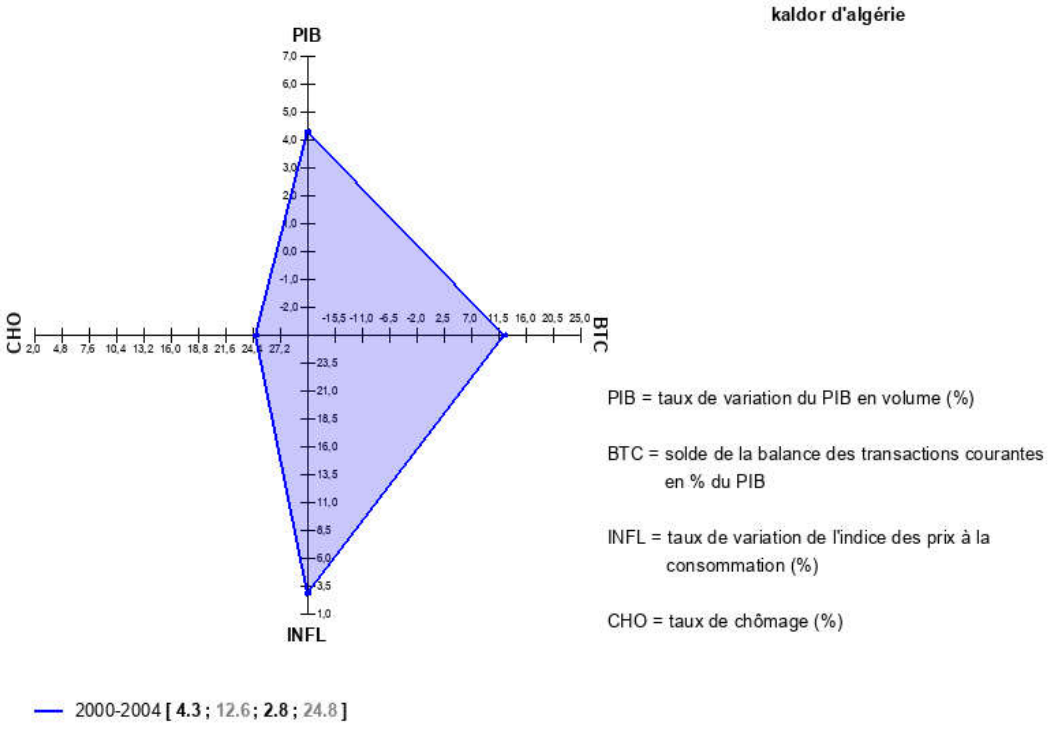

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor, 2023)

من معاينة الشكل رقم (3-13) يتضح جليا لنا أن مساحة مربع كالدور السحري عرفت توسعا كبيرا في كل الجهات باستثناء جهة اليسار الخاصة بمؤشر البطالة، مما يعكس التحسن الكبير في أداء مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، ويدل على حقيقة تحقيق الجزائر لنتائج جيدة في هذه الفترة (2000-2004) التي تندرج ضمن البرنامج الإنفاقي العام المعروف بـ"برنامج الإنعاش الاقتصادي"، حيث يلاحظ:

- **النمو الاقتصادي:** عرف النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا، حيث بلغ أقصاه في سنة 2003 بـ 6.9% وسجل ما نسبته 4.3% كمتوسط للفترة المدروسة، الأمر الذي يفسر توسع المربع السحري جهة الأعلى، وبالرغم من كون أن المعدلات المحققة للنمو تعتبر معدلات مقبولة غير أنها تظل بعيدة عن مستوى تطلعات السلطات العامة، وغير كافية بالمقارنة مع الأموال المالية الضخمة المنفقة، التي لو تم استخدامها بعقلانية لكان بمقدورها تحقيق معدلات نمو تتعدى عتبة 10%.
- **البطالة:** يلاحظ انكماش المربع في جهة اليسار وانجذابه باتجاه المركز كنتيجة لتسجيل معدلات بطالة عالية، بحيث بلغت البطالة مستويات قياسية خلال هذه الفترة قدرت بـ 24.8% كمتوسط للفترة، غير أنه يجدر بنا التنويه إلى أن معدلات البطالة أخذت في الانخفاض من سنة لأخرى، بحيث انتقلت إلى 17.7% سنة 2004 بعدما كانت تقدر بـ 29.5% سنة 2000، كنتيجة للتوسع في الاستثمارات العمومية لاسيما في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية، التي ساهمت بشكل كبير في زيادة معدل التشغيل، وبالرغم من التراجع المحسوس في معدلات البطالة غير أن هذه الأخيرة تبقى مرتفعة.
- **التضخم:** شهدت معدلات التضخم ارتفاعا نسبيا خلال هذه المرحلة، مرد ذلك التوسع في الإنفاق العام جراء شروع الحكومة في سياسة الإنعاش الاقتصادي، إلا أن معدلات التضخم المحققة تظل مقبولة باعتبار أنها لم تسجل مستويات قياسية إذ تراوحت بين 0.3% و4.3% ولم تتجاوز نسبة 2.8% كمتوسط للفترة، وهو ما جعل المربع ينجذب إلى الأسفل كإشارة على الاستقرار النسبي لهذا المؤشر.
- **ميزان المدفوعات:** سجل ميزان المدفوعات في هذه الفترة رصيدا موجبا، بحيث قدر رصيده كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بـ12.6%، مما يفسر التوسع الكبير في مساحة المربع جهة اليمين، والذي مرده الانتعاش الكبير في قيمة الصادرات بفعل ارتفاع أسعار النفط التي بلغت عتبة 38 دولار للبرميل.

وعموما يمكن لنا القول أنه بالرغم من عدم تحقيق المربع السحري للاقتصاد الجزائري للشكل الأمثل للمربع حسب كالدور، غير أن التحسن الكبير الذي شهدته المؤشرات الاقتصادية الكلية يدل على أن الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة قد اتسم بالاستقرار حتى ولو كان نسبيا، بفعل ارتفاع معدلات البطالة التي تسببت في ابتعاد المربع عن تحقيق المثلوية، ولعل أن هذا الاستقرار يرجع بشكل كبير إلى سياسة الإنفاق العام المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية خلال هذه المرحلة، والتي استهدفت في المقام الأول دعم النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

- **المرحلة الثانية (2005-2009):**

الشكل رقم (3-14): المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2005-2009)

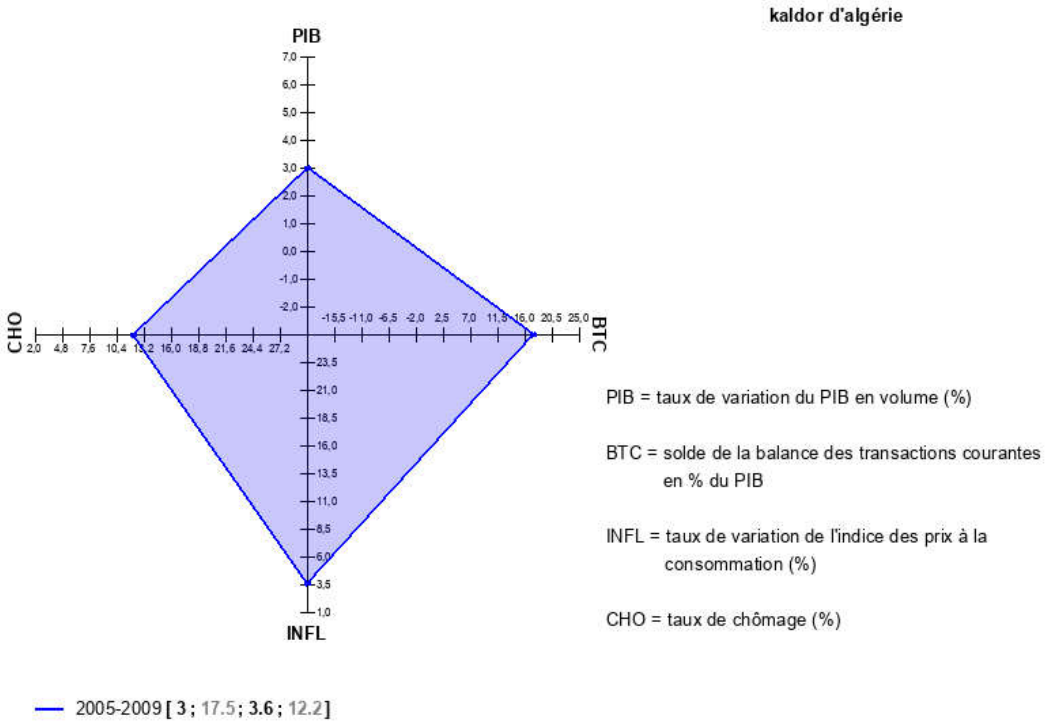

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor, 2023)

يتبين لنا من معاينة الشكل رقم (3-14) توسع مساحة مربع كالدور السحري واقترابه من شكل المربع لتتضح بذلك ملامح المثلوية للمربع، وهو الأمر الذي يدل على استقرار الاقتصاد الجزائري وتطور مستوى أدائه خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (20005-2009)، بحيث يلاحظ:

- **النمو الاقتصادي:** حقق النمو الاقتصادي أثناء هذه المرحلة معدلات موجبة تراوحت قيمها بين 2% و5.1%، وقدر بـ 3% كمتوسط للفترة المدروسة، وبالرغم من التراجع الطفيف في معدلات النمو بالمقارنة مع الفترة السابقة، بفعل تراجع أداء قطاع المحروقات لاسيما سنة 2009 كنتيجة لتراجع أسعار النفط التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية، غير أن القيم الموجبة للنمو تدل على الانتعاش والازدهار الاقتصادي الذي عاشته الجزائر أثناء هذه المرحلة، وهو ما يفسر انجذاب مربع كالدور نحو الأعلى.

- **البطالة:** بالمقارنة مع الفترة السابقة نلاحظ اتساع مساحة المربع في جهة اليسار كدليل على تحسن مؤشر البطالة، بحيث استمرت معدلات البطالة في التراجع حتى وصلت إلى 10.2% سنة 2009 وهذا بعد أن كانت تقدر بـ 15.3% في سنة 2005، هذا التحسن يعزى في الأساس إلى "البرنامج التكميلي لدعم النمو"، الذي ساهم بقوة في استحداث عدد هائل من مناصب الشغل، وساعد على التقليص من حجم البطالة داخل الاقتصاد الوطني.
- **التضخم:** عرفت معدلات التضخم أثناء هذه المرحلة ارتفاعا ملحوظا بحيث انتقلت إلى 5.7% سنة 2009 بعدما كانت تقدر بـ 1.4% سنة، ويمكن إيعاز هذا الارتفاع في معدلات التضخم بالأساس إلى الزيادة في الكتلة النقدية بالاقتصاد كنتيجة حتمية لزيادة حجم الإنفاق العام، بفعل مواصلة الحكومة لسياسة الإنعاش الاقتصادي عبر البرنامج التكميلي لدعم النمو، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وبالرغم من هذه الزيادة تبقى معدلات التضخم المحققة ضمن مستويات مقبولة نسبيا، مما يفسر انجذاب المربع قليلا نحو المركز من الأسفل مقارنة مع المرحلة السابقة.
- **ميزان المدفوعات:** بالرغم من تراجع رصيد الميزان الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وتحقيقه لقيمة دنيا والمقدرة بـ 0.3% سنة 2009، بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية التي كان لها الأثر البالغ على أسعار النفط، غير أن ذلك لم يؤثر على قيمة هذا المؤشر كمتوسط للفترة أين قدر بـ 17.5%، وتمكن من تحقيق معدلات قياسية قاربت 25% أثناء الفترة 2005-2008 كنتيجة للارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط الذي انعكس إيجابا على صادرات الدولة من المحروقات، وهو الأمر الذي يفسر اتساع المربع السحري بشكل اكبر جهة اليمين مقارنة مع المرحلة السابقة.

من خلال تحليل مربع كالدور السحري بمختلف مؤشراته، يمكن لنا القول أن المرحلة (2005-2009) تعد أفضل مرحلة اتسم فيها الاقتصاد الجزائري بالاستقرار بسبب التحسن الذي عرفته مؤشراته الاقتصادية، واقترب فيها المربع السحري من تحقيق المثلوية، ويعزى هذا الاستقرار بدرجة كبيرة لاستمرار الحكومة الجزائية في سياسة التوسع في الإنفاق العام عن طريق "البرنامج التكميلي لدعم النمو" الذي يستهدف في إحدى جزئياته الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق استدامته، فضلا عن دعم التشغيل من خلال زيادة الإنفاق العام على شكل استثمارات عمومية.

- **المرحلة الثالثة (2010-2014):**

الشكل رقم (3-15): المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2014)

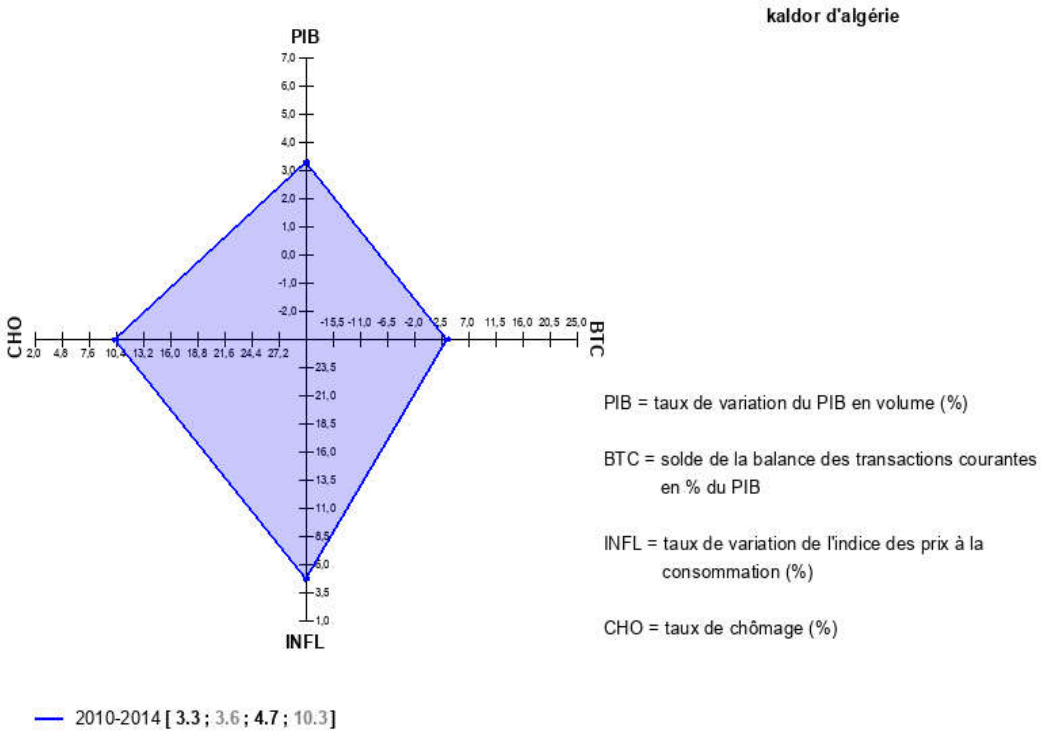

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor, 2023)

يتبين لنا من مقارنة شكل مربع كالدور في هذه المرحلة مع المرحلة السابقة (2005-2009) تقلص مساحة المربع وانجذابه نحو الداخل لاسيما جهة اليمين والأسفل، ليبتعد نوعا ما عن ملامح المثلوية بالرغم من اتساعه الضئيل جهة اليسار وأيضا من الأعلى، الأمر الذي يعبر عن التراجع النسبي في أداء الاقتصاد الجزائري الذي يظل بالرغم من ذلك ضمن إطار الاستقرار الاقتصادي، حيث يلاحظ:

- **النمو الاقتصادي:** سجل النمو الاقتصادي أثناء هذه المرحلة تذبذبا ملحوظا في معدلاته، فبعدما بلغ 3.6% سنة 2010، نجده تراجع سنة 2011 إلى 2.9%، ثم انتقل إلى 3.4% سنة 2012، ليتراجع بعد ذلك إلى 2.8% سنة 2013، ويعاود الصعود في سنة 2014 بـ 3.8%، ومرد هذا التراجع في النمو هو الأداء الضعيف لقطاع المحروقات الذي سجل معدلات نمو سالبة قدرت كمتوسط لهذه المرحلة بـ 3-% بفعل تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، وبالرغم من التراجع المسجل غير أن

معدلات النمو المحققة هي معدلات موجبة مدعمة بالنمو الإيجابي للقطاعات خارج قطاع المحروقات، بفعل زيادة النفقات العمومية التي خصصت للنهوض بهذه القطاعات في إطار "برنامج توطيد النمو"، وهو ما جعل معدل النمو لهذه المرحلة يسجل تحسنا طفيفا بالمقارنة مع المرحلة السابقة، ليستقر بذلك عند 3.3% كمتوسط، مما يفسر الاتساع الضئيل لمساحة المربع من الأعلى.

- **البطالة:** تميزت معدلات البطالة بالاستقرار النسبي، بحيث استقرت في أغلب السنوات المدروسة عند حدود 10% ولم تتجاوز ما نسبته 11%، كما يجدر التنويه إلى أن هذه المرحلة قد سجلت أدنى معدل للبطالة في سنة 2013 والمقدر بـ 9.8%، وهو معدل لم تحققه الجزائر لأكثر من أربعون سنة، ومرد هذا التراجع الصريح للبطالة هو تنفيذ الدولة "برنامج توطيد النمو"، مما انعكس بالإيجاب على سوق العمل، الأمر الذي يفسر انجذاب مربع كالدور جهة اليسار.
- **التضخم:** شهد معدل التضخم خلال هذه المرحلة ارتفاع محسوس لاسيما خلال السنوات الثلاث الأولى، بحيث بلغ سنة 2012 مستوى قياسي قارب 9%، وقدر كمتوسط بـ 4.7%، مما يفسر الانكماش في مربع كالدور من الأسفل، هذا الارتفاع مرده إلى زيادة حجم الكتلة النقدية التي تضاعفت بنسبة 90% جراء مضاعفة الإنفاق العام على المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى زيادة الكتلة الأجرية لاسيما بعد رفع أجور العمال في سنة 2012 بأثر رجعي من سنة 2008، وكذا رفع الأجر الوطني المضمون من 15 إلى 18 ألف دج، أيضا يعود السبب في تزايد حدة التضخم إلى الارتفاع في أسعار الخدمات والسلع المستوردة خصوصا الغذائية منها، مما انعكس في نهاية المطاف على شكل زيادة في مستوى الأسعار العام.
- **ميزان المدفوعات:** بعد سنوات طويلة من الفائض في ميزان المدفوعات سجل هذا الأخير خلال هذه المرحلة تراجعا كبيرا حتى وصل لحالة العجز، بحيث قدر رصيد الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بـ 4.5- في سنة 2014، وهو ما يفسر الانكماش الكبير لمربع كالدور جهة اليمين، ومن العوامل الأساسية التي تسببت في هذا التراجع نجد: تضخم فاتورة الواردات حيث بلغت زهاء 60 مليار دولار سنة 2014، وتراجع قيمة الدولار الأمريكي وانهيار أسعار النفط معلنة عن ظهور بوادر الأزمة النفطية الجديدة، لينعكس ذلك سلبا على قيمة الصادرات.

كخلاصة لما سبق يمكن لنا القول أنه بالرغم من الاستقرار الاقتصادي النسبي المحقق وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية، إلا أن هذه المرحلة لم تكن الأفضل على الإطلاق بالنسبة للاقتصاد الجزائري بالمقارنة مع سابقاتها، بحيث شهدت تراجع نسبي لأداء الاقتصاد الوطني بالرغم من ضخامة الأموال التي تم إنفاقها في إطار "برنامج توطيد النمو"، والتي كان من المفترض بها أن تحقق نتائج أفضل مثل ما كان متوقعا.

- **المرحلة الرابعة (2015-2022):**

الشكل رقم (3-16): المربع السحري للاقتصاد الجزائري للفترة (2015-2022)

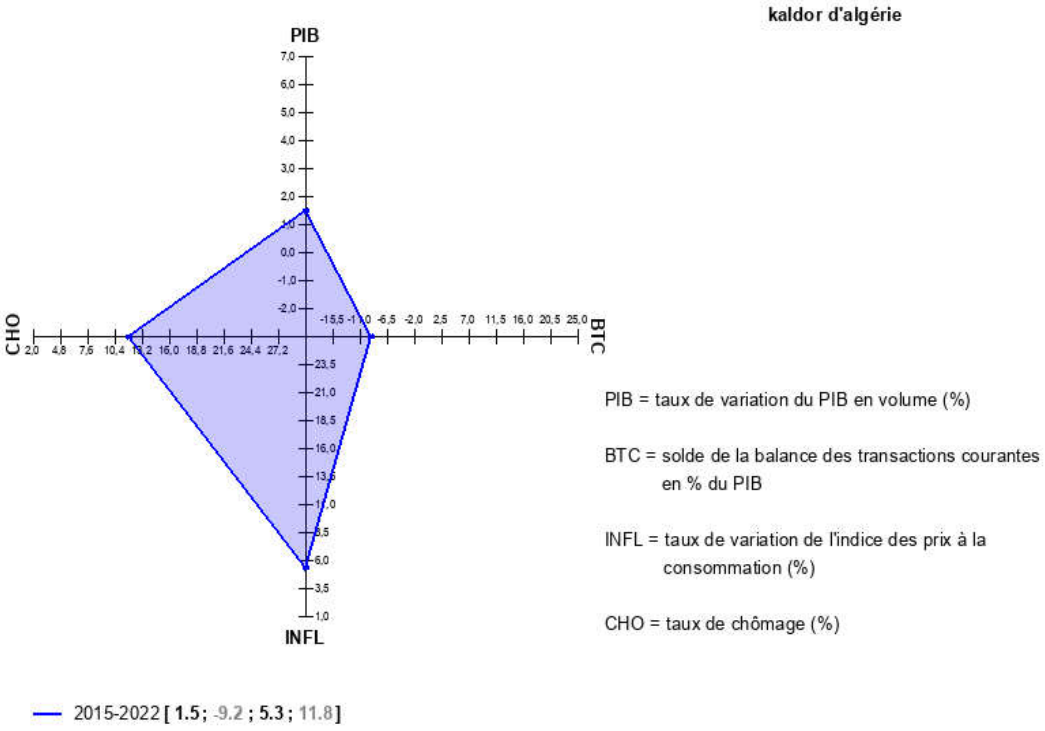

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor, 2023)

يتضح جليا لنا من معاينة الشكل رقم (3-16) تشوه شكل المربع السحري وانحصار مساحته نحو المركز ليبتعد بذلك عن مثلوية مربع كالدور، وهو ما يدل على تدهور أداء الاقتصاد الجزائري وعدم استقراره أثناء هذه المرحلة التي تميزت بانتهاج الدولة لسياسة مالية انكماشية، حيث يلاحظ:

- **النمو الاقتصادي:** عرفت معدلات النمو تراجعا كبيرا في أغلب السنوات المدروسة، بحيث انتقلت سنة 2015 من 3.7% لتصل إلى أدنى مستوياتها سنة 2020 والمقدر بـ 5.1-%، ويرجع هذا الضعف في النمو الاقتصادي بالأساس إلى تدني أداء قطاع المحروقات كنتيجة للتراجع المتزامن في كل من حجم إنتاج النفط وكذا أسعاره، بحيث سجلت هذه الأخيرة مستويات متدنية إذ قدرت في سنة 2016 بـ45 دولار للبرميل بفعل الأزمة النفطية لسنة 2014، فضلا عن الأزمة الصحية "كوفيد-19" التي كان لها بالغ الأثر في تراجع الأداء الاقتصادي بسبب تراجع الإنتاجية نتيجة لتعطل كل الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يفسر الانكماش الواضح للمربع السحري لكالدور من الأعلى.
- **البطالة:** شهدت معدلات البطالة خلال هذه المرحلة ارتفاع طفيف، بحيث تراوحت نسبها بين (11.2%- 13.4%) باستثناء سنة 2016 التي سجل فيها مؤشر البطالة معدل 10.5%، ويعزى هذا الارتفاع إلى انتهاج الحكومة لسياسة التقشف المالي، والتي قامت في إطارها بتوقيف "البرنامج الخماسي (2015-2019)"، وعمدت خلالها إلى تجميد عدد كبير من المشاريع الاستثمارية العمومية بفعل تراجع العوائد النفطية التي تشكل المصدر الرئيس لتمويل الإنفاق العام، إضافة إلى تداعيات أزمة "كوفيد-19" التي عمقت من حدة البطالة من خلال مساهمتها في الانخفاض المباشر لعرض العمل بسبب الوعكة الصحة، إضافة إلى التدابير الوقائية التي فرضتها الحكومة من عمليات غلق لمختلف الأنشطة والحجر الصحي، حيث فقد العديد من العمال خاصة في القطاع الخاص وظائفهم بشكل مؤقت أو دائم، وهو ما انعكس سلبا على سوق العمل، مما يفسر انحصار مساحة المربع السحري لكالدور جهة اليسار.
- **التضخم:** بعد سنتين من التراجع المحسوس للتضخم (2013-2014) عادت وتيرة هذا الأخير للارتفاع من جديد خلال السنتين 2015 و2016 بحوالي 4.8% و6.4% على التوالي، ويمكن تفسير الاتجاه التصاعدي للتضخم بارتفاع أسعار كل من السلع الغذائية والسلع المعملية وكذا أسعار الخدمات، حيث قدرت نسبة مساهمتها سنة 2016 في التضخم الكلي وفقا لتقديرات بنك الجزائر بـ 25.19%، 54.84% و20% على التوالي.

وبحلول سنة 2017 عادت معدلات التضخم للانخفاض، كنتيجة لانكماش الأسعار العالمية للسلع الغذائية مما ساهم في تراجع أسعار السلع المستوردة، فضلا عن تراجع التضخم المحلي نتيجة

انخفاض أسعار السلع المعملية والغذائية خاصة سنة 2018، لتستقر بذلك معدلات التضخم عند 2% سنة 2019، لكن هذا الاتجاه التنازلي لمعدلات التضخم سرعان ما تحول نحو الارتفاع بوتيرة متسارعة بداية من سنة 2020 حيث بلغ التضخم مستويات قياسية هي الأعلى منذ عشر سنوات إذ سجل معدل 9.2% سنة 2022 ومرد ذلك الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية الأمر الذي جعل متوسط معدل التضخم لهذه المرحلة يستقر عند عتبة 5.3%، وهو ما يفسر الاتساع الطفيف لشكل المربع بالمقارنة مع المرحلة السابقة (2010-2014).

- **ميزان المدفوعات:** سجل ميزان المدفوعات خلال أغلب سنوات هذه المرحلة رصيد سالب تراوحت قيمه بين (9.7%- و16.4-%) ماعدا سنة 2022 التي سجل فيها رصيد إيجابي قدر بـ 7.2%، ويعزى هذا العجز بالأساس إلى الاختلال الحاصل على مستوى الميزان التجاري، بفعل تنامي الواردات بنحو فاق حجم الصادرات التي عرفت تراجع كبير، بحيث قدرت في سنة 2019 بـ 33.2 مليار دولار نتيجة تدهور أسعار النفط في ظل الأزمة النفطية، وأزمة "كوفيد-19" التي ساهمت في تراجع الطلب على النفط بفعل حالة الركود الناجمة عن تقلص النشاط الاقتصادي العالمي، وهو ما يفسر الانكماش الواضح للمربع السحري لكالدور جهة اليسار.

بناء على ما تقدم يمكن لنا القول أنه بالرغم من ضخامة الأموال المنفقة على المشاريع الاستثمارية العمومية في إطار السياسة الإنفاقية التوسعية، وبعد سنوات عدة من الاستقرار النسبي في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، غير أن الأزمة النفطية لسنة 2014 أعادت الاقتصاد الجزائري إلى نقطة الصفر، وكشفت بوضوح عن مدى هشاشته وعدم قدرته على تحمل الصدمات، الأمر الذي يطرح علامات استفهام حول طبيعة الاستقرار الاقتصادي المحقق ومدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تحقيقه.

خلاصة:

في ختام هذا الفصل ومن خلال ما تطرقنا له يمكن القول أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر قد شهدت طيلة فترة الدراسة عدة اتجاهات هامة أملتها الظروف الاقتصادية من جهة والاتفاقيات الدولية من جهة أخرى، والتي ألزمت الجزائر بتحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد وإزالة تشوهات الأسعار فضلا عن الاندماج في النظام المالي العالمي والتعزيز من الفاعلية الاقتصادية وفقا للأولويات التي تحددها المشكلة التي يكابدها الاقتصاد.

حيث اعتمدت الجزائر في هذا الإطار سياسة الإنفاق العام باتجاهيها الاثنين: الاتجاه الانكماشي والذي عمدت إليه خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، وهذا تحت مظلة الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي الذي أوصى بها للخروج من الوضع المزري الذي كانت تعاني منه البلاد، واعتمدت نفس الاتجاه بعد سنة 2014 بفعل الأزمة النفطية التي ضربت الاقتصاد العالمي والتي ساهمت بشكل كبير في تدهور وضع الاقتصاد الوطني باعتبار النفط يشكل العنصر الرئيس في الإيرادات العامة للدولة، وكذا أزمة "كوفيد-19" التي عمقت من تأزم وضع الاقتصاد وركوده، أما فيما يخص الاتجاه التوسعي لسياسة الإنفاق العام فقد عمدت إليه الدولة بداية من الألفية الثالثة والذي تجسد من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المطبقة وهذا في ظل الانفراج المالي المحقق نتيجة ارتفاع أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية.

وعموما فإننا نخلص إلى أن سياسة الإنفاق العام قد تميزت بارتفاع مستوياتها خلال أغلب فترة الدراسة، وذلك نتيجة لتوسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية الاجتماعية، كما أن نفقات التسيير كانت المسيطر على هيكل الإنفاق طيلة فترة الدراسة، إضافة إلى ذلك فإن أهم ما مميز السياسة الإنفاقية العامة هو ارتباطها الكبير بالنفط، وهو ما جعلها تتسم بعدم الاستقرار وأضعف دور بقية مصادر التمويل الأخرى لاسيما الإيرادات العادية، كذلك ومن خلال تحليلنا لسلوك مؤشرات الاستقرار لاقتصادي في ضوء السياسة الإنفاقية المنتهجة لاحظنا بأن تلك المؤشرات قد شهدت عدة تطورات بفعل التغيرات الحاصلة في سياسة الإنفاق العام.

الفصل الرابع: نمذجة قياسية لأثر سياسة الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تمهيد:

بعدما تم تناول الجانب النظري والذي تعلق بإعطاء لمحة حول سياسة الإنفاق العام وبيان دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبعد تشخيص أهم التطورات التي مرت بها سياسة الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، سنقوم في هذا الفصل التطبيقي من الدراسة بقياس أثر سياسة الإنفاق العام على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الأربعة المتمثلة في كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2022)، ومن ثم الوقوف على مدى مساهمة السياسة الإنفاقية المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني، وسنعتمد في ذلك على تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL باعتباره من أكثر النماذج ملائمة لدراستنا، بالإضافة إلى كونه يمنح أفضل النتائج لمعلمات النموذج المقدر في الأجل الطويل.

ولإبراز أهم ما سيتم التطرق إليه ضمن هذا الفصل ارتأينا تقسيمه إلى أربعة مباحث رئيسية كما يلي:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للتحليل القياسي المتبع.
- **المبحث الثاني:** المعالجة الأولية لبيانات متغيرات الدراسة ودراسة استقراريتها.
- **المبحث الثالث:** تطبيق منهجية ARDL لقياس أثر سياسة الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.
- **المبحث الرابع:** تقييم نماذج ARDL المقدرة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتحليل القياسي المتبع

يعد التحليل القياسي للظواهر الاقتصادية أحد أهم الأساليب في ميدان العلوم الاقتصادية، فإعطاء الصبغة الكمية للنظريات الاقتصادية يسمح بمنحها بعد واقعي ومنطقي، فقبول تلك النظريات في صورتها الكمية دائما ما يكون أكثر مصداقية وأبسط من مجرد الاعتماد على التنظير في تفسير العلاقات الاقتصادية، وعليه سيتم في هذا المبحث إعطاء لمحة عن المنهجية المعتمدة في الدراسة بدءا باستقرار السلاسل الزمنية إلى غاية النموذج المستخدم في هذه الدراسة (نموذج ARDL).

المطلب الأول: مفاهيم حول النمذجة القياسية

تعتبر النمذجة القياسية بمثابة أداة مهمة تختص بتطبيق الطرق القياسية في مجالات عديدة ترتبط بالاقتصاد والأعمال...الخ بغرض صياغة وتطوير النظرية الاقتصادية، وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى مفهوم الاقتصاد القياسي وأهداف النمذجة القياسية ومختلف مراحلها العلمية.

الفرع الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي وأهداف النمذجة القياسية

أولا: تعريف الاقتصاد القياسي

يعرف الاقتصاد القياسي بأنه "أحد فروع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية، وذلك من خلال مجموعة بيانات واقعية بهدف اختبار مدى صحة تلك العلاقات كما تقدمها النظرية الاقتصادية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية" (بشيكر وجوادي، 2019، ص ص62-63).

ثانيا: أهداف النمذجة القياسية

يمكن إجمال أهداف النمذجة القياسية فيما يلي (خواثرة، 2021، ص234):

- ✓ اختبار وتفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية؛
- ✓ قياس المؤشرات وتقدير العلاقات الدالية؛
- ✓ توصيف النموذج القياسي وتحليله؛

- ✓ اختبار النموذج القياسي؛
- ✓ تحليل وتفسير النتائج المستخرجة؛
- ✓ التنبؤ بقيم الظواهر في المستقبل الأمر الذي يساعد متخذي القرار على رسم السياسات الاقتصادية للدولة.

الفرع الثاني:المنهجية العلمية للنمذجة القياسية

يمر كل بحث في المجال القياسي بأربع مراحل أساسية يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: مرحلة تحديد النموذج

يقصد بتحديد النموذج القيام بصياغة العلاقات الاقتصادية في صورة رياضية توضح العلاقة الارتباطية أو السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة(بشيكر وآخرون، 2019، ص101)، وتنطوي هذه المرحلة على عدة خطوات أهمها:

- ✓ تحديد متغيرات النموذج بناء على النظرية الاقتصادية أو دراسات قياسية سابقة المتعلقة بنفس مجال البحث، أو بناء على المعلومات المتاحة عن الظاهرة المراد دراستها بوجه خاص؛
- ✓ تحديد الشكل الرياضي للنموذج المراد تقديره، وذلك من خلال تحديد عدد المعادلات التي يحتوي عليها ودرجة خطية النموذج؛
- ✓ تحديد إشارة وقيم معلمات العلاقة الاقتصادية بناء على المعلومات المقدمة من قبل المصادر السابقة(بوشنافة وعروس، 2022، ص124).

ثانيا: مرحلة تقدير معالم النموذج

بعد انتهاء الباحث من صياغة العلاقات المراد قياسها في شكل رياضي، ينتقل إلى مرحلة تقدير أو قياس المعلمات، ويعتمد في ذلك على بيانات واقعية والتي يتم جمعها حول المتغيرات المتضمنة في النموذج، وتضم هذه المرحلة بدورها ثلاث خطوات كما يلي (داود والسواعي، 2013، ص22):

- ✓ جمع البيانات عن المتغيرات المتضمنة في النموذج المراد تقديره؛
- ✓ دراسة الارتباط فيما بين المتغيرات؛
- ✓ اختبار طريقة تقدير ملائمة.

ثالثا: تقييم معالم النموذج المقدر

بعد انتهاء الباحث من تقدير قيم معلمات النموذج فإنه يشرع في القيام بتقييم المعلمات المقدرة وذلك بتحديد إذا ما كانت لها مدلول من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية (بشيكر وجوادي، 2019، ص64).

رابعا: تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ

يتعين على الباحث اختبار مدى مقدرة النموذج القياسي على التنبؤ قبل استخدامه، بحيث قد يجتاز النموذج كل الاختبارات الممكنة لكنه لا يكون صالح للتنبؤ، إذ أنه في حالة حدوث تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية للمجتمع فالنموذج ربما لا يكون قادرا على التنبؤ بهذه التغيرات، ولاختبار مدى قدرة النموذج على التنبؤ لابد من اختبار استقرار المعالم المقدرة عبرة الزمن (بوشنافة وعروس، 2022، ص132).

المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية

تعتبر دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نقطة الانطلاق لبناء مختلف النماذج الاقتصادية، فاعتماد هذه الخطوة يمكن من معرفة المشاكل الموجودة في السلسلة الزمنية والتي من الممكن أن تؤثر في تقدير النتائج، وفي هذا المطلب سنقوم بالتطرق إلى ماهية السلاسل الزمنية وكوناتها ومختلف الطرق المستخدمة لاختبار استقراريتها.

الفرع الأول: ماهية السلاسل الزمنية

تعرف السلسلة الزمنية بأنها "مجموعة من المشاهدات لقيم ظاهرة ما تكون مأخوذة في أوقات زمنية محددة (الفترات الفاصلة بين المشاهدة والتي تليها قد تكون متساوية أو غير متساوية)" (طعمه، 2012، ص373).

ويمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية هي: السلاسل الزمنية المستقرة والسلاسل الزمنية غير المستقرة، وهناك حالتان من الاستقرارية وهما الاستقرارية في المتوسط (Stationary in Mean) والاستقرارية في التباين (Stationary in Variance)، بالنسبة للاستقرارية في المتوسط فهي حالة السلسلة عندما لا تظهر اتجاها عاما ويمكن تحويلها إلى مستقرة باستخدام الفروق، أما الاستقرارية في التباين فهي حالة السلسلة عندما لا تظهر تذبذبات متباينة في شكل السلسلة الزمنية، ويمكن تثبيت التباين بالحصول على اللوغاريتم الطبيعي أو الجذر التربيعي أو المقلوبات لبيانات السلسلة (طعمه، 2012، ص ص373-374).

الفرع الثاني: مكونات السلاسل الزمنية

تتمثل العناصر المكونة للسلسلة الزمنية فيما يلي(فار، 2018، ص190):

- **الاتجاه العام:** يقصد به ميل توجه السلسلة الزمنية نحو الزيادة أو النقصان في الأجل الطويل، ويعكس الاتجاه العام تأثير العوامل طويلة الأجل على السلسلة الزمنية؛
- **التغيرات الموسمية:** هي عبارة عن التغيرات أو التذبذبات الفصلية أو الموسمية التي تحدث في الفصول نتيجة تأثير عوامل خارجية، ومن أمثلتها التغيرات في عدد المسافرين من ساعة إلى أخرى، تغير مبيعات الألبسة القطنية من فصل لآخر...الخ؛
- **التغيرات الدورية:** تنشأ عن التغيرات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية بصورة منتظمة أو غير منتظمة، وقد تختلف من حيث مدتها، وتحدث بسبب التغيرات في السياسة المالية والنقدية، التغير في حجم الإنفاق الرأسمالي، التغير في حجم المخزون السلعي...الخ؛
- **التغيرات العشوائية:** يقصد بها التحركات المفاجئة في السلسلة الزمنية نتيجة العوامل العشوائية كالزلازل والبراكين والحروب والأوبئة...الخ التي لا يمكن التنبؤ بها أو تحديد حجمها نظرا لعشوائيتها، وتعتبر من قبيل التحركات العرضية التي تطرأ على السلسلة الزمنية خلال فترة زمنية معينة صدفة للصدفة.

الفرع الثالث: طرق واختبارات الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية

قبل القيام بدراسة أي علاقة في الأجل القصير أو الطويل يستوجب الأمر دراسة الخصائص المميزة للسلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في التقدير بغرض تجنب ما يسمى بالتقدير المزيف، وهناك العديد من الطرق التي يمكن إتباعها في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية نذكر أهمها فيما يلي:

أولا: تحليل دالة الارتباط الذاتي (ACF)

هي دالة تقيس درجة الارتباط الخطي بين المتغيرات التي تقع على السلسلة نفسها أو العملية العشوائية، خلال فترات زمنية مختلفة، وهي ذات أهمية كبيرة في إبراز الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية، ويعبر عن دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة K كما يلي (خواثرة، 2021، ص189):

$$\mathbf{P_k} = \frac{\sum_{t}^{n=k+1}(y_t - y)}{\sum_{t}^{n=1}(y_t - y)} \quad \text{أو} \quad \mathbf{P_k} = \frac{Y_k}{Y_0}$$

حيث أن: y_t التغاير عند الفجوة K، y_0 التباين كما هو محدد من قبل، y: متوسط العينة، n: عدد المشاهدات، ونلاحظ لما k=0، $P_0 = 1$.

وتمثل دالة الارتباط الذاتي بالبيان (Corrélogramme)، بحيث تتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي بين 1− و1+، وبذلك فإن السلسلة الزمنية تكون مستقرة إذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي الصفر أو قريب منه، وفي هذه الحالة يجب أن تنخفض الارتباطات الذاتية بسرعة كلما ارتفع k.

يمكن إجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة، وذلك بالاعتماد على إحصائية (ljung-Box).

✓ **صيغة الاختبار:**

$$\begin{cases} H_0 = p_1 = p_1 = p_1 = \cdots\cdots\cdots \\ H_1 = \text{يوجد على الأقل معامل واحد يختلف عن الصفر} \end{cases}$$

- ✓ **تكوين الاختبار**: يتم إحصائية (LB) انطلاقا من القانون الآتي: تتبع هذه الإحصائية توزيع كاي تربيع x^2 بدرجات حرية h.
- ✓ **القرار**: يتم رفض فرضية العدم H_0:إذا كان $Q> x^2$ وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أنه يوجد على الأقل معامل واحد للارتباط الذاتي يختلف عن 0، أي أن السلسلة غير مستقلة.

ثانيا: اختبارات جذر الوحدة

يستهدف اختبار جذر الوحدة فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة (العبدلي، 2007، ص18)، وهناك العديد من اختبارات جذر الوحدة والتي نذكر أهمها فيما يلي:

1-اختبار ديكي-فولر الموسع ADF

قام ديكي فول سنة 1981 بتطوير هذا الاختبار لكي يتخطى وجود مشكلة ارتباط ذاتي في الخطأ العشوائي للصيغ التالية(العيش، 2020، ص ص114-115):

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j-2}^{p} \emptyset \nabla Y_{t-j+1} + \sum t \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j-2}^{p} \emptyset \nabla Y_{t-j+1} + c + \sum t \quad \ldots\ldots\ldots(2)$$

$$\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j-2}^{p} \emptyset \nabla Y_{t-j+1} + c + bt + + \sum t \quad \ldots..(3)$$

حيث أن:

Y_t: متغير الدراسة المراد اختبار استقراريته؛

$\sum t$: حد الخطأ؛

P: عدد مرات التباطؤ الزمني اللازمة لتخليص النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث نستطيع أن نحدد القيمة P حسب معيار Akaike أو معيار Schwarz.

إن اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبار DF، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ∇Y_{t-j+1}، حيث $\nabla Y_{t1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$، $\nabla Y_{t2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$...الخ، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.

إن مبدأ هذا الاختبار هو التحقق من الفرضيتين: $\begin{cases} H_0: \delta = 0 \\ H_1: \delta = 0 \end{cases}$ وباستخدام الإحصائية $\tau = \frac{\emptyset}{\sigma_\emptyset}$

القرار:

- ✓ إذا كانت τ_c المحسوبة $< \tau_t$ المجدولة: نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي تكون السلسلة مستقرة.
- ✓ إذا كانت τ_c المحسوبة $> \tau_t$ المجدولة: نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير مستقرة.

2- اختبار فيليبس وبيرون Philips-Perron (PP)

يعد هذا الاختبار غير المعلمي فعالا، بحيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فيليبس وبيرون (1988) نفس التوزيعات المحدودة لكل من اختبار DF وADF، ويتضمن هذا الاختبار على أربع خطوات أساسية (بوحصان، 2022، ص203):

- ✓ تقدير النماذج الأساسية الثلاثة لاختبار ديكي-فولر وحساب الإحصائيات المرتبطة بها والبواقي المقدرة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية؛
- ✓ تقدير التباين الفعلي على المدى القصير $\sigma = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_1^2$؛
- ✓ تقدير معامل التصحيح S_t^2 (يسمى التباين طويل الأمد) الذي أنشأ من بنية تغاير البواقي للنماذج التي تم تقديرها سابقا، مثل هذا التحويل المجرى يؤدي إلى توزيع مطابق لمعيار ديكي-فولر:

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_1^2 + 2\sum_{i=1}^{I}\left[1 - \frac{i}{I+1}\right]\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t\, e_{t-1}$$

لتقدير التباين في الأجل الطويل، يجب تحديد عدد التأخيرات بالاستناد إلى عدد المشاهدات n:

- ✓ حساب إحصائية $pp: t_{\varphi=\sqrt{k}} \times \frac{(\varphi-1)}{\sigma_\varphi} + \frac{n(k-1)\sigma_\varphi}{\sqrt{k}}$

مع العلم أن $k = \frac{\sigma^2}{s_t^2}$ (تساوي 1 إذا كانت e_t تشكل تشويش أبيض، يتم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة الجدولية المستخرجة من جدول (Mackinon).

3- اختبار KPSS

اقترح Schmidt Shin، Philips وKwiatkowsk سنة 1992 استخدام مضاعف لاغرونج لاختبار فرضية العدم التي تقر بأن السلسلة مستقرة، وهذا بعد تقدير النموذجين الثاني والثالث المقترحين في اختبار ADF، وحساب المجموع الجزئي لباقي التقدير $S_t^2=\sum_i^t = 1e_t$، ثم يتم تقدير التباين طويل الأجل S_t^2 مثل اختبار فيليبس بيرون، وتعطى علاقة مضاعف لاغرونج بالعلاقة التالية (سرير، 2019، ص153):

$$LM=\frac{1}{S^2}\sum_{t=1}^{n} s_t^2$$

ويتم رفض فرضية العدم التي تشير بأن السلسلة غير مستقرة إذا كانت *LM* المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة (والتي تطابق القيمة الجدولية لاختبار ADF)، أي أن السلسلة تكون مستقرة إذا كانت قيمة LM أقل من القيمة الحرجة.

المطلب الثالث: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

يعد نموذج ARDL أحد أهم النماذج القياسية التي حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، والتي أصبحت شائعة الاستخدام في بحوث الاقتصاد القياسي، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعريف بهذا النموذج وأهم مميزاته إضافة إلى توضيح خطوات تطبيقه.

الفرع الأول: تقديم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

من المعلوم أن استخدام اختبارات التكامل المشترك التي تستند إلى أعمال Engle and (1987) Granger و(1988) Johansen وJohansen and Juselius تشترط أن تكون المتغيرات المستخدمة ضمن معادلة التكامل المشترك متكاملة من الدرجة نفسها، وعليه فإن هذه الاختبارات لن تكون صالحة في حالة وجود بعض المتغيرات المتكاملة من الدرجة I(0) وأخرى متكاملة من الدرجة I(1)، هذه المحدودية في استخدام نماذج التكامل المشترك أدت بكل من Pesaran & Shin (1990) وبعد ذلك Pesaran et all (2001) إلى إدخال نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة المعروفة بـ ARDL (العشعوش، 2018، ص27)، حيث تم في هذه النماذج دمج نماذج الانحدار الذاتي

Autoregressive Model للمتغير التابع مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lags Model للمتغير المستقل في نموذج واحد، وبالتالي تصبح السلسلة الزمنية لقيم المتغير التابع وفقا لذلك النموذج دالة في قيمة المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مبطئة لفترة زمنية واحدة (محمود، 2018، ص599).

الفرع الثاني: أهم مميزات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

يمكن إيجاز أهم مميزات نموذج ARDL فيما يلي:

- ✓ إمكانية جمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل I(0) و I(1)، ولا يشترط أن كون كلها مستقرة عند نفس المستوى كما لا يجب أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة متكاملة من الدرجة الثانية I(2)؛
- ✓ يمكن من خلال منهجية (ARDL) تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في الأجل القصير والطويل، إضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛
- ✓ تتصف المقدرات الناتجة عن هذا النموذج بخاصية عدم التحيز والكفاءة، كما أنه يساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي (فطر وسعد، 2022، ص36).
- ✓ يمكن تطبيق هذا النموذج في السلاسل الزمنية التي يكون فيها حجم العينة صغير؛
- ✓ تأخذ بعين الاعتبار فترات إبطاء المتغير التابع وفترات إبطاء المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، بمعنى أن المتغير التابع يفسر بقيمه السابقة وبالقيم الحالية والسابقة للمتغيرات المستقلة(حوشين، 2016، ص4).

الفرع الثالث: خطوات تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

يتضمن بناء نموذج ARDL مجموعة من الخطوات الأساسية والتي نوجزها فيما يلي:

- **الخطوة الأولى: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية**

حيث لابد من إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة والتأكد من أن جميعها غير مستقرة عند الفرق الثاني (الدرجة الثانية)، ذلك أن الافتراضات التي يقوم عليها اختبار الحدود هي أن المتغيرات يجب أن تكون مستقرة إما عند المستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1) (جلولي ومقران، 2019، ص6).

- **الخطوة الثانية: اختبار الحدود (Bounds test)**

حيث يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) لاختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويستخدم اختبار إحصائية F لاختبار المعنوية المشتركة للمتغيرات في الأجل الطويل، وهذا من خلال اختبار الفرضيات التالية (فطر وسعد، 2022، ص39):

$$\begin{cases} H_0: B_1 = B_2 \ldots\ldots\ldots\ldots B_{k+1} = 0 \\ H_1: B_1 \neq B_2 \neq \ldots\ldots\ldots\ldots B_{k+1} \neq 0 \end{cases}$$

إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية F أكبر من الواحد على الأقل من الحدود الأقصى للقيم الحرجة فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية F أصغر من الحد الأدنى للقيم الحرجة فلا يمكن في هذه الحالة رفض فرض العدم وبالتالي لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

- **الخطوة الثالثة: تحديد فترة الإبطاء المثلى**

يتم اختيار درجة الإبطاء المثلى في نموذج ARDL بالاستناد إلى معيار AKaike Criterion (AIC) أو معيار Schwarz Bayesian Ceriterion (SBC) وذلك قبل تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى OLS بهدف إلغاء الارتباط الذاتي بين حدود متغير الخطأ العشوائي (العشعوش، 2018، ص30).

- **الخطوة الرابعة: تقدير معلمات نموذج ARDL ومعلمة تصحيح الخطأ**

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، فإنه يتم تقدير معلمات نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير وكذا معلمة متجه تصحيح الخطأ (VECM) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (0LS) استنادا إلى عدد فترات الإبطاء المحددة (محمود، 2018، ص601).

- **الخطوة الخامسة: الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر**

بعد تقدير النموذج يجب القيام بمجموعة من الاختبارات القياسية لاختبار مدى صلاحية النموذج المقدر، ويمكن إيجاز هذه الاختبارات فيما يلي:

- ✓ **اختبار عدم ثبات التباين:** يستخدم هذا الاختبار للكشف عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين، وذلك من خلال القيمة الخاصة بـ (F-statistic) فإذا كانت غير معنوية يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل (عطية، 2019، ص150).
- ✓ **اختبار الارتباط الذاتي:** يستعمل هذا الاختبار للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي وذلك عن طريق اختبار (LM Test) من خلال F-statistic فإذا كانت قيمتها عند مستوى المعنوية 5% فذلك يعني قبول فرض العدم الذي ينص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي (محمود، 2018، ص601).
- ✓ **اختبار التوزيع الطبيعي:** يتطلب النموذج خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي، وللتأكد من ذلك يستخدم اختبار (Jarque-Bera)، فإذا كانت احتمالية (Prob(Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5% نقبل فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي (خواثرة، 2021، ص295).
- ✓ **اختبار الاستقرار الهيكلي:** للتأكد من استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، وكذا خلو البيانات المستعملة من وجود أي تغيرات هيكلية يتم استخدام اختبار (CUSUM) و(CUSUMSQ)، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات إذا وقع الخط البياني لهذين الاختبارين داخل الحدود الحرجة للاختبار عند مستوى المعنوية المستخدم (جلولي ومقران، 2019، ص12).

المبحث الثاني: المعالجة الأولية لبيانات متغيرات الدراسة ودراسة استقراريتها

يمر تصميم الدراسة القياسية بالعديد من المراحل، بحيث يتم أولا توصيف نموذج الدراسة وذلك من خلال تحديد المتغيرات المستخدمة وبيان مصادر بياناتها، لتأتي بعد ذلك مرحلة دراسة الخصائص الإحصائية لهذه المتغيرات، ثم القيام باختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بهذه المتغيرات وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: توصيف نموذج الدراسة

لإبراز النموذج المناسب للدراسة القياسية سنقوم أولا بتحديد كافة المتغيرات المستخدمة ضمن هذه الدراسة والتي تم الحصول عليها من مصادر متنوعة بحيث تغطي فترة الدراسة (1990-2022)، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

- **المتغير المستقل:** يتمثل المتغير المستقل في الإنفاق العام، والذي تم التعبير عنه بمعدل نمو إجمالي الإنفاق العام (نسبة مئوية).
- **المتغيرات التابعة:** تتمثل في:

- **النمو الاقتصادي:** كمؤشر على الحالة الاقتصادية للبلد وأحد أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية، تم التعبير عنه بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية).
- **البطالة:** كمؤشر لوضعية التشغيل وأحد أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية، تم التعبير عنها بمعدلات البطالة السنوية (نسبة مئوية).
- **التضخم:** كمؤشر للمستوى العام للأسعار وأحد أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية، تم التعبير عنه بمعدلات التضخم السنوية (نسبة مئوية).
- **ميزان المدفوعات:** اخترنا الاعتماد على رصيد الميزان الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لتمثيل التوازن الخارجي (نسبة مئوية) باعتباره أحد أهم بنود ميزان المدفوعات إضافة إلى كونه يشمل جميع السلع المادية وغير المادية للدولة مع العالم الخارجي، ويعد أحد أبرز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية.

ويمكن تلخيص المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة ومصادر بياناتها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-1): ترميز متغيرات الدراسة ومصادرها

نوع المتغير	الرمز	المتغير	مصدر البيانات
مستقل	DEP	الإنفاق العام	ONS+ Bank of Algeria+ Ministere des Finances
تابع	PIB	النمو الاقتصادي	ONS+ Bank of Algeria
	CHO	البطالة	ONS+International Monetary Fund+ Trésor direction générale+ التقرير الاقتصادي العربي الموحد
	INF	التضخم	ONS+ Bank of Algeria
	BC	ميزان المدفوعات	ONS+ Bank of Algeria+ International Monetary Fund+ Université de Sherbrooke

المصدر: من إعداد الطالبة.

وبعد حصر المتغيرات المستخدمة في الدراسة وبيان مصادر بياناتها، سنقوم فيما يلي بتحديد الشكل الرياضي لنموذج الدراسة باعتباره أول مراحل بناء النموذج القياسي وأهمها، ولقد اعتمدنا في توصيف النموذج المعتمد على مجموعة متنوعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع سياسة الإنفاق العام وتأثيرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بشكل كلي أو جزئي، وبعد اطلاعنا على الأدبيات التطبيقية، قمنا بتوصيف مجموعة من النماذج القياسية التي أخذت الشكل التالي:

$$PIB=f(DEP)$$
$$CHO=f(DEP)$$
$$INF=f(DEP)$$
$$BC=f(DEP)$$

ولتطبيق هذه النماذج قمنا باستخدام قاعدة بيانات زمنية (سلاسل زمنية) للجزائر حيث أن عدد السنوات يساوي 33 سنة، فهي بذلك تغطي الفترة من 1990 إلى غاية 2022 (T=33)، وبهذا يكون

عدد المشاهدات المستخدمة في هذه الدراسة هي 33 مشاهدة، وانطلاقا من العينة المستخدمة في هذه الدراسة يمكن لنا كتابة الصيغة الأساسية للنماذج على الشكل التالي:

$$PIB_t = C + \beta_1 DEP_t + \varepsilon_t$$

$$CHO_t = C + \beta_1 DEP_t + \varepsilon_t$$

$$INF_t = C + \beta_1 DEP_t + \varepsilon_t$$

$$BC_t = C + \beta_1 DEP_t + \varepsilon_t$$

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

يعد التحليل الإحصائي للمتغيرات المستخدمة في الدراسة الخطوة المنهجية الأولى في كافة الدراسات التطبيقية التي تهتم بدراسة العلاقة بين المتغيرات، وذلك بالاعتماد على العديد من أدوات وأساليب الإحصاء على غرار مقاييس التشتت والنزعة المركزية، وهو ما سنحاول التعرض إليه في هذا المطلب كما سنستخدم طريقة التحليل الشعاعي باستخدام المركبات الأساسية (ACP) بغرض تفسير قوة علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

الفرع الأول: التحليل الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة

لتوضيح أهم خصائص بيانات المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة، سنستخدم مجموعة من الاختبارات الوصفية والموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

N=33	BC	INF	CHO	PIB	DEP
المتوسط الحسابي	-0.127200	0.086212	0.177073	0.024727	0.156024
الوسيط	0.026000	0.048000	0.134000	0.029000	0.121300
أكبر قيمة	0.247000	0.317000	0.295000	0.069000	0.980700
أقل قيمة	-5.300000	0.003000	0.098000	-0.051000	-0.146500
الانحراف المعياري	0.934999	0.090722	0.074006	0.023261	0.205940
معامل الاختلاف	-735.06	105.23	41.79	94.07	113.19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (4-2) وبالاستعانة بالأشكال البيانية المرفقة أدناه والمفسرة لتطور قيم متغيرات الدراسة نخلص إلى ما يلي:

- ✓ **بالنسبة لميزان المدفوعات(BC):** يتبين لنا من قيم المتغير (BC) أن ميزان المدفوعات خلال الفترة المدروسة كان محصور بين أدنى قيمة 5.30-% مسجلة في سنة 1995 وأعلى قيمة 24.7% مسجلة سنة 2006، بمتوسط بلغ 0.127-، وبانحراف معياري قدره 0.934، أما معامل الاختلاف قدر بـ 735.03-% والذي يشير إلى التجانس في قيم هذه المتغيرة مثلما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (4-1): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

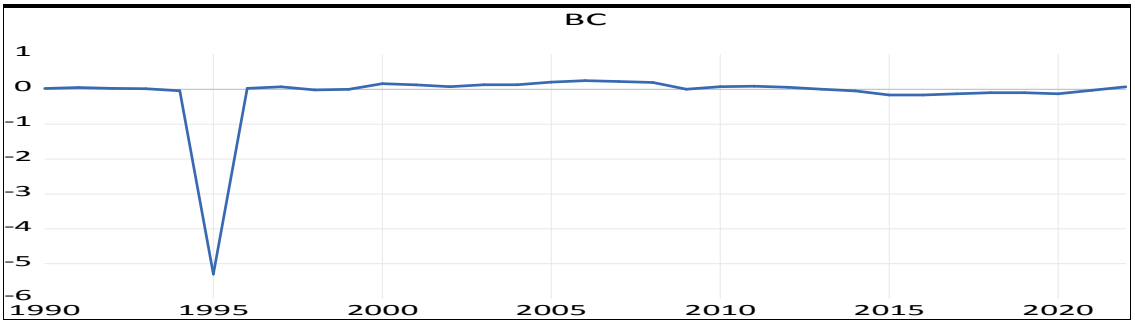

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

- ✓ **بالنسبة للتضخم (INF):** يتبين لنا من قيم المتغير (INF) أن التضخم خلال الفترة المدروسة كان محصور بين أدنى قيمة 0.3% مسجلة في سنة 2000 وأعلى قيمة 31.7% مسجلة سنة 1992، بمتوسط بلغ 0.086، وبانحراف معياري قدره 0.097، أما معامل الاختلاف قدر بـ 105.23% والذي يشير إلى حدوث تذبذب عنيف في قيم هذه المتغيرة مثلما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (4-2): تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

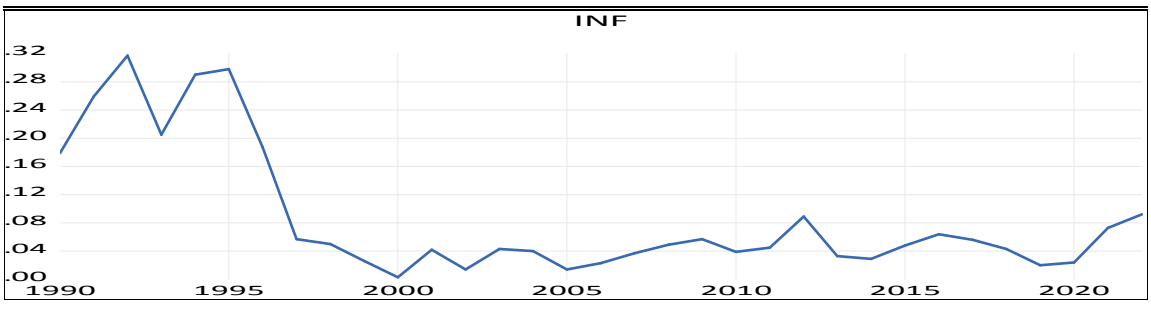

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

✓ **بالنسبة للبطالة (CHO):** يتبين لنا من قيم المتغير (CHO) أن البطالة خلال الفترة المدروسة كانت محصورة بين أدنى قيمة 9.8% مسجلة في سنة 2013 وأعلى قيمة 29.5% مسجلة سنة 2000، بمتوسط بلغ 0.177، وبانحراف معياري قدره 0.074، أما معامل الاختلاف قدر بـ 41.79% والذي يشير إلى حدوث تذبذب في قيم هذه المتغيرة مثلما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (4-3): تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

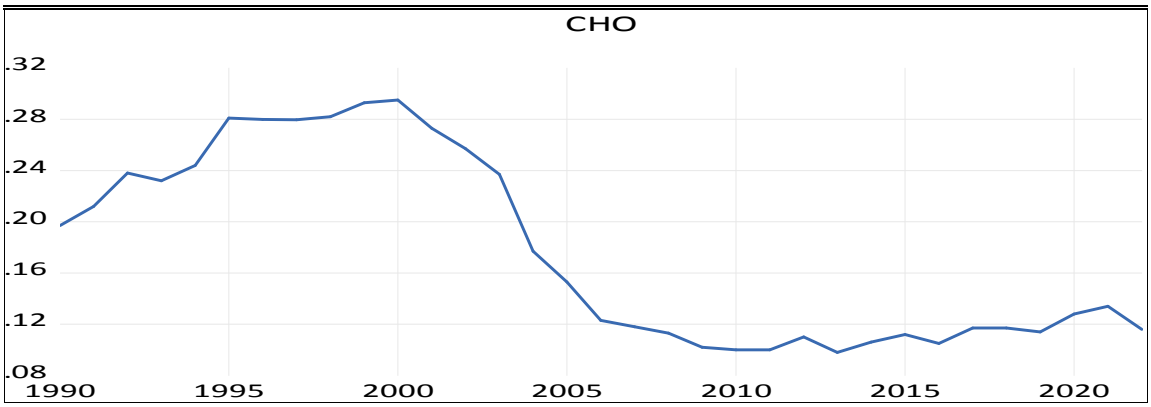

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

✓ **بالنسبة للنمو الاقتصادي(PIB):** يتبين لنا من قيم المتغير (PIB) أن النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة كان محصور بين أدنى قيمة 5.1-% مسجلة في سنة 2020 وأعلى قيمة 6.9% مسجلة سنة 2003، بمتوسط بلغ 0.024، وبانحراف معياري قدره 0.023، أما معامل الاختلاف قدر بـ 94.07% والذي يشير إلى حدوث تذبذب عنيف في قيم هذه المتغيرة مثلما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (4-4): تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

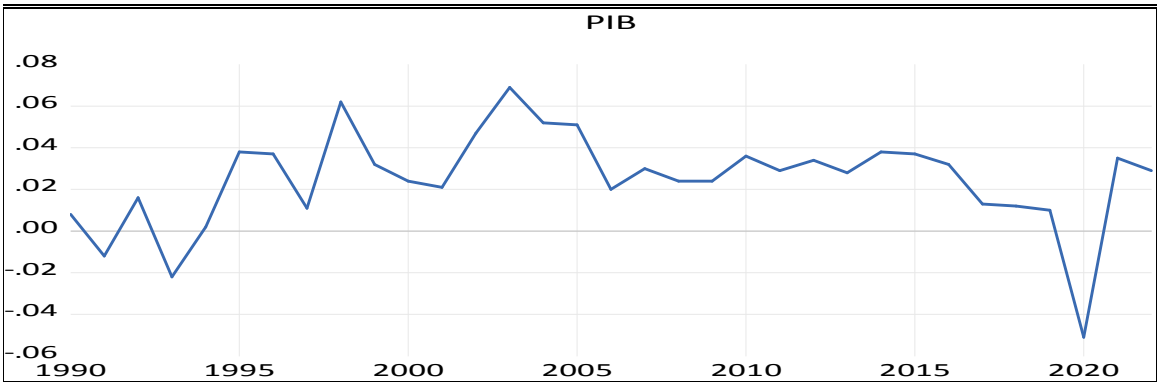

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

- ✓ **بالنسبة للانفاق العام (DEP):** يتبين لنا من قيم المتغير (DEP) أن معدل نمو الإنفاق العام خلال الفترة المدروسة كان محصور بين أدنى قيمة 14.65-% مسجلة في سنة 2013 وأعلى قيمة 98.07% مسجلة سنة 1992، بمتوسط بلغ 0.156، وبانحراف معياري قدره 0.205، أما معامل الاختلاف قدر بـ 113.19% والذي يشير إلى حدوث تذبذب عنيف في قيم هذه المتغيرة مثلما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (4-5): تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

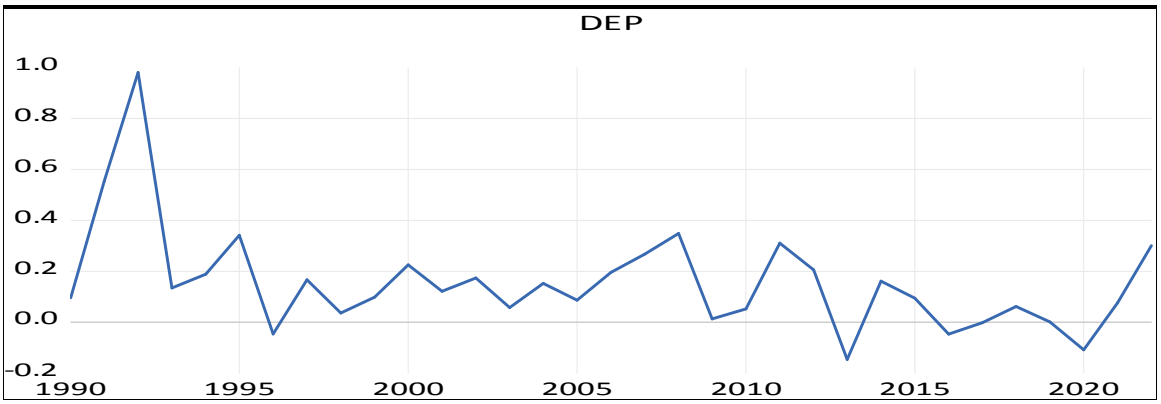

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الفرع الثاني: التحليل الشعاعي باستخدام المركبات الأساسية (ACP) لمتغيرات الدراسة

لتطبيق هذه الدراسة سنستعين بتقنية التحليل الشعاعي بالمركبات الأساسية (ACP)، بحيث تسمح لنا بمعالجة عدد غير محدود من المتغيرات الكمية، وذلك من خلال عرض وتحليل سريع للارتباطات ما بين المتغيرات الكمية، إضافة إلى عرض وتحليل للمتغيرات على رسم بياني ذو بعدين أو ثلاثة أبعاد.

أولا: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

سنقوم في هذه المرحلة بعرض مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة، وذلك بغرض تحديد قوة الارتباط بين هذه المتغيرات، وكذا تحديد علاقة الارتباط فيما بينها بغية أن يكون النموذج القياسي المراد تقديره مبني على متغيرات مفسرة ومرتبطة بالظاهرة ارتباط تام حتى نقلل من نسبة الخطأ وسوء التقدير.

الجدول رقم (4-3): مصفوفة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

ارتباط التباين	ميزان المدفوعات	التضخم	البطالة	النمو الاقتصادي	الإنفاق العام
BC	0.847732 1.000000				
INF	-0.035388 -0.430224	0.007981 1.000000			
CHO	-0.015395 -0.229441	0.002478 0.3800681	0.005311 1.000000		
PIB	-0.001400 -0.066370	-0.000593 -0.289743	0.000128 0.076576	0.000525 1.000000	
DEP	-0.022733 -0.521748	0.010172 0.561486	-0.003132 -0.511945	0.027598 0.594118	0.041126 1.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

بناءً على المعطيات الواردة في الجدول رقم (4-3)، نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، بحيث يبلغ معامل الارتباط 0.594118، مما يعني أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي.

بالمقابل، نلاحظ وجود ارتباط سلبي قوي بين الإنفاق العام والبطالة، بحيث يبلغ معامل الارتباط 0.511945- وهو ما يشير إلى أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة.

بالنسبة للعلاقة بين الإنفاق العام والتضخم، نلاحظ وجود ارتباط طردي قوي، حيث يبلغ معامل الارتباط 0.561486، هذا يعني أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في معدل التضخم.

عند النظر في العلاقة بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات نجد أن هناك ارتباط سلبي قوي، حيث يبلغ معامل الارتباط 0.521748-، وهو ما يشير إلى أن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى انخفاض في رصيد ميزان المدفوعات.

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

يكمن الهدف من هذا الاختبار في معرفة ما إذا كانت المتغيرات التابعة للدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، فإذا كان المتغير التابع يتبع التوزيع الطبيعي في الانحدار الخطي كما هو الحال في حالتنا فإن هذا يسمى بالانحدار الخطي العام، أما إذا كان المتغير التابع لا يتبع التوزيع الطبيعي، فهذا يسمى بالانحدار الخطي المعمم، وعليه قبل القيام بأي تقدير يستوجب أولا معرفة هذه الخاصية من أجل دقة التقدير وعدم التحيز أيضا.

الجدول رقم (4-4): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

N=33	BC	INF	CHO	PIB	DEP
Jarque-Bera	4.956612	5.380830	4.168828	4.521319	2.118898
Probability	0.267975	0.124277	0.124380	0.190999	0.684021
Obzervations	33	33	33	33	33

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال معاينة الجدول رقم (4-4)، نلاحظ أن جميع المتغيرات التابعة (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات) تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يدل على أن النموذج الذي سنستخدمه للتحليل هو نموذج الانحدار الخطي العام.

بالإضافة إلى ذلك، نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية للمتغير المستقل أكبر من 0.05، مما يعني أننا نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، وبناء على ذلك يمكن لنا القول بأن المتغير المستقل يتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يدل على أن الانحدار الذي سنستخدمه في هذا النموذج هو أيضا الانحدار الخطي العام.

ثالثا: دائرة معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

من خلال الشكل رقم (4-6)، نلاحظ أن المتغيرات ستمثل على مستوى ثنائي الأبعاد (F1 و F2)، ويعزى ذلك إلى أن مجموع القيم الذاتية للمحور الشعاعي الأول F1 والمحور الشعاعي الثاني F2 يشكل

نسبة كبيرة من الكثافة الإجمالية (Inertie totale) حوالي 89.7%، هذا يعني أننا سنمثل على المستوى محاور شعاعية ذات قيمة ذاتية أكبر من الواحد.

الشكل رقم (4-6): دائرة معامل الارتباط الخطي بين المتغيرات والمحاور

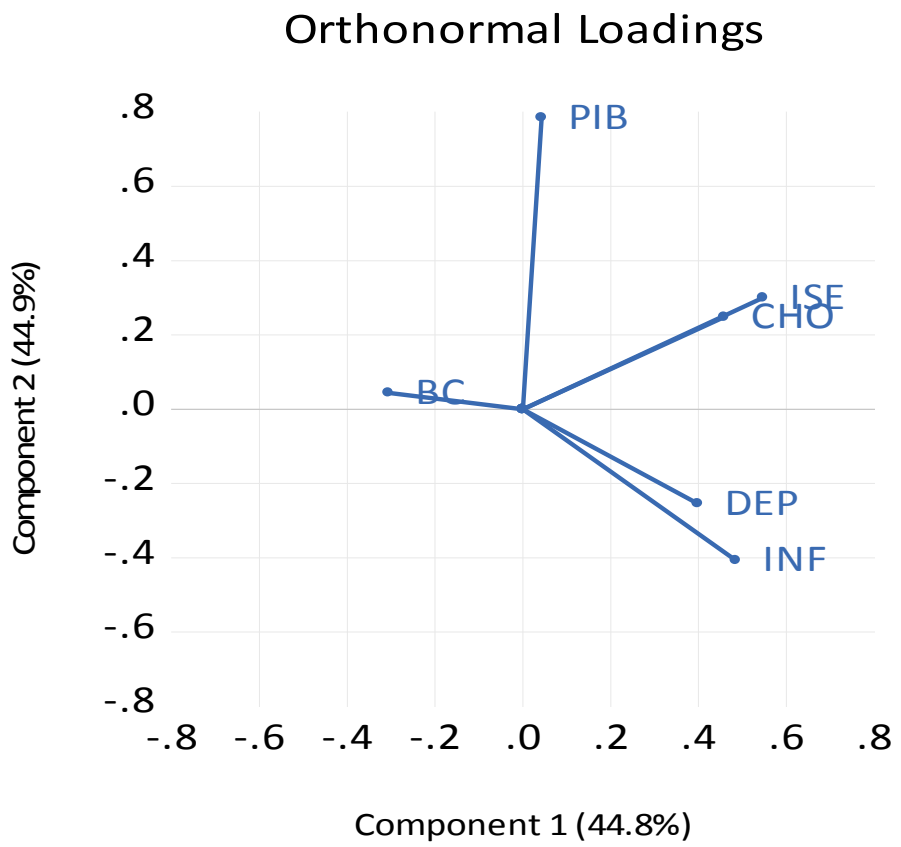

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل السابق، بإمكاننا التأكيد على أن المتغير المستقل له علاقة بجميع المتغيرات التابعة، هذه العلاقة قد تكون إيجابية أو سلبية، كما سبق وأوضحنا في مصفوفة معامل الارتباط الخطي، وهو ما يؤكد صحة النتائج التي تحصلنا عليها سابقا، بحيث أن هذه النتائج تتوافق مع ما تظهره دائرة معامل الارتباط الخطي.

المطلب الثالث: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تقضي المنهجية الإحصائية قبل تقدير النماذج القياسية ضرورة التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة، وفي حالة ما إذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة عند المستوى فإن استعمالها في التقدير سيؤدي إلى ظهور مشكل الانحدار الزائف الذي يعطينا مقدرات متحيزة.

وعليه سنقوم في هذه المرحلة باختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج محل الدراسة، من خلال اختبار جذر الوحدة معتمدين في ذلك على اختبار ديكي-فولر المعزز (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) وباستخدام برنامج Eviews 12، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج الاختبار:

الجدول رقم (4-5): نتائج اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات عند المستوى

السلاسل الزمنية	معيار المقارنة	اختبار ADF			اختبار PP		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	بدونهما	ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	بدونهما
BC	T-stat Prob	-1.5022 0.3989	-1.6895 0.3681	-1.9845 0.1711	-1.5021 0.4007	-1.5980 0.3601	-3.4845 0.1120
INF	T-stat Prob	-1.6985 0.4224	-1.6420 0.7532	-1.4591 0.1325	-1.6622 0.4402	-1.6488 0.7503	-1.4655 0.1310
CHO	T-stat Prob	-0.9127 0.7706	-0.9359 0.7691	-1.0484 0.2591	-0.9134 0.7709	-2.0707 0.5418	-0.8187 0.3534
PIB	T-stat Prob	-1.5704 0.4676	-1.8893 0.2433	-1.9277 0.2187	-1.3153 0.4990	-2.0081 0.2609	-1.8550 0.3193
DEP	T-stat Prob	-4.1265 0.0030	-4.9500 0.0019	-2.5677 0.0122	-4.1077 0.0032	-4.9488 0.0019	-2.8383 0.0060

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال قراءة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-5)، يتضح لنا أن جميع المتغيرات (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات) غير مستقرة عند مستوى المعنوية 5% و10%

لاحتوائها على جذر وحدوي، باستثناء المتغير المستقل (الإنفاق العام) الذي يظهر أنه مستقر عند المستوى.

ولإزالة حالة عدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات التابعة قمنا بأخذ الفروقات من الدرجة الأولى كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-6): نتائج اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات بأخذ الفرق الأول

السلاسل الزمنية	معيار المقارنة	اختبار ADF			اختبار PP		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	بدونهما	ثابت فقط	ثابت واتجاه عام	بدونهما
BC	T-stat Prob	-9.1903 0.0000	-9.0343 0.0000	-9.3475 0.0000	-29.3239 0.0001	-28.5959 0.0000	-30.0000 0.0000
INF	T-stat Prob	-5.6017 0.0001	-5.7488 0.0003	-5.6297 0.0000	-5.6017 0.4402	-6.0658 0.0001	-5.6426 0.0000
CHO	T-stat Prob	-3.3461 0.0021	-3.3010 0.0048	-3.3067 0.0017	-3.3990 0.0187	-5.3763 0.0001	-3.3927 0.0000
PIB	T-stat Prob	-8.7611 0.0000	-8.6462 0.0000	-8.8811 0.0000	-11.3654 0.0000	-12.9243 0.0000	-11.5418 0.0000
DEP	T-stat Prob	-3.7855 0.0077	-4.0957 0.0016	-3.8629 0.0004	-7.4877 0.0000	-8.0498 0.0000	-7.6101 0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

بعد إجراء اختبار جذر الوحدة بغرض الكشف عن طبيعة السلاسل الجديدة والمشتقة من إجراء الفروقات الأولى على السلاسل الزمنية الأصلية، تبين لنا من خلال الاختبارين (ADF) و(PP)، أن جميع المتغيرات أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة I(1) عند مستوى المعنوية 10% و5%، باستثناء المتغير المستقل (الإنفاق العام) الذي استقر عند المستوى I(0).

وبناء على هذه النتائج يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود الذي يتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل للمتغيرات التي تم تحديدها كمتكاملة من الدرجة I(1) والدرجة I(0).

المبحث الثالث: تطبيق منهجية ARDL لقياس أثر سياسة الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

لتفسير العلاقات المنصوص عليها في النظرية الاقتصادية بين متغيرات الدراسة وتأثيرها فيما بينها، سيتم استخدام منهجية ARDL في هذه الدراسة لقياس أثر سياسة الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي بجميع مؤشراته (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات)، حيث أن نموذج ARDL يمنح أفضل النتائج لمعلمات النموذج المقدر في الأجل الطويل، كما أن هذا النموذج يعد أكثر النماذج ملائمة مع حجم عينة الدراسة المستخدمة والبالغة 33 مشاهدة الممتدة من 1990-2022.

وفي إطار هذا المبحث سنقوم باختبار منهج التكامل المشترك بالاعتماد على منهج الحدود (Bound-test)، ومن ثم تقدير العلاقة التوازنية في الأجلين الطويل والقصير من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

تعتبر العلاقة بين كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من المسائل التي دائما ما كانت محل للنقاش الدائم بين أنصار ومعارضي التدخل الحكومي، وهو ما جعل من اللجوء للتحليل الكمي لتحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام مسألة حتمية لإثبات صحة تلك الآراء المؤيدة أو المعارضة، وفي هذا الجزء من الدراسة سنحاول تقدير العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري في الأجلين الطويل والقصير باستخدام منهجية ARDL.

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود "Bound-Test"

يعد اختبار منهج الحدود (Bound- Test) بمثابة أداة إحصائية تستخدم للتحقق من وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، والتي تعني أن المتغيرات تتحرك معا على المدى الطويل حتى وإن كانت تتأرجح في الأجل القصير.

ووفقا لمنهج الحدود يكون هناك تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة إذا كانت F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى لقيم التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، وفي حالة ما إذا كانت F المحسوبة أقل من أدنى حد للقيم الحرجة فإنه يتم رفض الفرضية (H1) وقبول الفرضية (H0) التي تنص على أنه لا توجد علاقة توازن طويلة الأجل وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

وبالنظر لكون متغيرات الدراسة عبارة عن متغير مستقل واحد وأربعة متغيرات تابعة، فإن تطبيق اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات وفقا لـ UCEM، يتم من خلال "نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد" لكل متغير من هذه المتغيرات، وعليه يكون نموذج دالة النمو الاقتصادي كما يلي:

$$PIB=f(DEP)$$

يتضمن اختبار نموذج "ARDL" في النموذج الأول اختبار وجود علاقة توان طويلة الأجل بين متغيرات هذا النموذج، وإذا ما تأكدنا من وجود هذه العلاقة سننتقل بعد ذلك إلى تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير، ولتحقيق ذلك سنقوم بحساب إحصائية فيشر (F) بالاعتماد على اختبار (WaldTest)، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج الاختبار:

الجدول رقم (4-7): نتائج اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي

القيمة المحسوبة لاختبار F-statistic	مستويات المعنوية	الحد الأدنى	الحد الأعلى	النتيجة
10.05793	%10	3.02	3.51	وجود علاقة تكامل مشترك
	%5	3.62	4.16	
	%2.5	4.18	4.79	
	%1	4.94	5.58	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-7) أن قيمة فيشر F الإحصائية تساوي 10.05793، وهي بذلك أكبر من قيم الحد الأعلى والحد الأدنى عند مستوى المعنوية 1%، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

وبناء على ذلك، يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما يعني أن الإنفاق العام والنمو الاقتصادي مرتبطان بشكل وثيق على المدى الطويل، وأي تغيير في الإنفاق العام سيؤثر على النمو الاقتصادي، وعليه فهذه النتائج توفر دليلا قويا على العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL

بعدما تم التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الإنفاق العام) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي)، سيتم فيما يلي تقدير معلمات نموذج "ARDL" في الأجل الطويل بالاستناد إلى فترات الإبطاء المحددة.

أولا: تحديد نموذج ARDL الأمثل لتقدير العلاقة التوازنية بين مؤشر الإنفاق العام ومؤشر النمو الاقتصادي

يمكن صياغة معادلة نموذج ARDL كما يلي:

$$PIB_t = c + a_1 PIB_{t-1} + b_0 DEP_t + e_t$$

بما أن هناك تكامل مشترك بين مؤشر الإنفاق العام ومؤشر النمو الاقتصادي، فإن نموذج ARDL الأمثل لهذه الدراسة هو الذي يعطي لمعيار (AIC) أدنى قيمة وهو نموذج ARDL (1,0) والذي تم اختياره من بين أفضل 20 نموذجا، ولا يتضمن هذا النموذج أي تأخيرات للمتغير المستقل ولكنه يتضمن تأخيرا واحدا للمتغير التابع، وهذا يعني أن التأثيرات الحالية والتأثيرات المتأخرة للمتغير التابع قد تكون مهمة في هذا السياق.

الشكل رقم (4-7): تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي

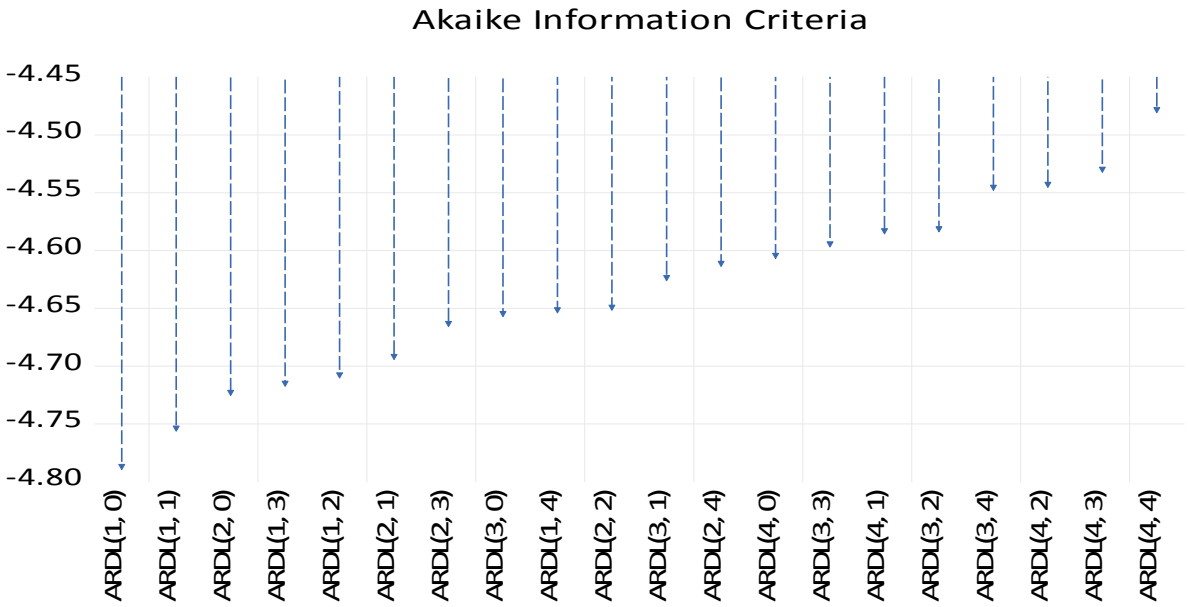

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

1- تقدير معلمات نموذج ARDL في الأجل الطويل

سيتم فيما يلي قياس العلاقة طويلة الأجل بين مؤشر الإنفاق العام ومؤشر النمو الاقتصادي في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة من الدراسة الحصول على مقدرات معلمات النموذج ARDL (1,0) في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-8): نتائج تقدير نموذج ARDL للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الاحتمال Prob
DEP	0.002604	0.0323
C	0.025156	0.0026
	0.705557	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال نتائج الجدول رقم (4-8) يمكن كتابة معادلة نموذج النمو الاقتصادي بدلالة متغيرة الإنفاق العام في الأجل الطويل كما يلي:

$$D(PIB) = 0.00260369*DEP + 0.02515615$$

2-تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

بعد تقدير العلاقة طويلة الأجل تأتي الخطوة الأخيرة في تقدير نموذج ARDL وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يقدر العلاقة قصيرة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من خلال النموذج الأول ARDL (1,0)، وفيما يلي تقدير نموذج ECM-ARDL:

الجدول رقم (4-9): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في الأجل القصير

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الاحتمال Prob
PIB(-1)	-0.674100	0.0008
DEP	0.001755	0.0319
C	0.016958	0.0276

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

انطلاقا من نتائج الجدول رقم (4-9) يمكننا كتابة معادلة نموذج النمو الاقتصادي بدلالة متغيرة الإنفاق العام في الأجل القصير كما يلي:

$$D(PIB) = -0.67410*PIB(-1) +0.00175*DEP + 0.016958$$

المطلب الثاني: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على البطالة

حاولت الجزائر من خلال سياسة الإنفاق العام تخفيض معدلات البطالة وهذا باعتبارها أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي كان ولازال يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والتي تساهم في خلق حالة من اللااستقرار في الاقتصاد، وفي هذا الجزء من الدراسة سنحاول تقدير العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام والبطالة باستخدام منهجية ARDL.

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود "Bound-Test"

بغرض اختبار العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ومن ثم وجود تكامل مشترك بين مؤشر الإنفاق العام ومؤشر البطالة طبقا لمنهج الحدود فإنه سيتم تطبيق اختبار التكامل المشترك فيما بين هذه

المتغيرات وفقا لـ UCEM، من خلال "نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد" لكل متغير من هذه المتغيرات، وعليه يكون نموذج دالة مؤشر البطالة كما يلي:

$$CHO=f(DEP)$$

يتضمن اختبار نموذج "ARDL" في النموذج الثاني اختبار وجود علاقة توان طويلة الأجل بين متغيرات هذا النموذج، وإذا ما تأكدنا من وجود هذه العلاقة سننتقل بعد ذلك إلى تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير، ولتحقيق ذلك سنقوم بحساب إحصائية فيشر(F) بالاعتماد على اختبار (WaldTest)، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج الاختبار:

الجدول رقم (4-10): نتائج اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بالبطالة

القيمة المحسوبة لاختبار F-statistic	مستويات المعنوية	الحد الأدنى	الحد الأعلى	النتيجة
12.10374	%10	3.02	3.51	وجود علاقة تكامل مشترك
	%5	3.62	4.16	
	%2.5	4.18	4.79	
	%1	4.94	5.58	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-10) أن قيمة فيشر F الإحصائية تساوي 12.10374، وهي بذلك أكبر من قيم الحد الأعلى والحد الأدنى عند مستوى المعنوية 1%، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الإنفاق العام والبطالة.

وبناء على ذلك، يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما يعني أن الإنفاق العام والبطالة مرتبطان بشكل وثيق على المدى الطويل، وأي تغيير في الإنفاق العام سيؤثر على البطالة، وعليه فهذه النتائج توفر دليلا قويا على العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة.

الفرع الثاني: تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL

بعدما تم التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الإنفاق العام) والمتغير التابع (البطالة)، سيتم فيما يلي تقدير معلمات نموذج "ARDL" في الأجل الطويل بالاستناد إلى فترات الإبطاء المحددة.

أولا: تحديد نموذج ARDL الأمثل لتقدير العلاقة التوازنية بين مؤشر الإنفاق العام ومؤشر البطالة

يمكن صياغة معادلة نموذج ARDL كما يلي:

$$CHO_t = c + a_1 CHO_{t-1} + a_2 CHO_{t-2} + a_3 CHO_{t-3} + a_4 CHO_{t-4} + b_0 DEP_t + \varepsilon_t$$

بما أن هناك تكامل مشترك بين مؤشر الإنفاق العام ومؤشر البطالة، فإن نموذج ARDL الأمثل لهذه الدراسة هو الذي يعطي لمعيار (AIC) أدنى قيمة وهو نموذج ARDL (4,0) والذي تم اختياره من بين أفضل 20 نموذجا، ولا يتضمن هذا النموذج أي تأخيرات للمتغير المستقل ولكنه يتضمن أربعة تأخيرات للمتغير التابع، وهذا يعني أن التأثيرات الحالية والتأثيرات المتأخرة للمتغير التابع قد تكون مهمة في هذا السياق.

الشكل رقم (4-8): تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج الخاص بالبطالة

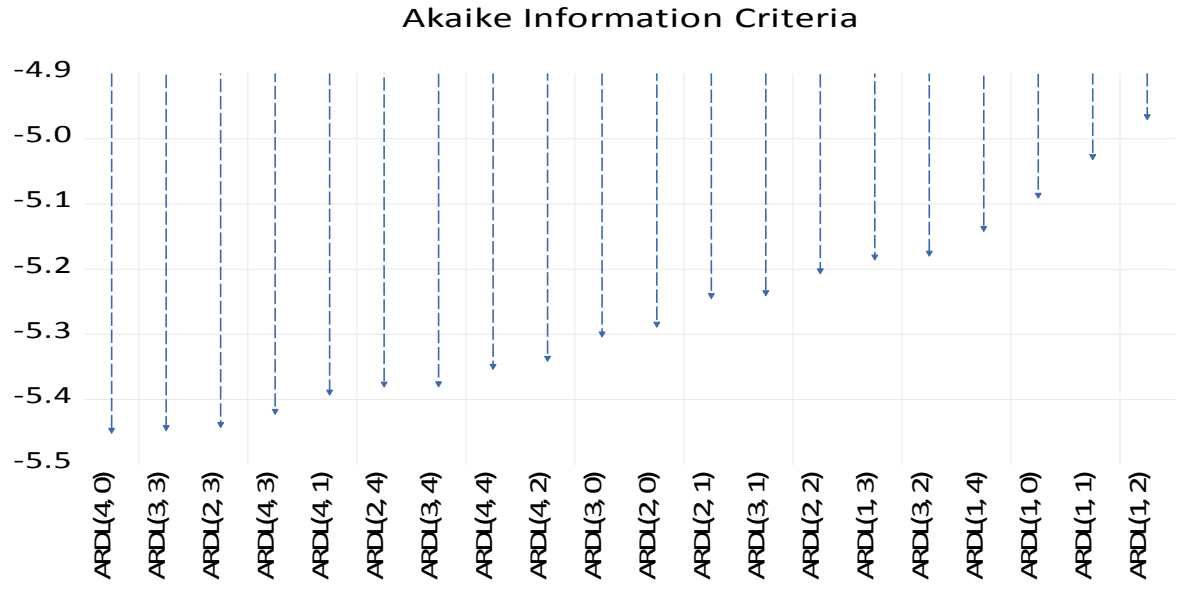

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

ثانيا: تقدير معلمات نموذج ARDL في الأجل الطويل

سيتم فيما يلي قياس العلاقة طويلة الأجل بين مؤشر الإنفاق العام ومؤشر البطالة في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة من الدراسة الحصول على مقدرات معلمات النموذج ARDL (4,0) في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-11): نتائج تقدير نموذج ARDL للبطالة في الأجل الطويل

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الاحتمال Prob
DEP	-0.381834	0.0019
C	0.115793	0.0260
	0.970856	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال نتائج الجدول رقم (4-11) يمكن كتابة معادلة نموذج البطالة بدلالة متغيرة الإنفاق العام في الأجل الطويل كما يلي:

$$D(CHO) = -0.38183420*DEP + 0.11579255$$

ثالثا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

بعد تقدير العلاقة طويلة الأجل تأتي الخطوة الأخيرة في تقدير نموذج ARDL وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يقدر العلاقة قصيرة الأجل بين الإنفاق العام والبطالة من خلال النموذج الثاني ARDL (4,0)، وفيما يلي تقدير نموذج ECM-ARDL:

الجدول رقم (4-12): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في الأجل القصير

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الاحتمال Prob
CHO(-1)	-0.085826	0.0400
DCHO(-1)	0.285400	0.1290
DCHO(-2)	0.158025	0.3963

0.0272	0.435031	**DCHO(-3)**
0.0000	−0.032771	**DEP**
0.1998	0.009938	**C**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

انطلاقا من نتائج الجدول رقم (4-12) يمكننا كتابة معادلة نموذج البطالة بدلالة متغيرة الإنفاق العام في الأجل القصير كما يلي:

$$D(CHO) = -0.085826*CHO(-1) + 0.032771*DEP + 0.009938$$

المطلب الثالث: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على التضخم

يعتبر التغير الذي يحصل على مستوى الطلب الكلي لاسيما في مكونه الرئيسي الذي يتجلى في الإنفاق العام من أهم الصدمات التي تواجه التضخم داخل الاقتصاد، ومن خلال هذا المطلب من الدراسة سنحاول قياس أثر الإنفاق العام على التضخم في الجزائر من خلال الاستعانة بمنهجية ARDL:

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود "Bound-Test"

بغرض اختبار العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ومن ثم وجود تكامل مشترك بين مؤشر الإنفاق العام ومؤشر التضخم طبقا لمنهج الحدود فإنه سيتم تطبيق اختبار التكامل المشترك فيما بين هذه المتغيرات وفقا لـ UCEM، من خلال "نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد" لكل متغير من هذه المتغيرات، وعليه يكون نموذج دالة مؤشر البطالة كما يلي:

$$INF=f(DEP)$$

يتضمن اختبار نموذج "ARDL" في النموذج الثالث اختبار وجود علاقة توان طويلة الأجل بين متغيرات هذا النموذج، وإذا ما تأكدنا من وجود هذه العلاقة سننتقل بعد ذلك إلى تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير، ولتحقيق ذلك سنقوم بحساب إحصائية فيشر(F) بالاعتماد على اختبار (WaldTest)، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج الاختبار:

الجدول رقم (4-13): نتائج اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بالتضخم

القيمة المحسوبة لاختبار F-statistic	مستويات المعنوية	الحد الأدنى	الحد الأعلى	النتيجة
9.529533	%10	3.02	3.51	وجود علاقة تكامل مشترك
	%5	3.62	4.16	
	%2.5	4.18	4.79	
	%1	4.94	5.58	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-12) أن قيمة فيشر F الإحصائية تساوي 9.529533، وهي بذلك أكبر من قيم الحد الأعلى والحد الأدنى عند مستوى المعنوية 1%، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الإنفاق العام والتضخم.

وبناء على ذلك، يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما يعني أن الإنفاق العام والتضخم مرتبطان بشكل وثيق على المدى الطويل، وأي تغيير في الإنفاق العام سيؤثر على التضخم، وعليه فهذه النتائج توفر دليلا قويا على العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم.

الفرع الثاني: تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL

بعدما تم التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الإنفاق العام) والمتغير التابع (التضخم)، سيتم فيما يلي تقدير معلمات نموذج "ARDL" في الأجل الطويل بالاستناد إلى فترات الإبطاء المحددة.

أولا: تحديد نموذج ARDL الأمثل لتقدير العلاقة التوازنية بين مؤشر الإنفاق العام ومؤشر التضخم

يمكن صياغة معادلة نموذج ARDL كما يلي:

$$INF_t = \phi + a_1 INF_{t-1} + b_0 DEP_t + b_1 DEP_{t-1} + b_2 DEP_{t-2} + b_3 DEP_{t-3} + \varepsilon_t$$

بما أن هناك تكامل مشترك بين مؤشر الإنفاق العام ومؤشر التضخم، فإن نموذج ARDL الأمثل لهذه الدراسة هو الذي يعطي لمعيار (AIC) أدنى قيمة وهو نموذج ARDL (1,3) والذي تم اختياره من بين أفضل 20 نموذجا، ويتضمن هذا النموذج ثلاثة تأخيرات للمتغير المستقل وتأخير واحد للمتغير التابع، وهذا يعني أن التأثيرات الحالية والتأثيرات المتأخرة للمتغير المستقل على المتغير التابع قد تكون مهمة في هذا السياق.

الشكل رقم (4-9): تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج الخاص بالتضخم

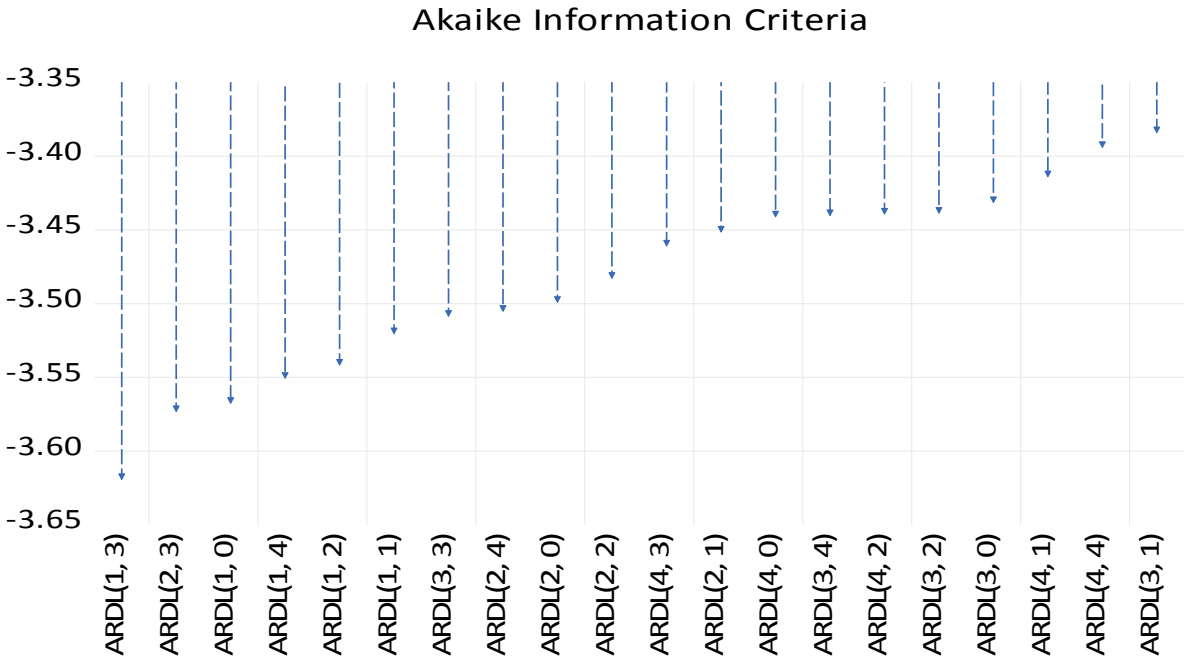

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

ثانيا: تقدير معلمات نموذج ARDL في الأجل الطويل

سيتم فيما يلي قياس العلاقة طويلة الأجل بين مؤشر الإنفاق العام ومؤشر التضخم في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة من الدراسة الحصول على مقدرات معلمات النموذج ARDL (1,3) في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-14): نتائج تقدير نموذج ARDL للتضخم في الأجل الطويل

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الاحتمال Prob
DEP	0.443698	0.0046
C	-0.005214	0.8298
	0.806711	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال نتائج الجدول رقم (4-14) يمكن كتابة معادلة نموذج التضخم بدلالة متغيرة الإنفاق العام في الأجل الطويل كما يلي:

$$D(INF) = 0.44369803*DEP - 0.00521415$$

ثالثا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

بعد تقدير العلاقة طويلة الأجل تأتي الخطوة الأخيرة في تقدير نموذج ARDL وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يقدر العلاقة قصيرة الأجل بين الإنفاق العام والتضخم من خلال النموذج الثالث ARDL (1,3)، وفيما يلي تقدير نموذج ECM-ARDL:

الجدول رقم (4-15): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في الأجل القصير

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الاحتمال Prob
INF(-1)	-0.465173	0.0006
DEP(-1)	0.206396	0.0174
D(DEP)	0.044274	0.0046
D(DEP(-1))	-0.142894	0.0148
D(DEP(-2))	-0.097440	0.0337
C	-0.002425	0.8282

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

انطلاقا من نتائج الجدول رقم (4-15) يمكننا كتابة معادلة نموذج التضخم بدلالة متغيرة الإنفاق العام في الأجل القصير كما يلي:

$$D(INF) = -0.465173060453*INF(-1)+0.206396*DEP(-1)- 0.002425$$

المطلب الرابع: قياس أثر سياسة الإنفاق العام على ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات بمثابة مؤشر مهم جدا يسهم في إبراز المكانة الاقتصادية للدولة ودرجة اندماجها في الاقتصاد العالمي، وعليه دائما ما تسعى الدولة للمحافظة على توازنه من خلال اعتمادها على مجموعة من السياسات الاقتصادية لعل من أهمها سياسة الإنفاق العام، وفي إطار هذا المطلب سنحاول تقدير العلاقة الموجودة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري في الأجلين الطويل والقصير باستخدام منهجية ARDL.

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود "Bound-Test"

بغرض اختبار العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ومن ثم وجود تكامل مشترك بين مؤشر الإنفاق العام ومؤشر ميزان المدفوعات طبقا لمنهج الحدود فإنه سيتم تطبيق اختبار التكامل المشترك فيما بين هذه المتغيرات وفقا لـ UCEM، من خلال "نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد" لكل متغير من هذه المتغيرات، وعليه يكون نموذج دالة ميزان المدفوعات كما يلي:

$$BC=f(DEP)$$

يتضمن اختبار نموذج "ARDL" في النموذج الرابع اختبار وجود علاقة توان طويلة الأجل بين متغيرات هذا النموذج، وإذا ما تأكدنا من وجود هذه العلاقة سننتقل بعد ذلك إلى تقدير معلمات الأجلين الطويل والقصير، ولتحقيق ذلك سنقوم بحساب إحصائية فيشر(F) بالاعتماد على اختبار (WaldTest)، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج الاختبار:

الجدول رقم (4-16): نتائج اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بميزان المدفوعات

القيمة المحسوبة لاختبار F-statistic	مستويات المعنوية	الحد الأدنى	الحد الأعلى	النتيجة
11.03584	%10	3.02	3.51	وجود علاقة تكامل مشترك
	%5	3.62	4.16	
	%2.5	4.18	4.79	
	%1	4.94	5.58	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-16) أن قيمة فيشر F الإحصائية تساوي 11.03584، وهي بذلك أكبر من قيم الحد الأعلى والحد الأدنى عند مستوى المعنوية 1%، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات.

وبناء على ذلك، يتم قبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات، وهو ما يعني أن الإنفاق العام وميزان المدفوعات مرتبطان بشكل وثيق على المدى الطويل، وأي تغيير في الإنفاق العام سيؤثر على ميزان المدفوعات، وعليه فهذه النتائج توفر دليلا قويا على العلاقة بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج ARDL

بعدما تم التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير المستقل (الإنفاق العام) والمتغير التابع (ميزان المدفوعات)، سيتم فيما يلي تقدير معلمات نموذج "ARDL" في الأجل الطويل بالاستناد إلى فترات الإبطاء المحددة.

أولا: تحديد نموذج ARDL الأمثل لتقدير العلاقة التوازنية بين مؤشر الإنفاق العام ومؤشر ميزان المدفوعات

يمكن صياغة معادلة نموذج ARDL كما يلي:

$$BC_t = \emptyset + a_1 BC_{t-1} + a_2 BC_{t-2} + a_3 BC_{t-3} + b_0 DEP_t + b_1 DEP_{t-1} + b_2 DEP_{t-2} + b_3 DEP_{t-3} + b_4 DEP_{t-4} + \varepsilon_t$$

بما أن هناك تكامل مشترك بين مؤشر الإنفاق العام ومؤشر ميزان المدفوعات، فإن نموذج ARDL الأمثل لهذه الدراسة هو الذي يعطي لمعيار (AIC) أدنى قيمة وهو نموذج ARDL (3,4) والذي تم اختياره من بين أفضل 20 نموذجا، ويتضمن هذا النموذج أربعة تأخيرات للمتغير المستقل وثلاثة تأخيرات للمتغير التابع، وهذا يعني أن التأثيرات الحالية والتأثيرات المتأخرة للمتغير المستقل والتابع قد تكون مهمة في هذا السياق.

الشكل رقم (4-10): تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج الخاص بميزان المدفوعات

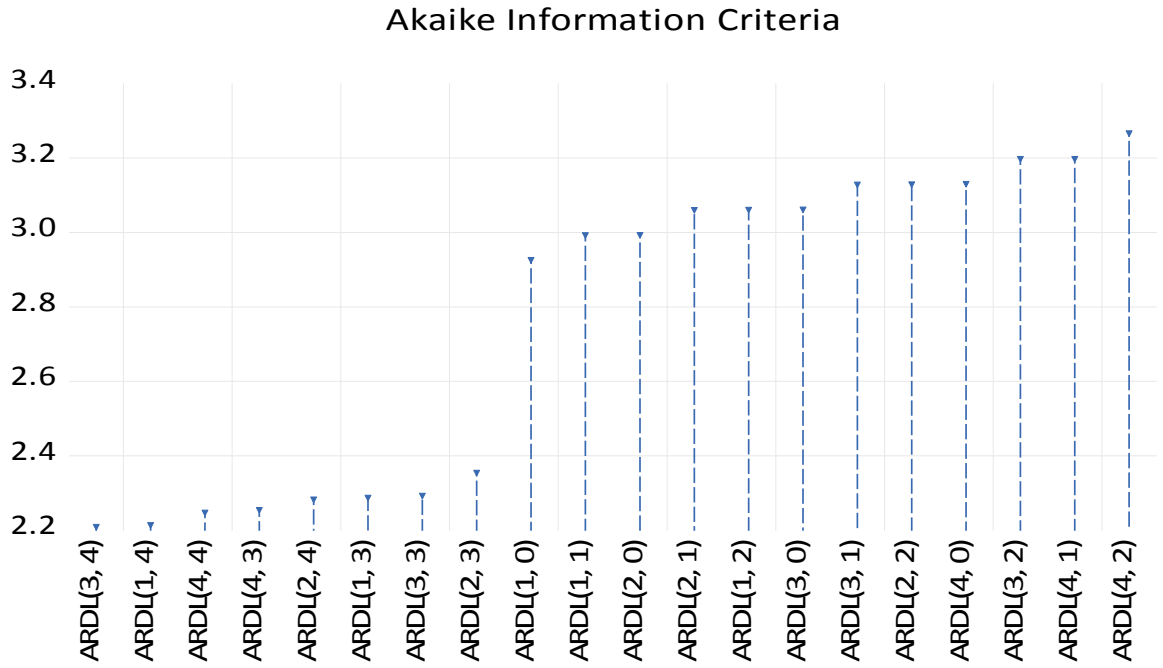

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

ثانيا: تقدير معلمات نموذج ARDL في الأجل الطويل

سيتم فيما يلي قياس العلاقة طويلة الأجل بين مؤشر الإنفاق العام ومؤشر ميزان المدفوعات في إطار نموذج ARDL، وتتضمن هذه المرحلة من الدراسة الحصول على مقدرات معلمات النموذج ARDL (3,4) في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (4-17): نتائج تقدير نموذج ARDL لميزان المدفوعات في الأجل الطويل

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الاحتمال Prob
DEP	-0.590333	0.0001
C	0.200535	0.1963
	0.701580	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال نتائج الجدول رقم (4-17) يمكن كتابة معادلة نموذج ميزان المدفوعات بدلالة متغيرة الإنفاق العام في الأجل الطويل كما يلي:

$$D(BC) = -0.59033317*DEP(-1) + 0.20053516$$

ثالثا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

بعد تقدير العلاقة طويلة الأجل تأتي الخطوة الأخيرة في تقدير نموذج ARDL وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يقدر العلاقة قصيرة الأجل بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات من خلال النموذج الرابع ARDL (4,3)، وفيما يلي تقدير نموذج ECM-ARDL:

الجدول رقم (4-18): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في الأجل القصير

المتغيرات	المعلمات المقدرة	الاحتمال Prob
BC(-1)	-1.553028	0.0000
DEP(-1)	-2.469833	0.1100
D(BC(-1))	0.207867	0.2603
D(BC(-2))	-0.236054	0.0953
D(DEP)	-0.822774	0.0001
D(DEP(-1))	4.376239	0.0020
D(DEP(-2))	5.917544	0.0000
D(DEP(-3))	1.953224	0.0850
C	0.311437	0.1778

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

انطلاقا من نتائج الجدول رقم (4-18) يمكننا كتابة معادلة نموذج ميزان المدفوعات بدلالة متغيرة الإنفاق العام في الأجل القصير كما يلي:

$$D(BC) = -1.553028466980*BC(-1)-2.469833*DEP(-1) +0.311437$$

المبحث الرابع: تقييم نماذج ARDL المقدرة

يعنى تقييم النماذج المقدرة بتفسير هذه النماذج إحصائيا واقتصاديا وتحديد مدى توافقها وواقع النظرية الاقتصادية، وإخضاعها لمجموعة من الاختبارات لتشخيصها بغرض قبولها أو رفضها في التعبير عن العلاقات الاقتصادية، وهو ما سنحاول القيام به في إطار هذا المبحث.

المطلب الأول: تقييم النتائج المقدرة إحصائيا

سيتم في هذا المطلب تفسير نتائج مقدرات معلمات نماذج ARDL إحصائيا بالنسبة للمتغيرات الأربعة التابعة مؤشر النمو الاقتصادي، مؤشر البطالة، مؤشر التضخم ومؤشر ميزان المدفوعات كما يلي:

الفرع الأول: تقييم مقدرات معلمات النموذج الخاص بالنمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من تقدير نموذج ARDL الخاص بالنمو الاقتصادي نلاحظ ما يلي:

- **معامل التحديد:** من خلال جدول تقدير النموذج الأول الخاص بالنمو الاقتصادي (4-8) نلاحظ أن معامل التحديد يساوي $R^2 = 0.705557$، وهذا يعني أن 71% من التغيرات التي طرأت على النمو الاقتصادي يتم تفسيرها من خلال المتغير التفسيري المتمثل في الإنفاق العام، بينما 29% من هذه التغيرات يمكن إيعازها إلى متغيرات اقتصادية أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية.
- **معامل تصحيح الخطأ:** من خلال معادلة نموذج تصحيح الخطأ نلاحظ أن قيمة سرعة التكيف والتي تمثل لنا المعلمة المقدرة لحد تصحيح الخطأ الذي يكشف عن سرعة أو إبطاء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن جاءت سالبة بحيث قدرت بـ 0.67-، كما أنها ذات معنوية إحصائية قوية بلغت

0.0008 وهي بذلك متوافقة مع المنطق الاقتصادي، وتعني أنه عند حدوث أي صدمة يستغرق النمو الاقتصادي سنة و5 أشهر (1.49=0.67/1) للعودة باتجاه قيمه التوازنية في الأجل الطويل.

- **اختبار فيشر**: بلغت القيمة الاحتمالية لفيشر Prob(F-statistic)=0.000198 وهو ما يعني أن النموذج له دلالة معنوية عند مستوى 5%، ومن ثم يمكن القول أن المتغير المستقل (الإنفاق العام) قادر على تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (النمو الاقتصادي).
- **معنوية المعالم المقدرة:** تشير نتائج الأجل الطويل والأجل القصير إلى أن جميع معالم النموذج جاءت معنوية وموافقة للنظرية الاقتصادية، حيث يلاحظ أن معامل الإنفاق العام في الأجل القصير يتفق إلى حد كبير من حيث الإشارة ومستوى المعنوية مع معامل الإنفاق العام في الأجل الطويل وإن تباينت قيمهما، وكلاهما يؤكدان على وجود علاقة تأثير طردية للإنفاق العام على النمو الاقتصادي ولكنها ضعيفة نسبيا وذلك من خلال إشارة معامل الإنفاق العام التي جاءت موجبة في الأجلين الطويل والقصير.

الفرع الثاني: تقييم مقدرات معلمات النموذج الخاص بالبطالة في الأجلين الطويل والقصير

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من تقدير نموذج ARDL الخاص بالبطالة نلاحظ ما يلي:

- **معامل التحديد:** من خلال جدول تقدير النموذج الثاني الخاص بالبطالة (4-11) نلاحظ أن معامل التحديد يساوي $R^2 = 0.970856$، وهذا يعني أن المتغير المستقل المتمثل في الإنفاق العام يفسر 97% من التغيرات التي طرأت في المتغير التابع البطالة، بينما 3% من هذه التغيرات يمكن إيعازها إلى متغيرات اقتصادية أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية.
- **معامل تصحيح الخطأ:** تأخذ قيمة معامل تصحيح الخطأ قيمة سالبة والمقدرة بـ 0.08-، وهي ذات معنوية إحصائية قوية بلغت 0.0400 ليكون بذلك حد تصحيح الخطأ متوافق مع المنطق الاقتصادي ويؤكد صحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، ويدل على أن البطالة تستغرق نحو 12سنة و5 أشهر (12.5=0.08/1) للعودة باتجاه قيمها التوازنية في الأجل الطويل بعد حدوث أي صدمة نتيجة تغير في سلوك الإنفاق العام.

- **اختبار فيشر:** بلغت القيمة الاحتمالية لفيشر Prob(F-statistic)=0.000000 وهو ما يعني أن النموذج له دلالة معنوية عند مستوى 5%، ومن ثم يمكن القول أن المتغير المستقل (الإنفاق العام) قادر على تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (البطالة).
- **معنوية المعالم المقدرة:** تشير نتائج الأجل الطويل والأجل القصير أن جميع معالم النموذج جاءت معنوية وموافقة للنظرية الاقتصادية، حيث يلاحظ أن معامل الإنفاق العام في الأجل القصير يتفق إلى حد كبير من حيث الإشارة ومستوى المعنوية مع معامل الإنفاق العام في الأجل الطويل وإن تباينت قيمهما، وكلاهما يؤكدان على وجود علاقة تأثير عكسية للإنفاق العام على البطالة ولكنها ضعيفة نسبيا وذلك من خلال إشارة معامل الإنفاق العام التي جاءت سالبة في الأجلين الطويل والقصير.

الفرع الثالث: تقييم مقدرات معلمات النموذج الخاص بالتضخم في الأجلين الطويل والقصير

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من تقدير نموذج ARDL الخاص بالتضخم نلاحظ ما يلي:

- **معامل التحديد:** من خلال جدول تقدير النموذج الثالث الخاص بالتضخم (4-14) نلاحظ أن معامل التحديد يساوي $R^2 = 0.806711$، وهذا يعني أن 81% من التغيرات التي طرأت على التضخم يتم تفسيرها من خلال المتغير التفسيري المتمثل في الإنفاق العام، بينما 19% من هذه التغيرات يمكن إيعازها إلى متغيرات اقتصادية أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية.
- **معامل تصحيح الخطأ:** تأخذ قيمة معامل تصحيح الخطأ قيمة سالبة والمقدرة بـ 0.46-، وهي ذات معنوية إحصائية قوية بلغت 0.0006 ليكون بذلك حد تصحيح الخطأ متوافق مع المنطق الاقتصادي ويؤكد صحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، ويدل على أن التضخم يستغرق نحو 2 سنة وشهرين (2.2=0.46/1) للعودة باتجاه قيمه التوازنية في الأجل الطويل بعد حدوث أي صدمة نتيجة تغير في سلوك الإنفاق العام.

- **اختبار فيشر:** بلغت القيمة الاحتمالية لفيشر Prob(F-statistic)=0.000000 وهو ما يعني أن النموذج له دلالة معنوية عند مستوى 5%، ومن ثم يمكن القول أن المتغير المستقل (الإنفاق العام) قادر على تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (التضخم).
- **معنوية المعالم المقدرة:** تشير نتائج الأجل الطويل والأجل القصير إلى أن جميع معالم النموذج جاءت معنوية وموافقة للنظرية الاقتصادية، حيث يلاحظ أن معامل الإنفاق العام في الأجل القصير يتفق إلى حد كبير من حيث الإشارة ومستوى المعنوية مع معامل الإنفاق العام في الأجل الطويل وإن تباينت قيمهما، وكلاهما يؤكدان على وجود علاقة تأثير طردية للإنفاق العام على التضخم وذلك من خلال إشارة معامل الإنفاق العام التي جاءت موجبة في الأجلين الطويل والقصير.

الفرع الرابع: تقييم مقدرات معلمات النموذج الخاص بميزان المدفوعات في الأجلين الطويل والقصير

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها من تقدير نموذج ARDL الخاص بميزان المدفوعات نلاحظ ما يلي:

- **معامل التحديد:** من خلال جدول تقدير النموذج الرابع الخاص بميزان المدفوعات (4-17) نلاحظ أن معامل التحديد يساوي $R^2 = 0.701580$، وهذا يعني أن المتغير المستقل المتمثل في الإنفاق العام يفسر 70% من التغيرات التي طرأت في المتغير التابع ميزان المدفوعات، بينما 30% من هذه التغيرات يمكن إيعازها إلى متغيرات اقتصادية أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية.
- **معامل تصحيح الخطأ:** تأخذ قيمة معامل تصحيح الخطأ قيمة سالبة والمقدرة بـ 1.55-، وهي ذات معنوية إحصائية قوية بلغت 0.0400 ليؤكد بذلك حد تصحيح الخطأ صحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل، ويدل على أن ميزان المدفوعات يستغرق نحو 6 أشهر (1/1.55=0.6) للعودة باتجاه قيمه التوازنية في الأجل الطويل بعد حدوث أي صدمة نتيجة تغير في سلوك الإنفاق العام.
- **اختبار فيشر:** بلغت القيمة الاحتمالية لفيشر Prob(F-statistic)=0.000622 وهو ما يعني أن النموذج له دلالة معنوية عند مستوى 5%، ومن ثم يمكن القول أن المتغير المستقل (الإنفاق العام) قادر على تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع (ميزان المدفوعات).

- **معنوية المعالم المقدرة:** تشير نتائج الأجل الطويل والأجل القصير إلى أن جميع معالم النموذج جاءت معنوية ولكنها مخالفة للنظرية الاقتصادية، حيث يلاحظ أن معامل الإنفاق العام في الأجل القصير يتفق إلى حد كبير من حيث الإشارة ومستوى المعنوية مع معامل الإنفاق العام في الأجل الطويل وإن تباينت قيمهما، وكلاهما يؤكدان على وجود علاقة تأثير عكسية قوية ومعنوية للإنفاق العام على ميزان المدفوعات وذلك من خلال إشارة معامل الإنفاق العام التي جاءت سالبة في الأجلين الطويل والقصير.

المطلب الثاني: تقييم النتائج المقدرة اقتصاديا

بعد تفسير نتائج مقدرات معلمات نماذج ARDL إحصائيا سيتم في هذا المطلب تفسير تلك النتائج اقتصاديا كما يلي:

الفرع الأول: التقييم الاقتصادي لنتائج تقدير معلمات نموذج ARDL الخاص بالنمو الاقتصادي

أظهرت نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالنمو الاقتصادي والموضحة في الجدول رقم (4-8) والجدول رقم (4-9) وجود تأثير إيجابي ولكن ضعيف للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، حيث تؤدي زيادة الإنفاق العام بـ 1% إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار (0.001755) في الأجل القصير وبمقدار (0.002604) في الأجل الطويل، وتتفق هذه النتائج مع النظرية الاقتصادية الكينزية التي ترى أن زيادة الإنفاق العام ستؤدي لا محالة إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات، وهو الأمر الذي يحفز المنتجين على توسيع قاعدتهم الإنتاجية لتلبية هذا الطلب وتعظيم أرباحهم، مما يساهم في نهاية المطاف في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي للبلاد.

وبالنسبة للجزائر فقد جاءت نتائج التقدير القياسي متوافقة مع واقعها الاقتصادي، حيث ساهمت سياسة الإنفاق العام في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لكن كانت تلك الزيادة زيادة ضئيلة إذا ما تمت مقارنتها بالموارد المالية الضخمة المنفقة في الاقتصاد بغرض إنعاشه ودعم نموه، ويمكن إيعاز ذلك بالأساس إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته اتجاه الطلب الكلي المتزايد الناتج عن الزيادة في

الإنفاق العام، فضلا عن محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وهو ما أضعف من أثر مضاعف الإنفاق العام ومن ثم التأثير الضعيف على النمو الاقتصادي.

كما أن ما يعاب على معدلات النمو المحققة أنها تتعلق بالدرجة الأولى بأداء قطاع المحروقات والذي تحكمه عوامل خارجية لا يمكن للدولة التحكم بها، مما يجعل من معدلات النمو المحققة غير مستقرة ولا تتسم بالاستدامة لارتهانها ببرميل النفط، إضافة إلى أن التحسن المسجل في معدلات النمو الاقتصادي لم يكن نتيجة لزيادة القدرات الإنتاجية للقطاعات المنتجة بل كان نتيجة لنمو كل من قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية بفعل الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الدولة في هذه القطاعات، والتي تظهر نتائجها في المدى الطويل، كما أنه بمجرد توقف الدولة عن الاستثمار في هذه القطاعات ستتراجع معدلات نموها بالتأكيد، ولتحليل أكثر سنقوم فيما يلي بتفصيل بنية الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني:

الجدول رقم (4-19): البنية الهيكلية للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1992-2022)

القطاعات	1992	1995	1997	1999	2002	2005	2009	2012	2015	2018	2022
المحروقات	%24	%25.6	%30.2	%27.4	%33	%44	%32	%34	%19	%22.3	%31.1
الفلاحة	%11	%9.7	%8.7	%11.1	%9	%8	%9	%9	%12	%11.9	%11.6
الصناعة	%10.1	%9.2	%8	%8.6	%7	%6	%5	%5	%6	%5.4	%4.9
البناء والأشغال العمومية	%10.7	%10.2	%10	%9.6	%9	%8	%11	%9	%12	%11.5	%10.5
الخدمات	%35.3	%34.8	%35.3	%36.8	%34	%28.4	%37	%37	%45	%41.3	%35.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (IMF, 1997, 2003).
- (Bank of Algeria, 2004 ,2009, 2015, 2018, 2022).

من خلال معاينة بيانات الجدول رقم (4-19) يتضح لنا جليا ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات في تكوين إجمالي الناتج المحلي، حيث استأثر هذا القطاع بالحصة الأكبر لسنوات طويلة بنسبة فاقت كمتوسط للفترة 30% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يجعل منه المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، كما نلاحظ أيضا المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات الذي أصبح يحتل المرتبة الأولى في تكوين الناتج

المحلي الإجمالي لاسيما في السنوات الأخيرة جراء الأزمة النفطية لسنة 2014، التي تسببت في تراجع حصة قطاع المحروقات في الناتج، لينعكس ذلك على مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، ثم يأتي بعد ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثالثة، بحيث قدرت حصته في المتوسط بـ 10% من الناتج المحلي، ليعكس بذلك المخصصات المالية الكبيرة التي وجهت له خلال البرامج الإنفاقية المختلفة، وبخصوص القطاعات المنتجة فيلاحظ أن مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي هامشية، إذ لم تتجاوز حصة قطاع الفلاحة كمتوسط 10%، أما قطاع الصناعة والذي يعد بمثابة المحرك الأساسي للنمو المستدام لدى مختلف اقتصاديات دول العالم، فقد عرفت حصته تراجعا ملحوظا طول فترة الدراسة ليسجل أدنى مستوى له والمقدر بـ 4.9% في سنة 2022.

وانطلاقا مما سبق يتضح جليا لنا أن النسيج الاقتصادي الوطني غير متجانس وغير فعال، وأن النمو الاقتصادي في العموم والنمو خارج قطاع المحروقات بالأخص ضعيف وهش ولا يمكن التعويل عليه في مجال التوظيف والتنمية، لارتباطه الوثيق بأداء قطاع المحروقات الذي تتحكم فيه عوامل خارجية خارجة عن نطاق تحكم الدولة، وهو ما يجعل من النمو المحقق في الجزائر نمو ظرفي غير مستديم مرهون بالتقلبات التي تحصل في أسواق الطاقة العالمية، الأمر الذي يؤكد في نهاية المطاف على أن سياسة الإنفاق العام المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية تفتقر لعنصر الفعالية، حيث أنه بالرغم من ضخامة الأموال التي تم حقنها في الاقتصاد الوطني إلا أنها عجزت عن خلق ذلك الاقتصاد الحقيقي، القوي والمتنوع القادر على خلق القيمة المضافة، والداعم لإيرادات الدولة بجانب الإيرادات النفطية، والقادر على مواجهة الصدمات والتعافي من آثارها، فضلا عن قدرته على تحقيق معدلات نمو مستديمة تستوعب التزايد في اليد العاملة.

الفرع الثاني: التقييم الاقتصادي لنتائج تقدير معلمات نموذج ARDL الخاص بالبطالة

تشير نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالبطالة والموضحة في الجدول رقم (4-11) والجدول رقم (4-12) إلى وجود تأثير سلبي للإنفاق العام على البطالة في الاقتصاد الجزائري في الأجلين القصير والطويل، بحيث يرافق زيادة الإنفاق العام بـ 1% انخفاض في معدل البطالة بمقدار (0.032771) في الأجل القصير وبمقدار (0.381834) في الأجل الطويل، لتأتي بذلك هذه النتائج مطابقة للنظرية

الاقتصادية الكينزية وطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتكل بشكل تام على الإنفاق العام في دفع وتيرة التشغيل عن طريق الإنفاق على برامج التنمية المختلفة ودعم أجهزة التشغيل.

وعلى الرغم من تمكن سياسة الإنفاق العام المنتهجة من التخفيف من البطالة داخل الاقتصاد الوطني خلال الفترة المدروسة إلا أن التأثير العكسي لهذه السياسة على البطالة كان ضعيفا نوعا ما لاسيما على المدى القصير كما أظهرته نتائج التحليل القياسي، ولم يكن عند مستوى التطلعات خاصة عند مقارنة النتائج المحققة في هذا الإطار مع المبالغ الضخمة التي تم ضخها في الاقتصاد للتخفيف من مشكلة البطالة، وللوقوف على كل ذلك يستدعي منا الأمر النظر في معدلات التشغيل المحققة، إضافة إلى التحقيق في طبيعة مناصب العمل المستحدثة ومدى استدامتها وهو ما سنوضحه فيما يلي:

- ✓ **بنية توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية**

الجدول رقم(4-20): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل خلال الفترة (1992-2019)

الوحدة: مليون عامل

البيانات	1992	1995	2000	2005	2010	2015	2019
العمالة المشغلة	4.280	4.505	4.978	6.222	9.736	10.594	11.280
الفلاحة	%24.6	%24.1	%23.8	%27	%11.7	%8.7	%9.6
الصناعة	%12.6	%11.5	%10	%8.4	%13.7	%13	%12.9
البناء والأشغال العمومية	%15.6	%15	%15.7	%16.1	%19.4	%16.8	%16.6
الخدمات	%47,2	%49.4	%50.5	%56.1	%55.2	%61.6	%60.9
معدل البطالة	%29.5	%23.7	%12.3	%10.2	%9.8	%11.2	%11.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (IMF, 1997).
- (Bank of Algeria, 2004 ,2009, 2016, 2023).

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (4-20)، يتضح جليا أن العمالة المشغلة في الجزائر خلال الفترة المدروسة قد شهدت تطورا ملحوظا، إذ بلغت حدود 11 مليون عامل سنة 2019 بعدما كانت لا تتجاوز 5 مليون عامل سنة 1992، وهو الأمر الذي ساهم في تراجع حجم البطالة في الاقتصاد الوطني، وبالنظر إلى بنية توزيع القوى العاملة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي نلاحظ أن قطاع

الخدمات يستأثر بأكبر حصة من إجمالي القوى العاملة بنسبة فاقت في العديد من السنوات 50%، ومرد ذلك إلى ضخامة الاستثمارات المنفذة من قبل الحكومة في إطار البرامج الإنفاقية في هذا القطاع لاسيما في مجال الاتصالات، وأيضا قطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفاد هو الآخر من الاستثمارات العمومية في مجال البنى التحتية والسكن، أما فيما يتعلق بكل من قطاع الصناعة والفلاحة فنلاحظ ضعف مساهمتهما في التشغيل، بحيث لم تتجاوز حصة قطاع الصناعة 14% بسبب ضعف الاستثمارات في هذا القطاع، وبالنسبة لقطاع الفلاحة فقد عرفت نسبة مساهمته في التشغيل تراجعا محسوسا، بحيث فقدت ما يقارب 17.5 نقطة بالمقارنة مع النسبة المسجلة في سنة 2005 والتي قدرت بـ 27% لتبلغ 9.6% سنة 2019 وذلك بالرغم من كافة الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع وترقيته.

✓ **بنية الشغل حسب الوضعية ضمن المهنة:**

الجدول رقم (4-21): تطور بنية الشغل حسب الوضعية ضمن المهنة خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليون عامل

السنوات	2000	2003	2006	2009	2013	2015	2017	2019
السكان المشغلون	5.726	6.684	8.869	9.472	10.788	10.594	10.858	11.281
طبيعة المهنة								
- مستخدمين وأعمال حرة	1.674	1.855	2.846	2.762	3.117	3.042	3.236	3.473
- أجراء دائمين	2.669	2.829	2.901	3.136	3.878	4.542	4.188	4.454
- أجراء غير دائمين	1.115	1.515	2.430	3.101	3.562	2.855	3.225	3.174
- مساعدات عائلية	0.268	0.484	0.692	0.473	0.231	0.155	0.209	0.180

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (ONS, 2000, 2003, P1).
- (ONS, 2013b, 2019, PP11-12, PP12-13).

يتضح جليا من تركيبة الشغل حسب الوضعية ضمن المهنة أن ما يزيد عن 30% من مناصب الشغل المستحدثة هي مناصب مؤقتة تم خلقها في إطار عقود ما قبل التشغيل، في حين لا تتجاوز فئة الأجراء الدائمين ما نسبته 35% كمتوسط، وهو الأمر الذي يزيد من تفاقم مشكلة البطالة ويؤكد على هشاشة وعدم استقرار سوق العمل بالجزائر.

وكخلاصة لما سبق يمكن لنا القول أنه على الرغم من كون النتائج المحققة تبدو إيجابية من الناحية الكمية، إلا أنه بالنظر إلى ضخامة الأموال المنفقة لمكافحة ظاهرة البطالة، وعند تحليل سوق العمل الجزائري، نجد أن هذه النتائج تبقى دون مستوى التطلعات، بحيث أن اغلب المناصب المستحدثة مؤقتة تتركز أغلبها في القطاع العام، وأن مستوى التشغيل يرتبط بشكل كبير بحجم التدخل الحكومي، وهو الأمر الذي يؤكد على محدودية فعالية سياسة الإنفاق العام المنتهجة في رفع مستويات التشغيل وامتصاص البطالة، والتي كان لضعف سياسات التشغيل التي تعتمد على معالجة مشكلة البطالة بشكل مؤقت، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي دور رئيسي في الحد من فعاليتها.

بل أنه يمكن القول بأن السياسة الإنفاقية قد عمقت من مشكلة البطالة في الجزائر، حيث ساهمت في تحويل جزء كبير من البطالة الإجبارية إلى بطالة مقنعة، والتي تعد أحد أخطر أنواع البطالة التي يواجهها الاقتصاد الوطني اليوم إلى جانب البطالة الإجبارية، وذلك من خلال مساهمتها في تكدس عدد كبير من العمالة المشغلة في الإدارات العمومية بشكل يفوق الاحتياجات الحقيقية لهذه الأخيرة من العمالة، وهو الأمر الذي ساهم في تراجع إنتاجية هؤلاء العمال، وأثقل كاهل ميزانية الدولة فيما يتعلق ببند نفقات المستخدمين من خلال تحميلها لأعباء إضافية غير منتجة تتجلى في أجور العمال المشغلين.

الفرع الثالث: التقييم الاقتصادي لنتائج تقدير معلمات نموذج ARDL الخاص بالتضخم

بينت نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالتضخم والموضحة في الجدول رقم (4-14) والجدول رقم (4-15) ارتباط الإنفاق العام بعلاقة طردية مع التضخم في الأجلين القصير والطويل، حيث أن زيادة الإنفاق العام بـ 1% سيرافقها ارتفاع في معدلات التضخم بمقدار (0.206396) في الأجل القصير وبما مقداره (0.443698) في الأجل الطويل، وهو ما يتطابق والنظرية الاقتصادية التي ترى أن التوسع في الإنفاق العام قد يعد من بين أسباب التضخم لاسيما في حالة الاقتصاد الذي يكون عند مستوى التشغيل الكامل أو ذو الجهاز الإنتاجي عديم المرونة، إذ تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة في الطلب الكلي والتي لن تقابلها زيادة في العرض الكلي الأمر الذي سينعكس في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار وهو ما يتفق مع حالة الاقتصاد الجزائري وخصوصيته، حيث أثر التوسع في الإنفاق العام داخل الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر على الكمية المعروضة من النقود والمستوى العام للأسعار من خلال مساهمته في

زيادة المعروض النقدي الذي أدى بدوره إلى تزايد الطلب الكلي لينعكس أثر ذلك على المستوى العام للأسعار بالارتفاع بسبب محدودية الطاقة الإنتاجية التي أدت إلى تخلف العرض عن مواكبة الطلب المتزايد على السلع والخدمات، وهو ما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للضغوط التضخمية، وجعل أيضا من التوسع المالي لا يعدو من كونه مجرد أداة لتمويل الاستيراد، والجدول الآتي يعطينا لمحة عن ذلك:

الجدول رقم (4-22): تطور معدل التضخم والكتلة النقدية والواردات خلال الفترة (1990-2022)

البيانات	1990	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006
معدل التضخم%	17.9	29	18.7	5	0.3	1.4	4	2.3
الكتلة النقدية M2 (مليار دج)	343	723.5	915.1	1592.5	2022.5	2901.5	3738	4933.7
حجم الواردات (مليار دولار)	9.7	9.2	9.1	8.63	9.35	12.01	17.95	20.68
البيانات	**2008**	**2010**	**2012**	**2014**	**2016**	**2018**	**2020**	**2022**
معدل التضخم%	4.9	3.9	8.9	2.9	6.4	4.3	2.4	9.2
الكتلة النقدية M2 (مليار دج)	6955.9	8280.7	11015.1	13663.9	13816.3	16636.7	17659.6	22955.3
حجم الواردات (مليار دولار)	37.99	38.89	51.57	59.67	49.44	47.59	35.42	38.76

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (IMF, 1997, 2003).
- (Bank of Algeria, 2004 ,2009, 2015, 2018, 2022).

يتضح من قراءة بيانات الجدول رقم (4-22) أن المعدلات المسجلة للتضخم خلال أغلب الفترة المدروسة تعد معدلات مقبولة باستثناء فترة التسعينات التي سجلت فيها معدلات التضخم مستويات قياسية، حيث أنه بالرغم من ارتفاعها إلا أن معظمها بقيت ضمن نطاق لم يتجاوز 5%، غير أن هذه المعدلات ليست إلا معدلات ظاهرية ولا تعكس حقيقة قدرة السلطات على كبح جماح التضخم، فبالنظر لجمود الجهاز الإنتاجي الوطني والتنامي الكبير للكتلة النقدية التي تضاعفت بحوالي 66 مرة منذ 1990 بفعل التوسع في الإنفاق العام، كان يفترض بمعدلات التضخم أن تكون مرتفعة جدا، وتأخذ منحى تصاعدي بالتزامن مع ارتفاع الطلب الكلي، وما يفسر التحكم النسبي في معدلات التضخم هو أن الزيادة المحققة في الطلب الكلي تمت تلبيتها عن طريق القطاع الخارجي والذي يتضح جليا من خلال تضخم

فاتورة الواردات، مما يعني أنه للمحافظة على المعدلات المتدنية للتضخم في ظل مستوى الطلب الموجود لابد من أن لا تقل فاتورة الواردات عن 50 مليار دولار سنويا، وهو ما يعطينا انطباعا بعدم استدامة هذه المعدلات إذ أن أي هزة في قطاع المحروقات الذي تشكل عائداته المصدر الرئيس لتغطية الواردات سيكون لها انعكاسات سلبية على التضخم في الاقتصاد الجزائري (بركان وميهوب، 2016، ص23) ولعل الأزمة الأخيرة لانهيار أسعار النفط لسنة 2014 وأزمة كوفيد-19 أكبر دليل على ذلك.

وبناء على ذلك يمكن القول أن سياسة الإنفاق العام المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية خلال فترة الدراسة والتي تعد ذات طابع كينزي لم يكن لها الأثر المرغوب على صعيد التضخم، بل ساهمت في إغراق الاقتصاد الوطني في بؤرة التضخم المستورد، ويعزى ذلك بالأساس إلى ضعف الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني ومحدودية قدراته، حيث أنه على الرغم من الموارد المالية الضخمة التي تم إنفاقها خلال العقدين الأخيرين، غير أن هذا الإنفاق لم يكن منتجا للثروة ومن ثم لم يساهم في زيادة حجم الإنتاج الوطني، فقد كان في جله إنفاق على البنى التحتية ولم يكن استثمارا منتجا.

الفرع الرابع: التقييم الاقتصادي لنتائج تقدير معلمات نموذج ARDL الخاص بميزان المدفوعات

أظهرت نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بميزان المدفوعات والمبينة في الجدول رقم (4-17) والجدول رقم (4-18) وجود تأثير سلبي قوي للإنفاق العام على ميزان المدفوعات في الأجلين القصير والطويل، حيث أن زيادة الإنفاق العام بمقدار 1% ستؤدي إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات بمقدار (2.469833) في الأجل القصير، وبـ (0.590333) في الأجل الطويل، وهو ما يساهم في زعزعة الاستقرار الخارجي الذي قد يؤثر بدوره على الاستقرار الداخلي للاقتصاد الوطني، بحيث أن زيادة الإنفاق العام قد تؤثر على ظهور العجز على مستوى الميزان التجاري الأمر الذي ينجر عنه في نهاية المطاف ظهور الضغوط التضخمية وتراجع القوة الشرائية للمواطنين، وهو ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية الكينزية التي ترى أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي من خلال مضاعف الإنفاق العام الأمر الذي من شأنه تلبية الطلب الكلي من خلال الإنتاج المحلي ومن ثم تراجع الاعتماد على الواردات والمساهمة في زيادة صادرات الدولة نحو الخارج.

ويمكن إرجاع الأثر السلبي للإنفاق العام على ميزان المدفوعات بالأساس إلى اختلال هيكل التجارة الخارجية ومن ثم بنيان الاقتصاد الجزائري جراء ضعف الآلة الإنتاجية الوطنية وعدم قدرتها على استيعاب الزيادة في الإنفاق العام، ولعل الجدول الآتي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم (4-23): تطور بعض بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-2022)

البيانات	1990	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006
رصيد الميزان التجاري	1.6	-0.3	1.2	1.51	12.30	6.70	14.27	34.06
حجم الصادرات (مليار دولار) الصادرات النفطية% الصادرات غير النفطية%	11.3 %96.1 %3.9	8.6 %96.6 %3.4	13.2 %95.5 %4.5	10.14 %96.4 %3.6	21.65 %97.3 %2.7	18.71 %96.8 %3.2	32.22 %97.9 %2.1	54.74 %97.9 %2.1
حجم الواردات (مليار دولار)	9.7	9.2	9.1	8.63	9.35	12.01	17.95	20.68
البيانات	**2008**	**2010**	**2012**	**2014**	**2016**	**2018**	**2020**	**2022**
رصيد الميزان التجاري	40.60	18.21	20.17	0.46	-20.13	-6.47	-13.50	26.77
حجم الصادرات (مليار دولار) الصادرات النفطية% الصادرات غير النفطية%	78.59 %98.2 %1.8	57.09 %98.3 %1.7	71.74 %98.4 %1.6	60.13 %97.2 %2.8	29.31 %95.3 %4.7	41.12 %94.6 %5.4	21.93 %92.1 %7.9	65.53 %90.9 %9.1
حجم الواردات (مليار دولار)	37.99	38.89	51.57	59.67	49.44	47.59	35.42	38.76

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (IMF, 1997, 2003).
- (Bank of Algeria, 2004 ,2009, 2015, 2018, 2022).

من خلال معاينة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-23) يتضح لنا جليا ضعف تنوع الصادرات الجزائرية وتركزها، بحيث نلاحظ وجود هيمنة كاملة للصادرات النفطية على الهيكل الكلي للصادرات بنسبة تراوحت بين (90.9%- 98.4%)، في حين لم تتجاوز الصادرات غير النفطية 9.1% كأعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة، كما لا ننسى الارتفاع المتنامي للواردات لاسيما خلال الألفية الثالثة نتيجة تنفيذ الحكومة للبرامج الإنفاقية الضخمة.

وهو ما يعكس بوضوح حجم التسرب في الاقتصاد الجزائري وحجم الاختلالات الهيكلية فيه وكذا تخلف القطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات وعدم قدرتها على تلبية الطلب المحلي، بحيث يتم الاعتماد على الخارج لسد الفجوة الموجودة بين الطلب المحلي والإنتاج المحلي، مما يدل على ضعف

مضاعف الإنفاق العام على الرغم من الارتفاع الكبير في هذا الإنفاق، ويؤكد على عجز سياسة الإنفاق العام المنتهجة عن تحسين ورفع إنتاجية الاقتصاد الوطني وترقية صادراته خارج المحروقات ومن ثم التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات وتحقيق استقراره، بحيث نجدها على العكس من ذلك قد أثرت عليه سلبا إذ ساهمت في زيادة التبعية للخارج عن طريق دورها البارز في تضخم فاتورة الواردات التي سجلت حوالي 38.76 مليار دولار سنة 2022 مقارنة بـ 9.7 مليار دولار سنة 1992 لمواجهة الطلب المحلي المتنامي في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على مواكبة التطور في حجم الإنفاق العام.

المطلب الثالث: تقييم النماذج المقدرة قياسيا

بغرض التأكد من صلاحية النماذج المقدرة وملاءمتها للتحليل من خلال خلوها من المشاكل القياسية سنقوم فيما يلي بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات التشخيصية أهمها: اختبار عدم ثبات التباين، اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.

الفرع الأول: الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL الخاص بالنمو الاقتصادي

أولا: اختبار عدم ثبات التباين

بغرض الكشف عن مشكلة عدم تباين البواقي من عدمها سنقوم بإجراء اختبارين هما اختبار ARCH واختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج الاختبارين:

الجدول رقم (4-24): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي

الاختبار	الإحصائية	القيمة
ARCH	Prob. F-statistic	0.7835
	Prob. Chi-Square	0.7746
BREUSH-PAGAN-GODFREY	Prob. F-statistic	0.0979
	Prob. Chi-Square	0.0935

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال معاينة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-24) يتضح أن قيمة Prob. Chi-Square لاختبار ARCH تساوي 0.7746، وبالنسبة لاختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY نجدها تساوي 0.0935، وهي بذلك أكبر بكثير من مستوى المعنوية 5%، وبناء على ذلك نقبل فرضية العدم التي تشير إلى ثبات التباين، وبالتالي يمكننا الاستنتاج أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة التباين المتغير، وهذه خاصية مرغوبة في النموذج.

ثانيا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من عدمه ضمن النموذج المقدر سنستخدم اختبار Breusch-Godfrey، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (4-25): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي

الاختبار	الإحصائية	القيمة
BREUSH- GODFREY	Prob. F-statistic	0.2675
	Prob. Chi-Square	0.2256

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من الجدول رقم (4-25) أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM TEST تساوي 0.2256، وهي بذلك أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء في النموذج المقدر.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

بغرض إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر سنعتمد على اختبار Jarque-Bera، والشكل الآتي يوضح لنا نتائج هذا الاختبار:

شكل رقم (4-11): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي

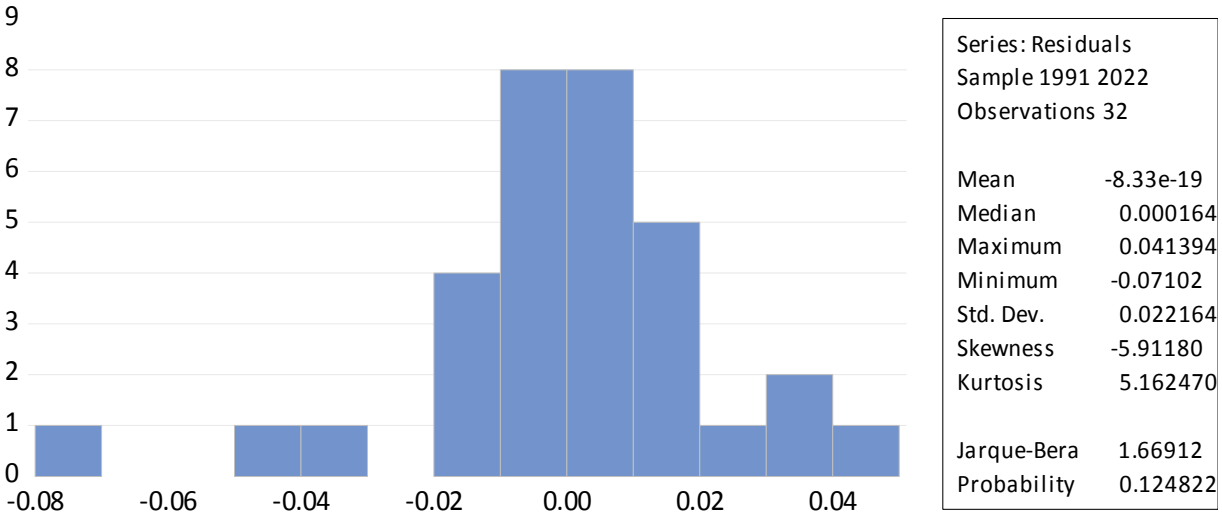

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من ملاحظة الشكل رقم (4-26) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية هي 0.124822، وهي بذلك أكبر من القيمة الحرجة 0.05، مما يشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى المعنوية 5%.

رابعا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

للتحقق من خلو البيانات المستخدمة في هذا النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن سنستخدم اختبارين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ، وهما عبارة عن أداة إحصائية تأتي في شكل منحنى بياني، تستخدم لاكتشاف التغيرات في القيم المتوسطة لمتغير عشوائي، وعادة ما يتم رسم هذين المحنيين مع حدود الثقة 95%، بحيث إذا كان المنحنى البياني يقع داخل مجال الثقة 95% فإن هذا يشير إلى أن المعلمات ثابتة ولا توجد أي تغيرات في القيم المتوسطة للمتغير العشوائي على مدى الوقت، مما يعني أن النموذج مستقر ولا يعاني من مشكلات التغير الكبيرة في القيم المتوسطة أو التباين، والشكل الآتي يوضح لنا نتيجة هذين الاختبارين:

الشكل رقم (4-12): المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي

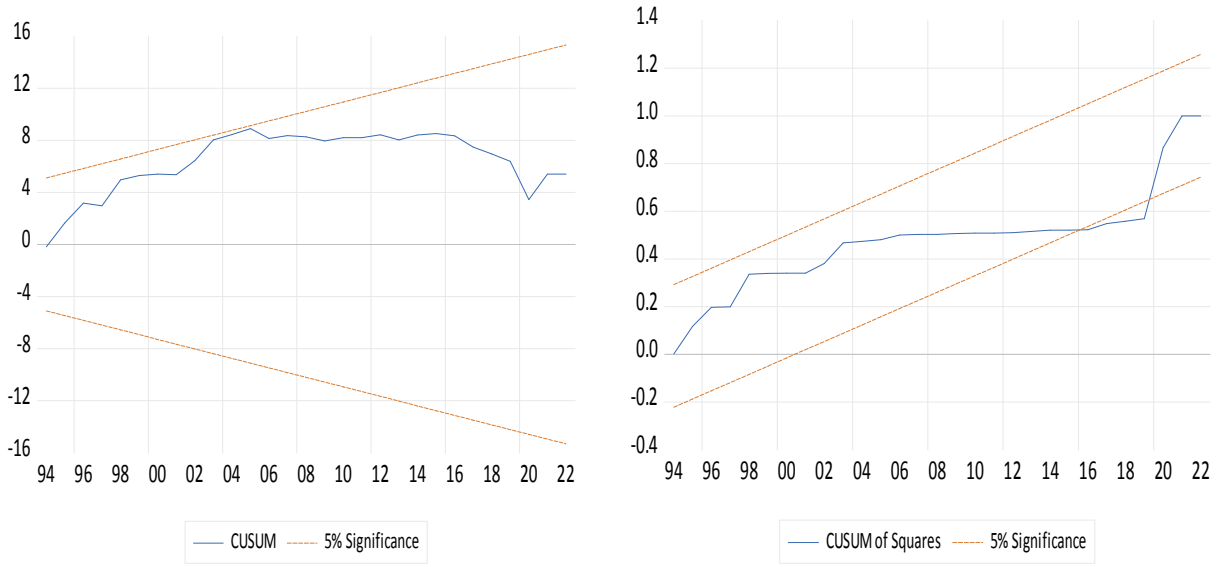

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من التمثيل البياني للمنحنى الخاص بكل من المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ أنه يقع داخل مجال الثقة 95%، وهو ما يؤكد لنا استقرارية المعلمات في المدى الطويل عند مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فهناك استقرار هيكلي للنموذج المقدر طيلة فترة الدراسة.

الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL الخاص بالبطالة

أولا: اختبار عدم ثبات التباين

بغرض الكشف عن مشكلة عدم تباين البواقي من عدمها سنقوم بإجراء اختبارين هما اختبار ARCH واختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج الاختبارين:

الجدول رقم (4-26): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالبطلة

الاختبار	الإحصائية	القيمة
ARCH	Prob. F-statistic	0.3102
	Prob. Chi-Square	0.2925
BREUSH-PAGAN-GODFREY	Prob. F-statistic	0.3626
	Prob. Chi-Square	0.3257

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال معاينة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-26) يتضح أن قيمة Prob. Chi-Square لاختبار ARCH تساوي 0.2925، وبالنسبة لاختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY نجدها تساوي 0.3257، وهي بذلك أكبر بكثير من مستوى المعنوية 5%، وبناء على ذلك نقبل فرضية العدم التي تشير إلى ثبات التباين، وبالتالي يمكننا الاستنتاج أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة التباين المتغير، وهذه خاصية مرغوبة في النموذج.

ثانيا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من عدمه ضمن النموذج المقدر سنستخدم اختبار Breusch-Godfrey، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (4-27): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالبطالة

الاختبار	الإحصائية	القيمة
BREUSH- GODFREY	Prob. F-statistic	0.9001
	Prob. Chi-Square	0.8654

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من الجدول رقم (4-27) أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM TEST تساوي 0.8654، وهي بذلك أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء في النموذج المقدر.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

بغرض إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر سنعتمد على اختبار Jarque-Bera، والشكل الآتي يوضح لنا نتائج هذا الاختبار:

شكل رقم (4-13): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الخاص بالبطالة

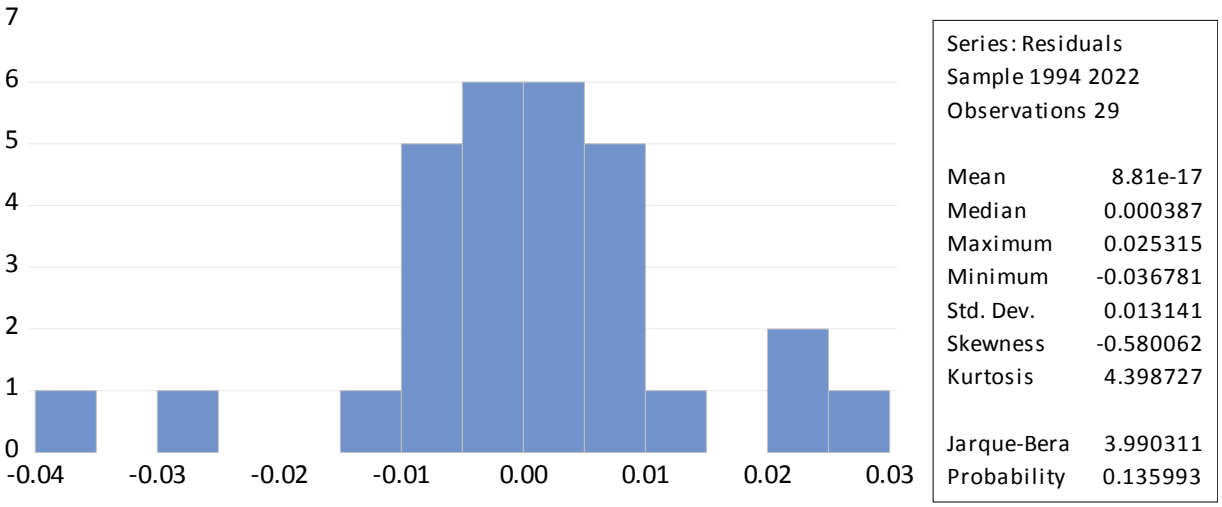

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من ملاحظة الشكل رقم (4-13) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية هي 0.135993، وهي بذلك أكبر من القيمة الحرجة 0.05، مما يشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى المعنوية 5%.

رابعا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

للتحقق من خلو البيانات المستخدمة في هذا النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن سنستخدم اختبارين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ، والشكل الآتي يوضح لنا نتيجة هذين الاختبارين:

الشكل رقم (4-14): المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ للنموذج الخاص بالبطالة

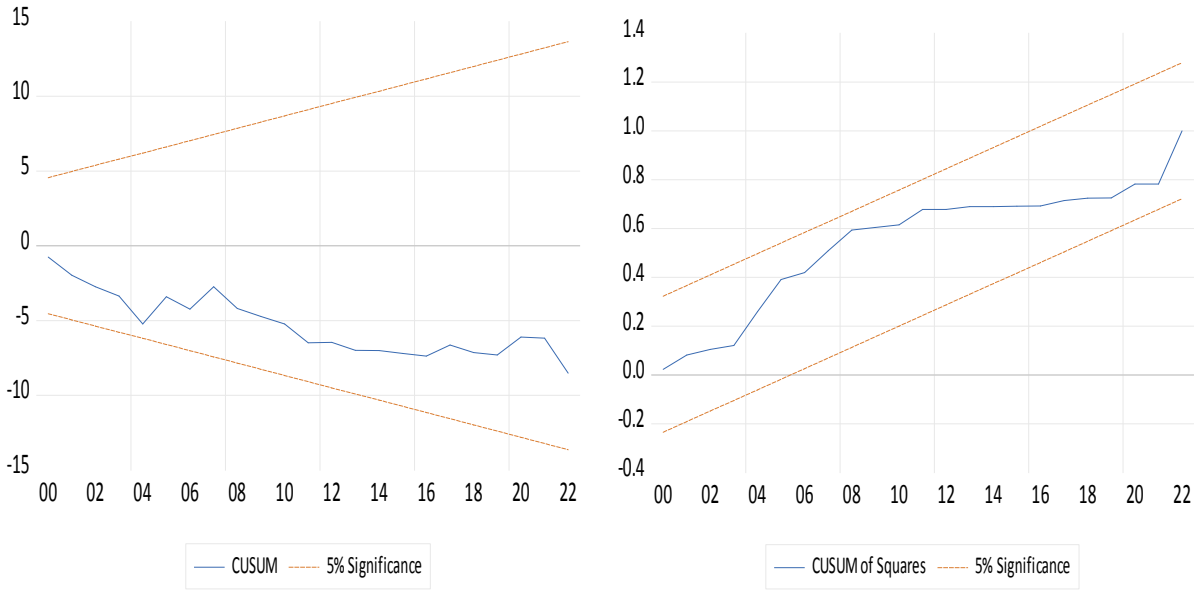

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من التمثيل البياني للمنحنى الخاص بكل من المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ أنه يقع داخل مجال الثقة 95%، وهو ما يؤكد لنا استقرارية المعلمات في المدى الطويل عند مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فهناك استقرار هيكلي للنموذج المقدر طيلة فترة الدراسة.

الفرع الثالث: الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL الخاص بالتضخم

أولا: اختبار عدم ثبات التباين

بغرض الكشف عن مشكلة عدم تباين البواقي من عدمها سنقوم بإجراء اختبارين هما اختبار ARCH واختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج الاختبارين:

الجدول رقم (4-28): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بالتضخم

الاختبار	الإحصائية	القيمة
ARCH	Prob. F-statistic	0.4666
	Prob. Chi-Square	0.4486
BREUSH-PAGAN-GODFREY	Prob. F-statistic	0.4445
	Prob. Chi-Square	0.1191

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال معاينة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-28) يتضح أن قيمة Prob. Chi-Square لاختبار ARCH تساوي 0.4486، وبالنسبة لاختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY نجدها تساوي 0.1191، وهي بذلك أكبر بكثير من مستوى المعنوية 5%، وبناء على ذلك نقبل فرضية العدم التي تشير إلى ثبات التباين، وبالتالي يمكننا الاستنتاج أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة التباين المتغير، وهذه خاصية مرغوبة في النموذج.

ثانيا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من عدمه ضمن النموذج المقدر سنستخدم اختبار Breusch-Godfrey، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (4-29): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالتضخم

الاختبار	الإحصائية	القيمة
BREUSH- GODFREY	Prob. F-statistic	0.8046
	Prob. Chi-Square	0.7456

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من الجدول رقم (4-29) أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM TEST تساوي 0.7456، وهي بذلك أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء في النموذج المقدر.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

بغرض إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر سنعتمد على اختبار Jarque-Bera، والشكل الآتي يوضح لنا نتائج هذا الاختبار:

شكل رقم (4-15): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الخاص بالتضخم

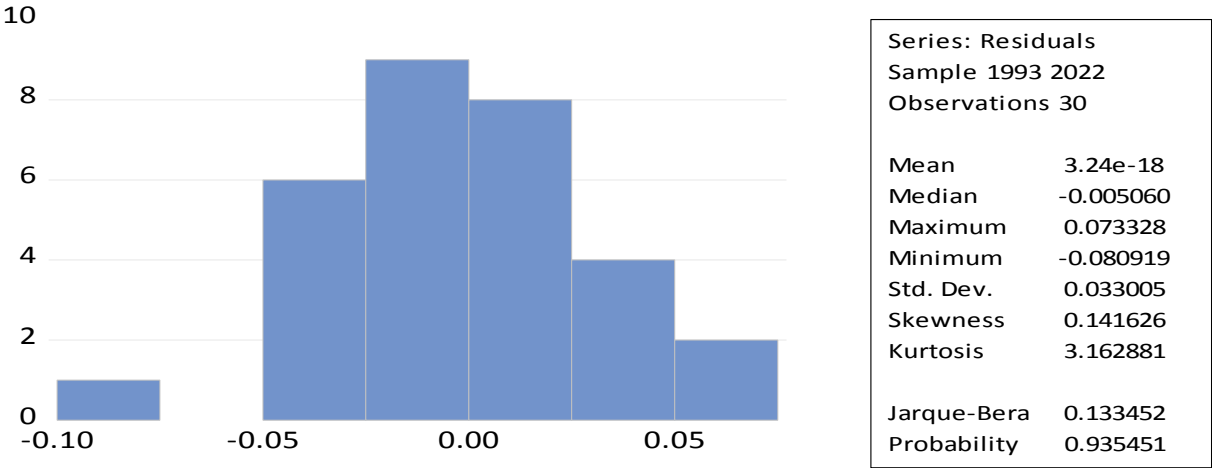

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من ملاحظة الشكل رقم (4-15) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية هي 0.935451، وهي بذلك أكبر من القيمة الحرجة 0.05، مما يشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى المعنوية 5%.

رابعا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

للتحقق من خلو البيانات المستخدمة في هذا النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن سنستخدم اختبارين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ، والشكل الآتي يوضح لنا نتيجة هذين الاختبارين:

الشكل رقم (4-16): المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ للنموذج الخاص بالتضخم

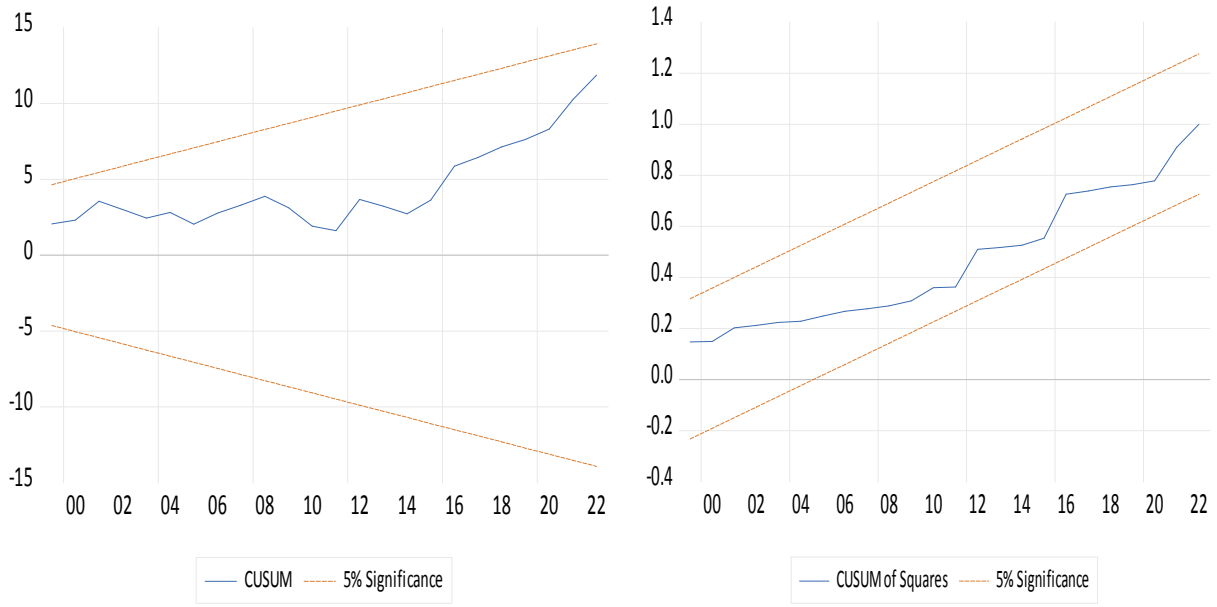

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من التمثيل البياني للمنحنى الخاص بكل من المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ أنه يقع داخل مجال الثقة 95%، وهو ما يؤكد لنا استقرارية المعلمات في المدى الطويل عند مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فهناك استقرار هيكلي للنموذج المقدر طيلة فترة الدراسة.

الفرع الرابع: الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL الخاص بميزان المدفوعات

أولا: اختبار عدم ثبات التباين

بغرض الكشف عن مشكلة عدم تباين البواقي من عدمها سنقوم بإجراء اختبارين هما اختبار ARCH واختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج الاختبارين:

الجدول رقم (4-30): نتائج اختبار عدم ثبات التباين للنموذج الخاص بميزان المدفوعات

الاختبار	الإحصائية	القيمة
ARCH	Prob. F-statistic	0.7129
	Prob. Chi-Square	0.7002
BREUSH-PAGAN-GODFREY	Prob. F-statistic	0.1978
	Prob. Chi-Square	0.6198

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال معاينة البيانات الواردة في الجدول رقم (4-30) يتضح أن قيمة Prob. Chi-Square لاختبار ARCH تساوي 0.7002، وبالنسبة لاختبار BREUSH-PAGAN-GODFREY نجدها تساوي 0.6198، وهي بذلك أكبر بكثير من مستوى المعنوية 5%، وبناء على ذلك نقبل فرضية العدم التي تشير إلى ثبات التباين، وبالتالي يمكننا الاستنتاج أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة التباين المتغير، وهذه خاصية مرغوبة في النموذج.

ثانيا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من عدمه ضمن النموذج المقدر سنستخدم اختبار Breusch-Godfrey، والجدول الآتي يوضح لنا نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (4-31): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بميزان المدفوعات

الاختبار	الإحصائية	القيمة
BREUSH- GODFREY	Prob. F-statistic	0.6706
	Prob. Chi-Square	0.5327

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من الجدول رقم (4-31) أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM TEST تساوي 0.5327، وهي بذلك أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء في النموذج المقدر.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

بغرض إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج المقدر سنعتمد على اختبار Jarque-Bera، والشكل الآتي يوضح لنا نتائج هذا الاختبار:

شكل رقم (4-17): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الخاص بميزان المدفوعات

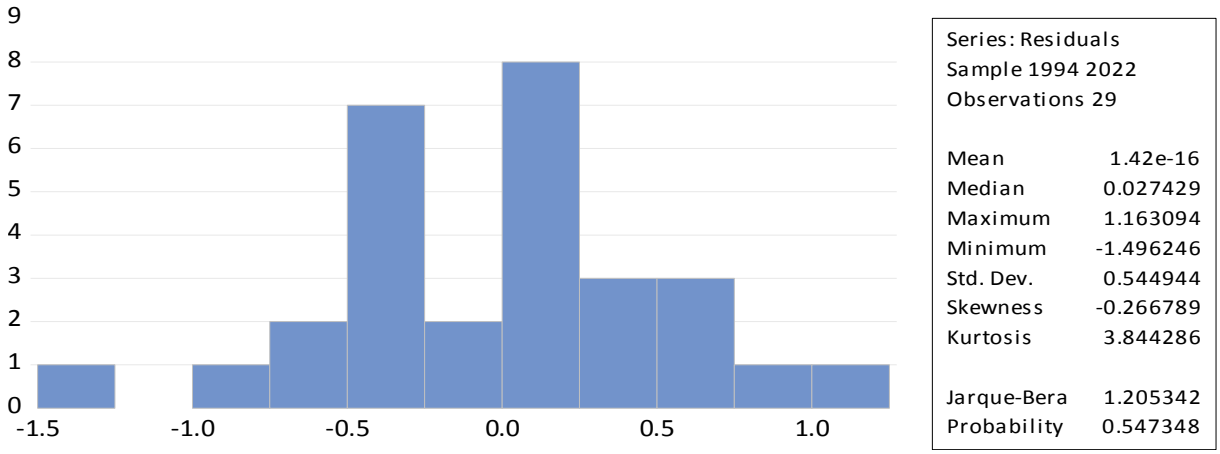

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من ملاحظة الشكل رقم (4-17) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية هي 0.547348، وهي بذلك أكبر من القيمة الحرجة 0.05، مما يشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى المعنوية 5%.

رابعا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

للتحقق من خلو البيانات المستخدمة في هذا النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن سنستخدم اختبارين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ، والشكل الآتي يوضح لنا نتيجة هذين الاختبارين:

الشكل رقم (4-18): المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ للنموذج الخاص بميزان المدفوعات

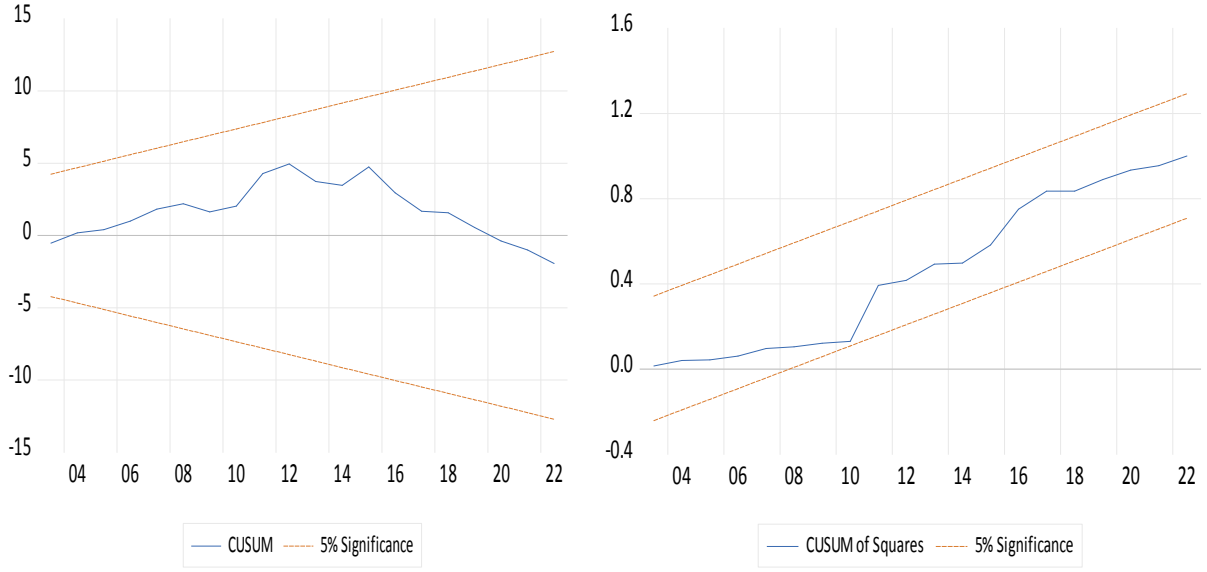

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

يتضح من التمثيل البياني للمنحنى الخاص بكل من المجموع التراكمي للبواقي الراجحة CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجحة CUSUMSQ أنه يقع داخل مجال الثقة 95%، وهو ما يؤكد لنا استقرارية المعلمات في المدى الطويل عند مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فهناك استقرار هيكلي للنموذج المقدر طيلة فترة الدراسة.

خلاصـــة:

حاولنا من خلال هذا الفصل قياس أثر سياسة الإنفاق العام المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية خلال الفترة (1990–2022) في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تقدير أثر الإنفاق العام على كل مؤشر من مؤشرات هذا الاستقرار والتي تتجلى في كل من النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم وميزان المدفوعات، حيث قمنا في البداية بإعطاء لمحة نظرية حول التحليل القياسي المتبع في هذه الدراسة، ثم قمنا بتحديد المتغيرات الملائمة لها وتحليلها ووصف تطوراتها طوال الفترة المدروسة، كما قمنا باختبار التحليل الشعاعي باستخدام المركبات الأساسية (ACP) بغرض إبراز ووصف علاقة الارتباط بين المتغيرات المتضمنة في نموذج الدراسة، لننتقل بعدها إلى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ومن ثم تقدير أثر سياسة الإنفاق العام على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل والقصير بالاعتماد على منهجية ARDL وذلك من خلال اختبار منهج الحدود (Bound-test) للتكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ، واللذين أسفرت نتائجهما عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام وجميع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، بحيث أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة تأثير إيجابية للإنفاق العام على النمو الاقتصادي والتضخم وعلاقة عكسية للإنفاق العام مع كل من البطالة وميزان المدفوعات في المديين الطويل والقصير، وقد أثبتت اختبارات استقرارية النماذج المقدرة جودتها وصلاحيتها، الأمر الذي يدعم نتائج التقدير المتوصل إليها.

الخاتمـــــــــــــة

على الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظي به موضوع سياسة الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي على مر العصور غير أنه سيبقى من بين أهم المواضيع التي تنال العناية والاهتمام ضمن مجال البحث العلمي، باعتبار أن هذه السياسة تعد بمثابة حجر الزاوية لكل خطة تنموية، وتشكل أحد أبرز الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدولة في التأثير على الواقع الاقتصادي، وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها والتي تعنى في الأساس بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على دور سياسة الإنفاق العام المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني في ضوء الإصلاحات والتطورات الاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال الفترة (1990-2022)، من خلال تحليل أهم تطورات هذه السياسة واتجاهاتها وانعكاس ذلك على الاستقرار الاقتصادي.

ولتحقيق الهدف المرجو من الدراسة قمنا بتقسيمها إلى أربعة فصول، خصص جزء منها للجانب النظري الذي حاولنا فيه الإحاطة بالجوانب الأساسية لسياسة الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي، وتحليل الخلفية النظرية في بيان الدور الذي تقوم به سياسة الإنفاق العام في تحقيق هذا الاستقرار، أما الجزء الآخر للدراسة والذي خصص للجانب التطبيقي فقد قمنا فيه بإسقاط التحليل النظري على واقع الاقتصاد الجزائري، بحيث قمنا في البداية بدراسة اتجاهات تطور سياسة الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، من خلال تحليل تطور الإنفاق العام بجميع مكوناته وكذا مؤشرات قياس آثاره الاقتصادية، بالإضافة إلى تحليل سلوك تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل السياسة الإنفاقية المنتهجة خلال الفترة المدروسة معتمدين في ذلك على "المربع السحري لكالدور"، لنقوم في الأخير بصياغة نمذجة قياسية لتقدير أثر سياسة الإنفاق العام على كل مؤشر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

❖ **نتائج الدراسة**

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والمتمثلة فيما يلي:

- تقوم الدولة بدور هام وأساسي في إدارة الاقتصاد الكلي بما يكفل استقرار الأسعار والعمالة الكاملة والتوازن الخارجي والعدالة في توزيع الدخل، ومنع الاحتكارات بالإضافة إلى وظائف الدولة التقليدية.
- تعد سياسة الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والسياسة المالية خصوصا التي تستخدمها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بمختلف أبعاده، وتعكس جليا دور الدولة في التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- تميزت سياسة الإنفاق العام في الجزائر بارتفاع مستويات الإنفاق طيلة فترة الدراسة بسبب تطور مسؤولية الدولة وتوسع دورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- تعاني سياسة الإنفاق العام في الجزائر من اختلال بنيوي واضح يتجلى في التباين الكبير فيما يتعلق بتوزيع الإنفاق العام بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث تستأثر نفقات التسيير بالنصيب الأكبر من الإنفاق العام، إذ تعدت نسبتها النصف طيلة فترة الدراسة، إضافة إلى ذلك فإن الاختلال في سياسة الإنفاق العام يشمل على تشوه هيكل نفقات التسيير، إذ تشكل نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية حصة الأسد من ضمن نفقات التسيير الأخرى، فضلا عن تشوه نفقات التجهيز التي تهمل القطاعات الإنتاجية الحقيقية على غرار قطاعي الصناعة والزراعة التي تساهم بشكل مباشر في زيادة إجمالي الناتج المحلي في ظل تركيزها على بقية القطاعات الأخرى.
- انعكس اختلال سياسة الإنفاق العام على فعالية وكفاءة هذه السياسة في تحقيق أهدافها المختلفة، حيث أسهمت في تعميق بعض المشكلات التي لطالما عانى منها الاقتصاد الجزائري عوضا عن معالجتها، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي، إلا أن ذلك الإنفاق عمق من اختلال بنية الهيكل الإنتاجي وأدى إلى زيادة الطلب الاستهلاكي الذي كانت له آثار سلبية على بعض المؤشرات الاقتصادية.
- تفتقر سياسة الإنفاق العام في الجزائر إلى عنصر الفعالية، فعلى الرغم من ضخامة الأموال المنفقة لإنجاح البرامج التنموية إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تكن جيدة على الإطلاق، وعليه فالعبرة ليست في كمية الإنفاق العام وإنما في الكيفية التي تخصص بها الموارد فيما بين الأوجه المختلفة للإنفاق التي تكون محفزة أكثر للنمو الاقتصادي، بحيث لابد للسلطات العامة من التفرقة بين الإنفاق

المنتج وغير المنتج، والأبواب والفصول المولدة للعوائد أكثر من غيرها، والتمييز بين مصادر تمويل هذا الإنفاق.

- أولت سياسة الإنفاق العام في الجزائر اهتمام كبير بالجانب الاجتماعي على حساب القطاعات المنتجة.
- تعد العوائد النفطية المحدد الرئيسي لاتجاه الإنفاق العام، حيث يترتب عن ارتفاع هذه العوائد خطط مالية إنفاقية توسعية وينجم عن تراجعها التبني السريع للاجراءات التقشفية، مما يعكس حقيقة دورية الموازنة العامة، التي أصبحت سياستها الإنفاقية رهينة للتقلبات في أسعار النفط.
- تجرد الأحادية والريعية للاقتصاد الجزائري السياسة المالية عموما وسياسة الإنفاق العام بالتحديد من تأدية الدور المطلوب منها بكفاءة وفعالية، فضلا عن التكيف بمرونة وكفاءة مع الأزمات المالية والاقتصادية التي تضرب الاقتصاد.
- أدت ظاهرة الريع النفطي في الجزائر إلى تحويل سياسة الإنفاق العام للدولة في الاقتصاد الوطني إلى قناة لتوزيع عائدات هذا الريع عن طريق الإنفاق الاستهلاكي المرتفع والإنفاق الاستثماري الخدمي بشكل بعيد عن شروط الكفاءة ومتطلبات التنمية الاقتصادية.
- الاعتماد الكبير للجزائر على العوائد النفطية في تمويل الإنفاق العام، الأمر الذي أضعف دور بقية مصادر التمويل الأخرى لاسيما الإيرادات العادية، وجعل السياسة الإنفاقية العامة تتسم بعدم الاستقرار وأثر سلبا على الاستدامة المالية للدولة.
- يرتبط أداء مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ارتباط وثيق بعائدات النفط التي تتحكم فيها عوامل تقع خارج نطاق السيطرة والتحكم الداخلي، مما جعل من النتائج الإيجابية المحققة مجرد انعكاس للتحسن في أسعار النفط وهو ما يعكس حقيقة أن الاستقرار الاقتصادي المحقق لا يعدو من كونه استقرار ظرفي وغير مستديم، وأن سياسة الإنفاق العام تفتقر للفعالية في تحقيقه.
- أدى تركيز الدولة على تدعيم جانب الطلب عبر التوسع في الإنفاق العام وإهمالها جانب العرض إلى تعميق مشكلة الاقتصاد الجزائري المتعلقة بالأساس بضعف كفاءة الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته، بحيث لم يستفد هذا الأخير من أثر المضاعف وإنما المستفيد الوحيد من ذلك هو الجهاز الإنتاجي الخارجي.

- كشفت الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وآخرها أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 وأزمة "كوفيد-19" عن ضعف وهشاشة الاقتصاد الوطني وعدم قدته على تحمل الصدمات ومجابهتها.
- يتسم الإنفاق العام في الجزائر بعدم الرشادة والكفاءة، فاستمرار ارتباط ظاهرة الإسراف بهذا الإنفاق، وغياب الشفافية في إدارته فضلا عن تفشي ظاهرة الفساد، كلها أسهمت في الاستخدام غير الرشيد للمال العام وحدت من فعالية السياسية الإنفاقية العامة.
- لا مناص أمام الجزائر اليوم في ظل التحولات الراهنة من ترسيخ حوكمة سياسة إنفاقها العام التي باتت تشكل ضرورة حتمية للحفاظ على مواردها المالية، وتعزيز الرقابة على سياستها الإنفاقية بما يضمن كفاءتها وفعاليتها.

❖ **اختبار فرضيات الدراسة**

- **الفرضية الأولى:غير صحيحة،** إذ تبين لنا من خلال نتائج التقدير القياسي تواضع وضعف مساهمة سياسة الإنفاق العام في تحقيق الآثار الإيجابية على النمو الاقتصادي من خلال تنشيط الجهاز الإنتاجي الوطني، حيث أن وتيرة النمو المحققة كانت متواضعة إذا ما قمنا بمقارنتها مع حجم المبالغ المالية المنفقة، ويعزى ذلك لجمود الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته اتجاه التغيرات الحاصلة في الطلب الكلي الأمر الذي تسبب في ضعف تأثير مضاعف الإنفاق العام وغيابه في القطاعات المنتجة.
- **الفرضية الثانية: هي فرضية صحيحة،** حيث أثبتت نتائج الدراسة القياسية وجود أثر سلبي للإنفاق العام على البطالة في الأجلين القصير والطويل وهو ما يؤكد على مساهمة السياسية الإنفاقية المنتهجة في الرفع من مستويات التشغيل والتقليص من معدلات البطالة خلال فترة الدراسة، وإن كنا نتحفظ نوعا ما حول النتائج المحققة من الناحية النوعية، سواء ما تعلق منها بمعدلات التشغيل المحققة أو طبيعة مناصب العمل المستحدثة، بحيث أن أغلب هذه المناصب هي مناصب مؤقتة تتركز أغلبها في القطاع العام وبالتحديد في الإدارات العمومية.
- **الفرضية الثالثة: ثبتت صحة هذه الفرضية،** فقد أظهرت نتائج التقدير القياسي وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والتضخم في الأجلين القصير والطويل، وهي علاقة منطقية فتغيرات الإنفاق العام وهيكلته في الوقت الحالي لا تصب في حل مشكلات الاقتصاد الجزائري وأزماته، بل قد تساهم في

تعميقها، فالزيادة في الإنفاق العام وما ينجر عنها من توسع الطلب الكلي في ظل ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وعجز الآلة الإنتاجية عن الاستجابة لارتفاع الطلب تشكل أحد العوامل الدافعة لزيادة حدة الضغوط التضخمية.

- **الفرضية الرابعة: هي فرضية صحيحة،** حيث أدى ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته اتجاه تزايد الطلب الكلي الناتج بالأساس عن زيادة الإنفاق العام إلى الاعتماد على الجهاز الإنتاجي الخارجي في تلبية ذلك الطلب من خلال الاستيراد، وهو الأمر الذي أدى إلى اختلال رصيد ميزان المدفوعات وتراجع رصيده بسبب تسرب جزء من الإنفاق العام إلى الخارج في شكل زيادة في الواردات، وهو ما يؤكد على التأثير السلبي لسياسة الإنفاق العام على ميزان المدفوعات، والذي أثبتته نتائج التقدير القياسي من خلال العلاقة السلبية القوية للإنفاق العام على رصيد ميزان المدفوعات.
- **الفرضية الخامسة: تم إثبات صحتها،** حيث لم يكن لسياسة الإنفاق العام دور مهم في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، فقد أثبتت نتائج التقدير القياسي أن أثر سياسة الإنفاق العام على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي كان ضعيف، فبالرغم من ارتفاع مستويات الإنفاق العام إلا أن النتائج المحققة لم تكن عند المستوى المطلوب والمتوقع لاسيما على مستوى النمو الاقتصادي وأيضا البطالة، بل إن هذه السياسة كان لها آثار غير مرغوبة على بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي على غرار التضخم وميزان المدفوعات، وهو ما يبين أن سياسة الإنفاق العام المنتهجة في الجزائر لم يكن لها دور فعال وقدرة كافية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك بالأساس إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الوطني وعدم مرونته، فضلا عن عدم رشادة الإنفاق العام وتفشي ظاهرة الفساد التي أنهكت الاقتصاد لسنوات طويلة.

❖ **توصيات الدراسة**

بناء على النتائج التي توصلنا لها فإننا نقترح جملة من التوصيات التي من شأنها الرفع من كفاءة سياسة الإنفاق العام وتفعيل دورها في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري والتي نوجزها فيما يلي:

- إعادة النظر في السياسة الإنفاقية المنتهجة حاليا وكذا في حجم التدخل الحكومي مع تجنب التوسع غير المبرر.
- إعطاء الأولوية لنفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير، مع العمل على ضغط هذه الأخيرة وعدم التوسع فيها إلا بقدر الحاجة لها وفي حدود الإمكانيات المتاحة.

- التركيز على سياسات جانب العرض بدلا من جانب الطلب، باعتبار أن المشكلة الأساسية في الاقتصاد الجزائري مشكلة عرض بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، الأمر الذي يجعل من الزيادة في الإنفاق العام لا تصب في صالح الاقتصاد بالدرجة الأولى، بل ينجم عنها ضغوط تضخمية وزيادة في الواردات.
- ضرورة مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني عند القيام بالإنفاق العام بما يضمن امتصاص الأموال المنفقة والانتفاع منها وعدم انحرافها عن تحقيق الأهداف المسطرة.
- ترشيد الإنفاق العام وإعادة توجيهه صوب المجالات المشجعة للإنتاجية والمولدة للقيمة المضافة.
- فتح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في جهود تنمية الاقتصاد الوطني، وتعزيز الشراكة بينه وبين القطاع العام في إقامة مشاريع مشتركة بما يضمن كفاءة سير هذه المشاريع، ويخفف العبء عن كاهل الدولة.
- إحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية من خلال تنويع مصادر الإيرادات العامة، وذلك عبر توسيع الوعاء الضريبي وإصلاح المنظومة الضريبية وتطويرها فضلا عن مكافحة الغش والتهرب الضريبي.
- فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالنفط، وإيجاد مصادر وآليات تمويلية بديلة ومستحدثة للإيرادات العامة تتسم بالاستدامة والاستقرار في حصيلتها وتمكن من عزل الموازنة العامة عن التقلبات.
- تفعيل السوق المالي من خلال إدراج الصكوك الإسلامية كأحد البدائل الشرعية لتمويل الإنفاق العام، وهو ما يضمن من جهة توفير الموارد المالية للدولة، ومن جهة أخرى تمويل الاستثمار الحقيقي.
- الانتقال الفعال والحقيقي من النمط التقليدي في إعداد الميزانية العامة إلى النمط الحديث المتمثل في ميزانية الأداء والبرامج.
- وجوب إخضاع صندوق ضبط الإيرادات لتعديلات وإصلاحات جذرية فيما يتعلق بإطاره القانوني وتوسيع مجال عمله ليشتمل الاستثمار الخارجي، فضلا عن تزويده بإستراتجية استثمار تكون فعالة ومرنة، بما يسمح بفصل الإنفاق العام عن الإيرادات المتقلبة المتأتية من النفط وتحويل تلك الإيرادات إلى أصول منتجة ومتجددة.
- القيام بمراجعة سياسة الدعم الحكومي المعتمدة والعمل على إصلاحها بالشكل الذي يزيد من فعاليتها في إعانة الفئات الاجتماعية المستهدفة وتوجيه الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين.

- إرساء مبادئ حوكمة الإنفاق العام لاسيما ما تعلق منها بالشفافية والمشاركة والمسائلة، فإرساء هذه المبادئ من شأنه أن يقلل من الفساد وسوء تسيير المال العام ويدعم ترشيد الإنفاق العام، الأمر الذي يضمن كفاءة السياسة الإنفاقية وفعاليتها.
- العمل على التنسيق الجيد بين مختلف السياسات الاقتصادية، الأمر الذي سيضمن تحقيق الأهداف المرجوة بشكل أكثر فاعلية، عوضا عن التركيز على سياسة الإنفاق العام وحدها.

❖ **آفاق الدراسة**

تأسيسا على جملة النتائج التي توصلنا إليها والتوصيات المقدمة، تثار أمامنا بعض النقاط والتساؤلات التي لها علاقة بموضوع الدراسة والتي لم يسمح لنا إطارها بالتطرق لها بشيء من التفصيل، بحيث يمكن لها أن تكون منطلقا لدراسات مستقبلية نرى أنها جديرة بالدراسة ومنها:

- حوكمة الإنفاق العام كآلية لتفعيل أثر السياسة الإنفاقية على الاستقرار الاقتصادي.
- صيغ التمويل الإسلامي كبديل شرعي لمصادر التمويل التقليدية لتمويل الإنفاق العام في الجزائر.
- الموازنة الإلكترونية كآلية مستحدثة لرفع كفاءة الإنفاق العام وضبط الأداء المالي–قراءة في بعض التجارب الدولية الناجحة وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر.
- إصلاح نظام الدعم الحكومي كإجراء للضبط المالي في الجزائر–دراسة تحليلية استشرافية

"في الختام نحمد الله عز وجل على إعانته لنا على إتمام هذا العمل المتواضع والذي نرجو أن نكون قد وفقنا فيه، فإن أصبنا فمن عند الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشيطان"

المراجـــــــــــع

❖ **المراجع باللغة العربية:**

ابشر، رجاء خضر، وبوب، عصام عبد الوهاب. (2014). أصول تدخل الدولة في ترقية النشاط الاقتصادي- دراسة مقارنة بين النظام الاقتصادي الإسلامي والتقليدي. *مجلة العلوم الاقتصادية، 13*(01)، 01-14.

أبو السعود، محمد فوزي. (2014). *الاقتصاد الكلي مع التطبيقات*. الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

أحمد، عبد الغفور إبراهيم. (2013). *مبادئ الاقتصاد والمالية العامة*. دار زهران للنشر والتوزيع.

أحمد، عصمت بكر. (2009). تدخل الدولة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي والاقتصادي الوضعي-دراسة مقارنة. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 05*(14)، 102-120.

الأشقر، أحمد. (2006). *الاقتصاد الدولي*. دار الثقافة.

آل سميم، سلام عبد الكريم مهدي. (2010). *السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي (دراسة لعصري صدر الإسلام والدولة الأموية)*. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الأمين، عبد الوهاب. (2002). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

أندراوس، عاطف وليم. (2014). *الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة*. دار الفكر الجامعي.

أيت بن عمر، إلهام. (2021). التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية. *مجلة المؤسسة، 10*(01)، 283-296.

الببلاوي، حازم. (1990). *دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي*. دار الشروق.

بختي، علي. (2019، نوفمبر 14). *واقع المقاولاتية في الجزائر بين التخطيط والتجسيد في ظل النموذج الاقتصادي الجديد للنمو* [بحث مقدم]. الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الجلفة، الجزائر.

براق، عيسى، وبركان، أنيسة. (2017). ظاهرة تزايد الإنفاق العام في الجزائر- تطورها، أسبابها ومتطلبات ترشيدها. *مجلة الإبداع، 07*(08)، 112-124.

برباش، عنترة، وبوحلايس، محمد خليل. (2018). قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2017. *مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، 03*(05)، 45-66.

بركان، يوسف، وميهوب، مسعود. (2016). محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (1990-2014). *مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 10*(16)، 14-29.

برودي، نعيمة. (2020). دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة في الجزائر. *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 06*(02)، 462-488.

بريش، عبد القادر، معزوز، لقمان، وغراية، زهير. (2016، نوفمبر 29-30).*التجربة التنموية الجزائرية مطلع الألفية الثالثة بين الواقع والمأمول* [بحث مقدم]. الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، البويرة، الجزائر.

بريشي، عبد الكريم. (2014). *دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني- دراسة حالة الجزائر (1988-2011)* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

بشيكير، عابد، مسعودي، زكرياء، وعزي، خليفة. (2019). النمذجة القياسية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق-دراسة تطبيقية باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR). *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 02*(02)، 99-113.

بشيكير، عابد، وجوادي، علي. (2019). أهمية النماذج القياسية المطبقة في الدراسات الاقتصادية- دراسة تطبيقية باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR). *مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، 02*(01)، 61-76.

بضياف، صالح. (2020). واقع آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر وتبعاتها على الاقتصادي الجزائري. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 10*(03)، 20-33.

بطاهر، علي. (2004). سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 01*(01)، 179-212.

بعلي، محمد الصغير، يسري، أبو العلا. (2003). *المالية العامة*. دار العلوم للنشر والتوزيع.

بلطرش، ربيعة. (2021). *تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة اقتصادي قياسية للفترة 1980-2018* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.

بلقلة، ابراهيم، ضيف، أحمد، وعزوز، أحمد. (2020). تقييم دور صندوق ضبط الإيرادات في استقرار الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017. في ميلود عليل (محرر)، *العجز الموازني وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر* (ص ص.173-186). مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية.

بلمقدم، مصطفى، بن عاتق، حنان. (2013). الجباية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 06*(09)، 1-15.

بن الحاج، جلول ياسين، وشريط، عابد. (2016). تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري. *مجلة التكامل الاقتصادي، 04*(04)، 111-136.

بن بريكة، الزهرة، جرفي، زكريا، وبوطيب، الناصر. (2020، فيفري 25-26). *تقدير أثر زيادة النفقات العامة على الناتج الداخلي الخام* [بحث مقدم]. الملتقى الوطني حول دور السياسات المالية والنقدية في ترقية الاستثمار المنتج خارج المحروقات في الجزائر، أم البواقي، الجزائر.

بن حمو، عصمت محمد، والهروشي، خطاب. (2014). أهمية تقييم المؤسسات في إنجاح مسار الخوصصة في الجزائر. *مجلة المالية والأسواق، 01*(01)، 51-70.

بن شهرة، محجوبة، بعيرة، فطوم، ولحول، عبد القادر. (2019، نوفمبر 14). *واقع التشغيل الجزائري في ظل أهداف النموذج الاقتصادي الجديد للنمو* [بحث مقدم]. الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الجلفة، الجزائر.

بن شهرة، مدني. (2008). *سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية*. دار هومة.

بن عزة، محمد. (2010). *ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف- دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

بن عزة، محمد، وزروقي، يحيى. (2016). إشكالية تطور الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر- رؤية تحليلية وقياسية لقانون "A.Wagner" ودراسة "Musgrave" حول زيادة النفقات العامة. *مجلة مجاميع المعرفة، 01*(02)، 34-47.

بن لشهب، حمزة. (2020). *السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أكلي محند أولحاج البويرة.

بن محمد، هدى. (2020). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، (05)، 35-68.

بن نعمون، حمادو. (2017). تقييم برنامج خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر. *مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 01*(02)، 160-181.

بهدي، عيسى بن صالح. (2004). ملامح هيكلة المؤسسة الشبكية. *مجلة الباحث*، (03)، 07-19.

بوجطو، حكيم، وسونة، عبد القادر. (2016، نوفمبر 29-30).*التخصيص الأمثل للنفقات العامة شرط أساسي للإقلاع الاقتصادي في الجزائر* [بحث مقدم]. الملتقى الدولي حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، البويرة، الجزائر.

بوجلال، أحمد. (2018). إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر. *مجلة دراسات- العدد الاقتصادي، 15*(02)، 243-259.

بوخرص، عبد الحفيظ، وبن محاد، سمير. (2022). دراسة تحليلية لظاهرة الفساد في الجزائر حسب مؤشرات منظمة الشفافية الدولية. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 09*(01)، 248-259.

بوروشة، كريم. (2019). *دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر (1990-2016)* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح وقلة.

بوزيان، عثمان. (2006). الخوصصة في الجزائر- دراسة وتقييم. *مجلة البحوث التجارية، 28*(02)، 01- 22.

بوشليط، ريم. (2023). صندوق ضبط الموارد ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية، 09*(02)، 211-232.

بوشنافة، رضا، عروس، أمينة. (2022). النمذجة القياسية ودورها في صياغة وتطوير النظرية الاقتصادية: دراسة حالة. *مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، 04*(01)، 122-138.

بوعكاز، إيمان. (2011). *أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الحاج لخضر باتنة.

بوفنغور، خديجة، وعقون، شراف. (2019). آلية تمويل الإنفاق العام في الجزائر في ظل الأزمة النفطية 2014. *مجلة الباحث الاقتصادي، 07*(12)، 404-427.

بومعزة، آمنة. (2020). حوكمة الإنفاق العام: واقعها ومتطلبات ترسيخها في الجزائر. *مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، 07*(02)، 33-48.

الجبير، أحمد. (2011). *المالية العامة والتشريع المالي*. الأفاق المشرقة ناشرون.

الجزائرلي، معاذ الشرفاوي. (2020). *تاريخ الفكر الاقتصادي*. الجامعة الافتراضية السورية.

جلولي، نسيمة، ومقران، محمد. (2019، نوفمبر 14). *منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي* [بحث مقدم]. الملتقى الوطني تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية، عين تيموشنت، الجزائر.

الجمل، هشام مصطفى. (2006). *دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي العاصر- دراسة مقارنة*. دار الفكر الجامعي.

جيلالي، يوسف. (2019). الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر. *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 11*(02). 15-24.

حاج موسى، نسيمة. (2015). *دور صناديق الثروة السيادية في دعم الاستقرار المالي- دراسة أزمة الرهن العقاري* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أحمد بوقرة بومرداس.

الحاج، طارق. (1999). *المالية العامة*. دار الصفاء للنشر والتوزيع.

حاقة، حنان، وخالدي، مليكة. (2018، مارس 13-14). *أثر الإنفاق العام على القطاع الفلاحي بالجزائر للفترة (1980-2015)* [بحث مقدم]. الملتقى الدولي حول البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، قالمة، الجزائر.

حجازي، المرسي السيد. (2002). *مبادئ الاقتصاد العام*. الدار الجامعية للطباعة والنشر.

حسانين، فياض عبد المنعم. (2017). *اقتصاديات المالية العامة (مع رؤية إسلامية)*. منشورات جامعة الأزهر.

حسيب، سهيلة، ولطرش، جمال. (2018). التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 02*، 298-313.

حسين عوض الله، زينب. (1998). *مبادئ المالية العامة*. الدار الجامعية للطباعة والنشر.

حسين عوض الله، زينب. (2003). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. دار الفتح للطباعة والنشر.

حسين، إبراهيم محمد، وجميل، سندس بهجت. (2019). قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري لـ (kaldor) في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الإحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة *(ARDL)* للمدة 1991-2017. *مجلةجامعة دهوك، 22*(01)، 335-357.

حسين، مصطفى حسين. (2006). *المالية العامة*. ديوان المطبوعات الجامعية.

الحسيني، محمد منصور. (2017). *دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عين شمس مصر.

حشيش، عادل أحمد. (2006). *أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام*. دار الجامعة الجديدة.

حلمي، خالد سعد زغلول، والحمود، إبراهيم. (2002). *الوسيط في المالية العامة* (ط.2). مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

حوشين، يوسف. (2016، أفريل 11). *نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) في تحليل وقياس العلاقات بين المتغيرات على المديين القصير والطويل* [بحث مقدم]. اليوم الدراسي حول التحليل الكمي للمذكرات والأطروحات باستخدام البرمجيات الإحصائية، البليدة، الجزائر.

خالد، جميل محمد. (2014). *أساسيات الاقتصاد الدولي*. الأكاديميون للنشر والتوزيع.

خبابة، عبد الله. (2009). *أساسيات في اقتصاد المالية العامة*. مؤسسة شباب الجامعة.

خصاونة، محمد. (2014). المالية العامة النظرية والتطبيق. دار المناهج للنشر والتوزيع.

الخطيب، خالد شحاده، وشامية، أحمد زهير. (2007). *أسس المالية العامة* (ط.3). دار وائل للنشر.

الخطيب، خالد شحاده، وشامية، أحمد زهير. (2012). *أسس المالية العامة* (ط.4). دار وائل للنشر والتوزيع.

خلف، فليح حسن. (2008). *المالية العامة*. عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع.

خليل، علي محمد، واللوزي، سليمان أحمد. (2013). *المالية العامة*. دار زهران للنشر والتوزيع.

خواثرة، سعيدة. (2021). *أثر الإنفاق العام الاجتماعي على المؤشرات الاقتصادية الكلية- دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة فرحات عباس سطيف1.

الخيكاني، نزار كاظم، والموسوي، حيدر يونس. (2015). *السياسات الاقتصادية: الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي* (ط.2). دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

داود، حسام علي، والسواعي، خالد محمد. (2013). *الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews 7*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

دراز، حامد عبد المجيد، وحجازي، المرسي السيد. (1998). *مبادئ الاقتصاد العام*. الدار الجامعية للطباعة والنشر.

دردوري، لحسن، الأخضر، لقليطي. (2018). *أساسيات المالية العامة*. دار حميثرا للنشر.

الدعمي، عباس كاظم. (2010). *السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية*. دار صفاء للنشر.

دهان، محمد، وبن مالك، عمار. (2017، أكتوبر 22-23). *تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني عبر بوابة الإنفاق العام مقاربة تحليلية لبرنامج الاستثمار العمومي في الجزائر للفترة 2001-2016* [بحث مقدم]. ملتقى وطني حول رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية: أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد، قسنطينة، الجزائر.

ذنيبات، محمد جمال. (2003). *المالية العامة والتشريع المالي*. الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع.

رقوب، نريمان. (2018). *دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية – دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة فرحات عباس سطيف -1-.

رمضان، السيد أحمد، والسيد، وفاء بسيوني. (2020). دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور) دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، (09)، 375-392.

روشو، عبد القادر. (2018). *أثر سياسة الإنفاق العام على استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي- دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري (الفترة من: 2000 إلى غاية 2014)* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة حسبة بن بوعلي الشلف.

زرواط، فاطمة الزهراء، و مناد، محمد. (2015).تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1990-2014. *مجلة الأسواق والمالية، 02*(01)، 01-32.

زغاشو، مريم. (2021). *آليات ترشيد سياسة الإنفاق العام في ظل التقلبات الاقتصادية- دراسة تحليلية استشرافية لحالة الجزائر* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02.

زكي، رمزي. (1998). *الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة*. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

سابق، نسيمة، وبوراوي عيسى. (2019، نوفمبر 14). *النموذج الاقتصادي الجديد للنمو في الجزائر بين مؤشرات التنويع وخيارات التكييف* [بحث مقدم]. الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الجلفة، الجزائر.

سبع، أحمد. (2016). دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، 07*(07)، 149-169.

السبهاني، عبد الجبار حمد عبيد. (2001). *الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي*. دار وائل للطباعة والنشر.

سراج، وهيبة. (2018). دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر. *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 10*(19)، 90-101.

سرير، عبد القادر. (2019). *الإنفاق الحكومي ودوره في دعم معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1980-2014* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الجيلالي بونعامة.

سعودي، عبد الصمد، وكشيتي، حسين. (2018، مارس 13-14). *دور الدولة في تمويل الإنفاق الحكومي للتأثير على مؤشرات التوازن الكلي في الاقتصاد الجزائري-دراسة تحليلية من خلال*

المربع السحري لكالدور [بحث مقدم]. الملتقى الدولي حول البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، قالمة، الجزائر.

سعيد، رشا عبد العزيز. (2011). الاستقرار الاقتصادي الكلي ومؤشراته. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، (03)، 287-319.

سلامي، أحمد. (2015). العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1970-2013. *مجلة أبحاث اقتصادية، 09*(17)، 49-74.

سليمان، سلوى. (1989). *السياسة الاقتصادية: دراسات في الاقتصاد التطبيقي*. وكالة المطبوعات.

شدري، معمر سعاد، زواوي، فضيلة، وقريتلي، محمد. (2020). دراسة تحليلية لأثر صناديق الثروة السيادية في الدول العربية على تمويل العجز الموازني- حالة الجزائر. في ميلود عليل (محرر)، *العجز الموازني وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر* (ص ص. 154-172). مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية.

شريطي، علي. (2023). *دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة البليدة 2 لونيسي علي.

شهاب، مجدي محمود. (1999). *الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة*. دار الجامعة الجديدة.

شهاب، مجدي محمود. (2004). *أصول الاقتصاد العام- المالية العامة*. دار الجامعة الجديدة.

شهاب، مجدي محمود، وناشد، عدلي سوزي. (2014). *اقتصاديات النقود والبنوك*. منشورات الحلبي الحقوقية.

شودار، حمزة. (2023). برنامج التمويل غير التقليدي في الجزائر تحليل الدوافع وتقييم النتائج. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 10*(01)، 18-34.

صاري، إسماعيل. (2022). مصادر تمويل الميزانية العامة بالجزائر وتحديات استدامتها في ظل انتشار جائحة كورونا. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 13*(01)، 171-192.

صالحي، صالح. (2005). دور الدولة في الحياة الاقتصادية. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، *04*(04)، 22-46.

صندوق النقد العربي. (2012). *أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار*. https://www.amf.org.ae/ar/publications/aldrasat-alaqtsadyt/ada-alaqtsadat-alrbyt-khlal-alqdyn-almadyynmlamh-wsyasat-alastqrar

صندوق النقد العربي. (2021). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-02/unified-arab-economic-report-2021.pdf

ضيف، أحمد. (2021). سياسة التيسير الكمي كآلية للتمويل غير التقليدي (تجربة الجزائر مقارنة ببعض التجارب الدولية). *مجلة معارف*، *16*(02)، 328-346.

طاقة، محمد، والعزاوي، هدى. (2010). *اقتصاديات المالية العامة* (ط.2). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

طالب، عوض. (2015). *مدخل إلى الاقتصاد الكلي* (ط.5). دار وائل للنشر.

طعمه، سعدية عبد الكريم. (2012). استخدام تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأعداد المصابين بالأورام الخبيثة في محافظة الأنبار. *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية*، *04*(08)، 371-393.

طيوب، حسين، وبن عبيد، فريد. (2022). انعكاسات التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2010-2019. *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة*، *07*(01)، 78-93.

عاشور، عبد الحكيم، وبن العايب، بوبكر. (2021). دراسة العلاقة السببية بين متغيرات المربع السحري لـ *Nicholas Kaldor* وتقلبات أسعار البترول في الجزائر: تحليل قياسي باستخدام منهجية *Toda-yamamoto*. *مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي*، *18*(02)، 241-254.

عايب، وليد عبد الحميد. (2010). *الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية*. مكتبة حسن العصرية.

عبد الحميد، عبد المطلب. (2003). *السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)*. مجموعة النيل العربية.

عبد الحميد، عبد المطلب. (2005). *اقتصاديات المالية العامة*. الدار الجامعية.

عبد الحميد، عبد المطلب. (2006). *النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي*. الدار الجامعية.

عبد الحميد، عبد المطلب. (2010). *الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات*. الدار الجامعية للنشر.

عبد الحميد، عبد المطلب. (2013). *السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي*. الدار الجامعية.

عبد الرحيم، محمد إبراهيم. (2014). *اقتصاديات النقود والبنوك*. دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع.

عبد القادر، نجم الدين حسين صوفي. (2015). *السياسة المالية وأدواتها في الاقتصاد الإسلامي- دراسة مقارنة بالسياسة المالية في الاقتصاد الوضعي*. منشورات الحلبي الحقوقية.

عبد الله، نور الدين. (2023). *الاقتصاد الجزائري*. https://buseg.univ-saida.dz/doc_num.php?explnum_id=1538

عبدلي، عابد. (2007). محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. *مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي*، (32)، 01-56.

عبدوس، إيمان. (2021). آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، *24*(01)، 347-365.

عبيرة، عهود جبار. (2014). البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد. *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، (40)، 213-241.

عثمان، سعيد عبد العزيز. (2003). *مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر*. الدار الجامعية.

عرابي، محمد. (2020). *أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990–2017)* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة زيان عاشور الجلفة.

عرقوب، نبيلة. (2013). أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر– دراسة قياسية للفترة (1980–2010). *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 28*(02)، 67–102.

عشعوش، أيمن. (2018). استخدام نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لدراسة تأثير أسعار النفط في النمو الاقتصادي في سورية. *مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 02*(03)، 23–39.

عصفور، شاكر. (2011). *أصول الموازنة العامة* (ط.3). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

عطية، عز الدين، شكة، عبد الله، ودروم، أحمد. (2018). تحديث أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي "نحو تبني مفاهيم الحكم الراشد والحوكمة المؤسساتية". *مجلة تنوير للدراسات الأدبية والإنسانية، 02*(06)، 203–214.

عطية، علي منصور سعيد. (2019). *دور الإنفاق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة بنها مصر.

العكام، محمد خير. (2018). *المالية العامة*. منشورات الجامعة الافتراضية السورية.

علام، عثمان، وعيسد، سعاد. (2019، نوفمبر 14). *النموذج الجديد للنمو الاقتصادي بالجزائر خلال مرحلته الأولى (2016–2019): دراسة تقييمية* [بحث مقدم]. الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الجلفة، الجزائر.

العلي، عادل فليح. (2003). *المالية العامة والتشريع المالي الضريبي*. دار الحامد.

العلي، عادل فليح. (2008). *مالية الدولة*. دار زهران للنشر والتوزيع.

عمارة، نور الهدى، شوق، فوزي، وبريكة، السعيد. (2020، فيفري 25-26). *مساهمة السياسة المالية في دعم وتطوير القطاع الصناعي في الجزائر* [بحث مقدم]. الملتقى الوطني حول دور السياسات المالية والنقدية في ترقية الاستثمار المنتج خارج المحروقات في الجزائر، أم البواقي، الجزائر.

العمرية، العجال، ويعقوبي، محمد. (2016). تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، (05)، 203-211.

عناية، غازي حسين. (2006). *التضخم المالي*. مؤسسة شباب الجامعة.

عواد، فتحي أحمد ذياب. (2013). *اقتصاديات المالية العامة*. دار الرضوان للنشر والتوزيع.

عوضة، حسين، وقطيش، عبد الرؤوف. (2013). *المالية العامة (الموازنة-نفقاتها-وارداتها (ضرائب رسوم)، القروض-الاصدار النقدي- الخزينة)*. منشورات الحلبي الحقوقية.

عياش، زبير، فنازي، فطيمة الزهراء، وبومعزة، آمنة. (2021، ماي 24-25). *دور صيغ المشاركات المصرفية الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي – مع الإشارة لحالة الجزائر* [بحث مقدم]. الملتقى الدولي حول الاستقرار المالي في الجزائر ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد إصلاحات النظام المصرفي 2011 " الواقع والتحديات"، قسنطينة، الجزائر.

العيش، أحمد. (2020). *أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

فار، عبد القادر. (2018). *أثر السياسة المالية على النمو والاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000-آفاق 2019)* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس.

الفارس، عبد الرحيم فؤاد، والسيفو، وليد إسماعيل. (2015). *الاقتصاد الكلي*. دار وائل للنشر والتوزيع.

فطر، حسن علي عثمان، وسعد، سفيان أبو البشر آدم. (2022). استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان-دراسة قياسية إحصائية للمدة (1990-2020). *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 06*(09)، 28-55.

قتال، عبد العزيز، وبراي، الهادي. (2020، فيفري 25-26). *توجهات السياسة المالية في الجزائر بعد تراجع أسعار النفط* [بحث مقدم]. الملتقى الوطني حول دور السياسات المالية والنقدية في ترقية الاستثمار المنتج خارج المحروقات في الجزائر، أم البواقي، الجزائر.

قدي، عبد المجيد. (2003). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية*. ديوان المطبوعات الجامعية.

القريشي، مدحت القريشي. (2007). *التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات*. دار وائل للنشر والتوزيع.

قرينعي، ربحية. (2019). *أثر تقلبات أسعار النفط في توجيه الإنفاق العام في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (1986-2016)* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة زيان عاشور الجلفة.

قميتي، عفاف. (2019). *سياسة الإنفاق العام وعلاقتها بالمتغيرات الكلية- دراسة حالة* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عمار ثليجي الأغواط.

قميتي، عفاف، وحفاي، عبد القادر. (2018). التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2017). *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 35*(01)، 375-392.

القيسي، أعاد حمود. (2015). *المالية العامة والتشريع الضريبي* (ط.9). دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الكافي، مصطفى يوسف. (2018). *مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي*. ألفا للوثائق.

كاكي، عبد الكريم، وبوعبدلي، عبد الحميد. (2019، نوفمبر 14). *تقييم أداء السياسة المالية وأثرها على البرامج الاقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)* [بحث مقدم]. الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الجلفة، الجزائر.

لحول، كمال، وبوهنة، علي. تحليل وتسيير عمليات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر (1986-2018) باستعمال اختبار جوهانسن. *مجلة اقتصاد المال والأعمال، 06*(02)، 147-168.

لحول، كمال، وديلمي، هاجيرة. (2022). منهجية تسيير الإنفاق العمومي في الجزائر بين الواقع وآفاق الإصلاح لسنة 2023– دراسة تحليلية لوزارة الشباب والرياضة بين التسيير التقليدي والتسيير الحديث. *المجلة الجزائرية للمالية العامة، 12*(01)، 319–346.

لطرش، ذهبية، وعرامة، دلال. (2019، نوفمبر 14). *متطلبات التنويع القطاعي في الجزائر لتجسيد أهداف النموذج الاقتصادي للنمو* [بحث مقدم]. الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الجلفة، الجزائر.

لطرش، ذهبية، وكتاف، شافية. (2018). فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000–2017. *مجلة التنمية الاقتصادية، 03*(05)، 19–42.

لعمارة، جمال. (2004). *منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر*. دار الفجر للنشر والتوزيع.

ماحي، محمد، وحداد، محمد. (2020). الإيرادات الجبائية العادية ودورها في توازن الموازنة العامة في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 2000 إلى 2016. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11*(01)، 345–364.

محرزي، محمد عباس. (2010). *اقتصاديات المالية العامة–النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة* (ط.5). ديوان المطبوعات الجامعية.

محفوظ، فاطمة. (2019). *أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor في الجزائر خلال الفترة (2000–2018)* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة أكلي محند أولحاج– البويرة.

محمد الحسيني، كريمة. (2018). دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 32*(01)، 93–161.

محمود، خالد صلاح الدين طه. (2018). تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة(ARDL) لدراسة علاقة التكامل المشترك بين أسعار كتاكيت ودجاج اللحم في مصر خلال الفترة 2015–2018. *مجلة المنوفية للاقتصاد والعلوم الاجتماعية، 03*(01)، 595–614.

مداحي، محمد، وقاسيمي، آسيا. (2020). العجز الموازني في الجزائر ومدى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويله. في ميلود عليل (محرر)، *العجز الموازني وإشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر* (ص ص.295-305). مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية.

المديرية العامة للضرائب. (2016). *اطلاق القرض السندي للدولة في 17 أفريل*. https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/espace-informations-voir-plus-ar/679-2016-01-04-08-47-23

مسعودي، زكرياء. (2017). تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 04*(06)، 215-288.

مسعي، أسماء، ورايس، فضيل. (2022). التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 05*(01)، 174-193.

مسمش، نجاة. (2018). *الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2014* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة محمد خيضر بسكرة.

مسيف، خالد، عمراني، سعيد، وغالم، بلال. (2020، فيفري 25-26). *دور الإنفاق العمومي في تحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر-دراسة حالة برامج التنمية للفترة 2000-2019* [بحث مقدم]. الملتقى الوطني حول دور السياسات المالية والنقدية في ترقية الاستثمار المنتج خارج المحروقات في الجزائر، أم البواقي، الجزائر.

مشوك، لامية. (2018). سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة (2001-2014). *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 02*(10)، 609-632.

مصراوي، أميرة، ويوسفي، رشيد. (2017). واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري. *مجلة دفاتر بوادكس*، (07)، 136-157.

مطاي، عبد القادر، وفؤاد، عمر دلال. (2020). ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر وأهم محدداتها- دراسة تحليلية قياسية للفترة (1970-2016). *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 04*(02)، 41-57.

معط الله، آمال. (2015). *آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

معلم، جميلة، وبلخباط، جمال. (2021). دور الدولة في الاقتصاد: بين ضرورة التدخل أو حتمية الانسحاب. *مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، 11*(07)، 363-381.

المعموري، عبد علي كاظم. (2012). *تاريخ الأفكار الاقتصادية*. دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع.

معيزي، قويدر. (2013). تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق. *مجلة الاقتصاد الجديد، 04*(08)، 135-158.

مغلاوي، أمينة. (2016). *الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1992-2014* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الجزائر 03.

مكاوي، هجيرة، وبوبكر، محمد. (2020). مساهمة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموانة العامة في الجزائر "دراسة تحليلية 2014-2019". *مجلة اقتصاد المال والأعمال، 04*(01)، 211-225.

المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات. (2016). *دور الدولة في النشاط الاقتصادي*. http://loopsresearch.org/projects/search?keyword=%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9&lang=ara

المهايني، محمد خالد، والخطيب، شحاده. (2016). *المالية العامة*. منشورات جامعة دمشق.

الموسوي، ضياء مجدي. (2017). *إدارة السياسات الاقتصادية الكلية*. مؤسسة كنوز الحكمة للطباعة والنشر.

ميهوب، مسعود. (2017). *الاقتصاد دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1990-2015)* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة محمد بوضياف المسيلة.

ناجم، وافي، وجلايلية، عبد الجليل. (2020). نموذج النمو الاقتصادي الجديد مسعى لتنويع مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر. *مجلة الحوار الفكري، 15*(02)، 01-18.

ناشد، سوزي عدلي. (2000). *الوجيز في المالية العامة- النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة*. دار الجامعة الجديدة للنشر.

ناشد، سوزي عدلي. (2008). *أساسيات في المالية العامة- النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة*. منشورات الحلبي الحقوقية.

ناويس، أسماء. (2021). *أثر سياسة الإنفاق العام على الطلب على المنتوج المحلي الجزائري* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

نجا، علي عبد الوهاب. (2015). *مشكلة البطالة وأثرها على برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها*. الدار الجامعية.

نسيلي، جهيدة، نسيلي، خديجة، وبجاوية، سهام. (2019، نوفمبر 14). *واقع التحكيم بين البطالة والتضخم بالجزائر في ظل المخططات التنموية 2000-2019* [بحث مقدم]. الملتقى الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الجلفة، الجزائر.

الهيثي، نوزاد عبد الرحمن، والفشالي، محمد عبد الطيف. (2006). *المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة*. دار المناهج للنشر والتوزيع.

الوادي، محمود حسين. (2015). *مبادئ المالية العامة* (ط.03). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الوادي، محمود حسين، خريس، ابراهيم، وعباس، نضال علي. (2013). *مبادئ علم الاقتصاد* (ط.2). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الوادي، محمود حسين، والعساوي، كاظم جاسم. (2007). *الاقتصاد الكلي- تحليل نظري وتطبيقي*. دار المسيرة للنشر والتوزيع.

وزارة المالية. (2021، ديسمبر 30). قانون المالية لسنة 2022. *الجريدة الرسمية*. ص ص 01-67.

الوزاني، خالد واصف، والرفاعي، أحمد حسين. (2014). مبادئ *الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق* (ط.11). دار وائل للنشر والتوزيع.

يحياوي، عبد الحفيظ. (2016). البرامج الاقتصادية التنموية وتطوير سياسة الإنفاق العام في الجزائر- دراسة للفترة (2000-2017). *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية*، *31*(02)، 310-333.

اليساري، أسماء سامي محمد، والفتلاوي، سلام كاظم شاني. (2023). قياس وتحليل أثر مكونات مربع كالدور في الاستيراد في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2020. *مجلة كلية دجلة الجامعة*، *06*(02)، 83-98.

❖ **المراجع باللغات الأجنبية:**

Bank of Algeria. (2004). *Evolution Economique ET Monetaire En Algérie*. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2004fr.pdf

Bank of Algeria. (2005). *Evolution Economique ET Monetaire En Algérie*. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2004fr.pdf

Bank of Algeria. (2009). *Evolution Economique ET Monetaire En Algérie*. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/06/rapport2008arabe.pdf

Bank of Algeria. (2014). *Evolution Economique ET Monetaire En Algérie*. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/01/rapport-annuel-2013-fr.pdf

Bank of Algeria. (2016). *Evolution Economique ET Monetaire En Algérie*. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/06/rapportba_2015ar.pdf

Bank of Algeria. (2018). *Evolution Economique ET Monetaire En Algérie*. *https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapport-ba-2018fr.pdf*

Bank of Algeria. (2019). *Evolution Economique ET Monetaire En Algérie*. *https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportBA2019ar.pdf*

Bank of Algeria. (2020). *Evolution Economique ET Monetaire En Algérie*. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/02/rapportBA2019ar.pdf

Bank of Algeria. (2023). *Evolution Economique ET Monetaire En Algérie*. https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/11/Rapport-BA-2022-Fr.pdf

Brahim, G. (1998). *Relation Economiques International*. El Maarifa.

Branson, W. (1979). *Macroeconomic Theory and Policy* (2nd ed). Harper & Raw Pbulisher.

Carlos, J, &Eduardo, C. (2022, september 27-29). Macroeconomic Stability: an International Comparison with a Panel VAR Model [Poster presentation]. of Central Bank Researchers of the Central American Monetary Council. USA.

David, G, Pierce, P, & Tysome, T. (1985). *Monetary Economics Theories-Evidence and Policy* (2nd ed). Butterworth Education.

Direction Général De La Prévision Des Politiques. (2023). *Finance Public*. https://dgpp.mf.gov.dz/wp-content/uploads/2022/11/FRR2000-2021.pdf

Direction Général De La Prévision Des Politiques. (2023). *Rapports de présentation des lois de finances*. https://dgpp.mf.gov.dz/rapports-de-presentation-des-lois-de-finances/

Geoff, T. (2009). The Policy Implications of the General Theory. *Real world economics Review,* (50), 16-33.

Guillermo, LFV, Bastian, G, & Felipe, B. (2020). Macroeconomic Stability and Growth: Myths and Realities. *Cepal Review*, (131), 109-132.

International Budget Partnership. (2023). *Open Budget Index*. https://internationalbudget.org/ar/open-budget-survey/country-results/2021/aljzayr

International Monetary Fund [IMF]. (1997). *Algeria-Statistical Appendix*. https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/1997/083/article-A001-en.xml

International Monetary Fund [IMF]. (2003). *Algeria-Statistical Appendix*. https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2004/cr0431.pdf

International Monetary Fund [IMF]. (2006). *Algeria-Statistical Appendix*. https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Algeria-Statistical-Appendix-19015

International Monetary Fund [IMF]. (2009). *Algeria-Statistical Appendix*. https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2009/cr09111.pdf

International Monetary Fund [IMF]. (2011). *Algeria-Statistical Appendix*. https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2011/040/article-A001-en.xml

International Monetary Fund [IMF]. (2013). *Algeria-Statistical Appendix*. https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2016/12/31/Algeria-Statistical-Appendix-40336

International Monetary Fund [IMF]. (2023). *World Economic Outlook database*. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2023/April/select-subjects?c=612

Joseph, I, Miracle, O, & Fredrick, O. (2016). Government Spending Pattern and Macroeconomic Stability: a Victor Autoregressive Model. *International Journal of Economics and financial, 6*(4), 1930-1936.

L'Académie de Versailles. (2023). *Générateur de carrés magique de Nicholas Kaldor*. http://www.ses.ac-versailles.fr/extras/bd/carre/carre_presente.html

Marc, R, & Baptiste. V. (2003). *La balances des paiements*. Edition la Découverte.

Minister des finances. (2023). *Sold global du trésor*. https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/balance-commerciale

Oapec. (2013). *Annual Statistical Report*. file:///C:/Users/PC/Downloads/Annual%20Report%202013.pdf

Oapec. (2016). *Annual Statistical Report*. file:///C:/Users/PC/Downloads/Annual%20Statistical%20Report%202016%20.pdf

Oapec. (2021). *Annual Statistical Report*. file:///C:/Users/PC/Downloads/Statistical%20Report%202021%20.pdf

Oapec. (2023). *DataBank*. http://oapecdbsys.oapecorg.org:8081/ords/f?p=100:34::::RP

Ons. (2000). *Emploi et chômage entre 1997 et 2000*. https://www.ons.dz/IMG/pdf/EMPLOI_ET_CHOMAGE_ENTRE_1997_ET_2000.pdf

ONS. (2003). *Emploi et chômage au quatrième trimestre 2003*. https://www.ons.dz/IMG/pdf/EMPLOI_ET_CHOMAGE_au_Quatrieme_Trimestre_2003_.pdf

Ons. (2011). *Rétrospective statistique (1962-2011)*. https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH13-MONNAIE-CREDIT_.pdf

Ons. (2013a). *Indice des prix a la consummation*. https://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC2012.pdf

ONS. (2013b). *Activité, emploi et chômage au* 4ème *trimester 2013*. https://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_2013.pdf

ONS. (2019). *Activité, emploi et chômage en mai 2019*. https://www.ons.dz/IMG/pdf/emploi_chom_mai_2019.pdf

Ons. (2020a). *Rétrospective statistique (1962-2020)*. https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12_Finance_Publiq1962_2020Fr.pdf

Ons. (2020b). *Rétrospective des comptes economiques (1962-2020)*. https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH14_Comp_Economique1962_2020Fr.pdf

Ons. (2020c). *Rétrospective statistique (1962-2020)*. https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH4_Indice1962_2020Fr.pdf

Ons. (2020d). *Rétrospective statistique (1962-2020)*. https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH2_Emploi1962_2020Fr.pdf

Ons. (2021). *Indice des prix a la consummation.* https://www.ons.dz/IMG/pdf/i.ipc2011-2020.pdf

Robert, F, & Ben, B. (2015). *Principles of Macroeconomic* (6th ed). McGraw-Hill education.

Stephen, S, Golub, C. (2000). Classical recardian theory of comparative adventage revisited. *International economic Review*, *08* (02), 221-234.

Stiglitz, J. (2000). *Economics of the Public Sector* (3rd ed). W.W Norton & Company.

Transparency International. (2023). *Corruption Perceptions Index*. https://www.transparency.org/en/cpi/2022

Trésor direction générale. (2022). *lettre economique d'algérie*. https://www.tresor.economie.gouv.fr/PagesInternationales/Pages/c0f80aa9-c916-43c1-ad74-3e84b03f201a/files/eacbc359-3748-4ccd-a25a-e1eed1e10c69

Université de Sherbrooke. (2023). *Prespective Monde*. https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=7&codeStat=BN.CAB.XOKA.CD&codePays=DZA&codeTheme2=1

World Economic Forum. (2008). *The Global Competitiveness Report*. https://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2008-09.pdf

World Economic Forum. (2009). *The Global Competitiveness Report*. https://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2009-10.pdf

World Economic Forum. (2010). *The Global Competitiveness Report*. https://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2010-11.pdf

World Economic Forum. (2011). *The Global Competitiveness Report*. https://www3.weforum.org/docs/WEF_GCR_Report_2011-12.pdf

World Economic Forum. (2012). *The Global Competitiveness Report*. https://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2012-13.pdf

World Economic Forum. (2013). *The Global Competitiveness Report*. https://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2013-14.pdf

World Economic Forum. (2014). *The Global Competitiveness Report*. https://es.weforum.org/publications/global-competitiveness-report-2014-2015/

World Economic Forum. (2015). *The Global Competitiveness Report*. https://www3.weforum.org/docs/gcr/2015-2016/Global_Competitiveness_Report_2015-2016.pdf

World Economic Forum. (2016). *The Global Competitiveness Report*. https://www3.weforum.org/docs/GCR2016-2017/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2016-2017_FINAL.pdf

World Economic Forum. (2017). *The Global Competitiveness Report*. http://www3.weforum.org/docs/GCR2017-2018/05FullReport/TheGlobalCompetitivenessReport2017%E2%80%932018.pdf

الملاحـــــــــق

الملحق رقم (01): تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر للفترة (1992-2022) الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات المستخدمين	معاشات المجاهدين	مواد ولوازم	تحويلات جارية	فوائد الدين العام
1992	100	6.4	12.1	94.5	23.1
1993	121.5	10	16.7	113.7	27
1994	151.7	12.8	18.2	120.9	41.1
1995	187.5	15.6	29.4	149.7	62.2
1996	222.8	18.9	34.7	185.3	89
1997	245.2	25	43.5	220.4	109.4
1998	268.6	37.9	47.5	199.1	110.8
1999	286.1	59.9	53.6	248.7	126.4
2000	289.6	57.7	54.6	292	162.3
2001	324	54.4	46.3	391.4	147.5
2002	346.2	73.8	68.5	471.9	137.2
2003	398	62.7	58,8	487.5	114
2004	446.8	69.2	71.7	572.6	85.2
2005	492.2	79.8	76	520.2	73.2
2006	531.3	92.5	95.7	645.6	68.6
2007	628.7	101.6	93.8	761.7	80.5
2008	827	103	112	1115	61
2009	880	131	113	1114	37
2010	1193	151	122	1130	36
2011	1740	163	130	1808	38
2012	1988.4	185.3	135.2	2431.7	42
2013	1855.3	226.5	149.1	1856.4	44.2
2014	2007.2	218.4	161.9	2069	37.8
2015	2170.9	233	179.7	2000.8	42.6
2016	2313.1	226	185.5	1814.2	46.8
2017	2308.3	228	188.6	1783.24	169.1
2018	2254.1	241.8	216.2	956.1	101.8
2019	2353.7	252.7	216.4	1087.8	113.9
2020	2373.1	266.8	109.5	1161.7	171.7
2021	2512.6	266.1	170.9	1436	143.9
2022	2745.3	241.4	201.4	2482	390.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (IMF, 1997,2003, 2006, 2009, 2011,2013).
- (Bank of Algeria, 2016, 2019, 2023).

الملحق رقم (02): تطور هيكل نفقات التجهيز في الجزائر للفترة (1992-2022) الوحدة: مليار دج

السنوات	الصناعة	الزراعة والري	البنى التحتية الاقتصادية والإدارية	التربية والتكوين	البنى التحتية الاجتماعية	السكن	نفقات أخرى
1992	5	10.1	15.6	10.3	3.2	14.7	12.4
1993	5.5	14.2	23.2	14.7	4.3	23.3	19.1
1994	5.1	15.8	24.9	17.3	6.8	25.3	28.5
1995	6.3	16.1	28.1	19.4	7.6	24.1	39.4
1996	5.8	21.7	34.8	24.1	8.7	29.3	49
1997	6.8	29	41.2	28.8	7.3	30.2	63.3
1998	8.6	37.3	46.6	33.5	8.9	73.5	32.4
1999	8.6	38.2	53	35.2	9.2	83.8	34.7
2000	7.3	43.1	63.8	38.8	12.3	100.5	32.5
2001	6.4	58.5	85	53.8	17.5	114.3	161.4
2002	7.6	102.4	94.2	56	27.4	129.5	85.2
2003	5.9	81.5	102.3	60	31.5	118	52.8
2004	0.2	81.9	122.7	80	38.4	105.7	61.68
2005	0.1	138.5	185.2	84.5	35.6	104.8	78.8
2006	0.1	181.6	264	84.1	33	140.7	91.1
2007	0.2	199	434.8	126.1	41.8	264.1	111.6
2008	0	247.4	619.6	135.7	54.9	266.5	116.6
2009	0.1	282.3	484.2	144.9	68.5	308.4	137.1
2010	0.2	294.5	495.4	153.5	71.2	358.8	134.6
2011	0.2	301.8	516	127.6	77.8	185.2	126.5
2012	0.6	256.2	422.3	147.9	112.1	499.6	238.2
2013	2.8	272.5	704	204.4	115.4	255.5	206.3
2014	112.6	290.2	818	192.6	112.6	427.7	407.7
2015	115.5	303.9	1033.4	227.9	136.8	617	398.1
2016	26.8	235.9	1125.4	192.5	154.6	447.5	349.8
2017	25.5	272	996.6	157.9	131.8	529.7	217.3
2018	57.5	263.8	810.7	149.7	136.3	556.2	257.1
2019	20.5	259.8	1242.9	169.6	132.9	542.5	250.7
2020	10.8	127.8	802.1	72.3	64.9	385.3	334
2021	11.7	210	1094.1	99.6	60.7	457.4	207.2
2022	22.1	192.4	690.4	159.2	109.1	299	354.7

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (IMF, 1997,2003, 2006, 2009, 2011,2013).
- (Bank of Algeria, 2016, 2019, 2020, 2023).

الملحق رقم (03): تطور نسبة الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (1990-2022)

السنوات	إجمالي الإنفاق العام (مليار دج)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دج)	نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي
1990	136.5	554.39	24.6%
1991	212.1	862.13	24.6%
1992	420.1	1074.70	39.1%
1993	476.6	1189.72	40.1%
1994	566.3	1487.40	38.1%
1995	759.6	2004.99	37.9%
1996	724.6	2570.03	28.2%
1997	845.2	2780.17	30.4%
1998	875.7	2830.49	30.9%
1999	961.9	3238.20	29.7%
2000	1178.1	4123,5	28.6%
2001	1321.0	4260,8	31%
2002	1550.6	4537,7	34.2%
2003	1639.3	5264,2	31.1%
2004	1888.9	6112	30.9%
2005	2052.0	7564,6	27.1%
2006	2453.0	8512,2	28.8%
2007	3108.7	9408,3	33%
2008	4191.1	11042,8	38%
2009	4246.3	10135,6	41.9%
2010	4466.9	12049,5	37.1%
2011	5853.6	14384,8	40.7%
2012	7058.1	16209,6	43.5%
2013	6024.1	16647,9	36.2%
2014	6995.7	17228,6	40.6%
2015	7656.3	16712,1	45.8%
2016	7297.5	17514,6	41.7%
2017	7282.6	18876,2	38.6%
2018	7732.1	20452.3	37.8%
2019	7741.3	20501,1	37.8%
2020	6902.9	18383,8	37.5%
2021	7428.7	22021.5	33.7%
2022	9660	27751.1	34.8%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (ONS, 2020a, 2020b).
- (Bank of Algeria, 2023).
- (IMF, 2023).

الملحق رقم (04): مؤشر الميل الحدي والمرونة الداخلة للإنفاق العام ونصيب الفرد من الإنفاق العام في الجزائر للفترة (1990-2022)

السنوات	الميل الحدي للإنفاق العام	الميل الحدي لنفقات التسيير	الميل الحدي لنفقات التجهيز	المرونة الداخلية للإنفاق العام	المرونة الداخلية لنفقات التسيير	المرونة الداخلية لنفقات التجهيز	عدد السكان	نصيب الفرد من الإنفاق العام
1990	0.09	0.07	0.03	0.37	0.41	0.3	25.02	5.46
1991	0.25	0.21	0.03	1	1.18	0.51	25.64	8.27
1992	0.98	0.58	0.40	2.50	2.24	3.01	26.27	15.99
1993	0.49	0.13	0.36	1.23	0.54	2.30	26.89	17.72
1994	0.30	0.13	0.17	0.79	0.59	1.07	27.5	20.59
1995	0.37	0.28	0.1	0.99	1.17	0.68	28.06	27.07
1996	-0.06	0.14	-0.2	-0.22	0.64	-2.93	28.57	25.36
1997	0.57	0.44	0.13	1.89	1.91	1.81	29.05	29.09
1998	0.61	0.40	0.20	1.96	1.72	2.73	29.51	29.67
1999	0.21	0.27	-0.06	0.71	1.14	-1.06	29.97	32.10
2000	0.24	0.09	0.15	0.85	0.44	1.95	30.51	38.61
2001	1.04	0.78	0.26	3.36	3.46	3.08	30.95	42.68
2002	0.83	0.48	0.34	2.43	2	3.46	31.41	49.37
2003	0.12	0.03	0.09	0.39	0.16	0.89	31.89	51.40
2004	0.29	0.15	0.14	0.95	0.74	1.37	32.37	58.35
2005	0.11	-0.003	0.12	0.41	-0.02	1.09	32.86	62.45
2006	0.42	0.20	0.22	1.47	1.20	1.84	33.35	73.55
2007	0.73	0.26	0.47	2.21	1.48	3.07	33.86	91.81
2008	0.66	0.33	0.33	1.74	1.66	1.84	34.59	121.17
2009	-0.06	-0.09	0.03	-0.14	-0.4	0.15	35.27	120.39
2010	0.12	0.19	-0.07	0.31	0.85	-0.48	35.98	124.15
2011	0.59	0.52	0.07	1.46	1.94	0.52	36.72	159.41
2012	0.66	0.49	0.17	1.52	1.68	1.18	37.5	188.22
2013	-2.36	-1.48	-0.87	-6.52	-5.98	-7.68	38.3	157.29
2014	1.67	0.62	1.05	4.12	2.39	7.22	39.11	178.87
2015	-1.28	-0.24	-1.04	-2.79	-0.86	-5.73	39.96	191.60
2016	-0.45	-0.04	-0.41	-1.07	-0.16	-2.63	40.84	178.69
2017	-0.01	0.07	-0.08	-0.03	0.28	-0.57	41.72	174.56
2018	0.29	0.09	0.2	0.75	0.37	1.4	42.58	181.59
2019	0.19	1.67	-1.48	0.5	7	-10.67	43.42	178.29
2020	0.40	-0.05	0.45	1.05	-0.2	4.37	43.85	157.42
2021	0.14	0.12	0.02	0.43	0.48	0.28	44.58	166.64
2022	0.39	0.37	0.02	1.12	1.36	0.27	45.29	213.29

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (03) و (IMF, 2023).

الملحق رقم (05): مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة (1990-2022)

الوحدة: %

السنوات	النمو	البطالة	التضخم	ميزان المدفوعات	السنوات	النمو	البطالة	التضخم	ميزان المدفوعات
1990	0.8	19.7	17.9	2.3	**2007**	3	11.8	3.7	22.4
1991	-1.2	21.2	25.9	5.1	**2008**	2.4	11.3	4.9	19.8
1992	1.6	23.8	31.7	2.6	**2009**	2.4	10.2	5.7	0.3
1993	-2.2	23.2	20.5	1.6	**2010**	3.6	10	3.9	7.5
1994	0.2	24.4	29	-4.3	**2011**	2.9	10	4.5	9
1995	3.8	28.1	29.8	-5.3	**2012**	3.4	11	8.9	5.8
1996	3.7	28	18.7	2.7	**2013**	2.8	9.8	3.3	0.4
1997	1.1	28	5.7	7.2	**2014**	3.8	10.6	2.9	-4.5
1998	6.2	28.2	5	-1.9	**2015**	3.7	11.2	4.8	-16.4
1999	3.2	29.3	2.6	0.04	**2016**	3.2	10.5	6.4	-16.3
2000	2.4	29.5	0.3	16.3	**2017**	1.3	11.7	5.6	-13.1
2001	2.1	27.3	4.2	12.8	**2018**	1.2	11.7	4.3	-9.7
2002	4.7	25.7	1.4	7.7	**2019**	1	11.4	2	-9.7
2003	6.9	23.7	4.3	13	**2020**	-5.1	12.8	2.4	-13
2004	5.2	17.7	4	13.1	**2021**	3.5	13.4	7.3	-2.9
2005	5.1	15.3	1.4	20.5	**2022**	2.9	11.6	9.2	7.2
2006	2	12.3	2.3	24.7	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (Bank of Algeria, 2004, 2009, 2014, 2018, 2023).
- (ONS, 2011, 2013a, 2021, 2020a, 2020b, 2020c, 2020d,).
- (IMF, 2023).
- (Université de Sherbrooke, 2023).
- (Trésor direction générale, 2023).
- (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2021).

الملحق رقم (06): نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Date: 12/30/23 Time: 10:36
Sample: 1990 2022

	BC	INF	CHO	PIB	DEP
Mean	-0.127200	0.086212	0.177073	0.024727	0.156024
Median	0.026000	0.048000	0.134000	0.029000	0.121300
Maximum	0.247000	0.317000	0.295000	0.069000	0.980700
Minimum	-5.300000	0.003000	0.098000	-0.051000	-0.146500
Std. Dev.	0.934999	0.090722	0.074006	0.023261	0.205940
Skewness	-5.361284	1.502724	0.398670	-1.038082	2.057678
Kurtosis	30.19449	3.835941	1.452058	5.189967	9.139688
Jarque-Bera	4.956612	5.380830	4.168828	4.521319	2.118898
Probability	0.267975	0.124277	0.124380	0.190999	0.684021
Sum	-4.197600	2.845000	5.843400	0.816000	5.148800
Sum Sq. Dev.	27.97516	0.263374	0.175261	0.017315	1.357158
Observations	33	33	33	33	33

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (07): مصفوفة الارتباط

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 12/30/23 Time: 10:40
Sample: 1990 2022
Induded observations: 33

Covariance Correlation	BC	INF	CHO	PIB	DEP
BC	0.847732 1.000000				
INF	-0.035388 -0.430224	0.007981 1.000000			
CHO	-0.015395 -0.229441	0.002478 0.380681	0.005311 1.000000		
PIB	-0.001400 -0.066370	-0.000593 -0.289743	0.000128 0.076576	0.000525 1.000000	
DEP	-0.022733 -0.521748	0.010172 0.561486	-0.003132 -0.511945	0.027598 0.594118	0.041126 1.000000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (08): اختبار الاستقرارية ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		BC	INF	CHO	PIB	DEP
With Constant	t-Statistic	-1.5022	-1.6985	-0.9127	-1.5704	-4.1265
	Prob.	*0.3989*	*0.4224*	*0.7706*	*0.4676*	*0.0030*
		n0	n0	n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6895	-1.6420	-0.9359	-1.8893	-4.9500
	Prob.	*0.3681*	*0.7532*	*0.7691*	*0.2433*	*0.0019*
		n0	n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.9845	-1.4591	-1.0484	-1.9277	-2.5677
	Prob.	*0.1711*	*0.1325*	*0.2591*	*0.2187*	*0.0122*
		n0	n0	n0	n0	**

At First Difference

		d(BC)	d(INF)	d(CHO)	d(PIB)	d(DEP)
With Constant	t-Statistic	-9.1903	-5.6017	-3.3461	-8.7611	-3.7855
	Prob.	*0.0000*	*0.0001*	*0.0021*	*0.0000*	*0.0077*
		***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.0343	-5.7488	-3.3010	-8.6462	-4.0957
	Prob.	*0.0000*	*0.0003*	*0.0048*	*0.0000*	*0.0016*
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.3475	-5.6297	-3.3067	-8.8811	-3.8629
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0017*	*0.0000*	*0.0004*
		***	***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (09): اختبار الاستقرارية PP

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		BC	INF	CHO	PIB	DEP
With Constant	t-Statistic	-1.5021	-1.6622	-0.9134	-1.3153	-4.1077
	Prob.	*0.4007*	*0.4402*	*0.7709*	*0.4990*	*0.0032*
		n0	n0	n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.5980	-1.6488	-2.0707	-2.0081	-4.9488
	Prob.	*0.3601*	*0.7503*	*0.5418*	*0.2609*	*0.0019*
		n0	n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.4845	-1.4655	-0.8187	-1.8550	-2.8383
	Prob.	*0.1120*	*0.1310*	*0.3534*	*0.3193*	*0.0060*
		n0	n0	n0	n0	***

At First Difference

		d(BC)	d(INF)	d(CHO)	d(PIB)	d(DEP)
With Constant	t-Statistic	-29.3239	-5.6017	-3.3990	-11.3654	-7.4877
	Prob.	*0.0001*	*0.0001*	*0.0187*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-28.5959	-6.0658	-5.3763	-12.9243	-8.0498
	Prob.	*0.0000*	*0.0001*	*0.0001*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-30.0000	-5.6426	-3.3927	-11.5418	-7.6101
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0014*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (10): اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	10.05793	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	32		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (11): اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بالبطالة

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	12.10374	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	29		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (12): اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بالتضخم

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	9.529533	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	30		Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (13): اختبار Bound-Test للنموذج الخاص بميزان المدفوعات

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	11.03584	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	29	Finite Sample: n=35		
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (14): نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالنمو الاقتصادي

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(PIB)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/30/23 Time: 11:40
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.016958	0.007313	2.318911	0.0276
PIB(-1)*	-0.674100	0.180012	-3.744753	0.0008
DEP**	0.001755	0.020349	0.086251	0.0319

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	0.002604	0.030369	0.085734	0.0323
C	0.025156	0.007648	3.289104	0.0026

EC = PIB - (0.0026*DEP + 0.0252)

Dependent Variable: PIB
Method: ARDL
Date: 12/30/23 Time: 11:47
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DEP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.325900	0.180012	1.810433	0.0806
DEP	0.001755	0.020349	0.086251	0.0319
C	0.016958	0.007313	2.318911	0.0276

R-squared	0.705557	Mean dependent var	0.025250
Adjusted R-squared	0.643871	S.D. dependent var	0.023436
S.E. of regression	0.022916	Akaike info criterion	-4.624927
Sum squared resid	0.015229	Schwarz criterion	-4.487514
Log likelihood	76.99883	Hannan-Quinn criter.	-4.579378
F-statistic	1.711207	Durbin-Watson stat	2.080748
Prob(F-statistic)	0.000198		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (15): نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالبطالة

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(CHO)
Selected Model: ARDL(4, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/30/23 Time: 11:42
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.009938	0.007529	1.320043	0.1998
CHO(-1)*	-0.085826	0.039417	-2.177382	0.0400
DEP**	-0.032771	0.022238	-1.473640	0.0000
D(CHO(-1))	0.285400	0.181237	1.574740	0.1290
D(CHO(-2))	0.158025	0.182821	0.864371	0.3963
D(CHO(-3))	0.435031	0.184435	2.358726	0.0272

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	-0.381834	0.282282	-5.352669	0.0019
C	0.115793	0.048666	2.379347	0.0260

EC = CHO - (0.3818*DEP + 0.1158)

Dependent Variable: CHO
Method: ARDL
Date: 12/30/23 Time: 11:44
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DEP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CHO(-1)	1.199574	0.188452	6.365412	0.0000
CHO(-2)	-0.127375	0.295363	-0.431250	0.6703
CHO(-3)	0.277006	0.293596	0.943492	0.3552
CHO(-4)	-0.435031	0.184435	-2.358726	0.0272
DEP	-0.032771	0.022238	-6.473640	0.0000
C	0.009938	0.007529	1.320043	0.1998

R-squared	0.970856	Mean dependent var	0.171186
Adjusted R-squared	0.964520	S.D. dependent var	0.076976
S.E. of regression	0.014499	Akaike info criterion	-5.447444
Sum squared resid	0.004835	Schwarz criterion	-5.164555
Log likelihood	84.98793	Hannan-Quinn criter.	-5.358846
F-statistic	153.2370	Durbin-Watson stat	1.903720
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (16): نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بالتضخم

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(INF)
Selected Model: ARDL(1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/30/23 Time: 11:42
Sample: 1990 2022
Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.002425	0.011058	-0.219333	0.8282
INF(-1)*	-0.465173	0.117223	-3.968274	0.0006
DEP(-1)	0.206396	0.080806	2.554224	0.0174
D(DEP)	0.044274	0.059414	3.745174	0.0046
D(DEP(-1))	-0.142894	0.054406	-2.626442	0.0148
D(DEP(-2))	-0.097440	0.043263	-2.252265	0.0337

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	0.443698	0.141812	3.128780	0.0046
C	-0.005214	0.023991	-0.217340	0.8298

EC = INF - (0.4437*DEP - 0.0052)

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 12/30/23 Time: 11:45
Sample (adjusted): 1993 2022
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DEP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 3)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.534827	0.117223	4.562474	0.0001
DEP	0.044274	0.059414	3.745174	0.0046
DEP(-1)	0.019229	0.042651	0.450842	0.6562
DEP(-2)	0.045454	0.037229	1.220939	0.2340
DEP(-3)	0.097440	0.043263	2.252265	0.0337
C	-0.002425	0.011058	-0.219333	0.8282

R-squared	0.806711	Mean dependent var	0.069667
Adjusted R-squared	0.766442	S.D. dependent var	0.075071
S.E. of regression	0.036280	Akaike info criterion	-3.618242
Sum squared resid	0.031590	Schwarz criterion	-3.338002
Log likelihood	60.27363	Hannan-Quinn criter.	-3.528591
F-statistic	20.03324	Durbin-Watson stat	1.707477
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (17): نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بميزان المدفوعات

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(BC)
Selected Model: ARDL(3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 12/30/23 Time: 11:43
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.311437	0.222964	1.396803	0.1778
BC(-1)*	-1.553028	0.284440	-5.459942	0.0000
DEP(-1)	-2.469833	1.476737	-1.672493	0.1100
D(BC(-1))	0.207867	0.179438	1.158438	0.2603
D(BC(-2))	0.236054	0.134811	1.750998	0.0953
D(DEP)	-0.822774	1.194637	5.525798	0.0001
D(DEP(-1))	4.376239	1.235654	3.541639	0.0020
D(DEP(-2))	5.917544	1.092599	5.416025	0.0000
D(DEP(-3))	1.953224	1.077657	1.812472	0.0850

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP	-0.590333	0.999349	-5.591369	0.0001
C	0.200535	0.150013	1.336788	0.1963

EC = BC - (-0.5903*DEP + 0.2005)

Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DEP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BC(-1)	-0.345161	0.211940	-1.628576	0.1191
BC(-2)	0.028186	0.132391	0.212903	0.8336
BC(-3)	-0.236054	0.134811	-1.750998	0.0953
DEP	-0.822774	1.194637	-5.525798	0.0001
DEP(-1)	0.083632	1.197547	0.069836	0.9450
DEP(-2)	1.541305	0.705553	2.184533	0.0410
DEP(-3)	-3.964320	0.754985	-5.250857	0.0000
DEP(-4)	-1.953224	1.077657	-1.812472	0.0850
C	0.311437	0.222964	1.396803	0.1778

R-squared	0.701580	Mean dependent var	-0.148745
Adjusted R-squared	0.582212	S.D. dependent var	0.997558
S.E. of regression	0.644787	Akaike info criterion	2.209332
Sum squared resid	8.314997	Schwarz criterion	2.633665
Log likelihood	-23.03531	Hannan-Quinn criter.	2.342227
F-statistic	5.877455	Durbin-Watson stat	1.827938
Prob(F-statistic)	0.000622		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (18) اختبار مشكلة عدم التباين للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.520460	Prob. F(2,29)	0.0979
Obs*R-squared	4.738692	Prob. Chi-Square(2)	0.0935
Scaled explained SS	8.099824	Prob. Chi-Square(2)	0.0174

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.076895	Prob. F(1,29)	0.7835
Obs*R-squared	0.081981	Prob. Chi-Square(1)	0.7746

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (19) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالنمو الاقتصادي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.385240	Prob. F(2,27)	0.2675
Obs*R-squared	2.977962	Prob. Chi-Square(2)	0.2256

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (20) اختبار مشكلة عدم التباين للنموذج الخاص بالبطالة

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.151094	Prob. F(5,23)	0.3626
Obs*R-squared	5.804413	Prob. Chi-Square(5)	0.3257
Scaled explained SS	6.204463	Prob. Chi-Square(5)	0.2868

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.071144	Prob. F(1,26)	0.3102
Obs*R-squared	1.107897	Prob. Chi-Square(1)	0.2925

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (21) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالبطالة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.105734	Prob. F(2,21)	0.9001
Obs*R-squared	0.289117	Prob. Chi-Square(2)	0.8654

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (22) اختبار مشكلة عدم التباين للنموذج الخاص بالتضخم

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.588835	Prob. F(5,24)	0.4445
Obs*R-squared	4.662634	Prob. Chi-Square(5)	0.1191
Scaled explained SS	10.14833	Prob. Chi-Square(5)	0.0711

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.545435	Prob. F(1,27)	0.4666
Obs*R-squared	0.574237	Prob. Chi-Square(1)	0.4486

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (23) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بالتضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.219562	Prob. F(2,22)	0.8046
Obs*R-squared	0.587088	Prob. Chi-Square(2)	0.7456

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (24) اختبار مشكلة عدم التباين للنموذج الخاص بميزان المدفوعات

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.017440	Prob. F(8,20)	0.1978
Obs*R-squared	2.382406	Prob. Chi-Square(8)	0.6198
Scaled explained SS	14.46318	Prob. Chi-Square(8)	0.0705

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.138372	Prob. F(1,26)	0.7129
Obs*R-squared	0.148227	Prob. Chi-Square(1)	0.7002

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق رقم (25) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الخاص بميزان المدفوعات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.408657	Prob. F(2,18)	0.6706
Obs*R-squared	1.259591	Prob. Chi-Square(2)	0.5327

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، وذلك من خلال تحليل تطور سياسة الإنفاق العام وأبرز اتجاهاتها أثناء الفترة المدروسة، وقياس آثارها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات)، وقد اعتمدت الدراسة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى استخدام نموذج (ARDL) لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير والطويل.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها دور مهم وفعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود بالرغم من ضخامة الأموال المنفقة، وهو ما أكدته نتائج التقدير القياسي التي كشفت عن ضعف مساهمة سياسة الإنفاق العام في زيادة معدلات النمو وتخفيض معدلات البطالة، ومساهمتها في رفع معدلات التضخم وتراجع رصيد ميزان المدفوعات، وأن الاستقرار المحقق كان استقرار ظرفي وغير مستديم، وهو ما يستدعي جليا من الحكومة الجزائرية ضرورة إعادة النظر في سياسة الإنفاق العام المنتهجة، والعمل على مجابهة العراقيل وتدارك النقائص الموجودة بما يضمن كفاءة وفعالية سياسة الإنفاق العام وبالتالي تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنفاق العام؛ الاستقرار الاقتصادي، النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات.

Abstract:

This study aims to shed light on the role of public expenditure policy in achieving economic stability in Algeria during the period (1990-2022), by analyzing the development of public expenditure policy and it's most important trends during the period studied, and measuring it's impact on economic stability indicators (economic growth, unemployment, inflation, balance of payments), the study relied on the descriptive analytical approach, and on the use of the (ARDL) model to estimate the relationship between the study variables in the short and long term.

The study concluded that despite the huge amount of money spent, public expenditure policy did not have an important and effective role in achieving the desired economic stability, which was confirmed by the results of the standard estimation, which revealed the weak contribution of public expenditure policy to increasing growth rates and reducing unemployment rates, and its contribution to rising in inflation rates and the decline in the balance of payments, and that the stability achieved was circumstantial and not sustainable, which clearly requires the Algerian government to reconsider its public expenditure policy, and work to confront obstacles and correct existing shortcomings in a way that ensures the efficiency and effectiveness of the public expenditure policy and achieves the stability of the national economy.

Keywords: public expenditure policy; economic stability, economic growth, unemployment, inflation, balance of payments.